الثَّورَاتُ والانتقَالُ الدِّيمُقراطيُّ في العَالمِ العَربيِّ وأُورُوبَّا الشَّرقيَّة

بولندا ومصر .. نموذجاً

د. أحمد مصلح

د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم

د. مراد شاهين

د. لورد بطرس حبش

الثَّورَاتُ والانتقَالُ الدِّيمُقراطيُّ في العَالمِ العَربيِّ وأُورُوبَّا الشَّرقيَّة

بولندا ومصر .. نموذجاً

د. أحمد مصلح

د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم

د. مراد شاهين

د. لورد بطرس حبش

مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

رام الله - فلسطين

٢٠١٥

Revolutions and the Transition to Democracy
in the Arab Region and Eastern Europe

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2015

ISBN: 978-9950-312-85-2

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ -٢-٩٧٠+ ، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦ -٢-٩٧٠+
البريد الإلكتروني: muwatin@muwatin.org
٢٠١٥

تصميم وتنفيذ مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله - هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ - ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتويات

مقدمة ٥

د. باسم الزبيدي

خلاصة تنفيذية ١٣

د. لورد بطرس حبش

الفصل الأول: نظريات الثورات والانتقال الى الديمقراطية ١٩

د. لورد بطرس حبش

الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في بولندا: قصة نجاح ٨٣

د. عبد الرحمن الحاج

الفصل الثالث: مسيرة مصر الديمقراطية بين الطموح والمحددات ١٢٣

د. مراد شاهين

الفصل الرابع: الانتقال الى الديمقراطية بين التجربة البولندية والمصرية «مقارنات واستنتاجات» ١٦٩

د. أحمد مصلح

الهوامش ١٨٩

المراجع ٢١٥

مقدّمة

صور كثيرة ترتسم في الذهن عند الحديث عن أنظمة الحكم، من بينها صورتان؛ الأولى صورة لملامح نظام يقوم على الظلم والاستبداد، وأخرى صورة لملامح نظام ديمقراطي يقوم على العدل والحرية. الأولى ليست مجرد صورة، فهي ما زالت واقعاً معاشاً في كثير من البقاع، منها البلدان العربية، بينما الصورة الثانية فهي تلك الحالة التي يطمح إليها المواطن، بما في ذلك العربي، وتمثل حالةً نقيضة لجل ما يحيط بالإنسان من انكسار.

الصورة الأولى:

في الدول الاستبدادية يُصدر الحاكم قراراته كما يشاء؛ يتبنى ما يريده من سياسات دون حاجة لمشاركة المواطنين، كونه المصدر الأوحد للخير والصواب. فالحاكم (رئيساً كان أم ملكاً أم أميراً أم سلطاناً) يرى بشخصه عظيماً وفذاً وملهماً، يتمتع بعبقرية قلّ مثيلها، ويمتلك ما يلزم من المعارف والفضائل والمهارات لإدارة شؤون الناس. هذا التميز يجعل منه منقذاً للأمة، وبدونه يستمر الآخرون بالتخبط في جهلهم، لاسيما أنهم برأيه قاصرون لا يدركون خير أنفسهم. لذا، لا ينبغي أن يتجاوز دورهم حدود تأييده ودعمه والإقرار بسدادة خطاه وصوابية قراراته وسياساته. في هذه الحالة، لا قيمة للديمقراطية، فهي لا تلزم، ولا نفع منها إلا للجهل والجهلاء!

الصورة الثانية:

أما في الدول الحرة، فيصدر الحاكم قراراته ويخط سياساته برضا المواطنين، فهو يُترجم عبرها مطالبهم وتطلعاتهم، حتى لو لم ترُق له أو خالفها. فالمواطنون هم أصحاب الشأن، وهم مؤمنون وأهل للثقة، كونهم قادرين على المزج والتوفيق بين خير أنفسهم وخير البلاد، فهم أحرار وأصحاب حقوق أصيلة، يقابلونها بما يلزم من واجب ومسؤولية. دورهم الأساس حماية تلك الحقوق وتعميقها، عبر منع

الحاكم من التجبر والاستبداد، وإخضاعه لقوانين تعكس المنفعة العامة، وعبر محاسبته ومقاضاته حين يضل أو يخطئ. فالمواطنون هنا هم غاية الحكم لا وسيلته، وعبر مشاركتهم يستطيعون رفض ما لا يريدون، وهذا يجعل منهم أسياداً وأحراراً وأصحاب إرادة نافذة.

ما اصطلح عليه بـ«ربيع العرب» منذ نهاية ٢٠١٠، جاء ليحثنا على التمعن عميقاً في تفاصيل هاتين الصورتين، بغرض الاهتداء عبرهما إلى اليقين فيما يتعلق بمعرفة أيٍّ منهما من المرجح أن ترافق حاضر الحالة العربية ومستقبلها. وللاقتراب من بعض ذلك اليقين، آثرنا أن نهتدي إليه ونلتقطه من ثنايا الإجابات عن عدد من الأسئلة الكثيرة، التي برزت وما زالت تبرز في مشهد تلف تخومه ضبابية وغموض، في سياق سعي العرب لاجتراح ما قيل لهم إنه ربيع. من هذه الأسئلة، ما يرتبط بماهية ما يحدث وبمعانيه وأهدافه، والأطراف التي شاركت فيه وما زالت تؤثر به وعليه من نخب، وجماعات، وقوى، وأحزاب، ومن عوامل ذاتية وخارجية، لاسيما في المستويين الإقليمي والدولي، وكذلك مآلات ذلك التأثير، إضافة إلى الانعكاسات الإجمالية للحراكات/الثورات على راهن الكيانات العربية ومستقبلها. ومن هذه الأسئلة:

- هل جاءت الحراكات/الثورات في البلدان العربية بفعل عوامل داخلية أم بفعل مؤثرات خارجية؟ أم الاثنتين معاً؟

- هل هدفت تلك الحراكات/الثورات إلى خلخلة جذور الدولة وأركانها، أم أنها فقط استهدفت أنظمة الحكم القائمة بتراكيبها وسياساتها الداخلية والخارجية؟ وإن كان المستهدف هو استبداد تلك الأنظمة، هل التخلص من الاستبداد هو شرط كاف لمحاربة الفقر والقهر الاجتماعي والاقتصادي الذي نشأ في ظل الاستبدّاد السياسي؟

- هل جاءت تلك الحراكات/الثورات داعمة لديناميات تفكيك الدولة أم تعميق وحدتها؟ ما تأثيرها على الدولة العربية بصيغتها الوطنية-القطرية والقومية؟ وأين تقف هذه الحراكات من مشروع بناء الأمة في العالم العربي؟

- كيف يمكن الانتقال من حالة الحرب ضد الاستبداد إلى حالة البناء والديمقراطية؟ ما الأدوات والمهارات المطلوبة للوصول إلى نظام يقوم على مبادئ الحق والعدالة الاجتماعية، علماً أن من يقوض الاستبداد ليس هو بالضرورة الأكثر مهارة في بناء حالة العدل والحرية؟ وهل من غير المفاجئ القول إنه «على الرغم من أن الثورات تأتي لإنهاء الظلم، فإنها، في كثير من الأحيان، تبقيه بتحويله إلى شكل آخر»؟

- هل يمكن اعتبار الحراكات/الثورات فاتحة عهد يدشن لعقد اجتماعي عربي طال انتظاره، أم أنها مجرد احتجاجات تفريغية عابرة؟ وإن كانت فاتحة عهد يدشن لعقد اجتماعي، من هي الأطراف التي ينبغي أن يتكون منها ذلك العقد؟ وهل مساحة المشترك فيما بينها كافية؟

- كيف تؤثر الفسيفسائية الاجتماعية والثقافية والعرقية والدينية على شكل العقد العربي المنشود وماهيته؟ ما التحدي الذي يفرضه التوتر السياسي القائم وتشظي البنية المجتمعية (اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً) وانقسامها على إمكانية ترجمة العقد الاجتماعي المنشود؟

- هل هناك ضرورة لتوافق النخب والجماعات (السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية) المختلفة فيما بينها كشرط للتصالح مع المجتمع قبل الولوج في التعاقد المنشود؟ ما منطلقات ذلك التعاقد؟ وهل هي قانونية أم ثقافية أم دينية؟ وكيف يمكن صوغها كي لا تكون إقصائية وتمييزية ضد الآخرين؟ بمعنى، كيف يمكن أن يستجيب هذا العقد لقيم المواطنة والكرامة وحق تقرير المصير؟

- وأخيراً وليس آخراً، ما موقع الدين بمختلف مستوياته وتموجاته الفكرية والسياسية من ذلك العقد؟ هل هو حيز منظم في نطاق ذلك العقد أم قوة منظمة له؟ ما دور الإسلاميين بمختلف تلاوينهم في هذا العقد؟ وكيف يمكن المواءمة بين مقتضيات العقيدة الدينية (الشريعة) وضرورات الاشتباك الدائم بالقضايا السياسية وتحديات الحكم والحفاظ على السلطة والسعي إلى تأمين الموارد؟

على الرغم من أهمية الإجابة عن جميع هذه الأسئلة، فإن ذلك ليس سهلاً، وذلك لكثرة تلك الأسئلة وسعة نطاقها، وأيضاً للصعوبة الكبيرة في الإجابة عن بعضها، لعدم اكتمال ملامح المشهد المدروس. لكن، ومن باب المحاولة لتبديد بعض الغموض الذي يعتري المشهد الراهن، سأقدم عدداً من الملاحظات العامة حول بعض جوانب هذا الموضوع الذي ما زال قيد التشكل والتمظهر.

نبدأ بأسباب الحراكات/الثورات التي هي برأينا عميقة ومتأصلة بسبب انتشار الفقر والظلم والاستبداد على نطاق واسع في جميع البلدان العربية لعقود طويلة، وبسبب الاحتقان وانسداد الآفاق، ما أدى إلى ذلك الانفجار الكبير. لكن، على الرغم من وجاهة هذا الرأي، فإن ذلك لم يمنع ظهور وجهات نظر أخرى تسقط عن هذه الحراكات/الثورات «أصالتها المحلية»، حيث ترى أنها جاءت متماهية مع رغبات غربية مشبوهة مضمرة، تهدف إلى إعادة تقسيم البلدان العربية، وإحكام السيطرة عليها، في إطار سايكس بيكو جديد. وربط البعض هذه الأحداث، على

وجه الخصوص، بمخططات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة منذ مطلع القرن، بدءاً بما سمَّته «بالحرب ضد الإرهاب»، ومن ثم احتلال العراق وتفكيكه وغزو أفغانستان. وترى وجهة النظر هذه أن ما سمي بالربيع العربي، جاء متساوقاً مع رؤية أمريكية محافظة للمنطقة العربية، استندت إلى أن أنظمة الحكم في مجمل البلدان العربية، قد بلغت من الضعف والتآكل قدراً أصبح يصعب معه الإبقاء عليها كما هي دون إصلاح وترميم. واتّضح ذلك عبر دعوات متعددة من الولايات المتحدة للحكومات العربية، وبخاصة لمصر، بغرض إحداث إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وتعزيز الاستقرار. إذن، الغرب كان يرغب في التغيير في المنطقة العربية تماماً كما الشارع العربي، لكن التغيير الذي أراده الغرب (الولايات المتحدة تحديداً) قصد له أن يكون صيانة للنظام القائم، لتعزيز قدرته على المضي في العلاقة مع الولايات المتحدة بالصيغة التي تريدها. وقد وظفت الولايات المتحدة أدوات متنوعة للحث على ذلك النمط من التغيير، منها الضغوطات المباشرة على الأنظمة، ودعم قوى ما يسمى بالمجتمع المدني المطالبة بالتغيير. ومن البديهي أن تتصرف الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى كدول ذات مصالح عظمى، كما من البديهي أن لا تتقاطع حساباتها مع حسابات الشارع العربي، الذي رأى في التغيير فاتحة عهد جديد لاستدخال الحرية والعدالة والكرامة وسيادتها.

وقضية أخرى ألقت السنوات الثلاث الماضية بظلالها عليها، هي المقولة الاستشراقية الشهيرة أن للمنطقة العربية خصوصية لا تجعلها تتشابه مع الكثير مع مناطق أخرى. فهذه المقولة تقر بوجود استاتيكية فريدة من نوعها، تستبطن أنماط الوعي، والتراكيب، والبنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية في البلدان العربية، سادت لفترة طويلة، وأصبحت تحول دون نجاحها في اختبارات التنمية والديمقراطية كبلدان أمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية ... وغيرها. وتعزو هذه المقولة «استثنائية» الحالة العربية إلى عوامل تاريخية ودينية واجتماعية، تقوم على إجلال الماضي، وإهمال الحاضر، والخشية من المستقبل. وكذلك إلى تشوش، وربما تعارض العلاقة وغياب الانسجام والوضوح بين الخاص والعام، والفرد والجماعة، والدين والدولة، والسياسة والاقتصاد والاجتماع، والمواطن والدولة، ونظام الحكم والسلطة والمجتمع . إن بهاتة الحدود الفارقة فيما بين هذه المكونات، مضافاً إليها بطريركية المجتمع العربي، وذكوريته، ونزعته القبلية ونظرته الدونية للمرأة، ونزعته القدرية، تجعله يُنتج أنماط فكر وفعل لا تنسجم مع مقتضيات وشروط استنبات الديمقراطية ونموها.

جاءت الحراكات/الثورات العربية لتتحدى هذه المقولة، ولتسقط مسوغاتها الأخلاقية والأيديولوجية غير البريئة، حيث بيّنت أن المجتمعات العربية، كسواها من المجتمعات الأخرى، تمتلك القدرة والأدوات المطلوبة لإحداث التغيير

الاجتماعي والسياسي، وتستطيع مقاومة الظلم والاستبداد والكفاح من أجل الحرية والعدالة. وجاءت الحراكات لكشف مهارة الجمهور العربي (وبخاصة الفئات الشبابية) وقدرته على الحشد والتعبئة والتنظيم والاحتجاج والاعتصام والتظاهر، ومواجهة قوى الأمن أو أجهزة البوليس، وكذلك مخاطبة وسائل الإعلام، واستخدام وسائط التواصل بشكل مؤثر وفعّال. هذا المشهد أربك تلك المقولة، ووضع كل ما انبثق عنها من تعميمات في دائرة الشك والسؤال، لكن دون إلغاء أهمية عنصر الخصوصية ذاتها، حيث إنها تبقى سمة ملازمة لجميع المجتمعات الإنسانية، مع الانتباه أنه عند الإقرار بها لا ينبغي أن تخضع للمبالغة والتضخيم.

لا ينبغي هنا التقليل من وطأة إشكاليّة موضوع الهوية في الحالة العربية الراهنة، حيث مازال هذا الموضوع يلقي بظلاله على مجمل مخاضات عملية التغيير السياسي التي تشهدها المنطقة العربية. فالهوية مُكوّن مهم تلتقي في نطاقه القواسم المشتركة المادية والمعنوية للجماعة، تُمكّن أفرادها من تعميق حضورهم الجمعي بشكل منظم وهادف وفعّال، في إطار سعيهم إلى أن يكونوا ما يريدون. هذا المكون يكتنفه اليوم تشوش وغموض، وملمحه الأبرز هو التشظي والتهتك، وليس التصالح والانسجام، ما يُربك المواطن العربي ويفقد أفعاله جزءاً من قيمتها الجمعية ومعناها العام، وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج. ومما يزيد من تعقيد الأمر، أن انحدار الهوية القومية «العربية» وتآكلها قابلهُما في الماضي صعود لهويات وطنية وقطرية، هي ذاتها اليوم عرضة للتآكل والانحسار أيضا أمام هويات أخرى أكثر ضيقاً ومحدودية وانغلاقاً بحكم استنباتها في نطاقات مذهبية وإثنية وطائفية وقبلية. هذا الانكسار في بنية الهوية وماهيتها، حال، وما زال يحول، دون التوافق على ما هو مشترك بين الأفراد داخل الدولة الواحدة، وفيما بين المواطنين في البلدان العربية ككل. إن التحديات التي تعترض مواطناً عراقياً اليوم على سبيل المثال، لا تختلف فقط عن تلك التي يواجهها مواطن مصري، وإنما تختلف أيضاً عن التحديات التي يواجهها مواطن عراقي آخر ينتمي إلى مذهب مغاير. حتى في فلسطين، لم تعد الهوية جامعة كما كان الحال سابقاً، فهناك اليوم «هويات» فرعية عديدة، عززها التمايز والاختلاف في ظروف التجمعات الفلسطينية: داخل فلسطين، مناطق ٦٧، القدس، الضفة، غزة، الشتات. وتكمن خطورة هذا التشظي للهوية الفلسطينية الكلية والجمعية بالتعاظم المطّرد للتناقضات الداخلية بين الفلسطينيين، وباستعداد نخبهم السياسية للولوج في حلولٍ مرحلية مجتزأة، تقود بالضرورة إلى مزيد من التفتيت للقضية الفلسطينية أرضاً وشعباً.

كما كشفت الحراكات/الثورات أيضاً عدم فاعلية الأحزاب السياسية (الحاكمة والمعارضة على السواء) بشكل عام، وعدم صلاحيتها لإحداث التغيير بمعناه العميق، والمستند إلى قيم العدالة والحرية. وقد تمثّل ذلك ليس في عجز الأحزاب

الحاكمة عن تجديد نفسها (وبالتالي انهيار الأنظمة التي كانت تحكمها)، وعدم قدرة أحزاب المعارضة على هزيمة أنظمة الاستبداد بعد عقود من التنكيل بها وممارسة الظلم والتجبر والاستبداد فحسب، وإنما أيضاً بهامشية دورها في تلك الحراكات التي قادتها قوى مجتمعية جديدة (شبابية أساساً) غير حزبية وغير مسَيّسة، دون أن تتمكّن الأحزاب التقليدية من ترك بصمات تذكر عليها من حيث شعاراتها، ورزنامة فعالياتها، وتعبئتها، وتنظيمها، فتلك الأحزاب (العلمانية والقومية واليسارية والدينية) باغتها وقع تلك الحراكات وزخمها وجرأتها واستعدادها للعطاء، تماماً كما باغتت الحراكات دوائر السلطة الحاكمة وأركان النظام، مسببة لها الإرباك تلو الإرباك، الأمر الذي قاد في نهاية المطاف إلى الإطاحة ببعضها، وإلى زعزعة استقرار بعضها الآخر. إن الأحزاب السياسية، وبخاصة المعارضة، قد داهمتها الحراكات/الثورات وهي ضعيفة ومتكلسة، ما جعلها ليست ذات صلة وثيقة بالواقع، وبأي مثل على الأرض، ما يمكّن من القول إن تلك الحراكات، بجوهرها، جاءت كرفض للنظام السياسي العربي القائم بشقيه الحاكم والمعارض، وأن مطالب الناس بالحرية والعدالة والكرامة، لم تأت كردة فعل على مَن تنكر لهذه المطالب وحجبها عنهم لسنين طويلة (أي النظام) فحسب، وإنما أيضاً ضد عجز أحزاب وقوى المعارضة عن التصدي لبطش النظام وظلمه واستبداده.

بخصوص ماهية الحراكات/الثورات العربية ومدى اقترابها من سمات الفعل الديمقراطي، فلا بد من التذكير بما تعنيه الديمقراطية. فهي مفهوم وقيمة تمتد جذورها عميقاً في التاريخ، ظهرت، بداية، كصيغة لتنظيم الشأن الإنساني. وهي كقيمة، لازمت التجربة الإنسانية منذ بدايتها في إطار السعي إلى العثور على الصيغ الأمثل لنظم وإدارة شؤون الناس، حيث فرضت عليهم طبيعتهم الاجتماعية ضرورات كثيرة، من بينها ابتكار وتطوير صيغ تفاهم وتفاعل في إطار اختلاف المصالح والتصورات فيما بينهم. إذن، الديمقراطية صيغة إبداع إنساني تختزن في ثناياها خصال البشر وسجاياهم، وهي في حالة دائمة من التطور وعدم الثبات. ولأنها ليست مفهوماً أو قيمة أو نموذجاً ما فوق تاريخي، فهي بالضرورة تكتسب مدلولاتها في نطاق علاقات القوة السائدة، وتفاعلاتها بين أطراف مختلفة، ما يجعل تحويلها إلى أداة سيطرة لسلطة حاكمة أمراً يسيراً.

الآن، هل تحمل الحراكات/الثورات العربية سمات الفعل الديمقراطي؟ الإجابة عن هذا السؤال ليست بالأمر السهل، لاعتبارات كثيرة، ليس أقلها أولاً، حداثة الحراكات/الثورات العربية وقصر أمدها الزمني، فما زالت التجربة العربية في مسألة التغيير تجربة حديثة وغضة العود، ولم تبلغ سن الرشد. ربما هناك مؤشرات إيجابية في مسألة الديمقراطية (كحالة تونس مثلاً) لكن يبقى من

الصعب البناء عليها، فهذه المؤشرات والأزمات جنينية، وتبقى عرضة للارتداد إلى اتجاهات مغايرة، فكما نعلم، التجارب الديمقراطية (والعريقة منها على وجه الخصوص كالأمريكية والإنجليزية والفرنسية) استغرقت وقتاً طويلاً قبل أن تتعزز وتستقر، كما أودت بحياة ملايين من البشر، وزجت بملايين آخرين في أتون الفقر أو التمييز أو الاستغلال قبل بلوغها سن الرشد. ومرّت هذه التجارب بتحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، أنتجت تغييرات كبيرة وواسعة احتاجت لجهود عظيمة قبل أن تكتسب الشرعية والمقبولية وتتسم بالاستقرار. ثانياً، الحضور القوي للمكوّن الديني السياسي (الإسلامي تحديداً) في مجريات الحراكات/الثورات العربية، الأمر الذي أنعش الجدل القديم-الجديد حول العلاقة بين الدين والديمقراطية. فنقاش مسألة الديمقراطية في الحالة العربية، أصبح يستلزم مناقشة موقع ودور حركات وقوى الإسلام السياسي في المجتمعات العربية، تماماً كما أن مناقشة مستقبل الإسلام السياسي في المنطقة، أصبح غير ممكن دون معرفة مواقفه وتصوراته من قضايا كثيرة؛ كطبيعة الدولة، وقواعد الحكم، والإرادة الشعبية، وتداول السلطة، والانتخابات، ومكانة المرأة، والحريات المدنية، والعلاقة مع الآخر المسلم والآخر غير المسلم، والعلاقة مع الغرب، والصلح مع إسرائيل . . .الخ.

هذا الكتاب بفصوله الأربعة، يسلط الضوء على الكثير من القضايا السياسية (النظرية أو العملية) التي ستبقى حاضرة معنا لفترة طويلة. فهو يتناول في فصله الأول، بالعرض والتحليل، المقاربات المختلفة المستخدمة لفهم مسألة التحول الديمقراطي، ومدى مواءمتها للحالة العربية. بينما يرصد في الفصلين الثاني والثالث، أوجه الشبه والاختلاف في حالتين دراسيتين هما مصر وبولندا، من زاوية الظروف التي واكبت هاتين التجربتين في مسعى الانتقال إلى الديمقراطية. أما الفصل الرابع والأخير، فقد خُصّص لتسليط الضوء على بعض المقارنات بين الحالتين، وخَلُص إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات.

خلاصـــة تنفيذيـة

تحدث صموئيل هنتنجتون (Huntington) في كتابه **الموجة الثالثة من الديمقراطية** عن ثلاث موجات من الانتقال نحو الديمقراطية شهدها العالم، بدأت الأولى العام ١٨٢٨ وامتدت لنحو قرن من الزمن؛ أي حتى ١٩٢٦. أما الموجة الثانية، التي كان مسرحها أوروبا، فقد امتدت عقدين من الزمن من العام ١٩٤٣-١٩٦٤. أما الموجة الثالثة فبدأت العام ١٩٧٤، وشملت البرتغال، واليونان، وإسبانيا، وصولاً إلى أمريكيا اللاتينية.

وقد شهد العالم موجة رابعة من المد الديمقراطي في أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي، وشملت العديد من الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي ومعظم دول أوروبا الشرقية. فقد اجتاح العالم، في العصر الحديث، أربع ثورات رئيسية من الانتقال الديمقراطي حدثت كلها خارج نطاق المنطقة العربية التي ظلت محصنة ضد التغيير، ومستبعدة من قبل الدارسين والمحللين كمنطقة مهيأة للتحول نحو الديمقراطية.

ومع بداية العام ٢٠١١، تفاجأ العالم بسلسلة من الثورات عمت العديد من دول العالم العربي، بدءاً من تونس، حيث قامت الجماهير بإسقاط حكم زين العابدين بن علي الذي دام أكثر من ثلاثة عقود في أقل من شهر، مروراً بمصر الذي أسقط فيها النظام بالفترة القياسية نفسها بعد أن دام ما يزيد على ثلاثة عقود، ثم تبعه إسقاط النظام في ليبيا بعد صراع دام، تبعه إسقاط النظام في اليمن بعد ثورة شعبية سلمية امتدت لشهور، وأخير في سوريا التي ما زالت الثورة قائمة فيها. من جهة ثانية، فقد بادرت العديد من الدول الأخرى في العالم العربي إلى الانفتاح على شعوبها تارة، أو الاستعداد للإصلاح والحوار مع المعارضة استباقاً لرياح التغيير كما هو الحال في الأردن والبحرين والمغرب تارة أخرى.

إن سرعة الأحداث التي شهدتها الأنظمة العربية بتغيير أربعة أنظمة مستبدة في أقل من عام تحت الضغط الجماهيري، وبعد أن جثمت على صدور شعوبها عقوداً طويلة جعل الكثير من الباحثين والمحللين منشغلين في تفسير هذه الظاهرة ومستقبل

الأنظمة التي جرى فيها التغيير، ومن ثم مستقبل المنطقة العربية ككل فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي، محاولين الإجابة عن تساؤل رئيس العالم العربي إلى أين؟. إن حجم وطريقة التغيير ذكّرت العالم بالتحول الذي شهده المعسكر الشرقي في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي السابق والذي اطلق عليه مسمى الثورات الملونة. وعليه، أحالنا السؤال الرئيس إلى عدد لا حصر له من الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأسباب التي قادت إلى حدوث التغيير في المنطقة العربية الذي اصطلح على تسميته بـ«الربيع العربي» أو «الثورات العربية»؟ وهل يمكن مقارنة هذا التغيير بالتحول الذي شهدته أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق من حيث الأسباب والنتائج؟

- هل يتطابق ما حدث من تغيير في المنطقة العربية مع المفهوم النظري للثورات ومن ثم يمكن تحديد الأسباب والتنبؤ بنتائج التغيير القائم في المنطقة العربية بالاعتماد على هذا الجانب النظري؟

- كيف تمكنت الجماهير في بعض الدول العربية، وفي فترة قياسية، إسقاط أنظمة مستبدة قائمة منذ عقود عدة؟

- هل يوجد تشابه بين البيئة التي جرى فيها التحول في بولندا وتلك التي جرت في مصر؟

- هل التغيير الذي تشهده مصر يمكن أن يؤدي إلى الموجة الخامسة من التحول الديمقراطي التي شهدها العالم شبيه بموجة الديمقراطية في بولندا؟

وقد حاول الكتاب الإجابة عن كل هذه الأسئلة وغيرها، من خلال استحضار الأطروحات النظرية والجدلية المختلفة، إضافة إلى استحضار الحالة البولندية لتكون مساعداً في فهم ما يحصل في العالم العربي، وبالأخص في مصر. فبولندا شهدت تحولاً سلمياً للسلطة، واستطاعت أن تكون نموذجاً ناجحاً لعملية التحول الديمقراطي بعد عقود من الاستبداد السياسي. فتم اختيارها نموذجاً يمكن مقارنته مع الحالة المصرية التي كثر الحديث عن وجود تشابه بينها وبين الحالة البولندية.

تحيل أطروحة الاستثناء المنطقة العربية إلى طريق العدمية. قد تتشابه النتائج التي يتم التوصل إليها هنا، والمتمثلة في صعوبة الانتقال الديمقراطي في المستقبل القريب، ولكن هذا لا يأتي في سياق أطروحات الاستثناء والتخلف. فجميع الثورات والانتقالات كانت عملية مخاضية طويلة، ولم يرَ النظام الديمقراطي النور إلا بعد صراع مرير، وفي بعض الأحيان صراعات دموية. ولذا، بعيداً عن تبني فكرة «الاستثناء العربي»، ورفضها جملة وتفصيلاً، ابتدأ الفصل الأول بطرحه

لإشكاليتين؛ أولاهما الإرث النظري الذي يحاول تقديم تفسيرات لمسارات ومآلات الانتقال الديمقراطي وللثورات، وأسباب نجاحها، من خلال قراءة نقدية، ما استدعى ذلك نقاش نظريات الانتقال ما بين الشروط المسبقة واتفاقات النخبة، إضافة إلى نقاش أنماط الانتقال الديمقراطي والإرث التاريخي للنظام السابق. أما الإشكالية الثانية، ففيها مساءلة للحالة العربية وتحديد لأهم المعيقات والتحديات التي تواجه النظم العربية في عملية الانتقال والحداثة.

ولأنه يجب ألا تكون الإجابة عن «السؤال الرئيس العالم العربي إلى أين؟» نظرياً فقط، كان لا بد من المرور السريع على الحالة الواقعية العربية وإشكالية الاقتباس العربي للديمقراطية فكرياً وفعلياً، وذلك باستعراض سريع للإرث العربي من المعيقات للديمقراطية، التي تتمثل في جملة من الأزمات التي ورثتها النظم العربية، والتي هي بحاجة لمعالجة إذا أريد للعالم العربي الانطلاق إلى مسار الدول الحديثة. ولأن الجدل دائماً يدور حول الرفض العربي والإسلامي للديمقراطية، تم المرور بشكل سريع على الأطروحات المختلفة للتيارات الفكرية وموقفها من الديمقراطية. فتراوحت الأطروحات ما بين الإسلاميين المتشددين الذين يرفضونها جملة وتفصيلاً، من منطلق أنها نظام كفر، فالمقبول عندهم هو حكم الله، أو ما يسمونه «الحاكمية لله». أما الإسلاميون المعتدلون، فينحون، في رؤيتهم للديمقراطية، نحو التوفيقية بين الإسلام والمفاهيم الديمقراطية. أما التيار الليبرالي، فلا يجد مشكلة بتاتاً في الديمقراطية، لأن الإسلام ليس نظام حكم، بل يرونه على أنه دين فقط.

ويتمثل الاستخلاص النهائي للفصل الأول بأن العالم العربي يعاني تركة من الأزمات يجب حلها. فهناك خصوصية للحالة العربية. وهذا ما لا تراعيه نظريات الانتقال الديمقراطي، ولذا فإن الاستعانة بها دون مواءمة تؤدي إلى استنتاجات خاطئة. فهذه النظريات لا تهتم بقضايا الحدود والقومية التي هي أساسية في العالم العربي، وغيرها من القضايا لم تكن تعاني منها البلاد التي حدثت فيها موجات التحول الثلاث. فالمطلوب قراءة عربية لهذه النظريات مع عملية مواءمة لها. فالديمقراطية لا تفرض من الخارج، ولا تستطيع أيٌّ من النظريات الإجابة عن ما يحدث، فلكل ثورة خصوصيتها ومسارها ونتائجها، وكل ما تقدمه هذه النظريات هي إضاءات في طريق معتم وضبابي.

هناك تساؤلات عدة انطلقت مع الثورات العربية في محاولة استشراف المستقبل، من خلال ربطها بالثورات وبموجات الديمقراطية التي حدثت في مناطق أخرى، مثل: هل تتشابه الثورة القرنفلية المصرية وثورة الياسمين مع الثورة البرتقالية الأوكرانية أو ثورة الورد في جورجيا أو ثورة بولندا؟ إن الحالة العربية قد تتشابه مع هذه الحالات وقد تختلف. ولذا، للمساعدة في الإجابة عن سؤال إلى أين؟ تم

اختيار بولندا كحالة دراسية تساعد في فهم مآلات الثورة المصرية. لذا، انطلق الفصل الثاني في محاولة تشريحية للتجربة البولندية لاستخلاص العبر من هذه الحالة. فلم يكن الهدف هو دراسة الحالة البولندية بقدر ما كان الاهتمام بها للمساعدة في فهم ما يجري في الوطن العربي، وبخاصة مصر. وفي سياق البحث، كان هناك سبر غور للتاريخ السياسي البولندي للإجابة عن سؤال ألح طرحه: لماذا نجحت بولندا في عملية الانتقال الديمقراطي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، استعرض الفصل الثاني المحطات الرئيسة في تاريخ بولندا، وصراعاتها الداخلية المستمرة في محاولات إرساء نظام ديمقراطي. فقد تضافرت عوامل داخلية وخارجية في إفشال كل المحاولات. ويؤرخ هذا الفصل للبداية الفعلية للتحول الديمقراطي في العام ١٩٨٠/١٩٨١، بقيام حركة التضامن النقابية المدعومة من قبل الكنيسة الكاثوليكية، وعلى رأسها البابا يوحنا بولس الثاني، بإعادة إحياء المجتمع المدني البولندي، والقيام بإضرابات، ما قاد إلى البدء بحوار «المائدة المستديرة». وكانت البداية بالانتخابات الحرة العام ١٩٨٩، وإقامة أول حكومة غير شيوعية في بلد شيوعي. فبدأت بولندا بمعالجة أزمتها الاقتصادية بما سمي «الصدمة»، ورافقتها سلسلة من العمليات الإصلاحية الثورية والجذرية. وفي هذا الفصل، يضعنا الباحث أمام الخلافات التي يمكن أن تحدث بين المعارضة، فيشرح ديناميكيات التفكك في حركة التضامن التي أدت إلى تشرذم المعارضة.

أما الفصل الثالث، فيتساءل عن التجربة المصرية، وما هو الإرث الذي حملته مصر؟ وينطلق هذا الفصل من افتراض عدم وجود ثورة، وعدم إمكانية حدوث تحول ديمقراطي، ويرجع ذلك إلى ضرورة وجود شروط مسبقة لعملية الانتقال، متفقاً مع ألموند وفربا بضرورة وجود ثقافة ديمقراطية، معبراً عن ذلك بقوله «الديمقراطية كمفهوم لم يلامس الوعي والثقافة، ولا يوجد هنالك إرادة حقيقية لدى الحكام المدنيين ولا حتى الجيش في الانتقال الديمقراطي».

واعتمد هذا الفصل على نظرية تبعية المسار، موظفاً هذه النظرية في دراسة الحالة المصرية، متناولاً أهم المحطات والأحداث السياسية التي مرت بها مصر دولةً وشعباً. ولذا، ابتدأ من مطلع القرن التاسع عشر بتسلم محمد علي مصر، ثم ينتقل بعد ذلك إلى محطة ثورة الضباط الأحرار، وبعدها يستعرض الحكم المدني لثلاثة من الضباط السابقين وهم عبد الناصر، والسادات، وحسني مبارك، الذي تتابع في ظل حكمهم الاستبداد، على الرغم من اختلاف الأيديولوجية والفكر الذي يحمله كل واحد منهم. فتميزت فترة حكمهم بتجاوز حقوق المواطنين، والحريات العامة، وقمع المعارضة السياسية. وإن كانت هناك خصلة إيجابية لاستبداد عبد الناصر الذي وصمه الباحث بالاستبداد العادل.

كما بحث الفصل الثالث في أسباب الثورات التي تمثلت في الفساد، والقضاء على الطبقة الوسطى والقطاع الخاص، وتحويل الدولة المصرية إلى شركة خاصة تستأثر فيها نخبة الحزب الوطني وعائلة مبارك بخيرات البلاد، بينما يعيش المواطنون في حالة فقر مدقع، مع محاولات لإقصاء المؤسسة العسكرية، ورافق كل ذلك محاولات تحويل مصر إلى نظام ملكي وراثي.

هل سيكون مصير العالم العربي في الانتقال الديمقراطي شبيهاً بمصير أوروبا الشرقية بعد هذه الثورات؟ هذا ما حاول الفصل الأخير الإجابة عنه، في محاولة للخروج بدروس من النظرية ومن التاريخ السياسي. ولذا، تم عرض عدد من القضايا النظرية والتطبيقية التي تمت مداولتها في الفصول السابقة، ليبين خيوط الصلة والقطيعة بين التجربتين البولندية والمصرية.

ويبدأ الفصل استنتاجاته بالتذكير بأن عملية تحول نظم سلطوية أو استبدادية نحو الديمقراطية هي عملية طويلة ومعقدة، كما أنها ليست مضمونة النتيجة. فتمت المقارنة بين بولندا ومصر في محاولة لفهم ما يحدث في مصر حالياً. والمقارنة تناولت محاور عدة؛ أولها محاولة تأصيلية مفاهيمية، حيث تم الوصول إلى استنتاج مفاهيمي مفاده إطلاق صفة الثورة المخملية على ما حدث في كل من مصر وبولندا، مبرزاً التقاطع بين أسباب الثورات في الحالتين التي تمثلت في ممارسات النظام القمعية، والأزمات الاقتصادية، وفشل مشاريع الإصلاح.

أما المحور الثاني، فتحدث عن مدرسة التحديث، والشروط المسبقة للتحول الديمقراطي في حالتي بولندا ومصر، مؤكداً على أن العامل الاقتصادي لا يصلح لتفسير حالة بولندا، أما في الحالة المصرية فكان الباحث أميل إلى الاعتقاد أن الأسباب السياسية، وليست الاقتصادية، كانت هي المحرك، مع عدم إغفال أهمية العامل الاقتصادي كوقود للثورات. أما دور العامل الثقافي والديني، فلا يمكن الجزم أنه ذا فائدة، ففي الحالة البولندية كان له تأثير إيجابي، أما في مصر فكان ذا طابع أشكالي.

أما المحور الثالث، فتناول دور القوى والطبقات في عملية الانتقال في حالتي وبولندا ومصر. فقد شكلت الطبقة البرجوازية والعمال دوراً حاسماً في التطورات في بولندا، بينما لم يقابله، في الحالة المصرية، دور كبير يوازي دور الطبقات ببولندا. أما المقارنة بين الدولتين في مسألة الهوية والدولة والأمة، فواضح أن مسألة الهوية لا تزال مشكلة عالقة في مصر، بينما حلت هذه المسألة في بولندا. فمصر مثل الدول العربية الأخرى التي لا تزال تعاني منذ استقلالها من أزمة في الهوية، أو انفصام الهويات، بين الهوية القطرية والهوية العربية والهوية الإسلامية. كل هذا انعكس سلباً على عملية الانتقال الديمقراطي في الحالة المصرية، وأثار مساءلة الأقليات ومخاوفها، وكاد يشكل خطراً وجودياً على الدولة.

أما فيما يتعلق بأنماط الانتقال نحو الديمقراطية في حالتي بولندا ومصر، فتم الاعتماد على الحركات الشعبية الاحتجاجية، ولكن كان هناك اختلاف جذري في عملية الانتقال؛ فبولندا اختارت التفاوض والإصلاح من الداخل، أما مصر فالتفاوض فشل وانتهى برحيل النظام بشكل مفاجئ.

حاول الباحث في المحور السادس أن يبين التفاعلات بين الإرث السابق للنظام وعملية الانتقال الديمقراطي. وتطبيقاً لذلك، وجد أن هناك أثراً إيجابياً للإرث السابق البولندي في السعي الحثيث، منذ قرون، إلى تأسيس نظام ديمقراطي، على نجاح عملية الانتقال الديمقراطي، على النقيض من الحالة المصرية، التي كان إرثها المركزي السلطوي والاستبدادي يشكل عائقاً في عملية الانتقال.

في ضوء ضبابية المشهد المصري بفعل تداخل العديد من العوامل الداخلية والخارجية، يقدم الفصل الرابع عدداً من السيناريوهات المحتملة لعملية الانتقال الديمقراطي في مصر في ضوء التجربة البولندية، مرجحاً سيناريو عودة النظام الهجين لأسباب عدة منها: عدم عودة الجيش إلى ثكناته، إضافة إلى موروث الدولة المصرية وقيامها على فكرة تقديس الحاكم وعدم قبول قواعد اللعبة السياسية. فاللعبة السياسية التي ما زالت قائمة في مصر، هي الإقصائية، فمن إقصاء مبارك للإخوان، إلى إقصاء الإخوان للتيارات المختلفة، إلى إقصاء الجيش للإخوان. لعبة ما زالت مستمرة وتنسج شباكها على النظام المصري. أضف إلى ذلك الأزمات الاقتصادية. وبالتالي يجيب الباحث، في النهاية، أن التغيير الذي تشهده مصر، من غير المرجح أن يؤدي في المستقبل القريب إلى الموجة الخامسة من الانتقال الديمقراطي الذي شهده العالم.

لكن لا يعني ذلك نهاية المطاف، فقد أكد عدد من المنظرين على أن الثورة لا تنتهي بإسقاط النظام أو بداية بناء نظام جديد، بل هي عملية مستمرة. ولذا، يجب التأكيد هنا على أن السيناريو المطروح سابقاً بعودة النظام الهجين لا يعني أن النهاية ستكون سوداوية، وأن الربيع العربي تحول لشتاء. فالوقت ما زال مبكراً على الحسم. فبوادر الموجة الخامسة لاحت، ولكن هل ستتحول مع مرور الوقت إلى موجة حقيقية؟ سؤال لا يزال مفتوحاً، فمصر ليست الدولة الوحيدة التي جرى فيها التغيير. ولذا، لا بد من التذكير بأن التجربة المصرية، على الرغم من قساوتها، قد أضافت إرثاً مختلفاً للنظام المصري، يمكن أن يطلق عليه إرث محاولات الانتقال نحو الديمقراطية. وبالتالي، لا النظريات ولا التجارب السابقة تستطيع وحدها الإجابة عن سؤال: العرب إلى أين؟ فالأحداث التي ستجري على أرض الواقع هي التي ستقرر، وبالتالي لا بد من دراستها وعمل مراجعة لكل الأطر النظرية الخاصة بالانتقال الديمقراطي، والانتقال منها إلى قراءة عربية تعكس الواقع العربي بإشكالياته، في محاولة لفهم صحيح لما يجري في الوطن العربي.

الفصل الأول

نظريات الثورات والانتقال إلى الديمقراطية

الفصل الأول

نظريات الثورات والانتقال إلى الديمقراطية

مقدمة

أظهرت المرحلة العربية الراهنة وضعاً نوعياً جديداً ومهماً اختلفت فيه التحليلات حول تعريف الظاهرة/الثورات التي تجتاح بعض الدول العربية، فالعالم العربي اليوم يختلف عما كان عليه قبل أربعة أعوام؛ أي في العام ٢٠١٠. فحال الأمة العربية كان يمتاز بالركود، ولذا أطلق المفكرون والدراسون صفة الاستثناء أو الاستعصاء الديمقراطي على العالم العربي.

وانشغل الباحثون العرب والأجانب في محاولة تفسير وتحليل مآلات هذه الثورات؛ فهل ستقود إلى الانتقال الديمقراطي وبالتالي ينضم العالم العربي إلى موجات الديمقراطية التي اجتاحت العالم؟ قد تبدو الإجابة عن هذا السؤال سهلة وبسيطة، ولكنها ليست كذلك، فهي تحمل في طياتها درجات من الاستعصاء، لأنها ربطت قضية الثورات بالانتقال الديمقراطي. فما تزال الدراسات، لغاية اليوم، تحاول أن تجد إجابات للأسئلة المترافقة مع ظاهرتي الثورات والانتقال الديمقراطي، إذ لا يوجد أي تأكيد حول مساراتهما.

أضف إلى التساؤلات التي تثيرها دراسة ظاهرة الانتقال الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية على المستوى النظري، الإشكاليات المتعلقة بالمنطقة العربية، وعندها تتضاعف المعضلات النظرية والفكرية. فقد شكلت محاولات الكشف عن طبيعة الظاهرة الحراكية وحدودها وتداعياتها التي تشهدها دول عدة في المنطقة العربية، دافعاً لإعادة طرح التساؤلات مجدداً حول الديمقراطية كحقل معرفي ومفاهيمي وممارسة. فقد عصفت بالمنطقة العربية في السنوات الأخيرة انتفاضات شعبية لم تشهدها الدول العربية على مدار عقود طويلة. ولذا أعادت التحركات العربية مفهوم الديمقراطية إلى صدارة الاهتمام العالمي، فأعيدت معه محاولة الإجابة عن تساؤلات هنتنجتون: «ما هي آفاق ظهور المزيد من الأنظمة الديمقراطية في العالم؟».[1]

هذا السؤال الذي طرحه هنتنجتون قبل تسعة وعشرين عاماً بشكل استنكاري وليس استفسارياً، هادفاً في النهاية إلى تقديم أطروحة تقول باستحالة انتشار الديمقراطية في خارج العوالم الغربية. هذه الحدية في رؤية نهاية التاريخ الديمقراطي في الدول الغربية، قائمة على فكرة المركزية الغربية، ورؤية ذاتية مناهضة لحركة التطور التحرري التاريخي. وهذا السياق الذي تناوله هنتنجتون يتقاطع مع رؤية هيجل الذي رأى تاريخ العالم يتجه من الشرق إلى الغرب، فالشرق لا يعرف إلا شخصاً واحداً حراً، أما في العالم اليوناني والروماني فكان البعض حراً، وفي العالم الجرماني أصبح الكل يتمتع بالحرية. إنها رحلة الروح وهي تنتقل من الشرق إلى الغرب لتؤكد ماهيتها الحقيقية وهي الحرية. ومحاكاة لهذا الطرح، يستبعد هنتنجتون الدول العربية من صيرورة التاريخ كتمهيد لتسويغ أطروحة البداية والنهاية في أوروبا. هذه الرؤية المركزية عززتها وغذّتها الحالة العربية التي كانت منساقة في فلك الديكتاتورية والحكم الأوليجاركي.

وقد أكمل هنتنجتون أطروحته هذه بدراسته للموجات الثلاث للديمقراطية، التي لم تصل إلى ضفاف العالم العربي، وفي أحسن الأحوال كانت تلامس شطوء الدول العربية وتعود أدراجها مرة أخرى. ولذا حصل هناك تزاوج بين الفكر المركزي الغربي والحالة الواقعية في العالم العربي المترسنة خلف النظم الديكتاتورية، مولداً أطروحة الاستثناء العربي. فنشأ الاختلاف في الأسئلة الجوهرية التي طرحت في عوالم الموجات الثلاث، وبين أسئلة حالة الاستثناء والخصوصية في العالم العربي.

في الوقت الذي كان الغرب يصوغ الأسئلة باحثاً عن إجابات تفسر كيفية الانتقال، والحالة الشرطية للانتقال للديمقراطية، والصورة النمطية للانتقال من عالم الديكتاتورية إلى عالم الحرية والديمقراطية، كانت الأسئلة التي تطرح عن العالم العربي تحاول فهم أسباب الجمود. فلقد حيّرت الحالة العربية المفكرين الغربيين

والعرب على حد سواء، فحاولوا سبر غور هذا الجمود وكشف أسراره. وفي هذا السياق جاء التساؤل النهضوي الشهير لشكيب أرسلان: «لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟»،[٢] وغيرها من الأسئلة مثل «لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟»،[٣] لإجلاء الغموض عن معضلتين؛ الأولى معرفة الأسباب التي آلت إلى نجاح الدول الأخرى، والثانية محاولة فهم أسباب الفشل العربي في اللحاق بركب الموجات الديمقراطية. ومع هبوب رياح الحركات الاجتماعية العربية التي أطاحت بعدد من الرؤساء العرب، مطالبة بالتغيير وإنهاء حكم الأوليجاركي، أعيد فتح النقاش والجدال حول موضوعين قديمين جديدين؛ الأول هو «الانتقال الديمقراطي»، والثاني هو مسألة «الاستعصاء العربي» عن الديمقراطية، في محاولة للإجابة عن إشكالية وسؤال شبه سرمدي: هل سينتهي المطاف بهذه التحركات إلى ديمقراطية؟ وهل ستقود الثورات إلى الانتقال الديمقراطي؟

يفاقم في فهم معضلات الانتقال والاستعصاء أن المفكرين الغربيين لم يستطيعوا، من خلال تجاربهم الطويلة في عملية الدمقرطة، وأبحاثهم المضنية، وضع نظرية واحدة تجيب عن تساؤلات الانتقال المتعلقة بـ متى وأين وكيف تحدث عملية الانتقال؟ فالأطروحات النظرية المختلفة التي قدمت للإجابة عن هذه التساؤلات، رافقها دائماً ظهور أطروحات جدلية مضادة. فمن رحم كل نظرية ولدت نظرية مضادة. ولذا، يمكن وصف هذه الحالة بالجدلية التنظيرية الديمقراطية. أضف إلى ذلك تعدد المداخل التفسيرية لفهم الحالة العربية.

ومما يزيد من صعوبة الارتهان إلى نظرية واحدة أن الانتقال الديمقراطي لا يسير بخط مستقيم، فلا توجد حتمية تاريخية في مسيرة الديمقراطية تنتهي برفع لواء الحرية والتخلص من النظام الاستبدادي، فإسقاط رأس الحاكم «كش ملك» ما هو إلا بداية المطاف لعملية طويلة. فمن المحتمل إعادة استنساخ تجربة الاستبداد على الرغم من تغير شخوص النخبة التي تعيد نسج خيوط العلاقات الزبائنية، مستحدثة أدوات قمع جديدة، معلنة عن بدء دورة خلدونية بفوز عصبية أخرى. فالتغيير هنا يكون على المستوى الشكلي في الشخوص، ولا يضرب بعمق في الدولة، مبقياً على قواعد اللعبة السياسية التي هي جوهر الانتقال الديمقراطي وهدفه. وقد قدمت الكتابات الأكاديمية نعوتاً مختلفة لوصف هذه الحالة التي تعيد إنتاج الديكتاتورية المغلفة بوجه ديمقراطي، مطعمة نفسها بخصائص من النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية؛ مثل الديمقراطية بالتفويض – أودونيل (O'Donnell)،[٤] و«شبه السلطوية» – أوتاواي (Marina Ottaway) [٥] و«الديمقراطية غير الليبرالية» – زكريا (Farid Zakaria)،[٦] والنظم الهجينة – لاري دايموند (Larry Diamond).[٧] أو ما يطلق عليه محمد الهاشمي «تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية».[٨]

قد يكون الوقت مبكراً لمعرفة هل ستنجح الدول العربية أم أنها ستعود إلى الدائرة المغلقة التي طرحها ابن خلدون بتولي عصبية أخرى زمام الحكم في هذه الدول، أو أنه سينتهي بها المطاف إلى ما يسمى «النظم الهجينة». لقد أظهرت التحولات الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية خطأ أطروحة هنتنجتون، معلنةً أن أوروبا الشرقية هي جزء من العالم الديمقراطي وليس خارجه. والسؤال المطروح اليوم: هل ستثبت الحالة العربية -كما أثبتت أوروبا الشرقية- خطأً هذا الافتراض، أم أن حدود هذا الانتقال والامتداد لن تصل إلى الدول العربية أبداً؟ ولذا، مهمة الفصل الأول تقديم الأطروحات النظرية والمحاولات الفكرية التي ناقشت مسألتي الانتقال والاستعصاء العربي، لرؤية إلى أي مدى ستصلح هذه النظريات للإجابة عن إشكاليات الانتقال والاستعصاء، وذلك لفتح باب النقاش حول خصوصية مرحلة الانتقال في العالم العربي، أو تقاطعها وتشابهها مع عملية الانتقال الديمقراطي في العالم. إن هنتنجتون هو من نبَّهنا إلى فكرة «نهاية الديمقراطية». ولكن السؤال الذي طرحه هنتنجتون قد أحال العالم العربي إلى نهاية شيء هو لم يجربه بعد، فهل من المعقول القبول والارتهان إلى حالة النهاية في وقت لم تكن هناك بداية حقيقية. إن فكرة النهاية يتم تحديها اليوم مع التحركات في العالم العربي، ولذا قد تقود هذه الفكرة إلى حالة من الرفض والتحفيز الفكري، فهي تدعو إلى قراءة نقدية للأطروحات النظرية في محاولة للإجابة عن تساؤلات قديمة متجددة فرضها الواقع، تتمثل في قدرة المحاولات التنظيرية للديمقراطية في تفسير ما يحدث في العالم العربي.

اهتمام هذه الفصل يعكس مستويين من الإشكاليات؛ الأول «نظري» يتعلق ببحث ونقاش أسباب الانتقال الديمقراطي، من خلال فحص الإرث النظري لمعالجة قضية الانتقال والثورات، مع التركيز على الانتقادات التي وجهت لهذا الإرث النظري. والثاني «ذاتي نقدي» يُسائل الحالة العربية، حيث يتم فيه تقديم قراءة للعوامل المعيقة لاقتباس الديمقراطية والحفاظ عليها، وعملية مواءمة الديمقراطية للحالة العربية، وهو ما أطلق عليه إيليا حريق منهج «الاقتباس والتجديد».[٩] فهذا الفصل يؤكد على الفكرة التي طرحها عزمي بشارة، وهي أن عمل الباحثين في الشأن الديمقراطي هو «فهم وتفسير بنية المجتمعات وثقافاتها التي تنسجم في هذه البنية وتتوتر معها في آن».[١٠] فليس هدف هذا البحث هو التبشير بالنظام الديمقراطي كأنه الحل لكل مشاكل الوطن العربي. فالنظام الديمقراطي ليس خالياً من العيوب.

أولاً. نظريات الانتقال الديمقراطي

أ. مقاربة مفهوم الانتقال الديمقراطي

إن الكلمة المفتاحية «الانتقال الديمقراطي» هي من المفاهيم الخلافية. فطالما

استغلق مفهوم الديمقراطية والتبس، لذلك فإن ردة الفعل المعروفة بالانتقال الديمقراطي تظل هي الأخرى مستغلقة وبشكل مستضعف. ولذا، يؤكد لاري دايموند (Larry Diamond) أنه لم يوجد اليوم على مر العصور ما يمكن أن نطلق عليه مسمى «ديمقراطية كاملة».[١١]

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما الذي يفهم من مفهوم الانتقال الديمقراطي؟ وكيف تتم عملية الانتقال؟ وما علاقتها بعملية ترسيخ الديمقراطية؟ يمكن إرجاع صعوبة تعريف المصطلح إلى التركيب الدلالي للمصطلح ذاته. فكلمة «انتقال» ماذا تعني؟ فهذه الكلمة البادئة هي التي تحدد العلاقة بالديمقراطية. فهل الانتقال إلى الديمقراطية حتمي؟ أم هل هو خيار من خيارات عدة؟ إضافة إلى أنه لا يوجد اتفاق حول مفهوم الديمقراطية؟

لم يحسم المفكرون والباحثون موقفهم من مصطلح «الانتقال»، فهل يعني انفصالاً وانقطاعاً عن النظام السابق أم هل هو استمرار؟ لقد أوضح كل من شميتر (Philippe Schmitter) وأودنيل تعريفهما للانتقال بقولهما «الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر ... ويتحدد معنى الانتقال، من جهة، بانطلاق عملية انحلال النظام السلطوي، ويتحدد، من جهة أخرى، بإقامة نوع من الديمقراطية، أو عودة بعض أشكال الحكم السلطوي، أو نشوء بديل ثوري».[١٢]

يتضح مما سبق أن الانتقال هو مرحلة وسطى، تبدأ بحل النظام القديم، وتنتهي مع إنشاء واحد جديد. فما يميز مرحلة الانتقال هو عدم وجود تحديد لقواعد اللعبة السياسية. فهي حلبة للصراع والتنافس لتحديد هوية الفائزين والخاسرين. إذاً، عملية الانتقال الديمقراطي تتميز بعدم وجود أي ضوابط على قواعد اللعبة السياسية، وهذا ما يؤكده شميتر وأودنيل بقولهما: «فمن بين ما يميز الانتقال أن قواعد اللعبة السياسية غير معينة. ليس بسبب أنها تظل في تدفق مستمر، بل لأنها عادة موضوع اعتراض، والنشطاء الفاعلون يتصارعون لا لتلبية مصالحهم الإثنية، و/أو مصالح أولئك الذين يزعمون تمثيلهم فحسب، بل من أجل تحديد القواعد والإجراءات التي ستحدد هوية الفائزين والخاسرين المحتملين في المستقبل تشكيلتها».[١٣]

أما الانتقال إلى الديمقراطية، فقد تم تعريفه من قبل ستراديوتو (Garry Stradiotto)، وجوا (Sujian Guo) على أنه

> «عملية تحرك سياسية تهدف إلى تأسيس نظام سياسي ديمقراطي، يتأسس من الأعلى أو الأدنى أو مزيج من الاثنين، وتعزيز القيم الديمقراطية والأهداف، والتسامح مع المعارضة، والسماح للمفاوضات، والمساواة بين القوى لحل النزاعات الاجتماعية، ومأسسة البنى والإجراءات التعددية،

التي يسمح بها لمختلف القوى السياسية للتنافس على القوة والاندماج في التحول المبدئي للبناء السياسي».[١٤]

وهذا الطرح يقود إلى الاختلاف بين مفهومي الانتقال إلى الديمقراطية وتعزيزها. فتعزيز الديمقراطية هو مرحلة متقدمة في عملية الانتقال. فعندما تصبح قواعد اللعبة السياسية والقيم والمؤسسات الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة في الدولة، عندها يمكن القول إن الدولة أصبحت في مرحلة تعزيز الديمقراطية.[١٥]

من خلال ما سبق، يظهر أن عملية الانتقال الديمقراطي هي مرحلة أولى. ولذا، تميل مقاربة مفهوم الانتقال إلى الديمقراطية إلى الافتراض أن الديمقراطية هي عبارة عن ثلاث مراحل متتالية:[١٦]

- المرحلة الأولى: الافتتاح (The Opening): وهي فترة الهياج الديمقراطي والتحرر السياسي، وفيها تظهر تصدعات في النظام الدكتاتوري الحاكم، مع خط الصدع الأبرز بين من يُطلق عليهم المتشددون واللينون.
- المرحلة الثانية: الاختراق (The Breakthrough): وفيها ينهار النظام السلطوي، يتبعه ظهور سريع لنظام جديد وديمقراطي، مع وصوله إلى السلطة من خلال حكومة جديدة وطنية الانتخابات، وإنشاء الهيكل المؤسسي الديمقراطي، عن طريق وضع دستور جديد.
- المرحلة الثالثة: تعزيز الديمقراطية (The Consolidation): وهي عملية تتسم بالبطء، حيث تحدث فيها تحولات جذرية وجوهرية. فيتم إصلاح مؤسسات الدولة، وتنظيم الانتخابات، وتعزيز المجتمع المدني، وترسيخ قواعد اللعبة السياسية.

وبناء على الأطروحات السابقة، يظهر الاختلاف الجلي بين الانتقال والتعزيز. فلو كان حليف كل انتقال النجاح في إرساء نظام ديمقراطي، لما استدعى الأمر نحت مفهوم آخر سمي بترسيخ الديمقراطية. ولكن هذا النجاح ليس مؤكداً، فاكتمال عملية الانتقال الديمقراطي هو ما يمكن أن يطلق عليه مفهوم ترسيخ الديمقراطية. ولذا، يعرف لينز (Linz) وستيبان (Stepan) اكتمال مرحلة الانتقال الديمقراطي بالشكل الاتي:

«إن الانتقال الديمقراطي ينتهي عندما يتم الوصول إلى اتفاقية كافية حول الإجراءات السياسية لإنتاج حكومة منتخبة، وعندما تصل الحكومة للسلطة عن طريق نتائج مباشرة من الانتخابات الشعبية والحرة، وعندما تكون لدى هذه الحكومة، بحكم الأمر الواقع، السلطة لتوليد سياسات جديدة، وعندما لا تكون السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية التي

تم إنشاؤها بواسطة ديمقراطية جديدة مجبرة على تقاسم السلطة مع الهيئات الأخرى بحكم القانون».[١٧]

ب. مقاربات ونظريات الانتقال الديمقراطي

أنتجت عملية الانتقال الديمقراطي في الدول الغربية التي نعتها هنتنجتون بالموجات الثلاث، اهتماماً منقطع النظير بأسئلة تتعلق بالانتقال. فقد انشغل الباحثون السياسيون، بشكل عام، والمتخصصون في الدراسات المقارنة، بشكل خاص، في فضاء الأسئلة المتعلقة بالعملية الديمقراطية، محاولين إيجاد الإجابات عن كيف ولماذا تتم عملية الانتقال إلى الديمقراطية وتعزيزها؟ لقد حاول المفكرون والباحثون، في سياقات زمنية ومكانية، إيجاد إجابة لأسباب نجاح دول في الدخول في عوالم الفضاء الديمقراطي، بينما فشلت أخرى في هذا التحدي، فعادت أدراجها لمحاكاة الأنماط التقليدية في الحكم. وقد تمخضت عن عملية الاهتمام ظهور تأويلات واجتهادات مختلفة اتسمت بالطابع التنافسي، فظهرت نظريات ومقاربات تقدم كل منها قراءاتها التأويلية عن العلة والسبب. ومن الواضح أن لكل تجربة خصوصيتها؛ بمعنى أنه لا توجد قوالب ونماذج جاهزة للاستيراد من الخارج، أو مسارات يؤدي اتباعها إلى عملية الدمقرطة.

ويمكن تحديد الأطروحات الجدلية للديمقراطية في ثلاث؛ أولاها تحاول أن توضح تأثير العوامل الموضوعية والبنائية في عملية الانتقال، وفيها يدور النقاش والجدل بين من يقول بضرورة تواجد ظروف وشروط معينة لكي تحصل عملية الانتقال وتعزيز الديمقراطية، وبين من يرفض هذه الأطروحات ويرى أن عملية الانتقال معتمدة على الفاعلين وليس الظروف المتوافرة. أما الأطروحة الثانية، فترى أن تقرير مصير الانتقال الديمقراطي أو فشله معتمد على إرث النظام السابق، فشكل النظام السابق -بحسب هذا التوجه- يقرر مصير عملية الانتقال. أما الأطروحة الثالثة، فتحكم على فشل عملية الانتقال أو نجاحها من خلال طرق الانتقال، التي تتراوح ما بين السلمية والثورية؛ بمعنى أن النتائج يحكم عليها من خلال طريقة الانتقال.

ومن الطبيعي أن تكون هناك مدارس نظرية مختلفة تحاول أن تقدم تفسيرات مختلفة، وذلك بسبب تأثر نظريات الانتقال الديمقراطي بالأطر النظرية المختلفة من الحقول الاجتماعية؛ مثل نظرية اتخاذ القرار، ونظرية التحديث والوظيفية، ونظرية الثقافة.[١٨] ولكن الإشكالية أن المقاربات النظرية للانتقال، كما يؤكد فانهانن (Tatu Vanhanen) وبردهام (Geoffrey Pridham)، أنها لم تقدم تصوراً متناسقاً أو متناغماً، وإنما قدمت تصورات متفرقة ومتشعبة تراوحت بين مدرستي الوظيفية (Functionalism) والنشأة (Genetic).[١٩]

١. الأطروحة الجدلية الأولى: الديمقراطية بين التيار البنيوي الحداثي وبين الانتقال الديمقراطي

يختلف الباحثون حول موضوع الديمقراطية على العديد من القضايا؛ بدءاً من تعريف الديمقراطية، وانتهاءً بتعزيز الديمقراطية. وعند محاولة معرفة ما هي شروط الانتقال للديمقراطية، يظهر على السطح جدل واختلاف أعمق حول صناعة الديمقراطية، فهل هي نتاج الظروف والشروط الموضوعية؟ أم هل هي صناعة بشرية بامتياز؟ بصورة تفصيلية، أكثر الجدل قائم بين من يعتقد أن التحرك نحو الديمقراطية مرتبط بتوافر شروط مسبقة متعلقة إما بالتطور الاقتصادي وإما الاجتماعي وإما الثقافي وإما البنيوي، وبين من يرفض ذلك ويرى عملية الانتقال للديمقراطية على أنها إنتاج وحصيلة تفاعل بين النخبة.[٢٠]

وقد لخص تيلي (Tilly) الجدل بين الفريقين بصورة مجازية، حيث يرى الفريق الأول الديمقراطية على أنها «حقل بترول»، بينما يراها الثاني على أنها «حديقة مزروعة». فعلى حد تعبيره، لا يمكن للخبراء إنتاج حقول نفط جديدة أينما يريدون. فوجود حقول النفط يعتمد على فترة طويلة من التنقيب والعمل، ولذا، نادراً ما يتم اكتشاف هذه الحقول، وبالتالي التدخل البشري في هذه العملية محدود، لأن ذلك يتطلب ظروفاً محددة للغاية، وبالتالي ليست هناك إمكانية لظهور الحقول النفطية في كل مكان. أما بالنسبة للحدائق، فنظراً للتربة الملائمة والشمس وهطول الأمطار، فالعديد من الأنواع المختلفة يمكن أن تنمو في بيئات مختلفة؛ بمعنى أن الحديقة يمكن أن تنمو في أي مكان طالما كنت تعرف كيفية زراعتها. وقد عبر عن فكرته هذه بالصورة المجازية التالية:

> «عملياً، فإن تعزيز ديمقراطية حقول النفط يتطلب التحول في البيئات، بل خلق تاريخ كله على مدى قرون أو حتى آلاف السنين . والتدخل المخطط له من قبل الطبقة الحاكمة والعمل الشعبي الجماعي، لن يكون له تأثير في نجاح مشاريع الديمقراطية أو فشلها. أما زراعة الحديقة على الطراز الديمقراطي، من ناحية أخرى، يمكن أن يحدث في بيئات متعددة مع سرعة نسبية من خلال العمل المشترك للنخبة والشعب».[٢١]

وقد حاول ماكفول (Michael Mcfaul) الجمع بين التوجهين، فهو لم يتوقف عند ضرورة وجود شروط مسبقة، ولكنه رأى أن توافرها لا يعني تواجد الديمقراطية، وإنما لا بد من تدخل العوامل البشرية (وجود النخبة). وهذا ما عبر عنه بقوله: «العوامل البنائية مثل التطور الاقتصادي والتأثير الثقافي والترتيبات المؤسسية التاريخية، تؤثر على تشكيل اختيارات الفاعلين وعلى القوة، ولكن بالمطلق هذه القوة لديها أهمية سببية فقط إذا تمت ترجمتها لأفعال بشرية».[٢٢] فهذا التوجه يرى أن الطبقة الحاكمة هي التي تبدأ عملية اللبرلة السياسية، بينما التفاعل بين

هذه الطبقة والمجتمع والدولة هو الذي ينتج طرق الانتقال وشكل النظام الذي سيظهر لاحقاً.[٢٣]

يمكن فهم الفرق بين التيارين من خلال شرح برجفورسكي (Przeworski) لخلاصة أدبيات التوجه البنيوي التي كانت «تحدد بشكل فريد بالشروط الاجتماعية على المستوى الكلي (الماكرو). فيمضي التاريخ عندهم دون تدخلات من قبل الأفراد». بمعنى أنه في السابق كان الانتقال يعتمد على الشروط دون أي دورٍ يذكر للفاعلين. فالفرد مغيب بشكل كامل.[٢٤] فواضح أن التيار البنيوي كان مهتماً بالتساؤلات المتعلقة بأسباب بدء عملية الانتقال، فجاء سؤالهم المركزي لماذا تحدث عملية الانتقال؟ بينما اهتمت مدرسة الخيار الاستراتيجي بسياسة بناء الديمقراطية، مركزة على الفترة اللاحقة لانهيار النظام السلطوي، وبخاصة على تصرفات النخبة.[٢٥] فهي تركز على الاستراتيجيات والمعتقدات وحسابات قادة النخبة الذين يقودون الانتقال الديمقراطي في المراحل الحاسمة. بصورة أخرى، يرى التيار الرافض للشروط المسبقة، أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتطور في هذين الحقلين، هما محصلتا الانتقال الديمقراطي وليس شرطاً مسبقاً له. وبالتالي، هناك اختلاف جوهري في العلاقة السببية بين الديمقراطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويبرز هنا تساؤل رئيس: هل التطور الديمقراطي هو الذي يقود إلى الديمقراطية أم أن الديمقراطية هي التي تقود إلى التطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، لا بد من العرض المفصل لكل توجهٍ مع الانتقادات التي وجهت له، في محاولة لتشريح هذه النظريات وفهمها تمهيداً لرؤية مدى انطباقها على الحالة العربية.

١. ١ التيار البنيوي والانتقادات الموجه له

يعتبر التيار البنيوي من التوجهات النظرية التقليدية التي اهتمت بشكل كبير بتوافر الشروط الموضوعية والبنيوية كمتطلب أساسي لعملية الانتقال. فهذا الاقتراب كان سائداً في دراسة العلوم السياسية في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا في فترة ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. فقد استنفد منظرو هذا التيار جهودهم على المستوى الكلي، صابين جل اهتمامهم على الشروط الاجتماعية أو المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على اعتبار أن التنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية والصراع الطبقي والبنية الاجتماعية، تستطيع أن تفسر بعض مخرجات الانتقال.[٢٦] وبالتالي، فإن الخصائص المشتركة لهذه الدراسات، تقوم على افتراض أن البنى الاجتماعية والسياسية يجب أن تكون متوافرة قبل أن يتم الانتقال إلى الديمقراطية.[٢٧] لذا، فقد انطلق هؤلاء الباحثون من افتراض أن هناك مجتمعات لم تكن جاهزة للديمقراطية، بينما هناك دول أخرى تتوافر لديها أرضية صلبة يبنى عليها في عملية الانتقال، فاحتمالية الديمقراطية تعتمد،

بشكل كبير، على مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي.[٢٨] وضمن هذا التيار، توجد العديد من المدارس والنظريات التي لها تأثير كبير في دراسات الانتقال الديمقراطي، ولكن ستتم هنا معالجة لأهم هذه النظريات: نظرية الحداثة، نظرية الثقافة السياسية، النظرية البنيوية.

- **نظرية الحداثة**

احتلت نظرية الحداثة مركز الصدارة ضمن التيار البنيوي الحداثي. ويعتبر ليبست (Lipset) الأب المؤسس لهذه النظرية، حيث قدم أطروحته لأول مرة العام ١٩٥٩ في مقالته بعنوان «بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية» (Some social requisites of Democracy: Economic development and political legitimacy)، مركزاً على فكرة مفادها أنه «كلما كانت الأمة أكثر رخاء، زاد ذلك من فرصة المحافظة على الديمقراطية».[٢٩] ولذا، أطلق على هذه التوجه نظرية الحداثة التي تقوم على فكرة بسيطة أن التصنيع والتنمية الاقتصادية يؤديان مباشرة إلى تغيير إيجابي على المستويين الاجتماعي والسياسي،[٣٠] رابطاً بذلك بين المستوى الاقتصادي والديمقراطية، معتبراً أن عامل التطور الاقتصادي هو الذي يقود ويدفع باتجاه الانتقال إلى الديمقراطية. فلغاية السبعينيات، كانت الديمقراطية ترى على أنها حصيلة مستوى معين من التطور الاقتصادي، وظهور الطبقة الوسطى، والتعليم، التي تترافق مع عملية الحداثة.[٣١]

مهد ليبست، بالربط بين الاقتصاد والديمقراطية، الطريق لأكثر أجندات الأبحاث امتداداً وأكثرها إثماراً في العلوم الاجتماعية. فانشغل الباحثون منذ ذلك الوقت في محاولة إثبات صحة هذه العلاقة أو نفيها. فقد ادعى أن التطور الاقتصادي سوف يدفع باتجاه تغيرات اجتماعية عميقة، ستنتج بدورها ديمقراطية.[٣٢] وبذلك، توصل إلى خلاصة مفادها أن المجتمعات الأكثر ثراءً تميل إلى مستويات أعلى من التعلم والتحضر، ووسائل أكثر تطوراً ومتنوعة كالاتصالات، وطبقة وسطى أكبر، ومساواة اجتماعية أكبر، وحراك مفتوح بين الطبقات. فبالنسبة له، جادل أن كل هذه الأمور هي ضرورية لظهور وفاعلية المؤسسات السياسية الديمقراطية.[٣٣] وقد وصل لاستنتاجه هذا من خلال مقارنة ٤٢ دولة من الدول الأوروبية والناطقة باللغة الإنجليزية، إضافة إلى بلدان أمريكا اللاتينية.

وقد أكد على أطروحته النظرية هذه في كتاباته اللاحقة، مشدداً على أهمية العامل الاقتصادي. وعلى الرغم من أنه أشار في مقالته الصادرة في العام ١٩٩٣ إلى عوامل عدة، منها العوامل التاريخية والثقافية والسياسية وتصرفات القادة، التي يمكن أن تعيق أو تدعم عملية الديمقراطية، فإنه شدد على أن العامل الاقتصادي هو العامل المسيطر في هذه المعادلة.[٣٤]

وقد أكمل التوجه المدافع عن الربط بين الاقتصاد والديمقراطية مساره عبر عدد من منظري الديمقراطية مثل لاري ديموند، حيث أكد في دراسته الصادرة بعنوان **تعزيز الديمقراطية** (*Promoting Democracy*) على وجود علاقة بين الاقتصاد والديمقراطية، مشدداً على إمكانية انهيار النظم الدستورية الجديدة في العديد من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، إذا لم تتمكن من وضع حد للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها. وقد أوضح فرضيته بقوله «العديد من الدول النامية الديمقراطية تهدد من قبل الأزمات الاقتصادية. فالعديد من النظم الدستورية في آسيا وأفريقيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، يمكن أن تنهار في هذا العقد إذا لم تكن قادرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية».[٣٥] ويعتبر أن اقتصاداً موجهاً نحو السوق هو وحده الذي يستطيع أن ينتج شروطاً لإعطاء شرعية للديمقراطية.[٣٦] ولذا، أكد لاري دايموند على الترابط بين الاقتصاد والديمقراطية. فأعاد صياغة فرضية ليبست مع التعديل عليها، فأصبحت «كلما كان الناس في دولة أكثر رخاءً، زاد احتمال تفضيلهم لتحقيق النظام الديمقراطي لبلادهم والحفاظ عليه».[٣٧]

أما علي أبو طالبي (Ali Abu talebi)، ففي إطار رفضه لأطروحة التضاد بين الإسلام والديمقراطية، أكد على أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عملية الانتقال الديمقراطي، رافضاً أي دور للعوامل الثقافية. ولذا، رأى أن مستوى معيناً من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ضروري قبل البدء بالديمقراطية. ولذا، دحض فكرة أن الإسلام كدين لا يشجع على الديمقراطية.[٣٨] وقد أثبت ذلك في دراسة لـ ٨٧ دولة أن الإسلام لم يقم بإعاقة الديمقراطية، وأن الأمر متعلق بعوامل اقتصادية.

وجهت الانتقادات لمقولات الحداثة وآثارها على الانتقال إلى الديمقراطية، ومن أهمها طروحات هنتنجتون، حيث دحض وجود علاقة سببية قائلاً «إن العلاقة الظاهرة بين الفقر والتخلف من جهة، أو بين عدم الاستقرار والعنف من جهة أخرى، هي علاقة غير منطقية. ليس غياب العصرية هو ما ينتج الفوضى السياسية، بل الجهود للوصول إليها، إذا كانت الدول فقيرة تبدو غير مستقرة، فهذا لا يعود إلى أنها فقيرة، بل إلى أنها تحاول أن تصبح غنية. إن مجتمعاً تقليدياً صرفاً يكون جاهلاً وفقيراً ومستقراً، لكن في أواسط القرن العشرين، أصبحت المجتمعات التقليدية كافة مجتمعات انتقالية أو متعصرنة، وبالتحديد هذا التفويض بالعصرنة الذي اجتاح العالم هو الذي زاد من انتشار العنف».[٣٩]

فواضح أن هنتنجتون وافق مع منظري الحداثة، ومنهم ليبست، على أن التنمية الاقتصادية تطلق العنان لتغيرات اجتماعية عميقة، فهم أخطأوا بافتراضهم أن هذه التغيرات تكون تقدمية. فقد رأى هنتنجتون أن الدول والمجتمعات التي تكون في مخاض الانتقال الاجتماعي الدرامي، تميل إلى عدم الاستقرار والعنف.

وبالتالي، العلاقة هي علاقة تضاد. لكن موقفه هذا قد تغير تدريجياً. ولذا، في كتابه **الموجة الثالثة**، رفض العلاقة السببية، ولكنه مع ذلك أشار إلى وجود علاقة بين الاقتصاد والديمقراطية، ولكنه وضعها في إطار الإبهام وغير الوضوح. فقد أحصى هنتنجتون في كتابه ٢٧ عاملاً اعتمدتها النظريات المختلفة في محاولة الإجابة عن: لماذا الدول التي كانت سلطوية أصبحت ديمقراطية؟[٤٠]

ومن هذه العوامل العامل الاقتصادي، حيث أكد أن «العلاقة بين التطور الاقتصادي من جهة، وبين الديمقراطية من جهة أخرى، هي معقدة ومتغيرة من ناحية الوقت والمكان. فالعوامل الاقتصادية لديها تأثيرات واضحة على عملية الديمقراطية، ولكن ليست حاسمة». وقد وجد هنتنجتون أن العوامل الاقتصادية قد أثرت على الموجة الثالثة من نواحٍ عدة، فالاقتصاد يوفر الأرضية للديمقراطية. كما أن الأزمات المتولدة عن نموٍّ سريع أو كساد اقتصادي يضعف النظام السلطوي، مؤكدا أن دول الموجة الثالثة قد صادفت على الأقل واحداً من تأثيرات الاقتصاد التي ذكرها.[٤١] ولكن تبقى علاقة الاقتصاد والديمقراطية غير مؤكدة. فالملاحظ إذاً، أن النتائج الإيجابية المرجوة من هذه التغيرات من المحتمل أن تمتد فقط في المجتمعات التي لديها مؤسسات سياسية فاعلة قادرة على التوجيه والاستجابة لهذه المتغيرات، ولكن يجب ألا يغيب عن البال، أن بناء هذه المؤسسات هي عملية صعبة، وتحتاج إلى وقت ليس بالقصير.[٤٢]

كما أكد هنتنجتون أن هذه العلاقة لا تشمل الدول الغنية بالبترول، فالاقتصاد وعلاقته بالديمقراطية هي عملية تطور واسعة لقطاع التصنيع، وبالتالي هذا لا يشمل دول الخليج التي تعتمد في اقتصادها ونموه على مبيعات البترول. فعائدات البترول تقوي الدول وتزيد من سيطرتها، كما أنها تقلل أو تنفي الحاجة إلى فرض الضرائب. وهذا يؤثر على المقولة الرئيسية «لا ضرائب لا تمثيل»، بينما علاقة التصنيع الحقيقية تقوم على اقتصاد لا تستطيع الدولة السيطرة عليه، وتخلق مصادر جديدة للثروة والقوة خارج دائرة الدولة. كما تعمل حركة التصنيع على تعزيز التغيرات في البنية الاجتماعية، وبالتالي تشجع الديمقراطية.[٤٣]

ولتوضيح العلاقة، وضع هنتنجتون الرسم التالي:[٤٤]

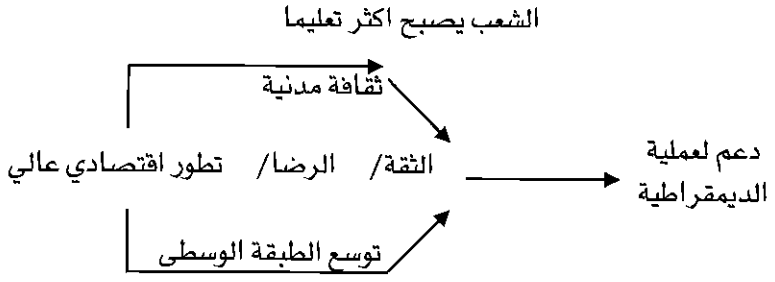

ولكن، عاد هنتنجتون عن هذا القول؛ ففي مقالة له حملت عنوان «بعد ٢٠ عاماً: مستقبل الموجة الثالثة» *(After Twenty Years: The Future of the Third Wave)*، وفي معرض رده على الأسئلة التي طرحها حول مستقبل الديمقراطية وإمكانية انتشارها في الدول الأخرى، كانت إجاباته تقوم على العلاقة العضوية بين العامل الاقتصادي والثقافي وبين انتشار الديمقراطية، قائلا «في اعتقادي الأجوبة عن هذه الأسئلة، تعتمد إلى حد كبير على عاملين هما التنمية الاقتصادية والتقبل للديمقراطية من الثقافات غير الغربية».[٤٥]

أما برجفورسكي، فقد رفض العلاقة الترابطية مجادلاً أن التنمية لا تسبب الديمقراطية، وإنما تقلل من احتمال انهيار الديمقراطية، وبالتالي تساهم في زيادة عدد البلدان الغنية الديمقراطية. كما يعتبر أن «ظهور الديمقراطية ليس نتاجاً للتنمية، فـ«الديمقراطية» تبقى وتعيش إذا كان البلد يتسم بالحداثة، ولكنها ليست نتاج التحديث».[٤٦]

وبنى برجفورسكي رفضه مقولة التحديث على أساس إمبيريقي، حيث أكدت النتائج التي توصل إليها على أنه لا يوجد هناك ما يستدعي الاعتقاد أن التنمية الاقتصادية تولد الديمقراطيات. ولكن إذا تم تأسيس الديمقراطيات، من المؤكد أنها ستعيش في دول غنية في الوقت التي ستكون عرضة للوفاة في دول فقيرة.[٤٧] ولذا يقول أودنيل في كتابه **الحداثة والبيروقراطية السلطوية** «إنه لم يعد من الضروري أن نقود القارئ من خلال سلسلة شاقة من البيانات لإثبات أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تعزز الديمقراطية و/أو الاستقرار السياسي».[٤٨]

- **نظرية الثقافة السياسية**

لا تتوقف الظروف والشروط المسبقة للديمقراطية عند الاقتصاد، بل تعدتها إلى الشروط الثقافية. فيبرز هنا كل من ألموند (Gabriel Almond) وفيربا (Sidney Verba) اللذين جادلا أن الثقافة المدنية هي شرط مسبق للديمقراطية. وقد تم تعريف الثقافة المدنية بأنها الثقافة التعددية التي تضع الإقناع والاتصال في قلب العملية السياسية. فبالنسبة لهما، الديمقراطية تمتد في الثقافة المدنية؛ لأن هذه الثقافة تعزز الإجماع في مجتمعات متعددة ومتنوعة، وتوازن في الوقت ذاته بين التريث مع الرغبة في التغيير.[٤٩]

ولذا، أكد كل من ألموند وفيربا على أن الثقافة المدنية هي العامل الحاسم في عملية الانتقال للديمقراطية. وما قصداه بالثقافة المدنية هو «ثقافة تعددية تقوم على الاتصال والانفتاح، ثقافة الإجماع والتنوع، ثقافة تسمح بالتغيير، ولكن تعد له».[٥٠] وقد وجه روستو الانتقاد لكل من ألموند وفيربا لكونهما فشلا في التفرقة: هل الثقافة المدنية هي سبب للديمقراطية، أم أنها نتاج تأثيراتها، أم هي الاثنتان معاً.[٥١]

وقد أعاد بعض الباحثين في السنوات الأخيرة إحياء نظريات الحداثة، متبنين افتراضاتها، واعتبروها المفتاح لفهم الانتقال إلى الديمقراطية مثل انجلهارت (Inglehart) وويلزل (Welzel). فقد اعتبرا أن الحرية والتعبير عن الذات هما القيمتان اللتان يجب التركيز عليهما فيما يتعلق بالثقافة المدنية. وهما بذلك قد أكدا على أطروحات ألموند وفيربا وآخرون، التي تعتبر أن وجود القيم المدنية متطلب أساسي لتواجد الديمقراطية بشكلها الصحيح. فالديمقراطية -بالنسبة لهم- ليست مجرد قواعد تعتمد على هندسة مؤسسات بشكل جيد، بل تتطلب أبعد من ذلك، فهي مرتبطة بالخيارات الإنسانية وعملية التحرر المتجذرة في قيم التعبير عن الذات. وبالتالي، يصبح معيار التعبير عن الذات هو المؤشر الأكثر صلاحية للثقافة المدنية الديمقراطية.[٥٢]

وانطلاقاً من ذلك، اعتبر انجلهارت الديمقراطية الفاعلة مرتبطة بالتغيرات على مستوى جماهيري، فالديمقراطية عنصر من عناصر القيمة البشرية.[٥٣] ولذا، في مقال له مع ويلزل وكلينجيمان (Klengeman)، تم الدفاع عن فرضية أهمية الثقافة، ولكن بتوسيع المفهوم وربطه بمؤشرات أخرى، وهو ما أطلق عليه «التنمية البشرية» (Human Development)، حيث تم تقديم أطروحة تقوم على ربط ثلاثة عوامل مع بعضها ببعض؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتغيير الثقافي، والانتقال الديمقراطي، مشكلة مع بعضها البعض متلازمة للتغيير الاجتماعي.[٥٤] وهذه الرسمة توضح العلاقة.[٥٥]

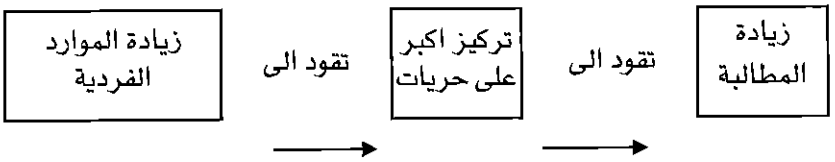

إذاً، الديمقراطية بحسب انجلهارت وآخرين تبقى فاعلة إن كانت فقط مدعومة بثقافة الجماهير التي تؤكد على حرية التغيير،[٥٦] حيث أكد انجلهارت وآخرون أن الربط بين الديمقراطية والثقافة الجماهيرية لا يمكن أن يفسر على أن «الديمقراطية الفعالة تخلق قيم التعبير عن الذات، وإنما يبدو أنها تعكس المرحلة النهائية في التنمية البشرية، فالتنمية الاقتصادية تقود إلى التغيرات الثقافية التي تفضي إلى ظهور المؤسسات الديمقراطية وبقائها».[٥٧]

وقد أيد هنتنجتون أطروحة دور العامل الثقافي، حيث أبرز دور العامل الديني في البلدان العربية والإسلامية في إعاقة الديمقراطية، مؤكداً في مقالة له العام ١٩٨٤ بعنوان «هل ستصبح دول أخرى ديمقراطية»، على أنه «بين الدول

الإسلامية، وبخاصة الدول في الشرق الأوسط، آفاق التطور الديمقراطي تبدو منخفضة. العداء الإسلامي، وبخاصة صعود الأصولية الشيعية، يبدو أنها تقلل، وبشكل أكثر احتمالية، تطور الديمقراطية».[٥٨] وقد أعاد هنتنجتون التأكيد على أطروحة أن الإسلام يعيق الديمقراطية في كتابه **الموجة الثالثة من الديمقراطية**، بقوله إن «الثقافات الإسلامية تشكل عقبات لا يمكن التغلب عليها في التنمية الديمقراطية».[٥٩]

وهذا ما يناقض طرح كل من مولر (Muller) وروستو، القائم على أن المؤسسات الديمقراطية يمكن أن تنتج ثقافة قريبة من الديمقراطية، ولكن الثقافة المدنية لا يمكن أن تكون أساساً للديمقراطية؛[٦٠] حيث إن القيم التي تشكل هذه الثقافة تتم ممارستها واكتسابها داخل النظم الديمقراطية.[٦١] ولذا، يعتقد بعض الباحثين أن المؤسسات الديمقراطية يمكن أن تنتج ثقافة ديمقراطية، ولكن بالمقابل ثقافة ديمقراطية لا تقود بالضرورة إلى ديمقراطية. وعليه، اعتبر كل من شميتر وأودنيل وكارل (Carl) أن قيماً كالاعتدال والاحترام المتبادل واللعبة العادلة والاستعداد للمساومة والثقة بالسلطات العامة، تتطلب سنوات طويلة، ويمكن أن تأخذ أجيالاً حتى يتم تعميقها وتجذرها داخل المجتمع. فهذه عملية بطيئة عادة ما تصاحب مرحلة تعزيز الديمقراطية.[٦٢]

أما لاري دايموند، ولينز، وليبست، ففي مقدمة كتاب قاموا بتحريره بعنوان: *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences With Democracy* وضعوا مجموعة من العوامل التي تؤثر في تسهيل التطور الديمقراطي أو عرقلته، وهي الشرعية، والأداء، والقيادة السياسية، والثقافة السياسية، والبناء الاقتصادي، والتطور الاقتصادي والاجتماعي، والحياة الترابطية، والدولة، والمجتمع، والمؤسسات السياسية، والنزاعات الإثنية والإقليمية، والعوامل الدولية، والجيش.[٦٣]

وبناء على الطروحات السابقة، يظهر بوضوح تعدد التوجهات في تفسير أسباب الديمقراطية ومحاولات التأطير النظري لها. لذا، أحصى هنتنجتون في كتابه **الموجة الثالثة** ٢٧ عاملاً اعتمدتها النظريات المختلفة في محاولة للإجابة عن السؤال القائم حول «سبب تحول النظم السلطوية إلى ديمقراطية خلال فترة معينة».[٦٤] فقد أكد هنتنجتون أنه لا يوجد هناك سبب واحد يمكن اعتماده كعامل أساسي في عملية الانتقال الديمقراطي. ولذا، خلص إلى نتيجة مفادها: «إن أسباب الانتقال إلى الديمقراطية تختلف بشكل جذري من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر»،[٦٥] حيث لا يوجد عامل واحد يكفي لتفسير عملية الانتقال في دول مختلفة أو حتى في دولة واحدة، فعملية الانتقال للديمقراطية هي نتاج لمزيج من العناصر المختلفة.[٦٦]

• **النظرية البنيوية**

يتضح من خلال استقصاء العوامل الشرطية للانتقال الديمقراطي أن الباحثين لم يتوقفوا عند حد الثقافة والاقتصاد كمحددات لأسباب الانتقال إلى الديمقراطية، وإنما تعدتها إلى مسألة القوة وتوزيع القوة بين الطبقات. فقد اهتمت النظرية البنيوية بالبنى الطبقية في المجتمع، إضافة إلى علاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى.[٦٧] ومن أهم الأعمال الكلاسيكية: كتاب **الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية** (١٩٦٦) (Social Origins of Dictatorship and Democracy) لمور (More)، الذي أكد خلاله على دور الطبقة البرجوازية في عملية الانتقال. فهذه البرجوازية وثورتها هي الطريق التي تقود إلى الانتقال إلى الديمقراطية. وقد أكد على ذلك بقوله «إنه إذا لم تكن هناك برجوازية، فإنه لن تكون هناك ديمقراطية».[٦٨] وهناك من أعاد إحياء هذا الجدل مثل ريوسكمير (Rueschmeyer)، وستيفان (Stephens)، حيث أكدا على دور الطبقات في الانتقال، ولكن بالطبع ليس البرجوازية، وإنما طبقة العمال الحضرية. ويتضح هذا من خلال النتيجة التي توصلا إليها حيث قالا: «طبقة العمال المنظمة تظهر في كل مكان على أنها لاعب أساسي في تطور ديمقراطية كاملة».[٦٩]

ومن الباحثين الذين أعاروا اهتماماً لموضوع توزيع القوة فنهانين (Vanhanen)، حيث ركز على دور توزيع القوى في الانتقال الديمقراطي،[٧٠] مؤكداً على وجود عامل واحد مسيطر يدفع باتجاه امتداد الديمقراطية. ومن خلال دراسته ١٧٢ دولة، توصل إلى نتيجة مفادها: «إنه من الممكن تتبع امتداد الديمقراطية إلى عامل واحد منتظم وسببية مهيمنة، وهو التوزيع النسبي لمصادر القوة، على الرغم من أنه يمكن أن تتواجد عوامل أخرى».[٧١] وقد فسر ذلك، ببساطة، بأنه إذا كانت مصادر القوة متمركزة بيد مجموعة واحدة، فإن الظروف تكون مواتية لحياة النظام الأوتوقراطي واستمراره. والعكس صحيح، إنه إذا كانت القوة موزعة، ولا أحد يستطيع احتكارها، فإن الظروف تكون مناسبة لامتداد نظام ديمقراطي».[٧٢] إذ كلما زاد التوزيع للقوة، زاد احتمال امتداد النظم الديمقراطية، وكلما قل التوزيع، فإن النظام الأوتوقراطي سينمو، والانتقال للديمقراطية سيفشل.[٧٣]

وتعاني النظرية البنيوية من العديد من العيوب. ومنها: الإهمال النسبي للقوى الاجتماعية الفاعلة الأخرى غير المنظمة في طبقة اقتصادية، أو للجماعات غير المادية، مثل طلاب الجامعات، ونشطاء حقوق الإنسان، وقادة الكنيسة، والنخب الإقليمية. إضافة إلى ذلك، يحتاج هذا الطرح النظري إلى مزيد من الاختبارات الإمبريقية. كما أن من عيوب هذا النهج هو الميل باتجاه تأكيد الحتمية والقطعية. وأخيراً تعاني هذه النظرية من خلل واضح في تحديد الظروف والسياق اللذين تقوم في إطارهما الطبقات بدعم الديمقراطية أو معارضتها.[٧٤]

٢ . ١ نظرية الانتقال الديمقراطي (Transitology) والانتقادات الموجهة لها

تعتبر الديمقراطية نتاج عوامل بشرية وليست مادية، هذه هي الأطروحة التي قامت عليها نظرية الانتقال الديمقراطي، أو ما تسمى بمدرسة الخيار الاستراتيجي. من هذا المنطلق، نقد منظرو الانتقال الديمقراطي نظرية الحداثة لسببين؛ أولهما لأنها بالغت في التركيز على العوامل الاقتصادية والثقافية والبنيوية، معتبرة إياها العوامل الحاسمة في تقرير وتحديد مستقبل التحولات الديمقراطية في داخل البلد. أما السبب الثاني فيعود إلى رفض المسار التشاؤمي الذي رسمه منظرو التوجه البنيوي الحداثي لاحتمالية نجاح الديمقراطية في البلدان التي لا تتوافر فيها الظروف والشروط الموضوعية. وربما كان هذا من أسباب نجاح نظرية الانتقال الديمقراطي التي أكدت على إمكانية انتشار الديمقراطية في العالم على الرغم من اختلاف البيئات والشروط الموضوعية.[٧٥]

تعتبر مقالة روستو «الانتقال إلى الديمقراطية: باتجاه نموذج ديناميكي» (Transition to Democracy: Toward a dynamic model) بداية فتح الجدل النظري بين الاتجاه البنيوي وبين الانتقال الديمقراطي، معلناً فيها عن تأسيس توجه ناقد رافض للشروط الموضوعية. لذا، استهل مقالته محاولاً الإجابة عن سؤال جوهري: «ما هي الشروط التي تجعل الديمقراطية ممكنة؟ وما هي الشروط التي تجعلها تنجح؟».[٧٦] وقد أكد روستو أن اهتمامه منصب حول تساؤل كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول. ولذا وجه انتقاداً لليبست وآخرين في أن اهتمامهم لم ينصب على كيفية تشكل النظام الديمقراطي، وإنما حول استمرارية النظام واستقراره. فبالنسبة له، استمرارية النظام واستقراره هو سؤال لاحق وليس أساسياً، فسؤال التشكل أهم من سؤال الاستمرارية. ولذا، نقد الارتباط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية الذي افترضه ليبست، لأنه كان يركز على سؤال الاستمرارية. بينما جاء روستو ليؤكد على تساؤل التشكل ونشوء الديمقراطيات وليس استمرارية الديمقراطيات.[٧٧] ولذا، وضع روستو تصوره مبيناً العوامل التي تؤدي إلى نشوء الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، ركز على دور الفاعلين السياسيين، معتبراً إياهم العامل الحاسم في عملية الانتقال، نافياً كون البيئة هي المحدد لتحقيق نظام ديمقراطي. ولذا، استخدم روستو مسمى النشأة أو الخلق (Genetic)، موضحاً الفرق بين نظريته الخلقية والنظرية الوظيفية التي قامت بالاهتمام بكيفية عمل الديمقراطيات الناشئة،[٧٨] مشدداً على افتراض أساسي؛ وهو أن «العوامل التي تبقي الديمقراطية ثابتة يمكن ألا تكون نفسها هي التي ولدتها: ويجب أن تتم التفرقة في تفسير الديمقراطية بين الوظيفة والنشوء».[٧٩]

وفي سياق هذا الطرح، وضع روستو نموذجاً يقوم على الانتقال إلى الديمقراطية من أربع مراحل:

المرحلة الأولى: ويطلق عليها مسمى خلفية شرطية (Background Condition)، وفيها يتم بداية تشكل نوع من الاتفاق العام حول الهوية الوطنية، كما يظهر هناك شبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني. ويعتبر روستو أن تشكل هذه الهوية هو متطلب لعملية الانتقال.

المرحلة الثانية: وتسمى بمرحلة التحضيرات (Preparatory phase). وفيها يبرز للعيان صراع بين الفئات المختلفة في المجتمع، وطبيعة هذا الصراع وكيفية حسمه هما اللتان تحددان استمرار عملية الانتقال إلى الديمقراطية أو وأدها. فحسم الصراع لصالح جماعة أو تيار معين، يعني انتهاء عملية الانتقال إلى الديمقراطية، أو قد يستمر القتال. أما التوازن بين الجماعات المتصارعة، فيدفع باتجاه تكملة مسار الانتقال، وهكذا يتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: مرحلة القرار (Decision Phase). في ظل توازن اجتماعي غير معروفة ومحسومة نتيجته لأي طرف من الأطراف، لا تجد الأطراف مفراً من أن تعقد صفقات، وتتبنى قواعد اللعبة الديمقراطية التي تقوم على ضمانة توفير حصة في النظام السياسي لكل طرف.

المرحلة الرابعة: وتعرف بمرحلة التعود (Habituation Phase)، وتكون فيها النتائج غير معروفة، فالأطراف قبلت قواعد اللعبة بسبب التوازن غير المحسوم. ولكن هذه القواعد قد تتحول مع الأجيال إلى ممارسة وعرف، وبالتالي يتم تعزيز وقبول الخضوع للقواعد، وبالتالي تتعزز الديمقراطية وتترسخ في هذه المرحلة.[٨٠]

لقد انطلق روستو في تحليله لعملية الانتقال من رؤية نخبوية، مفترضاً أن دور اللاعبين السياسيين أهم من الشروط الموضوعية في تقرير عملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي، واضعاً فقط شرط الإجماع الوطني. وتقوم هذه الرؤية على افتراض أن الشعب رقم صفري في المعادلة السياسية، وبالتالي النخبة هي التي تقرر بداية الانتقال في النظام السياسي ونهايته وآليته. إذاً، عملية الانتقال هي نتيجة قرار براغماتي على المستوى النخبوي في محاولة لتجنب الخسارة ضمن لعبة صفرية، القوة فيها موزعة وليست محتكرة. أما الشعب الغائب في المراحل الثلاث السابقة، والحاضر في المرحلة الأخيرة من تعزيز الديمقراطية، فيأتي ليلعب دوراً في تثبيت قواعد اللعبة السياسية، وليس في وضعها، مساهماً في استتباب قيم الديمقراطية وثقافتها، الذي هو شرط لعدم انهيار العملية الديمقراطية، وتثبيت أركانها.

وبذلك، شكلت مقالة روستو البداية لترسيم نظرية مهمة عن الانتقال الديمقراطي، فاعتبرت تحولاً مهماً في النظريات الديمقراطية، فقد وضعت مقالته هذه الأسس المفاهيمية لما أصبح يعرف باسم علم الانتقاليات (Transitologist)، ولذا أصبح ينظر إليها على أنها النص المؤسس لنظريات الانتقال الديمقراطي

(Transitology).[٨١] وعلى الخط نفسه، ظهر العديد من الكتب المحررة التي أكدت على دور النخبة والقياديين السياسيين في عملية الانتقال، متجاهلة ومتحاشية التركيز على دور العوامل البنيوية، مولية اهتماماً للتوافقات والاتفاقات بين النخب. ومن هذه الكتب **الانتقال من الحكم السلطوي** (Transitions from Authoritarian Rule) لفيليب شميتر وأودنيل ووايتهيد (Whitehead).[٨٢]

وقد ركّز هؤلاء على الخيارات الاستراتيجية والتفاعلات بين النخبة، في محاولته لتفسير أسباب نجاح عملية الانتقال الديمقراطي أو فشلها. فواضح أن مستوى التحليل كان ينصب على المستوى الجزئي وليس الكلي، وعلى الدور المحوري والحاسم لخيارات النخبة، ومحصلة التسوية بين من يطلق عليهم المتشددون واللينون. وبذلك، اعتبرت عملية الانتقال الديمقراطي صناعة أو نحتاً (Crafting Democracy)، فميول النخبة وحساباتهم واتفاقاتهم هي من ستحدد، بشكل كبير، ما إذا كان الانفتاح على الديمقراطية سيحدث أم لا.[٨٣]

ومنذ كتاب **الانتقالات من الحكم السلطوي** لفيليب شميتر وأودنيل ووايتهيد، الذي اعتبر مرجعية في علم الانتقاليات، بدأ يظهر سيل من الكتابات التي ركزت على التفاعل بين النخبة الحاكمة والمعارضة، وأشكال الاتفاقيات والمساومات[٨٤]. فقد حيَّد منظرو هذا التوجه تأثير العوامل المختلفة؛ سواء الاقتصادية أو السياسية، معتبرين أن نجاح الانتقال الديمقراطي يعتمد بالأساس على المفاوضات والاتفاقيات بين النخبة الحاكمة والمعارضة.

ولكن مع انطلاق ما يسمى بالموجة الرابعة من الديمقراطية، واجهت نظرية الانتقال إلى الديمقراطية تحدياً كبيراً وانتقادات تتعلق بتجاهل منظري الانتقال إلى الديمقراطية العديد من القضايا التي طرحتها التغييرات في نظم أوروبا الشرقية. وهذه الانتقادات منبعها السؤال القائم حول مدى قدرة نظرية الانتقال الديمقراطي في الإجابة عن التحولات التي عصفت بدول أوروبا الشرقية، وما مدى الحاجة إلى ضرورة بروز إطار نظري جديد؟[٨٥]

وفي مجال الحديث عن الانتقادات أو التوجهات المضادة لنظرية الانتقال الديمقراطي، ظهرت هناك العديد من الأصوات، مبينة الإخفاقات أو الفجوات التي لم تغطها هذه التغيرات. وتتمحور أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية الانتقال الديمقراطي في ثلاث قضايا رئيسة وهي : أولا مسألة الشعور بوحدة الامة وثانيا اهمال وتغييب الشعب أما ثالثا فتتعلق بالتركيز على العوامل الداخلية واهمال العوامل الخارجية. وتعتبر قضية الشعور بوحدة الأمة والوحدة الوطنية مهمة جدا، ويطلق عليها لينز وستيبان «الحالة الدولانية» (stateness)، حيث يعرفانها بأنها الحالة التي تتواجد «عندما تكون هناك اختلافات عميقة حول حدود المجتمع

السياسي للدولة، ومن له الحق في المواطنة في الدولة». فالعلاقة بين الدولة والأمة والديمقراطية، لم يتم الاهتمام بها على المستوى التنظيري.[٨٦]

وقد سبق وأشار روستو إلى هذه القضية، حيث أولاها اهتماماً كبيراً، وبخاصة أنه رفض كل الشروط المسبقة لإقامة الديمقراطية باستثناء هذه القضية. ومن هذا المنطلق، افترض وجود شرطين ضروريين لعملية الانتقال؛ أولاً الحدود المستقرة، وثانيا إجماع شعبي على تعريف جامع للهوية الوطنية. فبدون الانتهاء من هذه المرحلة، لا يمكن الانتقال إلى مرحلة أخرى.[٨٧] ومع بداية العام ١٩٩٠، تم طرح الموضوع من زاوية مختلفة متعلقة بالجدل السياسي حول دور الدولة.[٨٨]

وقد سبق لروبرت دال أن أكد أيضاً على ضرورة حل مسألة الوحدة الوطنية، لأن نظريات الديمقراطية نفسها لا تستطيع حل هذه الإشكالية، وقد أكد على ذلك بقوله:

> «لا يمكننا حل المشكلة المتعلقة بالمجال الخاص بالوحدات الديمقراطية ونطاقها من داخل النظرية الديمقراطية. إن العملية الديمقراطية تقتضي ضمناً وجود وحدة حقيقية شأنها شأن قاعدة الأغلبية. إن المعايير الخاصة بالعملية الديمقراطية تفترض شرعية الوحدة ذاتها. فإذا لم تكن الوحدة ذاتها صحيحة أو شرعية، وإذا ما افتقر مجالها أو نطاقها إلى ما من شأنه تبرير وجودها، ليس بمقدور الإجراءات الديمقراطية، ببساطة، أن تجعلها شرعية».[٨٩]

وقد اتفق كل من لينز وستيبان مع روبرت دال حول الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع، ولذا انطلقا في دراستهما من فرضية فحواها عندما تبدأ عملية الديمقراطية في مجتمع متعدد القوميات أو متعدد الثقافات، فإن التركيز لا يكون على الوصول للمناصب الحكومية، وإنما على الوحدة الوطنية، ومن هم السكان المشمولون ضمن هذه الدولة، وبالتالي فإن مسألتي الديمقراطية والدولة لا يمكن أن يتم فصلهما.[٩٠]

ولكن لينز وستيبان عالجا موضوع الدولة والديمقراطية بشكل مختلف عن روستو، من خلال افترض إمكانية تلازم تحقيق الوحدة الوطنية والديمقراطية في الوقت نفسه؛ بمعنى أنها ليست خلفية مشروطة للانتقال، وإنما تتم معالجتها مع موضوع الانتقال.[٩١]

فكما يوضح لينز وستيبان أن مشكلة (الحالة الدولانية) (Stateness) لم يتم طرحها في أدبيات الانتقال، لأن التحولات التي جرت في دول أمريكا اللاتينية أو في جنوب أوروبا لم تكن هناك إشكالية حول موضوع الدولة والقوميات والمدن والتعددية.[٩٢] وبالتالي، حسب لينز وستيبان، هناك مسؤولية تقع على عاتق النخبة التي تقوم بصناعة الديمقراطية، فيجب أن يأخذوا بعين الاعتبار خصوصية التنوع والاختلاط

بين القوميات والهويات السياسية والثقافية الموجودة في داخل دولهم.[٩٣] فالترتيبات بخصوص من هو المواطن في الدول غير الديمقراطية ليست بالقضية التي تثار، لأن الجميع محروم من حقوقه. ولكن في الدول الديمقراطية، تثار هذه القضايا لأنه لا يمكن، كما هو الحال في الدول غير الديمقراطية، أن تسيطر الأغلبية وتفرض قواعدها ومفهومها للدولة بدون الأقليات. وبالتالي، سؤالا: من هو المواطن؟ وكيف يتم وضع القواعد وتعريفها؟ أساسيان لا يمكن إغفالهما عند الانتقال إلى الديمقراطية.[٩٤] ولذا، هناك علاقة ترابطية وحتمية بين الدولة والمواطنة والديمقراطية، وهذا ما عبر عنه كل من ليز وستبيان بقولهما «بدون دولة لا يمكن أن تكون هناك مواطنة، وبدون مواطنة لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية».[٩٥]

ولكن العلاقة بين الديمقراطية والقومية ليست بالإيجابية. فقد يكون هناك تعارض بين الأمرين، ما قد يعيق الانتقال الديمقراطي. وهذا التعارض يمكن عرضه في ثلاثة سياقات. السياق الأول عندما لا يكون هناك تجانس في داخل الدولة، وبالتالي تعمل الدولة على زيادة التجانس من خلال فرض لغة واحدة، ويعطى للدين ولرموز الدولة الأفضلية. بينما سياسات الديمقراطية تقوم على مبدأ آخر يتمثل في المواطنة الواسعة والشاملة، مع التأكيد على الحقوق المتساوية للأفراد. أما السياق الثاني، فهو يتعلق إما بوجود مطامع وإما الانفصال. أما السياق الأخير، فيتعلق بالشرعية وعدم انصياع المواطنين للحكومة.[٩٦]

إضافة إلى لينز وستيبان، يتضح أن برجفورسكي قد خصص في كتابه *Sustainable Democracy* الحديث عن التأثيرات السلبية لمشكلة وحدة الأراضي.[٩٧] ويدعم كيوزيوا (Kuzio) وجهة نظر كل من لينز وستيبان، موجهاً الانتقاد لمنظري الانتقال إلى الديمقراطية بسبب إهمالهم هذا الموضوع. ومع بداية الموجة الرابعة، تم فتح باب النقاش في هذا الموضوع مجدداً، ووجه كيوزيوا الانتقادات لنظرية الانتقال الديمقراطي لتحاشيها معالجة هذا الموضوع المهم جداً بالنسبة للتحولات التي عصفت بدول أوروبا الشرقية. ولذا يشير كيوزيوا إلى أنه حتى منتصف التسعينيات، كان معظم باحثي علم الانتقاليات (Transitology) يفترضون أن المسار الذي ستسير عليه عملية الانتقال الديمقراطي في دول الاتحاد السوفييتي سابقاً، تتشابه، أو بالأحرى تتطابق، مع ما جرى في دول أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا، حيث كان التركيز ينصب على أمرين اثنين هما: الانتقال والسوق (Demoralizations and Marketization). ففي هاتين المنطقتين، كانت الوحدة الوطنية والدولة قد تم تأسيسهما.[٩٨] ثم بعد ذلك تمت إضافة عامل آخر وهو عدم جود دولة للتعامل مع المتغيرات الموجودة في دول الاتحاد السوفييتي السابق.[٩٩]

وقد أولى كيوزيوا اهتماماً كبيراً لجميع هذه العوامل السابقة، مضيفاً إليها عاملاً رابعاً لم يتم ذكره سابقاً بشكل مفصل. فاثنان من العوامل قد تمت دراستهما

في أدبيات الانتقال الديمقراطي. أما العامل الثالث فقد ذكره لينز وستيبان. أما العامل الرابع، فعلى الرغم من ارتباطه بالعامل الثالث (Stateness) (الحالة الدولانية)، فإن كيوزيوا يصر على ضرورة التعامل معه كمرحلة انتقالية منفصلة وهو الأمة (Nationhood).[١٠٠] فهو يعتبر أن الأمة تولد الشعور المشترك وتخلق «نحن» (الوحدة/ الشرعية) التي تمكن من التحرك وتنتج أناساً مستعدين لتقديم تنازلات للمجتمع السياسي. وهذا ما يؤكده أيضاً روبرت دال، فالانتقال الديمقراطي مع غياب الاتفاق حول الحدود المناسبة للوحدة السياسية، سيمنع عملية ترسيخ الديمقراطية.[١٠١]

وقد لخص كيوزيوا الفارق في عملية الانتقال بين الموجات المختلفة عن طريق الجدول التالي:[١٠٢]

ثنائي	ثلاثي	رباعي
ديمقراطية/ سوق شميتر أودونيل	ديمقراطية/ سوق/ الحالة الدولية لينز + استبيان + كوفي (coffee)	ديمقراطية/ سوق/ دولة/ أمة كيوزيوا
أمريكا اللاتينية جنوب أوروبا هنغاريا والتشيك	بقية دول شرق ووسط أوروبا	يوغسلافيا سابقاً الاتحاد السوفييتي سابقاً سلوفينيا

وبالتالي، فإن كيوزوا يؤكد على أن حالة دول الاتحاد السوفييتي لديها خصوصية فهي لا تقوم فقط على عملية إصلاح اقتصادي أو سياسي، ولكن تتضمن أيضاً بناء مؤسسات ودولة مع العمل على موضوع الوحدة الوطنية.[١٠٣]

لذا، فإن التجربة السوفييتية بحسب رودير (Roeder) قد أثبتت أن نجاح الانتقال الديمقراطي غير محتمل حدوثه عندما تكون الثورة الوطنية غير مكتملة. ولذا يرى رودير أن هذا التوجه ظهر، بشكل جلي، في النظريات التي حاولت تفسير فشل الانتقال الديمقراطي في آسيا وأفريقيا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.[١٠٤] وبالتالي، فإن الاندماج والانصهار الوطني يجب أن يسبق الانتقال للديمقراطية. وهذا ما أكده روستو في كتاباته، حيث أشار إلى ضرورة حل ثلاث إشكاليات قبل عملية الانتقال الديمقراطي، وهي توحيد الشعب، وتأسيس سياسة مستقرة، وتوسيع المشاركة الشعبية.[١٠٥]

ويظهر هنا التطابق بين رودير وكيوزيوا في ضرورة معالجة أمرين وفصلهما عن بعضهما، وهما مشكلتا «الحالة الدولانية» (Stataness)، وعدم وجود أمة (Nation-ness). ومن خلال دراسة رودير لدول الاتحاد السوفييتي، توصل إلى نتيجة أن العامل الحاسم الذي لعب دوراً في عملية الانتقال الديمقراطي في دول الاتحاد السوفييتي هو عامل الأمة (Nation)، فالدول التي قامت بحل مشكلة الأمّة، لم تواجه مشكلة (Nation- ness)، وكانت لديها فرص متساوية للتحول الديمقراطي بغض النظر عن أنها دولة جديدة أو دولة قديمة.[١٠٦]

ومن هذا المنطلق، أوضحت فاليري بنس (Bunce) أهمية هذه العوامل في دراستها لعملية الانتقال في دول أوروبا الشرقية، حيث توصلت إلى نتيجة مفادها أن غياب التجانس كان السبب في عدم ترسيخ الديمقراطية في كل من ألبانيا وأرمينا، بينما ساهم وجود التجانس في تعزيز الديمقراطية في كل من بولندا وسلوفينيا. ومن هذا المنطلق، أصرت بنس على ضرورة معالجة قضية الدولة والأمة والهوية من قبل منظري علم الانتقاليات الذين غيبوا تناول هذه القضايا. ولذا، وجهت بنس النقد اللاذع لمنظري الانتقال إلى الديمقراطية رافضة إمكانية تطبيق نظرية الانتقال على دول الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.[١٠٧] فدخلت في حرب سجالية وفكرية مع فيليب شميتر وتيري لين كارل (Terry Karl)، داعية إلى الخصوصية ورافضة التعميمات ونظرية الانتقال الديمقراطي. ولذا، نادت بإحلال علم الانتقال السوفييتي (Sovietologists) بدلاً من علم الانتقاليات (Transologist)، مناديه بخصوصية دول الاتحاد السوفييتي، وبضرورة دراستها بشكل مناطقي وليس عالمي.[١٠٨] وبهذا السياق نفسه، اعتبر أوفي (Clause Offe) أن حالة أوروبا الشرقية مختلفة تماماً عن الحالات السابقة التي درسها منظرو الانتقال الديمقراطي. ولذا، انطلاقا من ذلك، اعتبر أن فهم حالة أوروبا الشرقية لا يمكن أن يتم بالاعتماد على ارث نظرية الانتقال الديمقراطي، لأنها ستكون غير مناسبة ومضللة. من وجهة نظره، تهيمن على المشهد السياسي في أوروبا الشرقية النزاعات الإقليمية والهجرات والنزاعات الوطنية أو الأقلية، إضافة إلى مشاكل الاقتصاد والانتقال من اقتصاد الدولة.[١٠٩] وقد أيد وايردا (Wiarda) توجه بنس بشكل مطلق، معتبراً أن نظرية الانتقال الديمقراطي تعاني في الأصل من خلل نتيجة إغفالها وتغاضيها عن عدد من العوامل المهمّة مثل الثقافة السياسية، والإرث التاريخي للنظام، والأوضاع الاقتصادية. ولذا، إذا كانت هذه النظرية عاجزة عن تفسير الانتقال الديمقراطي في الدول التي أنشئت لتحليلها، فهي بالتأكيد لن تصلح لمعالجة وتفسير قضية الانتقال الديمقراطي في شرق أوروبا.[١١٠]

القضية الثانية التي حظيت باهتمام النقاد هي مسألة تغييب الشعب في معادلة الانتقال إلى الديمقراطية. فقد أعطت مدرسة الانتقال الديمقراطي الدور الأكبر

والأبرز للنخبة، متجاهلة بشكل كامل دور الشعب في عملية الانتقال الديمقراطي. فالانتقال بالنسبة لهم يعتمد على وجود فاعلين واعين، ولديهم التصميم والإرادة للقيام بمساومات وعقد اتفاقات.[١١١] وهذا يناقض الأدلة العملية في عدد من التجارب العالمية التي كان للشعب دور كبير في إرساء عملية الانتقال الديمقراطي. كما يناقض في الوقت نفسه تعريف مفهوم الديمقراطية «حكم الشعب»، حيث ينظر للديمقراطية على أنها مجموعة من مؤسسات الحكم أو نتائج الاتفاق بين النخب.[١١٢] ومن هذا المنطلق، أكد أوست (David Ost) على ضرورة تضمين الشعب في التحليل قائلاً «إلى أن نضع مفهوم المجتمع المدني في المقدمة، فإننا لن نكون قادرين على معالجة قضية التنمية في شرق أوروبا نظرياً».[١١٣] ولذا، ظهرت العديد من الكتابات التي ركزت على دور الشعب مثل كتاب *Paths toward Democracy: The Working Class and Elites in Western Europe and South America*، وفيه قدم كوليه (Collier) تصوراً يجمع بين دور النخبة والطبقات، مؤكداً على فرضية مفادها «أنه في معظم الحالات كانت سياسات الانتقال إلى الديمقراطية عبارة عن مزيج من عملية من أعلى ومن أسفل، تتضمن الجمع بين مصالح الطبقة، والفاعلين الاستراتيجيين، وأشكال الفعل».[١١٤] ولذا، ذهب البعض في تحليل عملية الانتقال من خلال تقديم نموذج في الانتقال الديمقراطي يجمع بين الدولة والمجتمع،[١١٥] محاولين إعادة المجتمع المدني إلى التحليل، ومصححين في تحيز نظرية الانتقال إلى الديمقراطية للنخبة، ومن هؤلاء مانك (Munck)، وجروجل (Grugel)، ووايلن (Waylen)، ووود (Wood).[١١٦]

وقد تركز الانتقاد الثالث على قضية التركيز على العوامل الداخلية وإهمال العوامل الخارجية. ففي نظرية الانتقال، تم اعتبار العوامل الداخلية هي الأساس، وفي أحسن الأحوال تم اعتبار التأثيرات الخارجية على أنها ثانوية.[١١٧]

وقد وصل حد انتقاد بعض الباحثين لنظرية الانتقال الديمقراطي إلى حد الإعلان عن نهاية هذا البراديغم. وهذا ما شدد عليه كاروترز (Carothers)، معتقداً أن نموذج الانتقالية عفا عليه الزمن ولم يعد مفيداً في تحليل الانتقال الديمقراطي. وقد أدى ذلك به إلى أن يعلن «لقد حان الوقت لمجتمع الترويج للديمقراطية تجاهل نموذج الانتقالية»،[١١٨] مرتكزاً في نقده لنظرية الانتقال على الافتراضات الخمسة الضعيفة التي قامت عليها هذه النظرية: أولاً، أن الدول التي تنتقل من السلطوية تتجه بالضرورة نحو الديمقراطية. ثانياً، إن هذا يحدث من خلال مجموعة مراحل، وبالتالي لا توجد شروط مسبقة اجتماعية واقتصادية أو ثقافية لإرساء الديمقراطية. ثالثاً، إن الانتخابات الحرة تلعب دوراً حاسماً في الانتقال الديمقراطي. رابعاً، إن الانتقال الديمقراطي يحدث في دول تعمل بشكل كامل ومتماسك.[١١٩] ولكن جميع هذه الافتراضات بالنسبة لكاروترز قد تحطمت، حيث لم يتم تأكيد الافتراضات الأساسية من خلال الأنماط الفعلية للتغيير السياسي.[١٢٠]

ومن هذا المنطلق، رأى أنه من غير المناسب الافتراض أن معظم البلدان تسير باتجاه الانتقال إلى الديمقراطية. فقد أثبتت التجارب أن معظم الدول التي بدأت في عملية الانتقال، قد دخلت إلى ما يسمى المنطقة الرمادية، ولم تكمل الطريق إلى إرساء نظام ديمقراطي. فمن أصل ١٠٠ دولة دخلت في مرحلة الانتقال الديمقراطي، نجحت ٢٠ دولة فقط في تحقيق الديمقراطية.[١٢١] ولذا، رفض كاروترز افتراض أن النخبة هي التي تقرر مجريات الانتقال، بل رأى أن للعوامل الاقتصادية والاجتماعية تأثيراً، وأن بناء الدولة ليس تحدياً ثانوياً، بل يجب التركيز عليه.[١٢٢] باختصار، ما ينادي به كاروترز هو إحلال الواقعية بدل النهج التفاؤلي الذي تتميز به نظرية الانتقال إلى الديمقراطية. كما يجب استبدال السؤال التفاؤلي كيف تجري عملية الانتقال الديمقراطي؟ بمجموعة من الأسئلة المفتوحة مثل ماذا يحدث سياسيا؟[١٢٣] بمعنى آخر، هو يدعو إلى إيجاد نموذج جديد للتحليل، ولذا يقول «فمن الضروري لنشطاء الديمقراطية الانتقال إلى أطر جديدة ومناقشات جديدة، وربما في نهاية المطاف إلى نموذج جديد من التغيير السياسي يتناسب مع مشهد اليوم، وليس الآمال المتبقية من حقبة سابقة».[١٢٤]

٢. الأطروحة الثانية: الجدل حول أنماط الانتقال إلى الديمقراطية

إن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية تعتبر من أخطر المراحل في عملية التحرك، لأن الانتقال الديمقراطي السلس والمتتابع في مسار الانتقال ليس مضموناً، فقد يتعرض النظام لانتكاسة. فمرحلة الانتقال الديمقراطي تتميز بتعدد أشكالها، حيث تتم في ظلها صياغة قواعد وأساليب حل الصراعات، وتكون نهايتها مع وضع دستور ديمقراطي، وعقد انتخابات حرة، وتوسيع نطاق المشاركة.[١٢٥] فخلال مرحلة الانتقال، تمتاز كل الحسابات والتفاعلات السياسية بدرجة عالية من عدم اليقين، فاللاعبون في هذه المرحلة يجدون من الصعوبة أن يعرفوا ما هي مصالحهم، من المؤيدون لهم، وأي جماعات ستكون حلفاء لهم أو معارضين.[١٢٦] والشيء المؤكد الوحيد في هذه الفترة، أن الانتخابات المؤسسة ستقصي الذين سيقيمون سياساتهم على حسابات خاطئة مهمة.[١٢٧] فيصبح الاعتماد في هذه المرحلة على الخيارات الممكنة، وليس على الشروط المسبقة. فغياب «قواعد اللعبة» خلال المرحلة الانتقالية، يرفع حدود الخيارات.

وفي ظل حالة عدم اليقين التي تتميز بها عملية الانتقال، برز اهتمام بين الباحثين للإجابة عن سؤال: هل هناك علاقة بين أنماط الانتقال واستقرار الديمقراطية؟ وهل نمط الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية يؤثر في رسم ملامح شكل النظام المستقبلي؟ هل هناك علاقة سببية بين أنماط الانتقال ونجاح الديمقراطية أو فشلها؟[١٢٨] بمعنى آخر، هل لنا أن نتساءل حول ما إذا كانت الطريقة التي تتم

فيها عملية الانتقال تحدث فرقاً. فمثلا، لو تم الانتقال عن طريق الحلول الوسط والتفاوض بدلاً من العنف والإجبار والفرض إذا حدثت قطيعة مع النظام السابق، أو أن التغيير قاده النظام السابق بالتنسيق مع المعارضة؟

ومن هذا المنطلق، شغلت بال الباحثين وتفكيرهم العلاقة بين نمط الانتقال ومآل عملية الانتقال، في محاولة لجعل نمط الانتقال متغيراً رئيساً يساعد في تفسير واستقراء شكل المرحلة ما بعد الانتقالية. وهذا الاهتمام ليس بالجديد، فمنذ السبعينيات، حاول الباحثون إيجاد علاقة سببية بين هذين المتغيرين، مرتكزين على افتراضية أساسية وهي التأثير الكبير، إن لم يكن الحتمي، لأنماط الانتقال من الحكم السلطوي على عملية الانتقال الديمقراطي. وقد أكد هذا التوجه عدد من الباحثين من أمثال كارل (١٩٩٠)، ومانك، وليف (Leff) (١٩٩٧)، وجاري (Garry) (٢٠١٠).[١٢٩] وهذا ما يؤكده مانك وليف، حيث يؤكدان على «أن نمط الانتقال لا يؤثر فقط على تعزيز الأنظمة الجديدة، ولكنه يساعد على تحديد ما إذا كان الانتقال سيكون إلى الديمقراطية أو إلى نظم أخرى».[١٣٠]

يمكن القول مع جاري وجو أن هناك توافقاً عاماً في الأدبيات يشير إلى أن نمط الانتقال يساعد على تفسير شكل الديمقراطية الجديدة، وإذا كان من المرجح أن يتم تعزيز الديمقراطية أم لا، وذلك يرجع إلى تأثيره على نمط المنافسة للنخبة، والقواعد المؤسسية التي وضعت خلال الفترة الانتقالية، وعلى قبول النخب هذه القواعد التكوينية أو رفضها.[١٣١]

ولكن على الرغم من أن الباحثين أكدوا على أهمية أنماط الانتقال ودورها في رسم المعالم المستقبلية للنظام السياسي المتشكل، فإنهم اختلفوا حول النتائج المختلفة لأنماط الانتقال على مستقبل النظام الناشئ. وقبل البدء في الحديث عن تأثير الانتقال على الديمقراطية، لا بد من المرور السريع على الأنماط التي حددها الباحثون. لقد اتفقوا، بشكل عام، على أربعة طرق للانتقال على الرغم من استخدامهم مفاهيم ومسميات مختلفة للتعبير عن هذه الطرق. وقد أرجع هنتنجتون عدم اتفاق الباحثين على مفاهيم ومسميات موحدة بقوله إنها «ترجع، بلا شك، إلى أسباب متجذرة وعميقة في الطبيعة الإنسانية، فالباحثون لديهم عادة الأفكار نفسها، ولكنهم يفضلون استخدام مسميات مختلفة للأفكار نفسها».[١٣٢]

فاستناداً إلى هنتنجتون، هناك أربعة أشكال أو أنماط للتحول:

١. نمط الانتقال (Transformation): وهنا يكون الانتقال بمبادرة ذاتية من الحاكم نفسه بمعزل عن التدخلات الخارجية.

٢. نمط الانتقال الإحلالي (Transplacement): وهنا يقوم الانتقال على أساس مبادرات مشتركة من النخب الحاكمة من جهة، والمعارضة من جهة أخرى.

٣. نمط الإحلال (Replacement): تحدث فيه عملية الانتقال نتيجة ممارسة الضغوط الشعبية؛ بمعنى أن الانتقال يحدث بسبب وجود أزمات وطنية، والنظام يفشل في حل هذه الأزمات، ما يؤدي إلى هبة جماهيرية واسعة ضد النظام.

٤. نمط التدخل الأجنبي (Foreign Intervention): وهنا يكون الانتقال نتيجة لتدخلات خارجية، وضغوطات دولية من أطراف خارجية.

ويشرح هنتنجتون أن هذه الأنماط تتفق مع طرح كل من مونويرنغ (Maunwering) وشور (Shore) على الرغم من استخدامهما تسميات مختلفة، فلكل واحد مفاهيمه الخاصة، ولذا نجد أن هنتنجتون استخدم: (Transplacement) و(Replacement)، و(Transformation)،[١٣٣] بينما نجد أن مونويرنغ وشور استخدما: (Collapse Extrication)، و(Break down)، و(Transaction).[١٣٤]

أما كارل، فقد اعتبرت أن هناك أربعة أنماط للتحول الديمقراطي. وقد قدمتها في الجدول التالي:[١٣٥]

		قوة	حلول وسط
قوة الفاعلين النسبية	بقاء نخبة	فرض (Imposition)	اتفاق (Pact)
	تصاعد الجمهور	ثورة (Revolution)	إصلاح (Reform)

أما مانك وليف، فقد اعتبرا أن هناك خمسة أنماط للانتقال، وهي موضحة في الرسمة التالية:

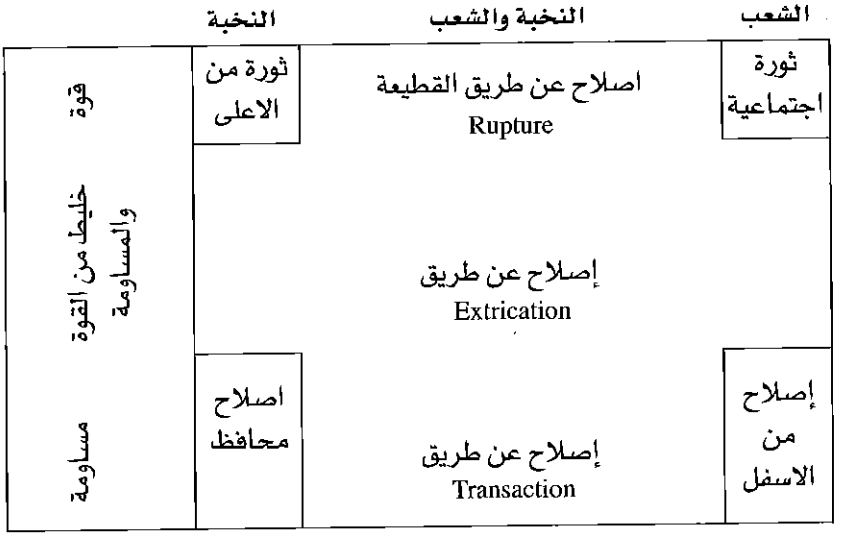

ويمكن تجميع الطرق المختلفة التي تحدث عنها الباحثون على الرغم من اختلاف المسميات التي تم استخدامها في الجدول التالي:[١٣٦]

الطريقة الأولى:

اسم الباحث	ترجمة المفهوم للغة العربية	المفهوم المستخدم
Huntington	تحول	Transformation
Share /Mainwaring	صفقة	Transaction
Linz	إصلاح	Reform
Karl and Shmitter	اتفاق	Pact
Munck and Leff	الإصلاح من خلال استخراج/ الإصلاح من أعلى	Reform through extraction/ Reform from above
Stradiotto	تحويل	Conversion

الطريقة الثانية:

اسم الباحث	ترجمة المفهوم للغة العربية	المفهوم المستخدم
Huntington	تحول	Transplacement
Share /Mainwaring	إنقاذ	Extrication
Karl and Shmitter	اتفاق	Pact
Munck and leff	الإصلاح من خلال صفقة / لإصلاح من أسفل	Reform from below/ Reform through transaction
Stradiotto	التعاون	Cooperative

الطريقة الثالثة:

اسم الباحث	ترجمة المفهوم للغة العربية	المفهوم المستخدم
Huntington	إحلال	Replacement
Share /Mainwaring	انهيار/ سقوط	Breakdown/ Collapse
Linz	انقطاع	Ruptura
Karl and Shmitter	ثورة/ فرض	Revolution / Imposition
Munck and Leff	إصلاح عن طريق الانقطاع	Reform through Rupture
Stradiotto	سقوط النظام	Collapse

الطريقة الرابعة:

اسم الباحث	ترجمة المفهوم للغة العربية	المفهوم المستخدم
Huntington	تدخل	Intervention
Karl and Shmitter	فرض	Imposition
Stradiotto	تدخل خارجي	Foreign Intervention

أما عن تأثير أنماط الانتقال على مخرجات عملية الانتقال، فهناك توجهات مختلفة؛ فمثلا خلاصة الدراسة التي توصلت إليها كارل التي ركزت فيها على أمريكا اللاتينية، أشارت إلى أن الانتقال الديمقراطي المستقر لا يمكن أن ينتج من الأنماط التي تسيطر فيها الجماهير على عملية الانتقال.[١٣٧] فالتحولات التي حدثت في أمريكا اللاتينية، وأثبتت نجاحها، هي التي أتت من أعلى من النخبة؛ سواءً أكان بطريقة الفرض أم الاتفاق، ولكن في معظم الحالات تم عن الاتفاق وليس القوة.[١٣٨] وقد قامت كارل بالربط بين أنماط الانتقال وشكل الديمقراطية. مقدمة التحليل التالي:[١٣٩]

١. الفرض سينتج ديمقراطيات محافظة لا تستطيع ولن تقوم بمعالجة قضية المساواة. أما إذا كان الفرض من الخارج، فإن الأكثر احتمالاً أن ينتج نوع من النظام السلطوي الانتخابي الذي لا يمكن أن يسمى ديمقراطية أبداً.

٢. أما الانتقال عن طريق الاتفاق، فهو سينتج الشراكة التوافقية الديمقراطية التي ينظم التنافس الحزبي فيها عن طريق طبيعة المفاوضات المؤسسة.

٣. أما الإصلاح، فسيجلب ديمقراطيات متنافسة تمهد هشاشتها السياسية الطريق لسيطرة حزب واحد ويكون فيها التنافس منظماً.

٤. أما الثورة، فتنتج سيطرة حزب واحد، والنظام لن يكون ديمقراطياً.

أما شميتر وأودنيل اللذان أسسا تحليلهما على أهمية العوامل الداخلية التي تلعب دوراً مهماً في الانتقال، فقد أكدا على أهمية الاتفاقات بقولهما «لا يوجد انتقال لا تكون بدايته عاقبة لانقسامات مهمة داخل النظام السلطوي نفسه، وبخاصة بين المتشددين والمعتدلين». [١٤٠] فهما يتفقان على أهمية المواثيق (Pact)على الرغم من أن احتمالية حدوثها ليست دائمة. ويشددان على ذلك بالقول إن «المواثيق ليست دائماً مرجحة أو ممكنة، لكننا مقتنعون بأنها حين تكون من مميزات الانتقال، فهي مرغوبة، لأنها تعزز احتمال أن تؤدي المسيرة إلى ديمقراطية سياسية قابلة للحياة». [١٤١]

يتضح من ذلك أن شميتر وأودنيل يتفقان مع كارل، حيث يؤكدان على أنه

«بخلاف كوستاريكا، فإن جميع الديمقراطيات التي لم تقم على مواثيق كما حصل في أوقات مختلفة في دول أمريكا اللاتينية الأخرى، قد دمرت على يد قوى سلطوية. كما تجدر الإشارة إلى أن الثمن الاجتماعي لهذا التناوب بين الديمقراطية والسلطوية، كان باهظاً، بل أسوأ من الثمن الذي دفعته الديمقراطية القائمة على مواثيق». [١٤٢]

ويشاطر كل من جاري وجيو (Guo) الباحثين السابقين على التأكيد على أن الانتقال عن طريق المواثيق هو الأفضل والأكثر ضماناً للانتقال إلى الديمقراطية، وذلك بسبب اتسام تلك المرحلة بموافقة النخب على التخلي عن سياسة إيذاء بعضهم البعض لصالح عملية الانتقال. [١٤٣]

ولكن هناك تواجهاً مضاداً رأى في المواثيق عاملاً سلبياً في التأثير على تعزيز الديمقراطية ومستوى المنافسة أو الطعن في الأحزاب السياسية في الديمقراطية اللاحقة. ومن أنصار هذا التوجه برجفورسكي وهاجوبيان (Hagopian). فوجهة نظر برجفورسكي مرجعها الخوف من أن تقوم الأطراف التي وقعت على المواثيق، باحتكار اللعبة السياسية، وتقييد المنافسة، وتوزيع منافع السلطة بينهم، ومنع أي أطراف خارجية من أن تصبح جزءاً من اللعبة السياسية. [١٤٤]

أما مانك وليف، فقد توصلا إلى خلاصة أن عملية الانتقال هي عامل مهم، ليس في تقرير ما إذا كانت الدولة سوف تتحول إلى الديمقراطية فحسب، وإنما هي

أيضاً تساعد في تحديد المعيقات التي تواجهها الدول في أثناء عملية تعزيز الديمقراطية. واستناداً إلى ذلك، قدما تصورهما لتأثيرات عملية الانتقال على شكل النظام، ممثلين توجهاً يرى أن الانتقال، من خلال ثورة أو انهيار النظام القديم، هو أقل أنماط الانتقال إشكالية، بسبب قدرة المعارضة على فرض مطالب حرة وغير مقيدة للانتخابات، إضافة إلى إحداث القطيعة مع النظام القديم، وبالتالي تلاشي قدرة النخب القديمة في التدخل في عملية الانتقال الديمقراطي، وذلك على العكس من كارل وشميتر اللذين جادلا بأن الثورات تقوم بإنتاج أنماط للهيمنة تمتاز بالديمومة، ولكن ليس بالضرورة أن تكون ديمقراطية.[١٤٥]

والجدول التالي يوضح رؤية كل من مانك وليف:[١٤٦]

طرق الانتقال	مثال	مقارنة بالطرق الاخرى	كيفية الحاصل	ايجابيات	سلبيات	ماذا تحقق
الاصلاح عن طريق القطيعة Rupture	الارجنتين وتشكوسلوفاكيا	أقل الطرق مشاكل	قطيعة دراماتيكية مع الماضي وتسمح للمعارضة بفرض مطلبها لانتخابات غير محددة او مقيدة.	ضعف النخبة السابقة يتيح تأسيس إطار مؤسساتي	ضعف النظام السابق والذي هو عامل ايجابي في الاسراع في الانتقال يكون عامل سلبي. فلا يوجد عامل يجمع النخبة المضادة وبالتالي فإن التنافس بين هذه النخبة سوف يضع الحلفاء السابقين ضد بعضهم البعض. ويعيق الاجماع على قضايا دستورية. فهناك غياب للخطر من قبل النظام السابق التي النخبة الجديدة للعمل سويا.	الانتقال الى الديمقراطية سهل ولكن تعرقل تعزيز الديمقراطية عن طريق تقليل الحوافز للنخبة المضادة لتطوير علاقات تعاونية واجماع على من يتبع قواعد المؤسساتية خلال عملية الانتقال

طرق الانتقال	مثال	مقارنة بالطرق الاخرى	كيفية التفاعل	ايجابيات	سلبيات	ماذا تحقق
اصلاح عن طريق extrication	هنغاريا	تعمل قطيعة مع الماضي وبالتالي تتجنب مضاعفات التكلفة التي تكون مصاحبة للإصلاح عن طريق المساومة.	النخبة السابقة لديها تأثيرات معتدلة وبالتالي تجعل الانفصال اسهل من اصلاح عن طريق القطيعة. يتم ادخال المعارضة في عملية الانتقال لعدم قدرة النخبة القديمة على قيادة التحول، وبالتالي تدخل هذه النخبة في المشاركة في وضع الدستور قبل الانتخابات، وقبل ان تحدث الانقسامات والصراعات بعكس نظام القطيعة.			انتقال ديمقراطي غير محدد. يجعل الانتقال الى الديمقراطية وعملية التقدم باتجاه تعزيز الديمقراطية اسهل.

طرق الانتقال	نموذج	مقارنة بالطرق الاخرى	كيفية التعامل	التحديات	مقدمات	ماذا يحقق
ثورة من الاعلى	هنغاريا	تتشابه مع الاصلاح بالقطيعة بأنها تفتقد الى التعقيدات. في مجال المقارنة هو أقل انماط الانتقال التي يمكن ان يحافظ على تقدم ثابت باتجاه تعزيز الديمقراطية.	التعقيدات أقل بسبب أن جزء من النخبة الحاكمة تعمل على القطيعة مع النظام السابق وتعمل بشكل منفرد على تعريف أجندة الانتقال من أعلى. لان هدف هذه النخبة هو الاستئثار او السيطرة على التغيرات التي تجتاح. كما ان عدم وجود تنافس او توازن فعال مقابل النخبة التي تقود التغيير سوف يؤدي اعاقة التنافس وقبول مفهوم المعارضة الموالية. ويؤدي بالحزب الحاكم الى الانتقاص من قواعد اللعبة الديمقراطية. إن القواعد المؤسساتية الجديدة تولد تصادم بين السلطة التشريعية والتنفيذية وتترك إرث يعيق تعزيز الديمقراطية والحكم.			إن ظروف الانتقال الى الديمقراطية قد يعيق تعزيز الديمقراطية. مثل حالة القطيعة.

طرق الانتقال	مثال	مقارنة بالطرق الاخرى	كيفية التفاعل	ايجابيات	سلبيات	ماذا تحقق
اصلاح عن طريق المساومة	بولندا والبرازيل		النخبة شاغلي المناصب أذعنوا لتغيير النظام، فالإصلاح عن طريق المساومة يولد انفتاح سياسي لتنافس النخبة ويخلق حصة في النظام الجديد للنخبة القديمة والجديدة. ولكن المشكلة تكمن في فقدان هوية التحالف المناهض للاستبدادية بالإضافة الى قوة النخبة القديمة. هذان العاملان يؤثران ويعكسان نفسيهما في خطوات الانتقال الديمقراطي.			إن القواعد المؤسساتية الجديدة تولد تصادم بين السلطة التشريعية والتنفيذية وتترك ارث يعيق تعزيز الديمقراطية والحكم.

أما مور (Moore)، فقد اعتبر أن الطريق إلى الديمقراطية تمر عبر ثورة الطبقة البرجوازية. ولذا، في معرض حديثه عن التحولات إلى الحداثة، اعتبر أن هناك ثلاث طرق تقود إلى الحداثة، واحدة منها تقود فقط إلى الديمقراطية. فهناك حسب مور ثلاث ثورات، أولاها ثورة البرجوازية التي تقود إلى الرأسمالية والديمقراطية. أما الثانية، فهي الثورة من أعلى تقود إلى التصنيع والفاشية. أما الثالثة، فهي الثورة من أسفل وتقود إلى الشيوعية.[١٤٧]

والجدول التالي يلخص رؤية مور:

أنواع الثورات	تقود إلى الحداثة	علاقتها بالديمقراطية
ثورة البرجوازية	الرأسمالية	الديمقراطية
ثورة من أعلى	التصنيع الفاشية	لا علاقة
ثورة من أسفل	الشيوعية	لا علاقة

فهو في طرحه هذا قد اعتمد على الدراسة التاريخية لكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. فالديمقراطية، بالنسبة له، هي جزء من عملية الحداثة والتحولات التي تحدث في المجتمع، التي تؤدي إلى التقليل من عدد الفلاحين وانتهاء اعتمادهم على طبقة ملاك الأرض. ثم إعادة التشكيل لمصالح الطبقة العليا حول هيمنة المصالح التجارية والصناعية.[١٤٨]

يتضح من خلال ما سبق، أنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين حول نمط الانتقال الذي يمكن أن يقود إلى الديمقراطية. فالاتفاق قد انحصر حول تأثير أنماط الانتقال دون أن يتعداه إلى الاتفاق حول شكل موحد يقود إلى الديمقراطية، أو التأثيرات المختلفة للأنماط الرئيسة للانتقال. وهكذا يبقى الباب مفتوحاً لتأويلات الباحثين والدول الذين يقومون بدراستها.

٣. الجدل الثالث: الإرث السابق للنظام - تبعية المسار (Path depedency)

لقد جادل عدد من الباحثين ومنهم جيدز (Geddes)، وتيورال (Teoral)، وهاديمياس (Hademius)، وسنايدر (Snyder)، وماهوني (Mahoney)، وبرانتون (Branton)، أن المتغير الذي يؤثر على شكل الانتقال الديمقراطي هو شكل النظام السابق. وبالتالي، طرح هؤلاء في كتاباتهم التساؤل الذي طرحه تيورال وهاديمياس في مقالة لهما بعنوان: «مسارات من السلطوية» *(Path ways from Authoritarianism)* «هل بعض الأنظمة السلطوية أكثر عرضة للانهيار؟ وإذا كانت كذلك، فهل بعض الأنظمة مرجحة أكثر للتحول الديمقراطي؟».[١٤٩] فواضح أن هؤلاء الباحثين اعتبروا

أن شكل النظام السابق، أو ما يمكن تسميته إرث النظام السابق، يضع عراقيل للتحول، وبالتالي حتى مع إزالة النظام السابق، تبقى هذه العراقيل موجودة وتخلق وضعية على أرض الواقع يصعب تجاهلها. وهذا ما أكده لينز وستيبان بقولهما «إن خصائص النظام غير الديمقراطي السابق لها تأثيرات عميقة على مسارات الانتقال المتوفرة، وعلى المهام المختلفة التي تواجهها الدول عندما تبدأ في النضال لتعزيز الديمقراطية».[١٥٠]

فالدراسات السابقة، كما يوضح سنايدر وماهوي في مقالتهما *(Missing Variable: Institutions and the study of regime change)*، كانت تركز على الفاعلين السياسيين، مهملة دور المؤسسات السياسية وتأثيرها في تشكيل عملية الانتقال. ولذا، يؤكدان على أنه لا بد من التركيز على المتغيرات المؤسسية التي تساعد في معرفة إمكانية النجاح، والتحديات التي تواجه تغيير النظم.[١٥١]

وبالتالي، يصبح الماضي المؤسساتي هو أساس الحكم على المستقبل، وهذا ما يؤكده نورث (Douglass North)، حيث يقول: «التاريخ مهم ... لأن الحاضر والمستقبل مرتبطان بالماضي عن طريق استمرار المؤسسات. فخيارات اليوم والغد تتشكل عن طريق الماضي.[١٥٢] وهنا تبرز نظرية تبعية المسار »* التي تعمل على تفسير وتحليل القيود التي تفرض على محاولات وضع قواعد جديدة وبناء نظام جديد، ويوضح عاصي ذلك بقوله:

> «عندما يبحث لاعبون رئيسيون، وبشكل متعمد، عن مخرج من روتين تم الاعتياد عليه، محاولين بذلك إعادة بناء قواعد اللعبة. وفي محاولتهم البحث عن توجهات جديدة، يرى هؤلاء أن اختيارهم مقيد بالمصادر المؤسساتية القديمة. وتقيد المؤسسات مجال العمل في تحديدها لبعض التوجهات ولبعض أنماط العمل. لكن أيضاً هي تعمل على تفضيل بعض التوقعات بالنسبة للاختيارات الاستراتيجية».[١٥٣]

ولكن الاهتمام بالمؤسسات يجب ألا يأخذ بإطاره القانوني أو الخصائص القانونية، فالمؤسساتية الجديدة لم تعد تهتم بالجانب القانوني، وإنما تهتم بالطرق والكيفية التي تشكل فيها المؤسسات الحروب السياسية، وبالتالي تؤثر على المخرجات.[١٥٤] كما أن الاهتمام المؤسساتي لا يعني - بأي حال من الأحوال - إهمال النخبة والفاعلين، أو إهمال العوامل البنيوية، وإنما التركيز على المؤسسات يوفر فرصاً جديدة لإدماج المنظور البنيوي والنخبوي.[١٥٥] وقد يكون الاهتمام بالإرث الماضي طريقة للجمع بين

---

* يشرح جوني عاصي نظرية تبعية المسار بقوله إنها النظرية التي «تحاول أن تفهم نتيجة معينة من خلال خصوصية المسار التاريخي الذي أدى إلى هذه النتيجة. ولذا، يجب الأخذ بعين الاعتبار الماضي والشكل الذي تتطور فيه الأحداث التاريخية التي تغذي عملية التحول». جوني عاصي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

التوجهين البنيوي والنخبوي. ومن هذا المنطلق، قدمت كارل تصوراً يوضح الربط بين التوجه البنيوي ونظرية تبعية المسار وتأثيرها على صانع القرار، حيث قالت:

«ما يُدعى إليه، إذن، هو النهج المعتمد على المسار الذي يوضح كيف يمكن للتغييرات البنيوية الكبيرة أن تشكل تحولات خاصة بالنظام يمكن أن تفضي إلى عملية الانتقال الديمقراطي(أو تعرقلها). هذا يحتاج إلى أن يتم دمجه مع تحليل لمعرفة كيف أصبحت مثل هذه التغييرات الهيكلية المتجسدة في المؤسسات السياسية والقوانين التي شكلت في وقت لاحق، تفضيلات الأفراد وقدراتهم أثناء تغيير النظام وبعده. بهذه الطريقة، يكون من الممكن شرح كيف أن مجالات الاختيار المتاحة أمام صناع القرار في لحظة معينة من الزمن، هي من عمل ووظيفية الهياكل التي وضعت في فترة سابقة، وبصورة متزامنة، وكيف أن هذه القرارات هي مشروطة من قبل المؤسسات التي أنشئت في الماضي».[١٥٦]

واستناداً إلى تأثير تبعية المسار على علمية الانتقال، قدم كل من لينز وستيبان شرحاً تفسيرياً لتقسيمات للنظم غير الديمقراطية وهي: السلطوية (Authoritarianism)، والتوتالية (Totalitarian)، وما بعد التوتالية (Post Totalitarian)، والسلطانية (Sultanic). فمن وجهة نظرهما، لكل نظام طرق مختلفة في التعامل مع المجتمع المدني، والمجتمع السياسي، والاقتصاد. ولذا، للتفريق بين الطرق المختلفة، وضعوا الجدول التالي، موضحين تأثيرات الماضي على الشكل المستقبلي للنظم:

تأثيرات نمط النظام السابق الديمقراطي على الانتقال الديمقراطي[١٥٧]

خصائص الميدان Arena	سلطوي	توتالي	ما بعد توتالي	سلطاني
الاستقلال الذاتي للمجتمع المدني	متوسط إلى عال	منخفض	منخفض	منخفض إلى متوسط
الاستقلال الذاتي للمجتمع السياسي	منخفض إلى متوسط	منخفض	منخفض	منخفض
الدستور وحكم القانون	منخفض إلى عال	منخفض	متوسط	منخفض
المعايير المهنية والاستقلالية من بيروقراطية الدولة	منخفض إلى عال	منخفض	منخفض إلى متوسط	منخفض

خصائص الميدان Arena	سلطوي	توتالي	ما بعد التوتالي	الانتقال
المجتمع الاقتصادي مع درجة من الاستقلال الذاتي للسوق وتعددية في أشكال الحكم	منخفض إلى عال	منخفض (اشتراكي) متوسط (مباشر)	منخفض إلى متوسط	منخفض إلى متوسط

فبالنسبة للينز وستيبان، كلما كان الميدان أو المجال أقل تطوراً، كبر حجم المهام التي على القادة الديمقراطيين إنجازها قبل أن يتم تعزيز الديمقراطية.[١٥٨] بمعنى آخر، إن أفضل النظم وأكثرها سرعة في إنجاز الانتقال وتعزيز الديمقراطية هو النظام السلطوي، على النقيض من ذلك يأتي النظام التوتالي ليعكس كبر حجم المهام الملقاة على عاتق النظام قبل أن ينجح في عملية تعزيز الديمقراطية. فإذا كان النظام السابق سلطوياً، ففي آخر مراحله يفترض كل من لينز وستيبان أن المجتمع سيكون قوياً، ويمتلك ثقافة قانونية تدعم الدستور وحكم القانون، وقاعدة اقتصادية وجهازاً بيروقراطياً. بينما إذا كان تأسيس النظام الديمقراطي يأتي خلفاً لنظام توتالي، فإن ذلك يتطلب العمل على كل الأصعدة التي تشملها الديمقراطية.[١٥٩] وكذلك الأمر بالنسبة للنظام السلطاني، فعملية الديمقراطية عنده تتطلب العمل على تأسيس مجتمع مدني، وحكم القانون، ومؤسسات سياسية واقتصادية، إضافة إلى معايير مهنية للإدارة الحكومية.[١٦٠]

وتأثير النظام السابق يمتد أيضاً ليصل إلى تحديد شكل الانتقال. فبسبب غياب المجتمع المدني وقوى المعارضة والأحزاب في كل من النظم السلطانية والتوتالية وما بعد التوتالية، فإن ذلك يعني غياب إمكانية عقد مواثيق. أما النظم السلطوية، فهي الوحيدة القادرة على الانتقال عن طريق المواثيق، أو في حالة نضوج النظام ما بعد التوتالي.[١٦١]

وفي تحليل كل من براتون (Bratton) ودي والي (De walle) لتأثير الإرث التاريخي للنظام السابق، وجدا أن النظم التي كانت لديها خبرة سابقة في حفظ الحقوق السياسية مثل حزب واحد، أو أحزاب، تنتهي إلى مقاييس أكبر في الديمقراطية. وبالتالي، النظم التي تبدأ الإصلاحات السياسية من أسس مؤسساتية واعدة، وتهدف إلى تحقيق مكاسب متواضعة، يمكن التوقع أن تكون نظماً ديمقراطية ناجحة. واعتماداً على هذا الأساس، اعتبرا أن الانتقال إلى الديمقراطية هو أسهل في نظام يقوم بتشجيع التنافس، وهنا يكمن التحدي الكبير المتمثل في توسيع المشاركة. وبالتالي، إن تحليل الخصائص المؤسساتية والهيكلية للنظام السابق، يشكل نقطة انطلاق منطقية لتحليل الانتقال، ويساعد في إلقاء الضوء على صراع قواعد اللعبة السياسية، التي تحكم التفاعل السياسي.[١٦٢]

ويدعم كل من تيورال وهاديمياس، ما توصل إليه براتون ودي والي، بأن النظم التنافسية التي تتميز بتعدد الأحزاب، تكون أكثر النظم استعداداً ونجاحاً لتحقيق الانتقال الديمقراطي. وهذا ليس مستغرباً، فهذه النظم لديها انتخابات، ولديها نوع من الحرية. ومن هذا المنطلق، فإن النظم ذات التعددية الحزبية تولّد الديمقراطية.[١٦٣]

أما عن باقي أشكال الأنظمة، فمن خلال دراستهما الإمبريقية، فقد توصلا إلى استنتاج لمسار هذه النظم حتى تتحول إلى الديمقراطية. فالنظام المتعدد الأحزاب المهيمن، والنظم العسكرية، لا تستطيع الانتقال بخطوة واحدة إلى النظام الديمقراطي. فيجب عليها أولاً أن تنتقل إلى النظام المتعدد الأحزاب التقليدي. والحال نفسه بالنسبة للنظم ذات الحزب الواحد، فإنها ستمر أولاً بالنظام المتعدد الأحزاب المهيمن، ثم تنتقل إلى النظام المتعدد الأحزاب التقليدي، ثم إلى النظام الديمقراطي.[١٦٤]

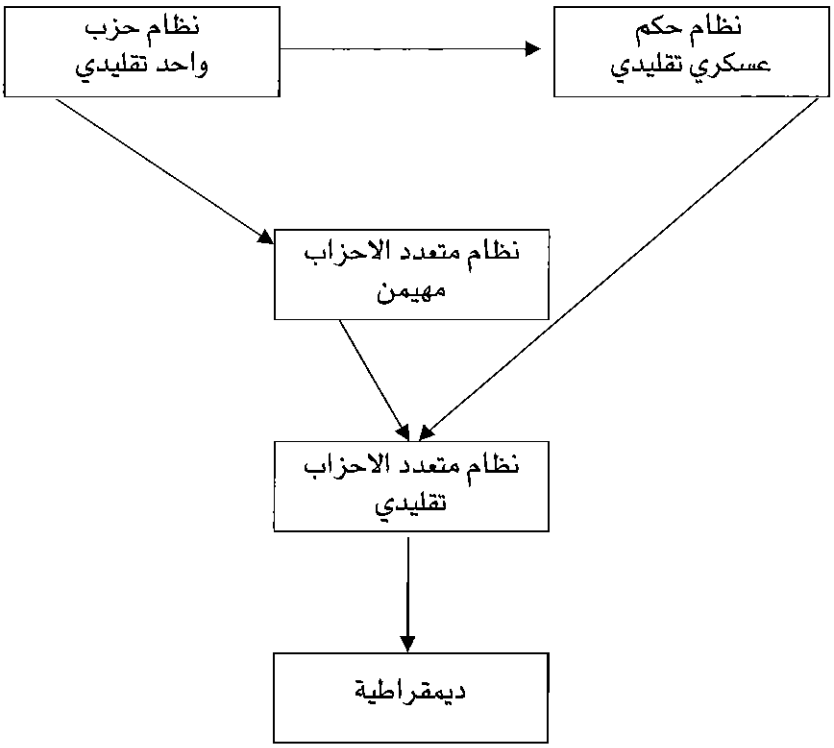

الطريق إلى الديمقراطية

وبطريقة متشابهة جادلت جيدز (Geddes) أن النظم المختلفة التي صنفتها إلى (عسكري، حزب واحد، شخصي) هي التي تحدد شكل الانتقال. فقد رأت أن النظم العسكرية تعيش وقتاً أقصر من النظم الأخرى. وترى أنها تقوم بالتفاوض، وبالتالي تتحول إلى نظم متنافسة، وأن هذا النمط من النظم لا ينتهي به المطاف إلى ثورة، أو هبة شعبية، أو اغتيالات، أو غزو.[١٦٥] وترجع سبب التحول في الجيش للنظم الديمقراطية إلى أن قادة الجيش يقدرون الوحدة الوطنية، وقدرات الجيش أكثر من تقديرهم وحبهم للمناصب والتمسك بها، وبالتالي فهم يبادرون إلى الانتقال.[١٦٦] ولكن على الرغم من تحولها إلى نظم تنافسية، تبقى الإشكالية أن النظم الديمقراطية المتولدة عنها، ليس شرطاً أن تكون مستقرة ومستمرة لفترة طويلة.[١٦٧]

أما الانتقال في النظم الشخصية، فيحدث عادة من خلال العنف، وأقل احتمالاً أن يحدث عن طريق المفاوضات، حيث أن الضغط الخارجي يؤثر على النظم الشخصية، وقد يؤدي إلى انهيارها أكثر من أي أنظمة أخرى.[١٦٨] وقد وجدت جيدز أن نظم الحزب الواحد تستمر لفترة طويلة الأجل. والملاحظ أن هذه النظم أكثر استمراراً في البلدان الغنية من الفقيرة. وما يميز هذه النظم أنها تلجأ للتفاوض عندما تواجه ضغوطاً مكثفة من جهات مانحة، أو معارضة شعبية لا يمكن السيطرة عليها. والحزب الواحد يكون أفضل حالاً في ظل نظام ديمقراطي من أي شكل آخر من الاستبداد. ولذا، تميل الأنظمة ذات الحزب الواحد إلى التحول إلى أنظمة ديمقراطية، حيث يسمح لها بالاستمرار في الحياة السياسية في الوقت الذي يتم حظرها وقمعها في أشكال النظم الأخرى. بالتالي، لدى الحزب الواحد سبب وجيه للتفاوض بدلاً من المخاطرة بالإطاحة بهم بشكل عنفي وبحظرهم في النظم الأخرى.[١٦٩]

وعليه، وفقاً لحاسبات جيدز، فإن النظم العسكرية تستمر في المعدل ثماني سنوات ونصف، بينما النظم الشخصية تستمر لمدة ١٥ عاماً بالمعدل، أما النظم ذات النظام الواحد فتستمر لمدة ٢٤ عاماً.[١٧٠]

والجدول التالي يوضح استمرارية النظم السلطوية بالسنوات[١٧١]

شكل النظام	معدل عمر النظام	معدل استمرار النظم	نسبة استمرار النظام في ١٩٩٨
عسكري	٨,٥ (٣٢)	٨,٣ (٤)	٪١١,١
عسكري/ شخصي	٩,٨ (١٣)	١٧ (٢)	٪١٣,٣
شخصي	١٥ (٤٣)	١٩ (٩)	٪١٧,٣
حزب واحد هجين	١٦,٨ (١٤)	٣٣,٣ (٣)	٪١٧,٦

شكل النظام	معدل عمر النظام	معدل استمرار النظام	نسبة استمرار النظام في ١٩٩٤
حزب واحد (معايير الانتقال صارمة)	٢٢,٧ (١٧)	٣٦,١ (١٧)	٥٠٪
حزب واحد (معايير الانتقال اقل صرامة)	٢٥,٧ (٢١)	٣٣,٥ (١٢)	٣٦,٤٪
حزب واحد/ عسكري/ شخصي	٣٢,٥ (٢)	٣٨,٣ (٣)	٦٠٪

وترى جيدز أنه عندما يفقد الحاكم في النظام الأوتوقراطي القوة، فإن واحداً من ثلاثة خيارات يحدث: واحد من النخبة السابقة يحتل مكانه والنظام هنا يستمر، أو أن المحتلين للمناصب يتم استبدالهم عن طريق انتخابات، أو أن الجماعة المحتلين للمناصب يفقدون السيطرة، وتحتل مكانهم جماعة أخرى مع نظام أوتوقراطي جديد.[١٧٢] واستناداً إلى حسابات جيدز وآخرين، ترى أن نسبة نجاح الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس تصل إلى ٦٧٪، بينما في ليبيا واليمن تصل إلى ٥٠٪. وهذه الإحصاءات مستندة إلى شكل النظام السابق، فالنظام الشخصي أقل احتمالاً للتحول إلى نظام ديمقراطي من نظام الحزب الواحد. واستناداً إلى كون نظامي تونس ومصر قاما على سيطرة حزب واحد، بينما اليمن وليبيا قاما على نظم شخصية (معمر القذافي وعلي عبد الله صالح)، فإن نسبة نجاح الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس، تكون أكبر من اليمن وليبيا.[١٧٣]

من جانبه، اهتم هنتنجتون أيضاً بالعلاقة بين شكل النظام السابق والانتقال الديمقراطي. ففي كتابه **الموجة الثالثة**، قام بتصنيف ٣٥ حالة للانتقال من العام ١٩٧٤ – ١٩٩٠ بناءً على شكل النظام السابق، وشكل الانتقال. وتوصل إلى استنتاج مفاده أن (Transformation) و(Trans placement) هما عادة أشكال الانتقال في النظم العسكرية ونظم الحزب الواحد.[١٧٤] فمن وجهة نظره، شكل النظام السابق لا يؤثر فقط على طريقة الانتقال، وإنما على ترسيخ الديمقراطية. وبالتالي، يؤكد هنتنجتون على وجود علاقة ترابطية بين شكل النظام السابق وعملية الانتقال. ولذا، يقول: «إن الانتقال من نظام حزب واحد إلى الديمقراطية، من المحتمل أن يكون أكثر صعوبة من الانتقال من نظام عسكري إلى ديمقراطي. ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون أكثر ديمومة»،[١٧٥] حيث يرى هنتنجتون أن إرث الماضي لا يتوقف فقط على شكل النظام السابق، بل يتعدى ذلك إلى التجربة الديمقراطية

السابقة؛ بمعنى أن مرور النظام بتجربة ديمقراطية سابقة، يعزز إمكانية ترسيخ الديمقراطية مستقبلاً، وقد عبر عن ذلك بقوله «إنه من المعقول الاستخلاص أن التجربة الديمقراطية السابقة هي أكثر بعثاً وإنتاجاً للاستقرار الديمقراطي للموجة الثالثة من عدم وجود هذه التجربة».[١٧٦] ومن هذا المنطلق، يرى أن دولاً قليلة في القرن العشرين استطاعت أن تشكل نظاماً ديمقراطياً مستقراً من المرة الأولى.[١٧٧]

وفي السياق نفسه، أكد أودنيل على أن العامل الذي يقرر شكل النظام المستقبلي لا يرجع إلى خصائص النظام السابق، أو عملية الانتقال، وإنما يرجعه إلى العوامل التاريخية بعيدة المدى، إضافة إلى درجة حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ورثها عن النظام السابق. ومن هذا المنطلق، رأى أن هذه المشاكل تعمل على تكريس بعض الممارسات والمفاهيم حول ممارسة السلطة التي تدفع باتجاه الديمقراطية التفويضية وليس التمثيلية.[١٧٨] ولذا، فرّق أودنيل، بناء على العوامل التاريخية، بين البلدان التي لديها تقاليد ديمقراطية، وبين البلدان التي تفتقد هذه التقاليد، منوهاً إلى أن البلدان التي تفتقد هذه التقاليد ستواجه إرثاً كبيراً من المشاكل، وتصارع من أجل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، على عكس الدول التي تملك تجربة ديمقراطية سابقة، وتحمل القيم والتقاليد الديمقراطية.[١٧٩]

هناك سؤال يطرح نفسه: كيف يمكن أن يُقرأ كل هذا الإرث النظري حول الانتقال الديمقراطي في ضوء ما يجري في الوطن العربي؟ هل تساعد هذه النظريات في استقراء مآلات الثورات العربية؟ قبل محاولة الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من المرور السريع على مفهوم الثورة الذي أعيد فتح النقاش والجدل حوله بعد التحركات التي اجتاحت الدول العربية.

ثانياً. المفهوم النظري للثورة

إن المرحلة العربية الراهنة أظهرت وضعاً نوعياً جديداً، ومَهْما اختلفت الرؤى حول تعريف الظاهرة التي تجتاح بعض الدول العربية، فإن العالم العربي اليوم يختلف عما كان عليه قبل عامين؛ أي في العام ٢٠١٠. فحال الأمة العربية كان يمتاز بالركود، وبناء عليه أطلق المفكرون والدارسون صفة الاستثناء أو الاستعصاء الديمقراطي على العالم العربي.

ما مرت به بعض البلاد العربية ابتداء بتونس ومصر واليمن وليبيا، وانتهاء بسوريا، هو ظاهرة لم تشهدها البلدان العربية منذ أن ناضلت الشعوب العربية لنيل الاستقلال، إلا في الحالة اللبنانية في العام ٢٠٠٥. ولكن التحركات الشعبية بهذا الشكل والإصرار، واستخدامها وسائل تكنولوجية حديثة، هي ظاهرة جديدة، يمكن في إطارها إطلاق مسمى الحشود الذكية [١٨٠] على الشعوب العربية التي تحركت وأسقطت أنظمة بقيت متشبثة بالحكم لعقود.

في أعقاب التحركات العربية، بدأت الكتابات العربية والأجنبية بالظهور لتفسير هذه الظاهرة وتحليلها والإحاطة بها. فبرز جدال مفاهيمي حول تسمية هذا الحراك، فظهرت المفاهيم مثل «الثورة»، و«الاحتجاجات»، و«الانتفاضة»، و«الربيع العربي»، و«الشتاء العربي» ... وغيرها. ولكن الإجابة عن التساؤل الإدراكي لحدوث الثورة أم لا، يتطلب التعرف على الثورة مفهومياً ونظرياً.

أ. أركيولوجيا مفهوم الثورة

إن مفهوم الثورة يعتبر مثاراً للنقاش والجدل الحاد بين المفكرين والباحثين، فلقد استحوذ موضوع الثورات على اهتمام الفلاسفة والمؤرخين منذ العصور القديمة. ويمكن اعتبار أفلاطون (Plato) وأرسطو (Aristotle) أول من عالجا هذا الموضوع.[١٨١] وعلى مدار العصور، كان هذا الموضوع مثار بحث وتمحيص، ومن هنا تأتي إشكالية المحاولات التنظيرية لوضع تعريف للثورة، وذلك يعود إلى أن هذه التعريفات تكون عادة مستقاة كما يقول عزمي بشارة:

> «من ثورة تاريخية أو ثورات بعينها. وإنها تعمّم استخلاصاتها من ثورات معيّنة، فهي نوعٌ من الاستقراء القابل للدحض دائماً، أو القابل للتطوير بشكلٍ مستمرٍ. ويصعب من دون تعسف إطلاق تسمية نظرية على مجمل التنظير الذي تراكم جراء دراسة الثورات المختلفة في التاريخ. فالعوامل الخاصة التي تتحكم بحركة الناس وانتفاضهم ضد الظلم، وتحول ذلك إلى ثورة شاملة ضد النظام، كثيرة ويصعب حصرها، كما يصعب حصر دور العام والخاص فيها».[١٨٢]

ومن هذا المنطلق، تأتي الصعوبة في الاتفاق على تعريف لمفهوم الثورة الذي يعتبر من المفاهيم الخلافية التي تتصف بالغموض.[١٨٣] فلقد تغير مفهوم الثورة مع تراكم المعرفة والأحداث الواقعية. لذا، في البداية لا بد من إلقاء الضوء على مسار تطور واشتقاق هذا المفهوم والدلالات التي أعطيت إليه.

ولقد بحثت أرندت (Arendt) في تساؤلات بدايات مفهوم الثورة، موضحة أن هذا المفهوم كان عبارة عن تعبير فلكي الأصل، شاع استعماله بعد أن أطلقه العالم كوبرنيكوس ليدلّ على الحركة الاعتيادية الدائرية الأزلية المتكررة للنجوم داخل مساراتها المحددة. ولما كانت هذه الحركة لا تخضع لسيطرة الإنسان ولتحكمه، فقد تضمنت الثورة معنى حتمية المصير؛ أي أنه فوق مقدور البشر مقاومتها.[١٨٤] ومع إنزال الكلمة من السماء لتستخدم للدلالة على شؤون حملت معنى التكرار والأزلية،[١٨٥] أدخل تعديل جذري على معنى هذا المفهوم مع الثورات الفرنسية والأمريكية، فكتبت حنة أرندت تقول:

«إن المفهوم الحديث للثورة، المرتبط ارتباطاً لا انفصام له بالفكرة التي تقول إن مسار التاريخ بدأ من جديد فجأة، وإن قصة جديدة لم تروَ سابقاً ولم تعرف قط، هي على وشك أن تظهر، هو مفهوم لم يكن معروفاً قبل اندلاع الثورتين العظميين في نهاية القرن الثامن عشر».[١٨٦]

وقد حاول كوهان تقديم تعريف للثورة، حيث حصر تعريفاتها المتعددة في توجهين أساسيين؛ التوجه الأول ويمثله كل برينتن وجورج بيتي ومنظري الماركسية وسيجموند نيومان، وقد قدم تعريفاً للثورة على أنها الثورات الكبرى، بمعنى أنها حركات تغيير جذرية. وعليه، فإن الثورة لدى أصحاب هذا التيار هي إعادة بناء دولة لا تشابه الدولة التي كانت قائمة سابقاً؛ بمعنى التغيير الجذري. أما التوجه الثاني، فقد اهتم بالطريقة التي تتم فيها إحداث التغيير. فطرح سؤالين أساسيين: هل هي ثورة مشروعة أو غير مشروعة؟ وهل هي عنيفة أم غير عنيفة؟ فبالنسبة لهذا التيار ومن يمثله من جونسون، ورووميل، وديفز، وكالفرت، الثورة هي باختصار فعل غير مشروع يتحقق باستخدام العنف.[١٨٧]

وانطلاقاً من التوجهين السابقين، حدد كوهان أبعاد التغيير الثوري بالأمور التالية: إبدال القيم أو الأساطير في المجتمع، وإبدال البناء الاجتماعي والمؤسسات، والتغيير في تكوين القيادة وانتقال السلطة غير الشرعي، ووجود السلوك العنيف أو سيطرته على الأحداث المؤدية لانهيار النظام.[١٨٨]

يتضح من خلال ما سبق، أن هناك إشكاليات عدة، أولاً هناك من يستعمل المفهوم في معناه الضيق، ومن يستعمله في شكله الواسع، والأمثلة على ذلك هما برنتين (Crane Brinton) وسكوشبول (Skocpol). فمثلاً برنتين يعرّف الثورة بأنها «الاستبدال العنيف والمفاجئ لمجموعة ما مسؤولة عن إدارة الكيان السياسي الإقليمي بمجموعة أخرى لم تكن حتى ذلك الحين تدير تلك الحكومة».[١٨٩] أما سكوشبول، فقد عرفتها بشكل أكثر محدد متعلق بحدوث تغيير في البنى الاجتماعية، وتحدث عن طريق توتر شديد على المستويين السياسي والاجتماعي، يكون سببه الصراع الطبقي. وبالتالي، الثورة فقط هي التي تكون حصيلة صراع طبقي، وبالتالي يستثنى من تعريف الثورة أي تغيير لا يكون نتاجاً لهذا الصراع.[١٩٠] وقد أوضح جودوين (Goodwin) هذا الاختلاف بين المفهوم الضيق والواسع، مع تبنيه للمفهوم الواسع في كتاباته. فالواسع حسب رأيه، يرى الثورة في جميع الحالات التي أطيح بالدولة أو بالنظام سياسي فيها من قبل التحركات الشعبية؛ سواء العنفية أو غير العنفية. أما التعريف الضيق، فلا يربط الثورة فقط بالتعبئة الجماهيرية والحضور الشعبي وتغيير النظام، ولكن يصر على ضرورة إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بشكل سريع؛ أي بعد فترة قصيرة من النضال من أجل سلطة الدولة.[١٩١]

أما الإشكالية الأخرى، فهي مسألة العنف في تحقيق الثورة. فهل العنف أساسي في تحقيق الثورة أما أنها يمكن أن تحدث بشكل سلمي؟ لغاية ثمانينيات القرن الماضي، كان التركيز ينصب على «الثورات العظيمة» إنجلترا (١٦٤٠)، وفرنسا (١٧٨٩)، وروسيا (١٩١٧)، والصين (١٩٤٩). وكان تعريف سكوشبول للثورة بأنها «التحولات السريعة الأساسية لهياكل الدولة والطبقة والمجتمع ... تُرافق وتنفذ جزئياً من خلال الثورات القائمة على أساس طبقي من الأسفل»، هو التعريف المقبول والمعياري.[١٩٢]

لقد دفعت الأحداث في أوروبا في العام ١٩٨٩ إلى إعادة التفكير في طرح مسألة العنف. ولذا، كان هناك نقاش حول استخدام مفهوم الثورة للدلالة على تلك الأحداث، ولذا أطلق مسمى» الثورة المخملية» ليعطي دلالة على صورة أخرى من صور الثورات السلمية لا العنفية. واستناداً إلى ذلك، لم يعد من الضروري أن يشتمل تعريف الثورة على العنف. فلقد كانت نتائج هذه الثورات أكثر فعالية من ثورات حدثت عن طريق العنف.[١٩٣] ولذا جاء تعريف جاك جولدستون (Jack Goldstone) عن التطور في مفهوم الثورة معتبراً إياها:

> «مجهوداً لتحويل المؤسسات السياسية ومبررات السلطة السياسية في مجتمع يرافقه ... التعبئة الجماهيرية والإجراءات المؤسسية التي تقوض السلطات القائمة».[١٩٤]

فواضح أن الثورات المخملية دفعت المنظرين مثل جولدستون إلى تقديم نموذجين من الثورات هما الثورة المخملية والراديكالية. وينبع الاختلاف بينهما من مستويات عدة. فالثورة المخملية تحدث في المناطق الصناعية التي يكون فيها عدم المساواة معتدلاً نوعاً ما. وتعتمد النخبة المنشقة على التحالف مع جماعات مختلفة، ونتيجة الثورة تحدث عملية إحلال لنخبة جديدة ونظام جديد دون أن يعني ذلك حدوث تغيير اجتماعي راديكالي. أما الثورة الراديكالية التي تحدث في مجتمعات تعاني من فوراق طبقية كبيرة، فهذا النوع من الثورات يميل إلى استخدام العنف.[١٩٥]

في النهاية، يتضح أن هناك من يعرّف الثورة من خلال كيف تحدث؛ أما نتائج الثورة فهي أقل أهمية. أما التوجه الآخر، فيعرف الثورة بما تحقق، أو على الأقل ما تحاول أن تحقق. أما كيفية وآلية حدوثها، فلا تعتبر ذات أهمية تذكر.[١٩٦] وبالتالي، لا يمكن الاتفاق على مفهوم جامع وكامل، فمفهوم الثورة من المفاهيم الفضفاضة المعقدة، ولا غرابة في ذلك، فظاهرة الثورة هي على درجة من التعقيد. وبالتالي، ليس هناك من داع للاستغراب في انعكاس كل إشكاليات الثورات على المفهوم. ومن آخر التعريفاتً التي قدمها جولدستون للثورة هو:

> «الإطاحة القسرية بالحكومة من خلال التعبئة الجماهيرية؛ سواء أكانت عسكرية أم مدنية أم كلتيهما باسم العدالة الاجتماعية لخلق مؤسسة سياسية جديدة».[١٩٧]

ب. لماذا وكيف تحدث الثورة؟

السؤال المنطقي الذي يتبع التعريف هو لماذا تحدث الثورة؟ إن السؤال بسيط، ولكن الإجابة تحمل في طياتها تعقيدات كبيرة، وذلك يرجع إلى أن كل منظر قام بوضع معادلته الخاصة للعلاقة بين المتغيرات التي تقود إلى الثورات. ولقد بدأت أولى المحاولات التنظيرية لتفسير أسباب الثورات مع أرسطو، الذي حاول في الباب الخامس من كتابه السياسات تحديد أسباب الثورات بناء على شكل أنظمة الحكم، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن اللامساواة هي العلة العامة لحدوث الثورات.[١٩٨]

أما ماركس (Marx) الذي جاء بفكرة حتمية الثورة، مبينا استحالة التوافق بين الطبقات وعدم استقرار المجتمع القائم على الطبقية، فقدم تصوراته لقيام الثورة التي تقوم على ضرورة وجود شرطين؛ الأول موضوعي يقوم على تراكم المشاكل، والآخر ذاتي يقوم على فكرة وعي العمال باستغلالهم. فهذان العاملان منبعهما واحد، وهو التنظيمات البنائية التي تفرز بدورها التقسيم الطبقي القائم على استغلال العمال للطبقة الرأسمالية.[١٩٩] ويمكن توضيح النموذج الماركسي للتغيير الثوري من خلال الرسمة التالية [٢٠٠]

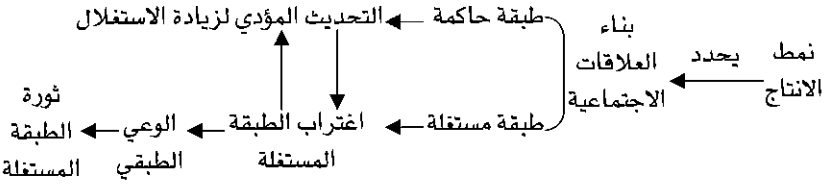

ولكن دراسة الباحثين والمفكرين الذين اهتموا بموضوع الثورات، ستكون ذات فائدة أكثر بوضعها في إطار عام يسهل تحليل وفهم مسببات الثورات والمنطلقات التي انطلق منها كل باحث ومفكر. وعلى الرغم من وجود أطر مختلفة لجمع الباحثين وتصنيفهم، فإنه تم الاعتماد على المسح العام الذي وضعه جولدستون، حيث صنف منظري الثورات إلى ثلاثة أجيال: الوصفي التاريخي، والسلوكي، والمقارنة التاريخية.[٢٠١] كما أشار إلى بداية بروز جيل رابع من نظريات الثورة،[٢٠٢] وهذا التقسيم قد أكد عليه فوران (John Foran).[٢٠٣]

وهذه الدراسات التنظيرية حول الثورة، حاولت فهم الثورات من منطلقات عدة. فالجيل الأول، استناداً إلى جولدستون، امتد من ١٩٠٠ إلى ١٩٤٠، وافتقر إلى العمق النظري، وقد كانت الإسهامات النظرية محدودة ومهتمة بشكل كبير بتحديد مراحل الثورات. ومن أهم منظري هذا الجيل كرين برنتين، وسيكورين، ولي بون

(Le Bon) ... وغيرهم.[٢٠٤] وقد حاول كرين برنتين في كتابه **تشريح الثورة** تحديد النمط الذي تتبعه معظم الثورات. ولذا، قام بدراسة أربع ثورات كبرى، هي الثورة الأمريكية، والثورة الفرنسية، والثورة الروسية، (أو الثورة البلشفية)، والحرب الأهلية في إنكلترا، ومنها توصل إلى تحديد المراحل التي تمر بها الثورة. فبداية الثورة عند برنتين مرتبطة بوجود علامات أولية مثل العيوب الحكومية، إضافة إلى مشاعر عدم الرضا الشعبي بسبب فرض الضرائب. فالحكومة تكون منحازة، فتقوم بتفضيل مجموعة على أخرى. يرافق ذلك تآكل في الحكومة وتحول ولاءات المفكرين، لتفشل الحكومة فيما بعد بإحداث إصلاحات. ومع اقتراب نشوب ثورة، يبرز شعور متنام بالتوتر وسخط متعاظم.[٢٠٥] أما المراحل الأربع التي تمر بها الثورة فهي:

- أولاً. التحرك من أجل تغيير النظام، وتمرد شعبي، وتلجأ الحكومة للجيش الذي يتخلى عنها، إضافة إلى غضب الشعب، وتكون عملية الاستيلاء على السلطة سهلة.

- ثانياً. تولي المعتدلين السلطة، وهم الذين عارضوا النظام القديم، ولكنهم مرتبطون به، حيث تكون إصلاحاتهم ليست جذرية، يرافقه سخط من المتشددين المتواجدين بين الثوار.

- ثالثا. مرحلة تولي المتشددين بعد الإطاحة بالمعتدلين، حيث يتم التخلص من بقايا النظام القديم، ويفرض المتشددون طاعة للنظام الجديد. أما الرفاق الذين خرجوا عن الخط الثوري الصحيح، فيتم إعدامهم.

- رابعاً. انتهاء حكم الرعب: لا يستطيع المجتمع تصعيد الثورة، فقد تعب الجميع، ويكون هناك توق إلى الاستقرار الاقتصادي والأمن الشخصي. وتسمى هذه فترة النقاهة بعد الحمى، حيث يستولي طاغية على الحكم، ويلقى ترحيباً من الناس.[٢٠٦]

أما جوستاف لوبون في كتابه **سيكولوجية الجماهير**، فقد حاول معرفة كيف ولماذا تتحرك الجماهير؟ وما هي الخصائص التي تتميز بها هذه الجماهير عند تجمعها؟ وقد تناول بالدراسة ظاهرة الجماهير معتمداً على علم النفس. فلوبون يرى أن الجمهور السيكولوجي «النفسي» يتسم بالتنظيم، وله روح جماعية وخصائص محددة، فيتم تذويب للشخصية الفردية لصالح الجماعة. فالفرد عندما ينضوي في جماعة يشعر بالقوة، وبالتالي لا يقف عند أي حدود، فتقوده غرائزه. وهو في الجماعة معرّض للعدوى من أي فعل أو عاطفة تتضخم لديه بسهولة، فتجده يقوم بما لا يميل إلى فعله منفرداً. وقد تكون نتيجة ذلك أفعالاً إجرامية، أو أفعالاً بطولية.[٢٠٧]

أما سوروكين (Sorokin)، فنظر إلى الثورة على أنها «تغير مفاجئ وسريع وعنيف للقانون الرسمي البالي في الجماعة، أو المؤسسات ونظام القيم التي تمثلها».[٢٠٨] ويرى سوروكين أن سبب الثورة يكمن في تزايد عملية الكبت للغرائز، مع استحالة تحقيق الحد الأدنى الضروري من الإشباع لتلك الغرائز. إذاً، الثورة هي حصيلة تفاعل ثلاثة عوامل هي: إحباط الغرائز وكبتها، المطالبة بالخلاص من الكبت، عدم استجابة النخبة. أما أنواع الغرائز، فهي التغذية، والملكية، والمحافظة على الذات، والجنسية، والدافع نحو الحرية، وأخيراً التعبير عن النفس. والرسمة التالية توضح فكرة سوروكين حول الثورة.[٢٠٩]

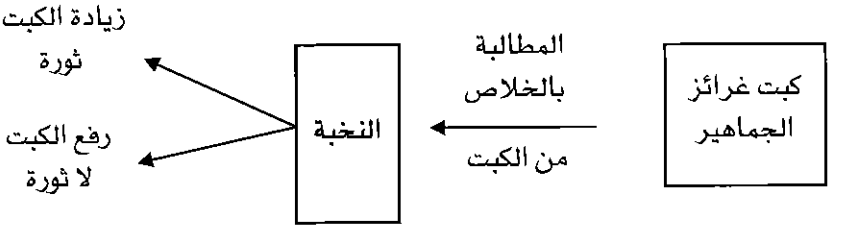

أما الجيل الثاني، فقد قسمه جولدستون إلى توجهين رئيسيين؛ الأول ركّز على الجوانب النفسية والاجتماعية، أما الثاني فكان توجهه وظيفياً، مولياً اهتمامه الأكبر لمشكلة عدم التوازن للنظام.[٢١٠] فقد اهتم الجيل الثاني بمحاولة تحديد اللحظة الثورية، محاولين الإجابة عن سؤالين متى ولماذا تندلع الثورة؟[٢١١] فهم على عكس الجيل الأول، لم يهتموا فقط بالثورات الكبرى، وذلك يرجع إلى اهتمامهم بتطوير واختبار تعميمات عن السلوك الاجتماعي، وبالتالي كان لا بد من دراسة أعداد كبيرة من الأحداث. وبما أن أعداد الثورات العظيمة صغيرة، جمعت في دراستها ثورات الفلاحين، وأعمال الشغب، والثورات الناجحة، والحروب الأهلية في بعض الأحيان، في محاولة لإيجاد الأسباب المشتركة لجميع هذه الأحداث، ووضعها في إطار نظرية عامة للعنف السياسي الجماعي.[٢١٢]

ومن منظري هذا الجيل تيد جير (Gurr)، وديفز (Davies) أصحاب النظرية النفسية، فقد حاولا تطوير فكرة أن «البؤس يولد الثورة»، وذلك بالعمل على تحديد أي أنواع البؤس تؤدي إلى الثورة. ففسرا أسباب الثورات في نظريتهما استناداً إلى فرضية الحرمان الناتج عن ازدياد الفجوة بين التوقعات، وما هو موجود على أرض الواقع. فهما يريان أن الشعوب تقبل بالاضطهاد والبؤس والظلم فقط إذا لم تكن لديها توقعات عالية، وبالتالي تعتبر ذلك قدرها في الحياة. ولكن الإشكالية تحدث عندما يتوقع الشعب حياة أفضل، ولكن المجريات على أرض الواقع تحبطه ولا تلبي توقعاته، وعندها يصبح الجو مهيّأ لتطوير مشاعر عدائية.[٢١٣]

فكتاب تيد روبرت جير، حمل عنوان **لماذا يتمرد البشر؟** وفيه ركز على مفهوم مركزي هو «الحرمان النسبي». هذا الحرمان الناتج عن الفجوة بين التوقعات وتوفر الفرص لتحقيقها، ودور ذلك في اندلاع العنف. فكلما ازداد الحرمان النسبي، حدث هناك خلل في التوازن، ما يزيد من إمكانية اشتداد العنف. وقد حدد جير ثلاثة أنماط من الحرمان: أولاً. الحرمان الناقص، حيث التوقعات ثابتة والقدرات تنخفض. ثانياً. الحرمان الطموحي، ففيه تكون التوقعات تتزايد والقدرات تبقى جامدة. أما النمط الثالث، فهو الحرمان المتقدم، حيث تتزايد التوقعات والقدرات تنخفض.[٢١٤]

والأشكال التالية توضح أنواع الحرمان الثلاثة.

الحرمان الناقص[٢١٥]

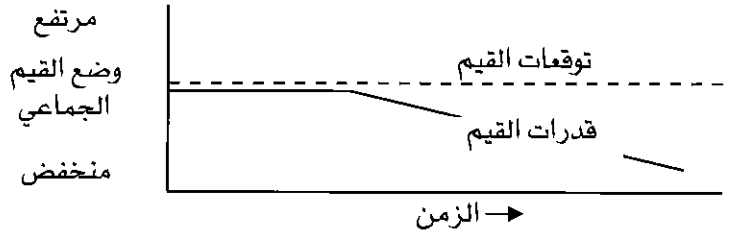

الحرمان الطموحي[٢١٦]

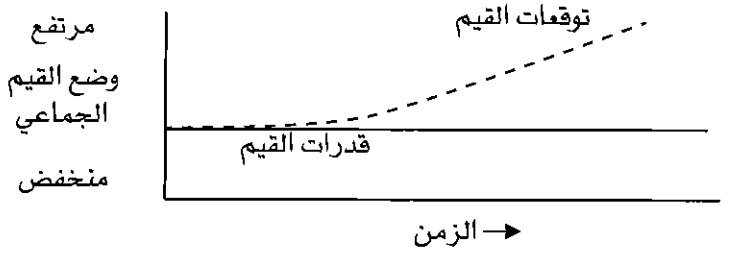

الحرمان المتدرج[٢١٧]

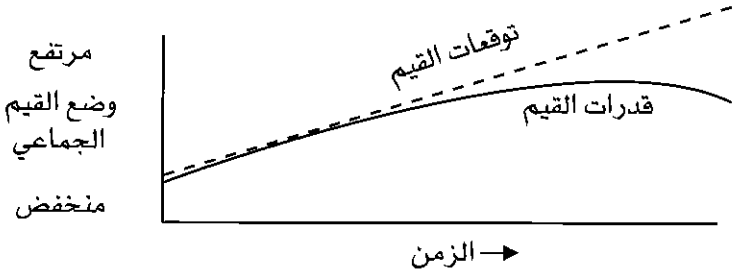

أما ديفيز (Davies) في كتابه لماذا ومتى يثور الرجل؟ فيرى أن العنف والتمرد يرجعان إلى حالة الشعور بالإحباط والكبت، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الثورة تحصل بعد فترة طويلة من التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، يعقبها تراجع حاد. وعندها يبدأ خوف الناس من فقدان المكاسب التي حققوها، فيصبح مزاجهم ثورياً.[٢١٨]

وضمن هذا الجيل أيضاً تشالمز جونسون الذي عالج الثورة من مدخل وظيفي، معتبراً أن الخلل في الوظيفة التي يقوم بها النظام يؤدي إلى الثورة، حيث يفقد النظام القدرة على التكيف والتأقلم مع المتغيرات القيمية أو البيئية التي قد يكون مصدرها داخلياً أو خارجياً. فلا وجود لمشكلة إذا النظام استطاع أن يتكيف، ولكن المشكلة تبرز في حالة عدم التكيف. فتلجأ النخبة إلى القوة والإكراه لمعالجة هذه الضغوط بدلاً من التعامل معها بالطريقة الصحيحة الاستيعابية. وهنا تصاب النخبة بالعناد، وفقد شرعيتها، وانكماش سلطتها. إضافة إلى عوامل معجلة يرمز لها بالعامل (س)؛ مثل عجز النخبة عن السيطرة على الجيش، ووسائل القمع، ما يؤدي في النهاية إلى تدهور شرعية النظام، وينكسر حاجز الخوف. وبالتالي معادلة جونسون للثورة هي: اختلال وظيفي متعدد الوجوه + تصلب النخبة + س= الثورة.[٢١٩]

إضافة إلى التوجهين الوظيفي والنفسي، طرح جولدستون توجه آخر وهو سياسي، ويندرج ضمن إطاره هنتنجتون وتيلي (Tilly).[٢٢٠] فبالنسبة لهنتنجتون، حاول دحض فكرة أن الفقر هو الذي يقود إلى ثورة، بل على العكس قدم تصوراً مغايراً يقوم على فكرة مفادها «ليس غياب العصرية هو ما ينتج الفوضى السياسية، بل الجهود للوصول إليها. إذا كانت الدول الفقيرة تبدو غير مستقرة، فهذا لا يعود إلى أنها فقيرة، بل إلى أنها تحاول أن تصبح غنية». إذاً، التحديث والعصرنة هما اللذان يسببان الثورات.[٢٢١] فيحدث ما يمكن تسميته بعدم التوازن المؤسسي، الناتج عن عدم قدرة هذه المؤسسات على التوافق مع التغيير الحاصل نتيجة زيادة التعليم والنمو في الاقتصاد والرغبة الشعبية في المشاركة السياسية. وعندها، يحث ما يسميه هنتنجتون الفجوة بين الرغبة في إحداث تغييرات، وبين ما هو متحقق. وهذا يقود بدوره إلى الإحباط والثورات.[٢٢٢]

أما تشارلز تيلي، فقد اعتبر أن الثورة تحدث لأسباب سياسية. فمن وجهة نظره، أن التحديث لا يعني ثورة، لأنها لا تقوم فقط على وجود حالة عدم الرضا، بل لا بد من أن يرافقها عامل أساسي وهو التعبئة. فالثورة تحدث عندما يكون لدى المعارضة القدرة على تعبئة واستغلال الموارد والمصادر التي تمكنها من تحدي النظام والسيطرة الجغرافية. وبناء على هذا الطرح، تعتبر الثورة ثورة إذا حدث هناك تحول في السلطة.[٢٢٣]

وقد وجهت انتقادات إلى الجيل الثاني الذي استخدم النماذج النفسية والاجتماعية والوظيفية للإجابة عن سؤال: لماذا تحدث الثورات؟ وذلك بسبب المتغيرات السببية التي تم الاعتماد عليها في التحليل مثل الحرمان النسبي، والاختلالات في النظم الفرعية. فهذه المتغيرات تتسم بالغموض، ومن الصعب قياسها.[٢٢٤]

فبرز الجيل الثالث الذي تربعت عليه سكوشبول. وقد اعتمد هذا الجيل على نهج الصراع الماركسي الطبقي، محولاً الانتباه إلى الصراع الطبقي في الريف الزراعي، ونزاعات الدولة مع النخب المتمتعة بالحكم الذاتي، وتأثير المنافسة العسكرية والاقتصادية بين الدول على التغيير السياسي الداخلي.

وقد اعتبر جولدستون أن إسهامات هذا الجيل كانت أفضل بكثير من طروحات الجيلين السابقين التي إما اتصفت بالعمومية، وإما بالارتكاز إلى عامل واحد.[٢٢٥] فسكوشبول أكدت على أن الدولة ليست فقط ساحة صراع أو وسيلة للقسر، ولذا دعت إلى إعادة الاهتمام بالدولة.[٢٢٦] كما أن من الأمور المهمة التي التفتت إليها سكوشبول، السياق الدولي والعلاقة بين الدول،[٢٢٧] فهي ترى أنه يجب أن يتم تجاوز الحدود الوطنية والتركيز على العلاقات بين الدول. فالثورات الحديثة مرتبطة ارتباطاً عضوياً بتوسع النظام الرأسمالي غير المتكافئ، وتكوين الدولة على المستوى العالمي.[٢٢٨]

فقد توصلت سكوشبول إلى نتيجة مفادها أن الثورات تحدث لأسباب بنيوية مرتبطة بوجود الأزمات السياسية، فالدولة تدخل في تنافس مع الآخرين وهي تحتاج للإصلاحات، ولكن مع فشل هذه الإصلاحات، يبدأ تفكك الإدارات والمؤسسات واحتدام الصراع الطبقي مولداً تمرداً للفلاحين.[٢٢٩]

لقد أهمل منظرو الجيل الثالث دور الفاعل والتحالفات القائمة والبنى الاجتماعية والأفكار والثقافة والقيم، ولذا بدأت تظهر في العقدين الأخيرين من القرن الماضي توجهات الجديدة باتجاه ما يمكن تسميته بوادر نشوء الجيل الرابع. ويمكن اعتبار هذا الجيل بمثابة نقد وردٌ على تغييب قضايا مهمة من جدول اهتمامات منظري الجيل الثالث، في محاولة لإحياء الاهتمام بهذه القضايا.[٢٣٠]

ويمثل هذا الجيل جولدستون وآخرون. وقد قدم جولدستون وصفاً أكثر تعقيداً لمراحل الثورة، يتكون من اثنتي عشرة مرحلة، مؤكدا على أن المقصود بهذه المراحل ليس ترسيم تسلسل عالمي، وإنما تقديم عناصر من العمليات الثورية التي تحدث عادة في مختلف الثورات.[٢٣١] والعناصر التي تحدّث عنها قسمها إلى ثلاثة مراحل. الأولى، ما قبل الثورة، وفيها يحدث انشقاق النخبة، وتشكيل معارضة، والاستقطاب، وبناء التحالفات، والتعبئة الجماهيرية. أما مرحلة الثورة، فيجري فيها تغيير النظام، ومزيد من الاستقطاب. أما المرحلة ما بعد الثورة،

فتحدث فيها الثورة المضادة، والحرب الأهلية، والحرب الدولية، وتغيير النظام الراديكالي، و«الإرهاب»، والاعتدال الثوري، وتحديث التطرف و«الإرهاب»، وصولاً إلى تعزيز النظام.[٢٣٢]

ويرى جولدستون أنه لكي تحدث الثورة، لا بد من قيام النخبة المنشقة بتجميع كل القوى المعارضة، والحصول على مساندة الجيش، أو تشكيل جهاز عسكري تنضم إليه عناصر من الجيش. وبالتالي، فإن احتمال حدوث عملية ثورية، ينشأ بظهور أعضاء يبدأون بانتقاد النظام ويدعون إلى تغييره، والسعي إلى إيجاد مؤيدين.[٢٣٣]

وفي مقالة له بعنوان «نحو فهم أعمق لثورة ٢٠١١» في مجلة **فورين بوليسي**، وصف الأنظمة العربية بأنها «الديكتاتوريات السلطانية». فهذه الأنظمة -على حد وصفه- هي هشة على الرغم من محاولة إظهار نفسها على أنها مستقرة. وحدد أسباب نجاح الثورة بتوافر عدد من العوامل، أهمها أن تكون الحكومة غير عادلة ولا يمكن إصلاحها. وبالتالي الشريحة الأكبر في المجتمع تنظر إليها على أنها مهددة لمستقبل البلد. والجيش لن يقوم بالدفاع عن النخبة، إضافة إلى تحرك قطاع واسع من الناس ومتزامن، مكون من شرائح متعددة، مع عدم تدخل القوى الدولية لدعم النظام. كما شدد جولدستون على أن إسقاط النظام ليس سوى بداية لعملية طويلة قد تمتد لسنوات، وهذا مرتبط أيضاً بـ: هل تم إسقاط النظام بطريقة سلمية أو بالعنف؟[٢٣٤]

أين يقود كل هذا الإرث النظري؟ وهل يفيد في تحليل الوضع العربي؟ يتضح من إجابة جولدستون أنه على الرغم من كل المحاولات التنظيرية، ما زالت دراسة الثورات ونتائجها وأسبابها في البدايات، حيث يقول:

> «دراسة الثورات لا تزال مثل دراسة الزلازل. عند حدوث زلزال، يحاول العلماء أن يفهموا ويحللوا البيانات الكثيرة التي تم جمعها، كما يحاولون بناء النظريات لتفسير الزلزال القادم. تدريجياً، نحن نحصل على فهم أشمل عن الزلازل والشروط التي تقف وراءها. ولكن الزلزال الذي يقع لا يزال يفاجئنا. معرفتنا بالثورات، مثلها في ذلك مثل الزلازل، لا تزال محدودة. نستطيع التفصيل في تلك الأنماط التي وقعت، ويمكننا سرد بعض الظروف المؤدية إليها؛ ولكن فهم أفضل لمتى تحدث أمر لا يزال يكمن في المستقبل».[٢٣٥]

من خلال ما سبق، يتضح أن هناك إرثاً نظرياً كبيراً عن الانتقال إلى الديمقراطية والثورات. فالإشكالية ليست في وجود هذا الكم الهائل في النظريات، بل في تضاربها، ما يصعب من محاولة استخدامها لفهم أي حالة، وبخاصة أن بعض منظري الثورات والانتقال الديمقراطي قد مال إلى إعطاء الخصوصية لكل حالة

من الحالات. أما الإشكالية الثانية، فهي: كيف نقرأ الحالة العربية في ضوء هذه النظريات؟ فالوضع العربي لديه من الخصوصية التي تختلف عن موجات الديمقراطية التي عصفت بالدول الأخرى. فاستيراد هذه النظريات، لا يفيد في قراءة الوضع العربي من خلال المنظور الغربي. ولذا، لا بد من قراءة هذه النظريات في ضوء الحالة العربية. وهذا يقود إلى الإشكالية الثانية التي يعالجها هذا الفصل، وهي مسألة اقتباس الديمقراطية والحفاظ عليها.

ثالثاً. اقتباس الديمقراطية عربياً

أ. معوقات الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي

يشير مفهوم الديمقراطية في الغرب إلى الانتقال الكبير والحاسم الذي شهدته أوروبا قبل قرون عدة، وبالتحديد في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فلقد جاءت الديمقراطية كتجربة تاريخية حضارية عاشتها الشعوب الأوروبية لقرون طويلة كانت نتيجة لتطور المجتمع المدني، وظهور المؤسسات الاقتصادية (البنوك، الشركات)، والسياسية (الأحزاب)، والثقافية (مدارس، معاهد، وسائل إعلام) والاجتماعية (نقابات وجمعيات)، جنبا إلى جنب مع تطور النظام السياسي ونشوء الدولة الحديثة، وما نتج عنه، فيما بعد، من دول قومية وطنية ذات اقتصاد حديث، تحوي مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب، مقابل تراجع السلطة الدينية للكنيسة، ونهاية النظام الإقطاعي فيها.[٢٣٦]

في حين أن المشهد في المنطقة العربية يختلف كلياً؛ فعلى الرغم من أن المنطقة العربية قد شهدت موجات ثلاثاً من الديمقراطية بحسب الشويري، فإنه عند التمعن في الأسباب التي دفعت لتبني آليات الانتقال إلى الديمقراطية، نجد أنها استخدمت كذريعة أو كمفهوم نفعي للتغطية على الهزيمة العسكرية، وإخفاق الأداء الاقتصادي أو الانتصار السياسي رغم الهزيمة العسكرية.[٢٣٧] لذا، يرجع عزمي بشارة إشكالية العجز العربي والاستثنائية العربية إلى قضية مركزية حسمت في الغرب منذ قرون عدة، ولكنها في العالم العربي ما زالت عالقة، مطلقا عليها مسمى «المسألة العربية القومية» التي تشمل جملة من القضايا التي مازال العالم العربي لم يحلها ولم يحسم أمره اتجاهها، أهمها مسألة القومية العربية، وإشكالية الدولة وشرعيتها. أضف إلى ذلك قضية الطائفية والعرقية والقبلية والدولة الريعية وضعف الطبقة الوسطى، إضافة إلى ضعف الثقافة الديمقراطية، وغياب عقد اجتماعي مؤسس عليه العلاقة بين المواطن والدولة.[٢٣٨] ليصل عزمي بشارة إلى استنتاج أن العوامل التي تعيق الانتقال الديمقراطي هي نفسها التي تمنع تحقق الأمة في داخل الدولة القطرية.[٢٣٩]

وقد استرسل المفكرون والباحثون في تشخيص هذه القضايا، ليقسموها فيما بعد إلى عوائق داخلية وخارجية. فعند الحديث عن العوائق الداخلية، اعتبروا أن إشكالية نشوء الدولة القطرية، إضافة إلى ضعف تراكم التجربة الديمقراطية، حيث إن العرب -على حد قول عبد الحسين شعبان- فشلوا في استلهام مستلزمات ثقافة التحول الديمقراطي من كتاب عبد الرحمن الكواكبي كما فعل الفرنسيون في كتاب روح الشرائع لمونتسكيو.[٢٤٠] كما لعبت صعوبات الحياة التي تواجه المواطن العربي، مثل تدني المستوى الاجتماعي، وانتشار الجهل والتخلف والأمية ، والتوزيع غير العادل، دور المانع لانتشار الفكر الديمقراطي،[٢٤١] إضافة إلى اعتماد عدد من الدول على اقتصاد الريع.[٢٤٢] هذا، وشكل اقتصار القيادة السياسية العربية على المفهوم التقليدي بزعامة الشخص الواحد، وعدم وجود نخبة سياسية حقيقية تدير العملية السياسية، جزءاً من المعيقات أمام عملية الانتقال الديمقراطي التي تقوم في الأصل على التعددية، وحكم الشعب، لا على الذاتية والتسلط في الحكم.[٢٤٣]

كما تتميز البنية السياسية العربية بأنها ناتجة عن المؤسسات التي أوجدها الاستعمار وورَّثها، فيما بعد، إلى الحركات الوطنية، حيث قامت هذه المؤسسات بمعزل عن البنية الاجتماعية والفكرية العربية. وهذا ما أوجد مؤسسات سياسية لا تتصل بالواقع الاجتماعي العربي، منتجاً ثلاثة أشكال من النظم السياسية، أولها الدولة الأرستقراطية الليبرالية المستنسخة عن النظام الغربي، وتحكمها طبقة أرستقراطية، ولا تسمح بتوسيع قاعدة الممارسة والحكم السياسي، والنظام العسكري الذي رفض الديمقراطية بحجة حماية الثورة، والنظام التقليدي الذي ساد في دول الخليج، حيث يقوم الحكم على أساس قبلي يحكم المجتمع ويسيطر عليه من خلال سلطة القبيلة والعائلة.[٢٤٤]

فكانت النتيجة بروز نظام سياسي عربي يعيش على هامش المنظومة الدولية، يقوم على فردية السلطة، والاعتماد على القبيلة للوصول للحكم. وخلال القرن العشرين، بدأت المجتمعات العربية تشعر بحاجتها للديمقراطية، وهذا عائد إلى مجموعة من الأسباب، منها ما جاء به علي الدين هلال حول تكريس مفهوم الدولة القطرية، وغياب مفاهيم الرقابة والمساءلة وسيادة القانون، وبخاصة بعد هزيمتين أثقلت كاهل الشعوب العربية في العام ١٩٦٧، واجتياح لبنان العام ١٩٨٢، اللتين مرّتا دون أي ردة فعل شعبية نتيجة للسلطوية التي بدأت تنتهجها الحكومات العربية.[٢٤٥]

أما الجابري، فقد عزا فشل الجهود العربية في مجال إصلاح الحكم وتطبيق الديمقراطية خلال القرن العشرين، إلى سببين؛ الأول هو إعطاء الأولوية للقضية الوطنية والتحرر من الاستعمار، والثاني كان ذريعة الالتفات إلى التنمية والبناء بعد التحرر وتأجيل العمل بالديمقراطية حتى تحقيق التنمية الاقتصادية.[٢٤٦] هذا

إضافة إلى مجموعة لا تعد من الأسباب التي كانت تمثل عوائق لتطبيق الديمقراطية في العالم العربي، وأهم هذه العوامل على المستوى الخارجي، ظاهرة الاستعمار التي استنزفت موارد المنطقة العربية، وعطلت حركة النمو المجتمعي فيها، ودمرت التجارب الديمقراطية الصغيرة التي كانت تحاول الظهور في منتصف القرن الماضي في دول الهلال الخصيب، كما عمل الاستعمار على ربط الدول المستعمرة بالدول الكبرى، في محاولة لحفظ المصالح الاستعمارية في المنطقة، والمتمثلة في عائدات النفط، وأمن إسرائيل، وحماية قواعدها العسكرية، إضافة إلى أن الصراع العربي - الإسرائيلي شكل عبئاً كبيراً على الدول العربية، كخطر يهددها بشكل دائم؛ فلم يستطع المجتمع العربي الالتفات إلى البناء والإصلاح الديمقراطي في ظل التهديد الإسرائيلي للمدن العربية، مثل اجتياح بيروت العام ١٩٨٢، أو حرب العام ١٩٥٦ على مصر. وكان للنزاعات الحدودية والصراعات العربية - العربية أو العربية - الأجنبية، دور في عدم استقرار الوضع الأمني أو الاقتصادي في المنطقة، مثل النزاع الإماراتي - الإيراني على الجزر الثلاث، أو النزاع المصري السوداني على حلايب، أدت جميعها إلى تقويض المناخ الديمقراطي، وإعلان حالة الطوارئ، وتبديد الموارد في هذه النزاعات والحروب، وتهميش الحريات الفردية، وانعدام الأمان بحجة الحفاظ على أمن الدولة.[٢٤٧] هذا إضافة إلى ظاهرة العولمة التي فرضتها القوى العظمى، والتي تقتضي تبعية النظام الدولي لنمط واحد من التطور، ما أدى إلى تراجع مفهوم الديمقراطية المرتبطة بالدول الغربية، وهذا ما يحاول تطبيقه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من خلال فرض شروط على الدول الأطراف في مشاريعه، ليعمل على توجيه سياستها وفقاً لمصالح الدول الكبرى.[٢٤٨] كما أن وجود قطبين متنافسين خلال القرن الماضي، عملا على استقطاب دول العالم، وتوجيه سياسات الدول بما يتلاءم مع مصلحة وتوجه كل قطب، أدى إلى تقييد الجهود الديمقراطية في العالم العربي، لصالح لدول الكبرى.[٢٤٩]

في ضوء الإشكاليات والمعيقات الكبرى لعملية الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي، تبرز الإشكالية الكبرى التي تحدث عنها إيليا حريق، وهي «القدرة على تجذير نظام سياسي مميز كالديمقراطية في بيئة لم ينشأ أو يترعرع فيها».[٢٥٠] ولذا، يرى حريق أن ذلك لا يمكن أن يتم بدون عمليتين متتابعتين؛ الأولى القيام بعملية ملاءمة في الأصل المنقول ليصبح ذا معنى في العالم العربي. أما الثانية فهي استنباط أشكال مؤسسية جامعة بين الأفكار والمعتقدات المكتسبة والثقافة المحلية. فالديمقراطية يجب أن تحول -بحسب حريق- إلى نهج في التفكير، وليس عبارة عن صيغة رسمها الغرب ويجب استيرادها.[٢٥١] أما عزمي بشارة، فيرى أنه لا يمكن حل إشكالية الديمقراطية قبل علاج المسألة القومية العربية. ولا يمكن أن تنجح في الظروف العربية بدون وجود ديمقراطيين يعملون بأجندة وطنية،

وليسوا مرتبطين بمصالح خارجية.[٢٥٢] هذا الطرح يقود إلى السجالات الفكرية بين التيارات السياسية المختلفة موقفها من الديمقراطية، لرؤية الإشكاليات المحيطة بمفهوم الديمقراطية في السياق الفكري.

ب. التيارات الفكرية الإسلامية وموقفها من الديمقراطية

وفي النهاية لا بد من عرض مختصر لموقف التيارات الفكرية العربية والإسلامية من الديمقراطية فكراً وتطبيقاً. إن نظرة سريعة على التيارات المختلفة، توضح تنوع الرؤى وتعددها لقبول الديمقراطية أو رفضها؛ فمنهم من رفضها، ودعا إلى الإسلام، ومنهم من قبل بها وحاول التوفيق بينها وبين المفهوم الإسلامي، ومنهم من ذهب بها بعيداً عن الإسلام بحجة الاختلاف البنيوي بين النظريتين. وهناك العديد من التيارات العربية التي تعاملت مع الديمقراطية من توجهات مختلفة، إلا أنه سيتم التركيز هنا على ثلاثة تيارات رئيسية.

• الأصولية الإسلامية والديمقراطية

يرفض مفكرو الأصولية الإسلامية، الديمقراطية، شكلاً ومضموناً؛ لأنهم يعتبرونها نظاماً يناقض النظام الإسلامي بشكل تام، وهم لا يقفون عند هذا الحد، بل يذهبون أبعد من ذلك بكثير، باعتبارها نظاماً كافراً وخارجاً عن الملة الإسلامية، لأنه لا يقوم على الشريعة الإسلامية وحاكمية الله. وينطلق هذا الموقف الرافض للديمقراطية إيماناً بمبدأ الحاكمية لله، على أساس أن الشريعة الإلهية هي الشريعة الوحيدة للحكم، والتي لا يمكن الخروج عنها أو تعديلها ويجب إطاعتها، فلا حكم إلا لله وحده، ولا يمكن للبشر أن يحكموا أنفسهم بشرائعهم، حيث يشير المودودي في كتابه **النظرية السياسية**، إلى أن حكم الناس بغير ما أنزل الله هو أساس الشرور والفساد في الدنيا «إن ألوهية الناس على الناس إنما هي أصل كل المصائب والدمار، وهي أصل جميع ما مني به البشر اليوم من بؤس وشقاء، وهذا هو الداء الذي أفسد أخلاق البشر وروحانيتهم وقواهم العلمية والفكرية».[٢٥٣]

لذا، فإن النظام الديمقراطي هو نظام متناف مع الطبيعة التي تقتضي العمل بحاكمية الله. ويدلل المودودي على ذلك من خلال التجربة البشرية التي عملت بحكم البشر مثل الشيوعية والنازية، والتي تنتهي بألوهية الشخص أو الحزب أو مجموعة من أصحاب الأموال على الشعب، وهنا تكمن بذور الاستبداد والتعسف بميلاد إله من البشر. ويضيف سيد قطب على ذلك، بأن المشاركة في حكم الله هي الكفر الصريح، لأن الإنسان عندما يحكم ويشرع القوانين، فهو يدعي صفة الألوهية والكفر بالله؛[٢٥٤] لذا، فإن النظام السياسي الإسلامي لديه هو نظام متكامل

له تصوره الخاص وحلوله للمشكلات الإنسانية التي شُرعت من عند الخالق الذي لا يخفى عنه شيء أمام ضعف الإنسان وقلة حيلته. كما يؤكد قطب على أن النظام السياسي هو جوهر الإسلام، فمفهوم الدين يشير إلى النظام باللغة الاصطلاحية الحديثة، وعليه فإن أي نظام لا يحمل سمة الإسلام هو نظام غير مقبول لله.[٢٥٥]

ويعود المودودي لينتقد الأنظمة الديمقراطية التي يرى أنها تعيش حالة من الوهم في تطبيقها للآليات الديمقراطية، والتي يرى فيها مرضاً عضالاً يصيب البشر؛ فهم حين يختارون من يضع القوانين التي تحكمهم، فهم يختارون من يدخلهم اللعبة الانتخابية التي لا يفوز بها سوى من يسيطر على عقول البشر بالمال أو الحيلة، حتى يصل إلى الحكم، ليتجبر بالبشر ويخضعهم لإمرته وقوانينه الخاصة.[٢٥٦]

وعليه، فإن الدولة لدى المودودي هي دولة النظام السياسي الإسلامي، الذي يقوم على حاكمية الله دون إشراك أي إنسان في التشريع أو التعديل، فالطاعة لله ولمن يحكم بشريعته فقط. ومع أن المودودي أجاز حكم الأمة للدولة الثيوقراطية؛ «التي يكون الأصل فيها لشريعة الله وما على البشر سوى التنفيذ»،[٢٥٧] وكذلك قطب الذي وجد في الشورى بين الحاكم والمحكومين الركيزة الأساسية للنظام السياسي الإسلامي، فإن هذه المشاركة البشرية في نظام الحكم ما هي إلا تنفيذ للشريعة الإلهية،[٢٥٨] لا يملك فيها الإنسان أي دور للتشريع أو الاجتهاد.

وفيما لا تحتل الحريات مركز متقدماً في قائمة القيم الاجتماعية لدى المفكرين الأصوليين كحرية التعبير، والملكية، وحرية المشاركة، يتسع الجدل في المقارنة بين النظام الإسلامي والديمقراطي، حين تقارن حريات المشاركة السياسية للمرأة وغير المسلمين في النظام الإسلامي مقارنة بالنظام الديمقراطي. ومع أن الاجتهادات قد تختلف من مفكر إلى آخر حول حقوق المرأة وغير المسلمين في المشاركة السياسية، فإن جميعهم متفقون على أن سقف الحريات لا يمكن أن يتعدى لهاتين الفئتين الوصول إلى رأس الحكم في الدولة الإسلامية.[٢٥٩]

• الإسلاميون المعتدلون والديمقراطية

لقد واجهت أفكار الأصوليين الإسلاميين مجموعة من التحديات، أهمها عدم مواكبتها مفهوم الحداثة والتطور في مفاهيم الحريات الاجتماعية، وعدم إعطائها دوراً للمشاركة البشرية في الحكم، لذا ظهر مفكرو التيار الإسلامي المعتدل محاولين الربط بين القيم الأصولية التي تتقاطع مع من سبقهم من مفكرين، وبين القيم الحداثية الجديدة التي تعنى، بشكل كبير، بالمشاركة الإنسانية بالحكم.

لذا، تميز مفكرو هذا التيار بالنزعة الاجتهادية، في محاولة الجمع بين الفكر الحداثي الديمقراطي وبين أساس الحكم في الإسلام، وانطلاقهم من مبدأ

حاكمية الله الذي يعتمد عليه المفكرون الأصوليون. وتماشياً مع قيم الحداثة وحقوق الإنسان في الحكم والمشاركة السياسية، أكد المفكر الإسلامي محمد عمارة على دور الفرد في الحكم، من خلال مبدأ الشورى القائم على الإشراك في اتّخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دور الفرد في ما يشير إليه عمارة بمبدأ التعاقد، الذي يجد فيه أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهو ما يعطي حق المعارضة للشعب، في حين لم يلتزم الحاكم ببنود هذا التعاقد.[٢٦٠]

هذا، ويضيف محمد خاتمي الرئيس الإيراني الأسبق والمعروف بنزعته الحداثية الإصلاحية، أن الشعب هو مصدر شرعية السلطة، وأن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار للنظام السياسي هو بتطبيق النظام الديمقراطي، وهذا ما يمكن ملاحظته، بشكل واضح، في خطابات خاتمي، التي تؤكد على تكريس دولة القانون، وضرورة تطبيق الدستور،[٢٦١] للوصول إلى نظام سياسي مستقر على أسس حديثة.

ويجد المفكر الإسلامي راشد الغنوشي أن فكرة الديمقراطية تعود في أصلها إلى فكرة الشورى الإسلامية، ولكن الغرب أخذوها وأضافوا عليها من معارفهم وعلومهم، لذا فليس هناك حرج في استعارة هذا المفهوم، وبخاصة أنه إرث إنساني يمكن لمختلف البنيات الفكرية والبيئات الثقافية التعاطي معه.[٢٦٢] وانطلاقاً من قناعة الغنوشي بمشاركة الفرد في الحكم، يشير إلى أن النظام السياسي الإسلامي يقوم على أساس أن السلطة هي خيار الشعب الذي يعتمد مبدأ تداول السلطات والمساواة بين الأفراد، إضافة إلى حق الفرد بالخروج عن طاعة الحاكم المستبد الذي لا يلتزم بشريعة الله.[٢٦٣]

وهذا ما يجمع بين الغنوشي وحسن الترابي، في أن لكل فرد حقاً في السلطة، وعليه فإن المجتمع هو أصل هذه السلطة، بشرط أن يكون هذا المجتمع مؤمن ويحكم بشريعة الله. وعليه، يشير الترابي إلى أن «إجماع المجتمع هو الأصل في السلطة على الأرض، ما دام المجتمع مؤمناً بإرادته بالشريعة المنزلة»،[٢٦٤] مضيفا أن كلاً من الديمقراطية والشورى تحملان المفهوم نفسه القائم على التحرر السياسي كنتيجة لاستخلاف الناس على سلطة الأرض بعد إيمانهم بالله وملكه للحكم،[٢٦٥] وعليه كانت هذه مجموعة من الأفكار التي حاول من خلالها مفكرو هذا التيار مواكبة القيم الحداثية بما يتعلق بدور الإنسان ومشاركته في الحكم.

على صعيد آخر، وعلى الرغم من محاولات التجديد التي ظهر بها مفكرو هذا التيار، فإنهم لم يتخلوا عن فكرة الحاكمية لله، بل كانت فكرة إشراك الشعب بالحكم فكرة مشروطة تقوم في الأساس على أن الحكم لله وبما أنزل من تشريعات وقوانين، في حين أن حكم الشعب ما هو إلا عملية إدارة وتنظيم للشؤون الحياتية

وفقاً لما جاء في التشريعات الإلهية. وفي هذا يشير محمد خاتمي خلال خطابه بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية الأولى العام ١٩٩٧ إلى «إن المجلس النيابي يستمد مشروعيته والهوية للحكومة ... ويمثل إمضاء ولي الفقيه في نظام الجمهورية الإسلامية أمراً بمنزلة تقرير صحة الموقف الشعبي والمصادقة عليه»؛ ويحاول خاتمي هنا المزج بين السلطة الدينية والمدنية، إلا انه لا يستطيع الخروج عن السلطة الدينية على أساس أنها السلطة الأولى في الحكم، وهي من تمنح ولي الفقيه تفوق السيادة على سيادة الشعب انطلاقا من مبدأ الحاكمية لله.[٢٦٦]

كما يضيف الغنوشي إلى ذلك قضية الركن الأساسي للفلسفة الإسلامية السياسية وهي نظرية الاستخلاف القائمة على أن الأحكام والقوانين والقواعد هي النصوص التي أنزلها الله إلينا، أما تنظيم هذه القوانين وإدارتها فهو للإنسان، «فالإسلام نظام حكم صادر عن الله نطق بتشريعاته القرآن والسنة». كما يعود الغنوشي للفصل بين العلمانية والقومية والعنصرية على أنها آليات غير مصاحبة بالضرورة للفكرة الديمقراطية؛ في محاولة للفصل بين مفاهيم وآليات الديمقراطية ومحاولة تطبيعها الفكرة الإسلامية للحكم، من خلال القيم المشتركة التي تجمع الإسلام بالديمقراطية.[٢٦٧]

أما المفكر حسن الترابي، فينتقل إلى أبعد من ذلك حين ينكر أي سلطة لا تقوم على حكم الله؛ فعلى الرغم من إقراره بعدم إمكانية انقطاع الحكم الشعبي عن معاني الديمقراطية، فإنه يعود ليؤكد عدم جواز الخروج عن الإطار الديني، لأن ذلك كفر وإشراك بالله، «خروج الديمقراطية من الإطار الديني إلى الإطار السياسي البحت، ضرب من الإشراك، لأنه يشرك إرادة الشعب مع الخالق».[٢٦٨]

• الليبراليون والديمقراطية

يجمع مفكرو هذا التيار على أن النصوص الشرعية لم تأت بما يوجب الخلافة أو الدولة الدينية، وهذا ما جاء به الشيخ عبد الرازق «ليس القرآن وحده الذي أهمل تلك الخلافة ولم يتصدَّ لها، بل السنة كالقرآن أيضاً، وقد تركتها ولم تتعرض لها».[٢٦٩] كذلك اجتمع القاضي محمد عشماوي مع الشيخ عبد الرازق في أن الرسول محمد لم يستخلف أحداً من بعده، كذلك القرآن لم يُشر إلى أي حكومة دينية بعد الرسول، وهو ما يدل على أن القرآن أراد للناس حكومة تتناسب مع حياتهم وواقعهم. أضف إلى ذلك، أن كلاً من الشيخ عبد الرازق[٢٧٠] والقاضي عشماوي[٢٧١] أكدا على أن الدين الإسلامي ليس فيه شيء من السياسة، حيث إن الدعوة الإسلامية هي دعوة روحانية أخلاقية، وليست عقيدة لتنظيم المجتمع سياسياً ، وهذا ما استدل عليه عشماوي من حصره للآيات القرآنية التي تتناول البعد الأخلاقي، والتي وجد أنها أضعاف الآيات القرآنية التي تتناول المواضيع الاجتماعية كالزواج والطلاق

والبيع والدَين والإرث؛ وعليه فإن عشماوي يرفض مصطلح الدولة الدينية التي لم يجدها إلا خلال حكم الأنبياء والرسل، كحكم داود، أو محمد، أو سليمان، فحكم الأنبياء وحده هو الذي يمثل الحكم الديني كونه يستمد شرائعه من الله.

لذا، يشير كل من الشيخ عبد الرازق وعشماوي إلى أن النظام السياسي يمثل نظاماً مدنياً يعبر عن حرية مصالح الشعب وحريته في اختيار حكومته، وهذا ما أشار إليه عشماوي في كتابه **الإسلام السياسي** «الحكومة الإسلامية الحقيقية - بعد حكم النبي - هي حكومة الناس. حكومة يختارها الناس بحرية مطلقة، ويستطيعون المشاركة فيها تبعاً لكفاءاتهم وقدراتهم، ويراقبون تصرفاتها مراقبة ذات فاعلية، ويستطيعون تغييرها - إن أرادوا - دون أن تسيل لهم دماء أو يتهموا بالكفر والإلحاد».[٢٧٢]

ومن خلال ما سبق، يتضح أن كلاً من عشماوي وعبد الرازق تمحور جل أفكارهما حول مبدأ **التفريق** الذي أشار إليه رجا بهلول، ليوضح أهم السمات التي تميز بها الفكر الليبرالي الإسلامي في تعامله مع مفهوم الديمقراطية. ويقوم مبدأ التفريق على أساس التسامح بين النظام السياسي وبين المرجعية الدينية، فيتسامح النظام السياسي مع المرجعية الدينية على أساس الاعتراف بحرية الاعتقاد، وممارسة الشعائر الدينية، وحرية المشاركة السياسية للأحزاب الدينية، بينما يتمثل تسامح المرجعية الدينية مع النظام السياسي بأن يقتصر الدين على أن يكون شأناً عاماً، لا يحمل أي مميزات كأن يكون المرجعية الرسمية للحكم. ويأتي هذا المبدأ في محاولة للابتعاد عن مصطلح العلمانية، لما يثير في النفوس من ريبة حول علاقة الدين بالدولة، بالمقابل لا يذهب مفهوم التفريق بعيداً عن ذلك، ولا يمثل تنازلاً عن العلمانية، ولكنه يشير إلى أن تطبيق هذا المفهوم قد يختلف في درجاته، فلا يمكن فصل الدولة عن الدين بشكل تام، حتى في نماذج الأنظمة الديمقراطية الأوروبية.[٢٧٣]

أما السمات الأخرى التي يحاول بهلول تعريف الفكر الليبرالي الإسلامي ونظرته للديمقراطية من خلالها، فهي الدستورية التي يدعو إليها الليبراليون كشرط لأي نظام سياسي ديمقراطي، تأكيداً على منظومة الحقوق السياسية والمدنية، منعاً لانحدار ديمقراطية بلا دستور إلى ديمقراطية شعبية تقوم على استبداد حكومة الأغلبية لحقوق الأقليات. أما السمة الأخرى التي ترتبط بشكل وطيد بالسمة الدستورية، فهي مبدأ المواطنة الشاملة، القائم على احترام حقوق المواطنين بشكل متساوٍ دون تمييز على أساس العقيدة أو الجنس.[٢٧٤] وهذا ما ناقشه عادل ضاهر في كتابه **أولوية العقل ... نقد أطروحة الإسلام السياسي**، حيث أعلن أنه لا يمكن الجمع بين المرجعية الدينية والديمقراطية، بناء على افتراضه القائم على أن النظام الديمقراطي هو نظام علماني بالضرورة، حيث يرجع العجز في الربط بين النظام الديني والديمقراطي لسببين:

الأول، يعود إلى أن الدولة الدينية هي دولة كليانية؛ أي أنها تُخضع كل مقدراتها لسيطرة رجال الدين، حيث تقوم على أساس الشريعة الإلهية التي تعطي للنخبة الحاكمة المركزية السلطوية، كونها القادرة على تأويل قوانين هذه الشريعة، وهذا ما يتعارض مع النظام الديمقراطي الذي يقوم على حكم الشعب وحرية في اختيار الحاكم.[٢٧٥]

أما السبب الثاني، فيتمثل في مقومات الديمقراطية الأساسية التي تقوم على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة، ومبدأ تكافؤ الفرص في العمل السياسي، إضافة إلى أن كل مواطن يملك ما له من حرية وحقوق دون تمييز، ولا يجوز حرمان أي فرد من حقه في المواطنة أو الانتقاص منه، وضمان حوار سياسي فعال ومتبادل.[٢٧٦]

يتضح من كل ما سبق أن العالم العربي يعاني من إشكاليات يجب حلها، فالسياق العربي يختلف كلية عن السياق الذي صاحب موجات الديمقراطية. ولذا ما قالته بنس عن خصوصية حالة أوروبا الشرقية ينطبق تماماً على الحالة العربية. فالنظريات الكبرى للانتقال الديمقراطي لا تراعي الخصوصية، ولا تنشغل بقضايا لا تزال غير محسومة في العديد من الدول، فقضايا الحدود والقومية وغيرها من القضايا لم تكن تعاني منها البلاد التي حدثت فيها موجات الانتقال الأولى والثانية. أما الوضع في البلدان العربية وأوروبا الشرقية فمختلف تماماً، فلا تزال هذه القضايا عالقة وتحتاج إلى علاج، وبالتالي لا يمكن فهم عملية الانتقال بدون الالتفات إلى هذه القضايا. لذا، لا تستطيع نظريات الحداثة والانتقال تقديم الإجابات الشافية. فليس هناك جواب نظري جاهز يمكن الأخذ به؛ سواء من الإرث النظري للانتقال إلى الديمقراطية والثورات، أو من موقف التيارات الفكرية من الديمقراطية، أو حتى من إرث النظم العربية قد يفيد ويغني عن الشيء الأهم وهو الفعل على أرض الواقع، والتفاعل بين النظرية والتطبيق. فكما يقول عزمي بشارة:

> «لا يغني كل التنظير المطلوب عن الفعل والتنظيم والموقف والتنظير المرتبط بالفعل. وأي تنظير لا يغني القوى الديمقراطية عن أمرين: أولاً، ضرورة أن تضع هي استراتيجيتها للمساهمة في الانتقال الديمقراطي. ثانياً، ضرورة وضع برنامجها العلني لكيفية تعامل أي حكم ديمقراطي مقبل مع الوضع الاجتماعي السياسي القائم، وإرث النظام السابق».[٢٧٧]

ولذا، تبدأ الإجابة عن الفعل من خلال الفصلين القادمين اللذين يحاولان فهم الاستراتيجيات التي طبقتها كل من بولندا ومصر على أرض الواقع. وما الدور الذي لعبته القوى الديمقراطية، وكيف تعاملت مع إرث الماضي، لتنتقل بذلك من المستوى التنظيري إلى المستوى الفعلي التطبيقي.

الفصل الثاني

الانتقال الديمقراطي في بولندا: قصة نجاح

الفصل الثاني

الانتقال الديمقراطي في بولندا: قصة نجاح

مقدمة

تقع الجمهورية البولندية في وسط أوروبا وتجاورها ألمانيا الغربية وليتوانيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا من الشرق، وجمهوريتا التشيك وسلوفاكيا من الجنوب، أما شمالاً فيحدها إقليم كالنغراد الروسي وبحر البلطيق.

تبلغ مساحتها ٣١٢ ألف كم^{٢}، وعدد سكانها يزيد قليلاً على ٣٨ مليون نسمة، ٩٧٪ منهم من الأصول البولندية وينطقون بلغتها، مع أقليات صغيرة من الأوكرانيين والروس البيض والألمان وآخرين. ويدين حوالي ٩٠٪ من السكان بالديانة المسيحية الكاثوليكية، والباقون موزعون على الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية وديانات أخرى متعددة.

بلغ الناتج القومي الإجمالي العام ٢٠١٣ حوالي ٨١٤ مليار دولار أمريكي، وتحتل بذلك المرتبة الثانية والعشرين على مستوى العالم، مع نسبة نمو سنوي قدرت بـ ١،٣٪ سنوياً العام ٢٠١٣، مع متوسط دخل سنوي للفرد قدّر بحوالي ٢١،١٠٠ دولار أمريكي للعام نفسه.[٢٧٨]

شهدت الدولة البولندية تاريخاً حافلاً بالأحداث منذ نشأتها في نهاية القرن العاشر ميلادي، وصولاً إلى تأسيس الجمهورية البولندية الثالثة بعد العام ١٩٩٠. وسيعرض هذا الجزء من الكتاب إلى تاريخ تطور الديمقراطية في بولندا منذ نشأتها، وبدايات الممارسة الديمقراطية للطبقة الأرستقراطية في القرن الرابع عشر، وتأثير الجوار الجغرافي السياسي للدولة البولندية عليها، وصولاً إلى تقسيمها ثلاث مرات في القرن الثامن عشر بين الثلاثة الكبار في جوارها: روسيا، بروسيا، النمسا، واختفائها من الخارطة الأوروبية طوال القرن التاسع عشر، وعودتها بعد الحرب العالمية الأولى، وبناء الجمهورية الثانية التي فشلت ديمقراطياً بعد انقلاب أيار/مايو ١٩٢٦، وكيف نجحت في إعادة توحيد أجزائها وبناء أسس اقتصادية جيدة في مراكز صناعية متعددة، وكيف تمت إعادة تقسيمها مرة أخرى عشية الحرب العالمية الثانية بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي الستاليني. كما سيتم تناول قيام جمهورية بولندا الشعبية كدولة من دول المنظومة الاشتراكية الدائرة في فلك الاتحاد السوفييتي، والهبات الجماهيرية المتعددة المناهضة للتبعية والاستبداد، وصولاً إلى قيام النقابات العمالية المستقلة «التضامن»، وأثر ذلك في تآكل شرعية النظام الشيوعي تدريجياً، وبحثه عن الحوار والمساومة عبر مفاوضات المائدة المستديرة التي أفضت إلى الديمقراطية المجزأة بداية، فالديمقراطية الكاملة لاحقاً، ما تسبب أيضاً في انهيار باقي دول المنظومة الاشتراكية، وقيام الجمهورية البولندية الثالثة، وتطور النظام الديمقراطي فيها من مشهد مفتت إلى تبلور النظام الديمقراطي باندماج مكوناته المختلفة في نظام ديمقراطي راسخ، وانتخابات دورية ديمقراطية شفافة ونزيهة، وتداول سلمي للسلطة، ونظام اقتصادي حر، وضمانات للحريات بأشكالها كافة.

كما ستتم الاستفادة في تناول التجربة البولندية من الاطار النظري المتمثل في الفصل الأول من هذا الكتاب، من خلال استخدام الكثير من التساؤلات والمداخل النظرية التي تسعى إلى تفسير عمليات الانتقال، والانتقال إلى الديمقراطية وتعزيزها، من قبيل كيف تمت عملية الانتقال؟ وما هو العامل الحاسم في عملية الانتقال وأدواته؟ حيث يلاحظ أن ما أشار إليه كل من ستارديوتو (Garry Stradiotto) وسوجان (Guo Sujian) فيما يتعلق بتأسيس نظام ديمقراطي، بأنه يأتي نتيجة عملية تحرك سياسية من الأعلى، أو من الأدنى، أو مزيج من الاثنين، ينطبق على التجربة البولندية في الانتقال الديمقراطي، حيث جاءت نتيجة لتحرك من الأعلى ومن الأدنى معاً.

كما أن المقاربة النظرية لعملية الانتقال الديمقراطي تنطبق على الحالة البولندية، فقد مرت في المراحل الثلاث: المرحلة الأولى الانفتاح، وفيها تظهر تصدعات في النظام الدكتاتوري الحاكم، ومرحلة الاختراق التي ينهار فيها النظام السلطوي

ويقوم فيها النظام الديمقراطي، وأخيراً مرحلة تعزيز الديمقراطية التي تتضمن تحولات جذرية وجوهرية.

وفي الجانب النظري الذي يحاول الإجابة عن السؤال المهم، وهو لماذا تتم عملية الانتقال إلى الديمقراطية؟ فإن من بين العديد من الأطروحات النظرية ما تناول طبيعة الإرث المتعلقة بالنظام السابق، وطرق الانتقال ما بين السلمية والثورية، ودورهما في نجاح عملية الانتقال أو فشلة، وهو ما يبرز، بدرجة كبيرة، في التجربة البولندية، فالتاريخ البولندي يتضمن العديد من المحاولات لإقامة نظام ديمقراطي، التي استمر بعضها لفترات محدودة، وعلى الرغم من فشلها، فإن ذلك يشير بوضوح إلى سعي مستمر إلى إقامة هذا النظام الذي تم الوصول إليه في التجربة الأخيرة. كذلك ساعد إرث النظام السلطوي في عملية الانتقال، كما أن الانتقال السلمي في هذه التجربة لعب دوراً مهماً في نجاحها، فقد تم إصلاح النظام والانتقال إلى الديمقراطية من خلال المساومة بين النخبة القديمة والجديدة في بولندا، ما ولد الانفتاح السياسي للتنافس الديمقراطي.

وحول القوة وتوزيعها بين الطبقات، وتأثير ذلك على عملية الانتقال الديمقراطي، كما يطرح مور، وريوسكمير، وستيفان، حيث أكدوا على دور الطبقات في الانتقال، وبخاصة طبقة العمال الحضرية المنظمة، التي تظهر في كل مكان على أنها لاعب أساسي في تطور ديمقراطية كاملة، فإن كل ذلك بدا واضحاً في التجربة البولندية، حيث لعب اتحاد النقابات العمالية «تضامن» دوراً حاسماً في الحالة البولندية.

كما أن اكتمال مفهوم الدولة والأمة والهوية كأحد المتطلبات الأساسية التي أشار إليها العديد من المنظرين أمثال روستو، ولينز، وستيبان، وبرجفورسكي، ورودير، وكيوزيوا، لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، يبدو واضحاً، أيضاً، في التجربة البولندية، حيث ساهم وجود التجانس في عملية الانتقال وتعزيزها.

ملاحظة: سيقوم الباحث بكتابة الأسماء البولندية باللغة العربية كما تلفظ في أصلها لتسهيل قراءتها.

أولاً. مرحلة ديمقراطية الأرستقراطية

تأسست الدولة البولندية العام ٩٦٦ ميلادية مع تنصر الأمير ميشكو الأول (Mieszko I) وبلاطه؛ ودخولهم في الدين المسيحي الروم الكاثوليكي؛ واعتماد اللغة اللاتينية في المعاملات الرسمية؛ إضافة إلى اعتماد الأحرف اللاتينية في كتابة اللغة البولندية. وقد عرفت هذه الفترة التي امتدت إلى العام ١٣٨٦م بدولة أسرة بياست (Piast)، ومن أشهر ملوكها كاجيميج العظيم (Kazimierz Wielki)، الذي يرجع له الفضل في إنشاء أول برلمان بولندي العام ١٣٣١م، حيث شارك

الفرسان الموالون للملك في عضويته، الذين تحولوا لاحقاً إلى طبقة الأشراف أو النبلاء، اعتماداً على الحقوق والامتيازات،[٢٧٩] التي حصلوا عليها تدريجياً منذ تلك الفترة، والتي ستحدد وتخلق شكلاً من أشكال الديمقراطية التشاركية النخبوية في تاريخ بولندا اللاحق.

تعاظم شأن بولندا أثناء حكم أسرة ياغيلو (Jagiello) التي شهد عهدها الوحدة البولندية-اللتوانية العام ١٥٦٩م، والتي بنتيجتها أضحت من أكبر الدول في القارة الأوروبية وأكثرها عدداً، حيث أصبحت مساحتها ما يقارب المليون كيلومتر مربع، وعدد سكانها حوالي ١٠ ملايين نسمة، وبلغ عدد البولنديين منهم ٤٠٪، والباقون موزعون على قوميات أخرى منها الليتوانية، والأوكرانية، والألمانية، والتركية، والأرمنية، والإنجليزية، الاسكتلندية، والإيطالية. أما الأديان، فقد توزعت بين الكاثوليك، والأرثوذوكس، واليهود، والمسلمين، وآخرين. وقد عرفت الدولة البولندية باسم الجمهورية البولندية الجليلة (serenissima Republica Poloniae)، التي جمعت بين النظامين الملكي والجمهوري نظراً لدور مجلس النواب (Sejm) كممثل للإرادة الشعبية، ومجلس الشيوخ كحام للقانون، وهذا النظام الفريد كان شكلاً مأخوذاً من التاريخ القديم للجمهورية الرومانية.

في ذلك الوقت، شاعت في بولندا المفردات السياسية المختلفة مثل الحرية، والمساواة، والشعب، والمواطن، والمنابر، والجمهورية.[٢٨٠] وفي ظل هذه الجمهورية، تعاظم دور النبلاء، والأشراف، والفرسان أصحاب الامتيازات (Szlachta) من بين أفراد «الشعب»، الذين امتلكوا الأراضي، وورثوا المناصب، وكان دورهم مساعدة الملك عسكرياً، وإدارة شؤون أملاكهم وأراضيهم، وكانت هذه الطبقة عابرة للقوميات المكونة «للشعب»، وتتمتع بالحقوق السياسية كافة، بغض النظر عن أصولهم القومية أو الدينية، حيث شاركت الملك في الحكم بواسطة تمثيلها السياسي في مجلس النواب والشيوخ. هذا الواقع والممارسة أديا إلى تغييب غالبية الشعب المكون من الفلاحين، وسكان المدن، عن الإدارة والحكم المقتصر على الملك وطبقة النبلاء.

في العام ١٥٧٢م، توفي آخر ملوك أسرة ياغيلو دون أن يكون له ولي للعهد؛ يرث العرش من بعده. وهذا أثار مسألة الكيفية التي سيتم فيها تعيين الملك؟ ومن هو الطرف المخول بذلك. وقد تم الاتفاق على الآلية بعد صراع مرير بين مجلسي الشيوخ والنواب على أحقية الأخير بهذا الدور، وقد نتج عن ذلك تعاظم دور النبلاء أعضاء مجلس النواب مهما صغر شأنهم المادي أو المعنوي؛ لحصولهم على دور مهم ومقرر في انتخاب الملك- حاكم البلاد.

جرت الانتخابات الأولى في العام ١٥٧٣م، التي أسفرت عن انتخاب الملك المطلوب، وإصدار وثيقتين خاصتين بتصنيف حقوق النبلاء وضمانها (Acta Henriciana) و(Pacta Conventa).[٢٨١]

ونصت الوثيقة الأولى على حقوق الملك وواجباته وعلاقته بالنبلاء، وجاء فيها أن على الملك أن يعين وريثاً للعرش، وأن يأخذ موافقة المجلس في مسائل الزواج والطلاق، وقضايا الحرب والسلام ومسائل أخرى متعددة حدت من صلاحيات الملك. كما وافق الملك على تعيين لجنة من ١٦ عضواً في مجلس الشيوخ، يختارهم مجلس النواب، ليمارس الحكم من خلالهم، وأيضاً دعوة مجلس النواب للانعقاد لستة أسابيع مرة كل سنتين على الأقل. إن أهم نقطة في الوثيقة المذكورة تتعلق بحق النبلاء بعصيان أوامر الملك والتمرد عليه في حال خالف البنود المتفق عليها، كما أن أي ملك لا يوقع على الوثيقة لا يمكنه الجلوس على العرش. وقد بقي العمل بهذه الوثيقة الدستورية سارياً حتى العام ١٧٩١م، وكانت وثيقة ثابتة غير قابلة للتغيير، بعكس الوثيقة الثانية التي كانت تعدل قبل كل اجتماع للمجلس، وتصر على تحديد صلاحيات الملك، والتأكيد على امتيازات النبلاء وحقهم في العصيان إذا لم يستجب الملك لقراراتهم، وقد اختفت الفروقات بين الوثيقتين مع مرور الزمن نظراً للتشابه في الغرض، وهو تحديد الصلاحيات الملكية، وعلاقة ذلك بالنبلاء.

بعد هذا العرض السريع للوضع المميز لهذه الطبقة الاجتماعية، والدور المهم الذي لعبته في تاريخ بولندا، يبدو بديهياً التساؤل عن سر هذه المكانة، والجواب يكمن في الاستثناء البولندي لهذه الظاهرة. فقد شكلت طبقة النبلاء ٩٪ من مجموع الشعب البولندي، وكانت الأكبر في بولندا مقارنة بدول أخرى، فإسبانيا مثلاً شكلت ٥٪، وفرنسا ١٪، أما في بريطانيا فلم تتجاوز ٢٪.[٢٨٢]

وهذه المقارنة تعطي بولندا خصوصية مميزة في تلك الفترة عندما كانت طبقة النبلاء الأكبر نسبة بين السكان، والأكثر امتيازات بين مثيلاتها في الدول الأوروبية.[٢٨٣] فبولندا كانت ملكية مختلطة، كونها بعيدة عن الجمهورية التقليدية، أو الملكية المطلقة لاجتماع الملك والأرستقراطية والديمقراطية بشكل من الأشكال، حتى أن بعض القوانين سنت لمنع تضارب المصالح الحاصل أحياناً ما بين الأرستقراطيين في مجلس الشيوخ، وقراراتهم السياسية والقانونية.[٢٨٤]

هذا، واهتم النبلاء دائماً بمحاولة تحديد صلاحيات مجلس الشيوخ، ومنع التوريث النيابي للأعضاء في هذا المجلس، وقد ساعد هذا الوضع على إيجاد حراك واضح في المجتمع السياسي البولندي بين هذه الطبقات على الأقل، على خلاف ما كان موجوداً في أجزاء أخرى من أوروبا.[٢٨٥] ومن الجدير بالذكر، أن المساواة بين النبلاء نظرياً على الأقل لم تعمم على الطبقات الأخرى، فالوزراء والنبلاء والفلاحون والبرجوازيون لم يكونوا متساوين «العامة، المستشارين، الملك». وقد كتب أحدهم في ذلك العصر: «كل هؤلاء في المملكة في الحرية متساوون، لكن في الاحترام متفاوتون».[٢٨٦]

أما الامتياز المثير للجدل، فكان ما عرف بـ (Liberum Veto)؛ أي الحق في الاعتراض أو المنع، والخاص بأعضاء مجلس النواب، الذي بموجبه بإمكان أي عضو أن يبطل أي اقتراح أو إجراء لا يتفق مع رأيه أو موقفه، والذي تم استغلاله من قبل قوى خارجية للتأثير على مجريات الأمور السياسية في بولندا، بما يتناسب مع مصالحها.[٢٨٧] هذا الوضع الذي أطلق عليه اسم «الحرية الذهبية»، خلق حالةً من الفوضى، دعت الكثيرين من النشطاء البولنديين إلى إطلاق دعوات إلى الإصلاح الدستوري كحل لإخراج بولندا من مأزقها ووضعها المترهل، ووضعها على طريق التقدم والازدهار.[٢٨٨] ومن مظاهر الاستجابة لهذه الدعوات، محاولة الملك أوغسطس الثاني (Augustus II) في بداية القرن الثامن عشر، للإصلاح، ولكنها لاقت معارضة من قبل طبقة النبلاء دفعته للإبقاء على الأوضاع على حالها إثر تدخل روسيا، التي عرضت نفسها كوسيط بين الملك والنبلاء وإرسالها لجيش من ١١٨ ألف جندي إلى وارسو العاصمة، وقد سمي مجلس النواب الذي تم تشكيله في حينها (المجلس الصامت)، وذلك في العام ١٧١٧، حيث منع التدخل أي محاولة للإصلاح وتغيير الأوضاع، وأرسى اتفاقية وارسو بالوصاية الروسية على الرابطة البولندية–الليتوانية، وكانت بداية نهاية سيادة الدولة البولندية.[٢٨٩] جرت محاولات إصلاح أخرى في عهد أسرة تشارتوريسكي (Czartoryski)، عندما تولى سليلها ستانيسلاف أوغست بونياتوفسكي (Stanislaw August Poniatowski) الحكم، وسمي بالملك ستانيسلاف الثاني أوغست (Stanislaw II August) في نوفمبر/تشرين الثاني من العام ١٧٦٤، وكان شاهداً على محاولات مجلس النواب المجتمع قبل توليه العرش من ٧ مايو/أيار إلى ٢٣ يونيو/حزيران ١٧٦٤ إدخال إصلاحات في المجالات المالية والعسكرية والإدارة المحلية والجمارك،[٢٩٠] وقد تم إقرار هذه الإصلاحات لعدم استخدام «حق الاعتراض» اعتماداً على طبيعة الإصلاحات، ونظراً لاجتماع المجلس بجميع فروعه في الأقاليم كاتحاد مجالس نواب. هذا النجاح فتح شهية الإصلاحيين لإبقاء «حق الاعتراض» ضمن خطة للإصلاح الدستوري بإشراف الملك في العام ١٧٦٥، واصطدمت هذه المحاولة بتدخل سافر من قبل الجارتين روسيا وبروسيا، اللتين كانت لهما أطماع في بولندا، وخوفاً من انتشار النموذج الإصلاحي في نظاميهما الاستبداديين، فقد اجبر السفير الروسي المدعوم بوجود القوات العسكرية الروسية، مجلس النواب على الاجتماع في أكتوبر/تشرين الأول العام ١٧٦٧[٢٩١]، وإقراره بدور روسيا الضامن ولضرورة موافقتها على أي تغيرات إصلاحية ضمن خمسة مبادئ أساسية: الدور المطلق لحق الاعتراض، من سحب الولاء للملك، الانتخاب الحر للملوك، الحق الحصري للنبلاء بملكية الأراضي وتولي المناصب، سلطة مالك الأرض على فلاحيه بالحياة أو الموت.[٢٩٢]

أثارت هذه النقاط والطريقة التي تمت بها نقمة الشعب بأطيافه كافة، وبزعامة القضاة ضد التاج، والضامن الروسي على الأراضي البولندية كافة، واستمرت

الاحتجاجات أربع سنوات ١٧٦٨- ١٧٧٢، وأسفرت عن تدخل الدول المجاورة الثلاث روسيا وبروسيا والنمسا، وتم فرض التقسيم الأول لبولندا العام ١٧٧٢، الذي أجبر مجلس النواب على المصادقة عليه في ١٧٧٣/١١/٣٠.[٢٩٣]

كانت الإصلاحات صعبة التحقيق لوجود العامل الخارجي المتمثل بروسيا الداعمة للوضع القائم، وحلفائها المحليين المتمثلين بالنبلاء والأعيان ورجال الدين والجيش البولندي، ومعظم أعضاء مجلس النواب الذين تمت رشوتهم؛ إما من قبل أغنياء، وإما من قبل العملاء الروس. أما العامل الداخلي، فبوجود ملك متردد، وأقلية في مجلس النواب مدعومة من بعض النبلاء المعارضين لكبار الملاك، إضافة إلى وجود شعور وطني محلي متزايد،[٢٩٤] فقد مالت الكفة للطرف الإصلاحي نظراً لانشغال روسيا في حروبها مع تركيا، وبخاصة بعد العام ١٧٨٧، وكذلك معاناتها من مشاكل داخل إمبراطوريتها.

ومن بوادر الإصلاح الأولى، إنشاء لجنة التعليم الوطنية العام ١٧٧٣، وهي الأولى من نوعها في العالم، وكانت مهمتها تكمن في توحيد المناهج التعليمية، وتعليم المعلمين وتأهيلهم، وكذلك الاستثمار في مجال التعليم للمواطنين.[٢٩٥] أما البوادر الإصلاحية الأخرى، فتجلت في تأسيس المجلس الدائم للإدارة الحكومية في بولندا العام ١٧٧٢، الذي لاقى معارضة شديدة في البداية، إذ اعتبره البعض امتداداً لتأثير روسيا، ولكن الدور الذي لعبه خفف من هذه الاعتراضات، وبالذات نجاحه في تنظيم قضايا الخزانة، وتنظيم وتفعيل دور البوليس، وتحديث الجيش ... وغيرها. وقد تم حل هذا المجلس العام ١٧٩٢ بعد تأسيس «مجلس النواب العظيم» العام ١٧٨٨،[٢٩٦] الذي تم تمديد ولايته لمدة سنتين إضافيتين في العام ١٧٩٠ لاستكمال الإصلاحات التي بدأت على الرغم من معارضة الملك وبعض النبلاء أصحاب النفوذ. وبتأثير واضح من الثورة الفرنسية ومجرياتها المستمرة، تقدم ممثلو ١٤١ مدينة بعريضة إلى الملك يطالبون فيها بتوسيع الحقوق السياسية لتشمل الطبقة البرجوازية، فتمت الاستجابة، وإضافة ٢٢ ممثلاً للمدن الرئيسية في البرلمان، وإقرار قانون المجالس البلدية، وكذلك تم حرمان ممثلي النبلاء ممن لا يملكون أرضاً من العضوية في المجلس.[٢٩٧]

وفي ظل أجواء مواتية داخلياً تدفعها الرغبة في الإصلاح والتغيير، ولاجتماع البرلمان كجسم اتحادي يمثل أطياف المجتمع البولندي كافة، بما يمنع النبلاء من استخدام «حق الاعتراض» عند التصويت، وللظروف الخارجية المنشغلة بقضاياها، جرت صياغة وإقرار الدستور البولندي المكتوب بتاريخ ١٧٩١/٥/٣، ليصبح ثاني دستور مكتوب في العالم بعد الدستور الأمريكي، وأول دستور مكتوب في أوروبا. احتوى الدستور على مواد تؤكد على أولوية المذهب الكاثوليكي في الدولة، مع حق المؤمنين الآخرين بحرياتهم الدينية، والتأكيد على حقوق

وامتيازات النبلاء السابقة، مع ربطها بملكية الأراضي أو الأموال، ما حرم أكثر من ٥٥٪ من ممثلي النبلاء من حقوقهم السياسية المكتسبة سابقاً، ومنح سكان المدن وممثليهم حقوقاً سياسية تمثلت في إمكانية تولي المناصب، وحق تملك الأراضي، وحق المشاركة في بعض الانتخابات للطبقة البرجوازية، وعدم السجن دون حكم قضائي ... إلخ. وقد أدت هذه المواد إلى إحداث خلخلة في نظام الطبقات السائد، وتقليل الفوارق بينهما.[٢٩٨] كما تم الاعتراف بطبقة الفلاحين، وضمان الحماية القانونية لهم، مع عدم ارتقاء النصوص الدستورية لدرجة إعطائهم حقوقاً سياسية.[٢٩٩] أما التاج، فقد بقي على المبادئ نفسها السابقة، بانتخاب الملك الذي يتولى المنصب، واعتمدت عائلة الملك فردريك أوغسطس ساكسوني (Frederik Augustus Saxony) كبداية للأسرة الحاكمة. احتفظ مجلس النواب (Sejm) بدوره كمصدر للتشريع، وكذلك كسلطة تنفيذية للبلاد، وتم إلغاء «حق الاعتراض» والاتحاد البرلماني الذي كان سائداً، كما تم اعتماد قاعدة الأغلبية في التصويت على القرارات القانونية، والملك والمجلس الملكي مسؤولان أمام البرلمان، ويقومون بتوجيه السياسات، مع ضرورة موافقة وزير واحد على الأقل على ذلك.[٣٠٠] وقد نص الدستور على ضرورة الالتفات لتصنيف القوانين، ووضع مواد دستورية ذات علاقة بالواقع الاقتصادي، من إنشاء بنك مركزي، إلى طرح عملة ورقية.[٣٠١] وكذلك تم التطرق إلى ضرورة إصدار ما يشبه الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان، أو لائحة الحقوق الأمريكية، لتعزيز دور المواطن، وإعطائه حقوقه السياسية ضمن إصلاحات اجتماعية وأخلاقية تشبه ما حدث في ذلك العصر.[٣٠٢]

تزامن إصدار هذا الدستور مع تغيرات في الواقع الدولي المحيط ببولندا، ومع حالة من عدم الاستقرار الداخلي؛ فخارجياً انتهت الحرب الروسية-التركية، ما أدى إلى التفات الإمبراطورة كاترينا (Katarina) إلى الوضع البولندي، مستغلة حالة السخط في أوساط بعض النبلاء المستائين من حرمانهم «حريتهم الذهبية»، وإعلانهم الاتحاد من أجل الدفاع عن تلك الحريات في مدينة تارغوفيتسه (Targowica)[٣٠٣] في ١٧٩٣/٥/١٤، ومحاولة روسيا إجبار البرلمان في مدينة جرودنو (Grodno) على الإذعان للتقسيم، الذي قوبل بحملة عسكرية بقيادة القائد الوطني تاديوس كوشتشوشكو (Tadeusz Kosciuszko)، وكانت بمثابة الفرصة الأخيرة لإفشال التقسيم الثاني، واستمرت المواجهات والمعارك لمدة ثمانية أشهر انتهت بالتقسيم الثالث والأخير لبولندا، التي اختفت عن الخارطة نهائياً، وتوزعت أراضيها على الدول المحيطة: روسيا، بروسيا، النمسا، المجر لمدة ١٢٣ عاماً (١٧٩٥-١٩١٨).[٣٠٤] اختفت الدولة البولندية، ولكن الشعب البولندي بقي حياً ومحتفظاً بتجربته الغنية بمحاولات الإصلاح وتوسيع قاعدة المشاركة للفئات والطبقات كافة، هذه التجربة التي ابتدأت مع بداية القرن الخامس عشر، لم تتناسب مع حالة الجوار السياسي القائمة على الحكم الاستبدادي المطلق، هذا الجوار أجهض التجربة

في مهدها بالتعاون مع أصحاب المصالح المتضررة منها داخلياً، ولكن الشعب البولندي انتفض مراراً في القرن التاسع عشر ضد محاولات محو هويته، وإبقائه تحت الاحتلال والاستعمار الثلاثي، ومنعه من استرداد حريته واستقلاله.

لم يؤدِّ فشل انتفاضة ١٨٣١ وبعدها ١٨٦٣ إلا إلى زيادة التمسك بالقضية الوطنية البولندية (التي كانت تسمى قضية القرن التاسع عشر)، والمحاولات المستمرة للشعب البولندي بأطيافه المختلفة للوصول إلى الاستقلال الوطني والتحرر الذي تحقق مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

ثانياً. الاستقلال وأزمة الديمقراطية المتعثرة

استقلت بولندا كنتيجة للحرب العالمية الأولى، ووقوع هذه الحرب بين الدول التي تقاسمتها، وقد واجهت الدولة الوليدة الصعاب والتحديات منذ بداية استقلالها، فقد أنشأ الألمان والنمساويون «مجلس العرش» في شهر أيلول العام ١٩١٧ كهيئة مهمتها الإشراف على «الاستقلال البولندي»، بانتخاب ملك أو وصي على العرش، وكان هناك أيضاً المجلس البولندي للتصفية الذي أنشأه زعماء بولنديون في الجزء المحتل من قبل النمسا العام ١٩١٨، والحكومة الشعبية البولندية في الجمهورية البولندية في لوبلين (Lublin) في الجزء المحتل من قبل روسيا،[٣٠٥] إضافة إلى الفيالق البولندية، والعصبة الوطنية، واللجنة الوطنية البولندية في سويسرا ١٩١٧، والمنظمة العسكرية البولندية، والجبهة الوطنية الديمقراطية، والجبهة الشعبية البولندية، والعصبة الوطنية، والحزب الاشتراكي البولندي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي البولندي.[٣٠٦] هذه الأجسام السياسية المتناثرة والمتناقضة والمتنافسة في برامجها وتوجهاتها وشخوصها، ما كان لها لتنجز مهمة الاستقلال وإعادة توحيد الأجزاء الثلاثة للدولة المقسمة؛ إلا ببروز الدور المحوري والقيادي للجنرال يوزيف بيلسودسكي (Jozef Pilsudski) قائد الفيالق البولندية، الذي شكل إطلاق سراحه من سجن ماجدبورغ (Magdeburg) الألماني ووصوله إلى وارسو نقطة الحسم في إعلان الاستقلال بتاريخ ١٩١٨/١١/١١.[٣٠٧]

تمثل الاستقلال، بداية، في توحيد الأراضي البولندية المختلفة في كل النواحي الإدارية والاقتصادية والقانونية والسياسية والثقافية .... إلخ، نظراً لتقاسم ثلاث دول مختلفة للأراضي البولندية لفترة طالت لأكثر من قرن، فمثلاً كان هناك أربع لغات رسمية، وخمس مناطق إدارية، ونظامان للسكك الحديدية، وتشتت هائل في الأحزاب والحركات السياسية.[٣٠٨] ساهم «الدستور الصغير» الذي تم إقراره بتاريخ ١٩١٩/٢/٢٠ في البرلمان الذي كان قد انتخب قبلها بشهر، في القيام ببدء التوحيد المطلوب للدولة البولندية، وكذلك في زرع بذور الخلافات بين فروع

السلطات الجديدة، إذ أن هذا «الدستور الصغير» قد «وزع» السلطة بين البرلمان الممثل الأعلى للشعب، والقائد الأعلى للدولة ممثلاً بشخص بيلسودسكي والحكومة كسلطة تنفيذية.

وانتهت الترتيبات الدستورية إلى أن «القائد الأعلى للدولة»، بعد التفاهم مع البرلمان، يقوم بتنصيب الحكومة التي يكون مسؤولاً معها أمام البرلمان؛ أي أن الحكومة هي ذراع تنفيذية للبرلمان صاحب الصلاحيات الأعظم ومستودع كل السلطات الحقيقية.[٣٠٩] ترافق هذا الوضع الدستوري مع حروب متعددة بين بولندا وجيرانها لتثبيت حدود الدولة الوليدة. ولعل أهم هذه الحروب، الحرب البولندية-البلشفية ١٩١٩-١٩٢٠، التي انتهت بإيقاف المد الشيوعي للجيش الأحمر على أطراف مدينة وارسو بالحرب التي اشتهرت باسم «معجزة الفيستولا»، في شهر آب ١٩٢٠، وأسفرت عن تراجع الجيش الأحمر خلف حدود بولندا الشرقية، مع ما سيعرف بالاتحاد السوفيتي بدءاً من العام ١٩٢٢. أدت هذه الحرب، ضمن أمور أخرى، إلى زيادة شعبية بيلسودسكي في بولندا، ما سيعطيه القدرة على الإمساك بزمام الأمور كما سيتضح لاحقاً.[٣١٠] ابتدأ الإعداد لدستور دائم للدولة البولندية بعد إقرار الدستور الصغير في بداية العام ١٩١٩، وكانت الآراء متعارضة حول طبيعته القادمة، فلم يؤخذ بعين الاعتبار التقاليد الدستورية البولندية المتمثلة بدستور مايو/أيار ١٧٩١، الذي مثل في حينه انعكاسات للواقع البولندي بقواه المختلفة، بل اتجه إلى مثال الدستور الفرنسي للجمهورية الثالثة، وهكذا تم إقرار الدستور الذي عرف بـ «دستور مارس» في ١٩٢١/٣/١٧.[٣١١]

أصبح النظام السياسي للدولة البولندية التي عرفت بالجمهورية البولندية الثانية، شبيهاً بالنظام الفرنسي من حيث حكومته البرلمانية المعتمدة على برلمان من غرفتين: مجلس النواب ٤٤٤ عضواً، ومجلس الشيوخ ١١١ عضواً، الذين ينتخبون معاً رئيس الجمهورية لفترة من ٧ سنوات.[٣١٢] وقد كان للبرلمان الدور القيادي في الدولة، فعليه تقع مسؤولية الموازنة والدفاع، والضرائب وتعديلات الدستور، وكذلك الأهم في القدرة على إقالة الرئيس وبأغلبية بسيطة، وإقالة الوزراء أو مجلس الوزراء ككل.[٣١٣] أما مدة البرلمان، فحددت بخمس سنوات يتم فيها انتخابه على الأسس المعروفة، أي انتخابات متساوية مباشرة نسبية سرية وعامة. ومن الجدير بالذكر هنا، أن الدستور كان ديمقراطياً بنصوصه، فقد قدم الضمانات للحريات العامة، والملكية الخاصة وحرمة المسكن وغيرها. وكذلك ألزم المواطن بالولاء للدولة وإطاعة مواد الدستور، وأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، والتعليم الإلزامي.[٣١٤] وكذلك أرسى قواعد المشاركة السياسية العامة، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية والجنس، فقد منح المرأة حقوقاً سياسية مساوية للرجل، وبذلك كان من الدساتير الأولى التي أعطت المرأة مثل هذه الحقوق، التي تكرست بعد ورودها في «الدستور الصغير».[٣١٥]

شكّل واقع بولندا الإثني – الديني، اللغوي، معضلة كبيرة أمام دستور ديمقراطي – ليبرالي بشكل ما، فقد تكونت الدولة من قوميات عدة مختلفة، فالبولنديون كانوا يمثلون ثلثي السكان، أما الثلث الباقي فتوزع حسب النسبة الأكبر للأوكرانيين، والروس البيض، والليتوانيين، والألمان وأخيراً اليهود من بين ٣١ قومية تمثلت في البرلمان المنتخب الأول العام ١٩٢٢، حيث حصلت كتلة القوميات البرلمانية على ٨١ مقعداً من ٤٤٤ مقعداً في مجلس النواب (sejm) عدا عن كتل أخرى أصغر،[٣١٦] وقد لعب تمثيل الأقليات البرلمانية دوراً مهماً في التغيرات المتكررة للحكومات ما بين الأعوام ١٩٢٢-١٩٢٦.

وفي ظل هذا التفتت البرلماني بين قوميات وأديان مختلفة، إضافة إلى انسحاب بيلسودسكي قائد الدولة حسب «الدستور الصغير»، ورفضه الترشح لمنصب الرئيس، الخالي من الصلاحيات حسب رأيه، جرى انتخاب جابرئيل ناروتوفيتش (Gabriel Narutowicz) رئيساً للجمهورية، الذي نجح بفضل أصوات الأقليات بعد جولات عدة في الجمعية الانتخابية المكونة من مجلسي النواب والشيوخ بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٩، وأثار هذا الانتخاب ضجة كبرى في أوساط اليمين القومي المتطرف، ما دفع بأحد غلاة اليمين إلى اغتياله بعد أسبوع فقط من توليه منصبه.[٣١٧]

هذه البداية غير الموفقة للبرلمان وللحياة السياسية البولندية بعد الاستقلال، تعود إلى صعوبات إعادة اللحمة للأجزاء المقسمة لأكثر من قرن، ولتفتت الساحة السياسية بين عدد هائل من الأحزاب السياسية بتياراتها اليمينية، واليسارية، والوسطية بتفرعاتها كافة، إضافة إلى عنصر القوميات المختلفة التي لها دولها المستقلة في الجوار، ما أضاف عنصراً خارجياً مؤثراً في السياسة الداخلية. ولتوضيح الصورة أكثر، فقد تعاقب على الحكم أكثر من ١٤ وزارة في فترة قياسية استمرت أربع سنوات، ما يشير إلى ضعف وغياب الكفاءة لدى البرلمان، الأمر الذي ترافق مع أوضاع اقتصادية متدهورة من تضخم وبطالة وفقر وسوء أوضاع البنية التحتية.[٣١٨] قادت هذه الأوضاع السيئة جنرالات من الجيش من رفاق سلاح المارشال بيلسودسكي (الذي رقي إلى رتبة مارشال بعد الاستقلال) ممن كانوا يشكلون «الفيالق البولندية»، إلى دعوته لأخذ زمام المبادرة وإنقاذ البلاد، فتحرك بتاريخ ١٩٢٦/٥/١٢ على رأس مجموعة من الجنود الموالين باتجاه وارسو، واصطدم على جسر فوق نهر الفيستولا بالرئيس البولندي ستانيسلاف فويتشيخوفسكي (Stanislaw Wojciechowski) الذي دعاه إلى التراجع، ولكنه لم ينصع، وحصلت اشتباكات أدت إلى مقتل أكثر من ٣٠٠ شخص خلال ثلاثة أيام، وأسفرت عن عودة بيلسودسكي إلى السلطة فيما عرف لاحقاً بانقلاب مايو/أيار ١٩٢٦، وحكم مجموعة (Sanacja) أي «التطهيريين» أو «النظفاء».[٣١٩] تراجعت الديمقراطية تحت حكم هذه المجموعة بتركيز السلطات في أيدي السلطة التنفيذية، وتقليص دور البرلمان، وبخاصة في مجالي القضايا الخارجية والعسكرية،[٣٢٠] ولم يستلم

بيلسودسكي السلطة «الرئاسة وتركها لأنصاره، الذين شكلوا جسماً سياسياً سموه «الكتلة اللاحزبية للتعاون مع الحكومة» (BBWR)، ودخلوا الانتخابات التي جرت العام ١٩٢٨، وحصلوا على ربع أصوات الناخبين، ما أثار حفيظة الحكومة التي ألفت الكثير من مقاعد الفائزين المعارضين لها، واعتقلت زعمائهم، وبخاصّة من تحالف وسط اليسار المناوئ للانقلابيين،[٣٢١] والمنادي بعودة الحريات وإنهاء «الديكتاتورية»، ما صعّد من حملات القمع والتنكيل، انتهاءً باعتقال كل زعماء المعارضة العام ١٩٣٠، واحتجازهم في سجن مدينة برست (Brzesc) شرق بولندا في ظروف بالغة القسوة.[٣٢٢] صاحب هذه الحملة قمع حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع، وكانت هذه سمة وصبغة فترة حكم مجموعة (Sanacja) التي توجت بإقرار دستور أبريل/نيسان العام ١٩٣٥، الذي أقام نظام حكم استبدادي بمنح الرئيس صلاحيات واسعة على حساب البرلمان، وجعله مسؤولا أمام الله والتاريخ عن أعماله، فالرئيس صاحب سلطات متقدمة على الحكومة والبرلمان بمجلسيه، وعلى القوات المسلحة، والمحاكم، والرقابة الحكومية.[٣٢٣]

إن هذه الانتكاسة للديمقراطية في بلد شهد نجاحات في إعادة توحيد أجزائه التي خضعت للتقسيم لأكثر من قرن، وأنشأ مراكز صناعية متقدمة ومتطورة في قطاعات التعدين والنسيج ومناجم الفحم الحجري، وبنى ميناء جديداً (Gdynia) هو الأكبر في بحر البلطيق، وشهد ازدهاراً للحياة الثقافية – الفنية – العلمية، واستقراراً لعملته الوطنية «الزلوتي»، كان عليه أن يواجه التقسيم مرة أخرى عبر اتفاقية ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي الستاليني، التي عرفت باتفاقية ريبنتروب – مولوتوف (Rippentrop- Molotow)، أو اتفاقية عدم الاعتداء، والتي وقعت بتاريخ ١٩٣٩/٨/٢٣، وشملت ملحقاً سرياً بتقسيم بولندا بين الطرفين.[٣٢٤]

اندلعت الحرب العالية الثانية في ١٩٣٩/٩/١ بهجوم ألمانيا على بولندا، ودخول قواتها الأراضي البولندية، وصولاً إلى الحدود المتفق عليها مع الاتحاد السوفييتي، الذي اجتاح الأراضي البولندية بتاريخ ١٩٣٩/٩/١٧، وهكذا اختفت بولندا مرة أخرى من الخارطة السياسية الأوروبية، ولكن ممثلي الحكومة البولندية استطاعوا الهرب إلى رومانيا عشية دخول القوات السوفييتية إلى الأراضي البولندية، وهناك منعوا من العمل السياسي نظراً للتحالف القائم بين رومانيا وألمانيا، فانتقلوا إلى فرنسا في ١٩٣٩/٩/٣٠، حيث تم تشكيل حكومة بولندا في المنفى برئاسة الجنرال فلاديسلاف شيكورسكي (Wladyslaw Sikorsky) أحد رفاق المارشال الراحل بيلسودسكي المعتدلين، وبالتوافق مع أحزاب المعارضة، جرى كذلك تنظيم وتأسيس المجلس الوطني كبرلمان في المنفى، وجرى تعيين أعضائه لمساعدة الحكومة في أداء مهامها. وقد أشرفت هذه الحكومة على تنظيم وإعداد الجيش البولندي الذي حارب جنوده إلى جانب الحلفاء في معظم جبهات القتال الأوروبية والإفريقية. انتقلت هذه الحكومة إلى بريطانيا وأصبح مقرها في لندن بعد سقوط

فرنسا واستسلامها للاحتلال النازي بتاريخ ١٩٣٩/٦/٢٢، ومن لندن قادت الجهود الدبلوماسية والعسكرية الساعية لدحر الاحتلال النازي عن أراضي بولندا.[٣٢٥]

أسفرت جهود حكومة بولندا في المنفى، وبالتعاون مع بريطانيا، عن إقناع ستالين بالسماح لها بتأسيس جيش من المواطنين البولنديين المتواجدين على أراضي الاتحاد السوفييتي، وبالذات في المناطق التي تم ضمها إليه من الأراضي البولندية الشرقية العام ١٩٣٩، وتم ذلك بقيادة الجنرال فلاديسلاف أندرس (Wladyslaw Anders)، الذي توجه مع هذا الجيش إلى بلاد فارس في طريقه إلى جبهة شمال أفريقيا عبر العراق وسوريا وفلسطين، وابتدأ ذلك بعد توقيع الاتفاق بتاريخ ١٩٤٢/٧/٣١.[٣٢٦] كذلك قامت حكومة بولندا في المنفى بتنظيم الدعم المادي والمعنوي لذراعها العسكرية المقاوم للاحتلال النازي داخل بولندا، الذي عُرف باسم الجيش الوطني (AK)، والذي بلغ تعداده حوالي ٣٠٠ ألف مقاتل في داخل الأراضي البولندية، إضافة إلى حوالي ٦٠٠ ألف جندي بولندي في صفوف الحلفاء على مختلف الجبهات الأوروبية.[٣٢٧]

هذا ولم تعترف حكومة بولندا في المنفى بضم الاتحاد السوفييتي للمناطق الشرقية من بولندا التي أدخلت في أراضي الجمهوريات السوفييتية وأوكرانيا، وروسيا البيضاء وليتوانيا، ما أدى إلى توتر العلاقات وقطعها في ١٩٤٣/٤/٢٥. هذا الوضع والتوتر سيطبع العلاقات القادمة ويؤثر في مجرى الأحداث المتلاحقة التي طبعت وغيرت مستقبل بولندا،[٣٢٨] إذ جرى تنظيم مؤسسات حكومية وعسكرية موازية ومنافسة للحكومة البولندية في المنفى، وذلك على الأراضي التي يتم تحريرها من نير الاحتلال النازي على يد الجيش السوفييتي.

مع بداية تقدم الهجوم المعاكس للجيش الأحمر، وتسجيل انتصاراته الأولى في تحرير الأراضي السوفييتية، ودحر الاحتلال النازي، واقترابه من الحدود البولندية التي كانت قائمة عشية بدء الحرب، قامت مجموعة اليسار الشيوعي في الأراضي البولندية بالإعلان عن تأسيس «المجلس الوطني الشعبي» (KRN) في ١٩٤٤/١/١، وانتخاب بوليسلاف بيروت (Boleslaw Bierut) رئيساً له، وكان أول قرار لهذا المجلس هو الإعلان عن قيام «الجيش الشعبي» (AL)، والبدء بالتحضير لإقامة حكومة مؤقتة إلى حين قيام المجلس التأسيسي بإقرار دستور جديد.[٣٢٩] وفي هذه الظروف، أعلنت «حكومة لندن» عن البدء بالعصيان المسلح العام عبر خطة العاصفة (Burza) التي بمقتضاها سيتم الاستيلاء على الأجزاء المحررة وإقامة سلطة تابعة لها عليها، وهكذا سيكون الجيش الوطني هو صاحب السبق في التحرير إلى جانب الجيش الأحمر المتقدم غرباً، هذا من ناحية عسكرية ميدانية.

أما من الناحية السياسية، فقد تم الإعلان بتاريخ ١٩٤٤/٣/١٥ عن تأسيس «مجلس الوحدة الوطنية» (RJN) كرد على «المجلس الوطني الشعبي» (KRN)،

وقد دخل في عضويته ممثلون عن الأحزاب التي شكلت حكومة المنفى في لندن، وأرادوا لهذا الجسم أن يكون ممثلاً منتدباً عن الحكومة في المنفى في داخل الوطن المحتل. ولكن مع تقدم الجيش الأحمر غرباً، وعبوره ما يعرف بخط كرزون (Curzona) الذي سيشكل حدود بولندا الشرقية لاحقاً، أعلن الشيوعيون وحلفاؤهم عن قيام «المجلس البولندي للتحرير الوطني» (PKWN) في ١٩٤٤/٧/٢٠ برئاسة إدوارد مورافسكي (Edward Osobka Morawski)، وكذلك تم إصدار البيان الخاص بالمجلس في أول مدينة يتم تحريرها بتاريخ ١٩٤٤/٧/٢٢، وذلك في مدينة خيلم لوبلسكي (Chelm Lubelski)،[٣٣٠] وفيه اعترف بالتغيرات الحدودية شرقاً، وبالحدود الغربية القادمة لبولندا غرباً مع ألمانيا.

جاء رد «حكومة لندن» سريعاً بالبدء بانتفاضة وارسو في ١٩٤٤/٨/١ كمحاولة لتثبيت سلطتها على الأرض في مواجهة تقدم الجيش الأحمر غرباً ووقوفه على مشارف وارسو، اعتقاداً منها أن المساعدات ستأتي من الحلفاء لدعم المنتفضين في وجه الاحتلال النازي المتقهقر، الذي لم يتم تقدير حجم قوته الباقية التي بطشت بالانتفاضة التي استمرت حتى ١٩٤٤/١٠/٢، وأسفرت عن تدمير شامل لوارسو ومقتل عشرات الآلاف من سكانها، وتهجير الأحياء منهم بأمر من هتلر.[٣٣١] أما الأهم، فهو أنها لم تحقق الغرض السياسي الذي أرادته. في هذه الأثناء، سيطر «المجلس الوطني الشعبي» على مقاليد الأمور في مدينة لوبلين (Lublin)، وبدأ بإصدار المراسيم المختلفة في مواضيع الإدارة والاقتصاد والأمن كسلطة فعلية على الأرض، وبدأ بخطط الإصلاح الزراعي، ومحاربة الجيش الوطني (AK)، واعتقال أعضائه. توسعت مناطق سيطرته على الأرض كلما تقدم الجيش الأحمر غرباً، ما دعاه لحل «المجلس البولندي للتحرير الوطني» (PKWN) في ١٩٤٤/١٢/٣١، وإقامة الحكومة المؤقتة في انتظار نتائج مؤتمر يالطا بين الحلفاء الكبار. هذه الحكومة تم الاعتراف بها مباشرة من الاتحاد السوفييتي، ويوغوسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا. وقد قرر مؤتمر يالطا إقامة «حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة» بتوسيع عضويتها لتشمل ممثلين عن «حكومة لندن» من التيار الديمقراطي، وتكون مهمتها الأساسية إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة للبرلمان التأسيسي القادم، وسيتم الاعتراف بهذه الحكومة من كل الأطراف المتحالفة.

بعد انتهاء الحرب مباشرة، شرعت الأطراف بمحادثات هدفت إلى ضم أطراف من «حكومة لندن» إلى عضوية «حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة»، وأسفرت عن انضمام سياسيين من حزب الفلاحين البولنديين على رأسهم ستانيسلاف ميكولايتشيك (Stanislaw Mikolajczyk)، وآخرين من الحزب الاشتراكي البولندي، وقد ترافق ذلك مع بدء محاكمة ١٦ من قادة «الجيش الوطني» و«حكومة لندن» في موسكو بتهمة الخيانة والتآمر، ما شكل ضغطاً إضافياً للمشاركة في «حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة».[٣٣٢]

أعلن الرئيس بوليسلاف بيروت (Boleslaw Bierut) رئيس «المجلس الوطني الشعبي» (KRN) في ١٩٤٥/٦/٢٨ عن قيام «حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة»، وضم عناصر ديمقراطية من الوطن والخارج برئاسة إدوارد مورافسكي (Edward Morawski) ونائبيه فلاديسلاف غومولكا (Wlady slaw Gomulka) عن حزب العمال البولندي، وستانيسلاف ميكولايتشيك (Stanislaw Mikolajczyk) من حزب الفلاحين، وقد كانت أغلبية الوزراء من الشيوعيين في هذه الحكومة التي نالت اعتراف الحلفاء في الشهر التالي لتشكيلها، وبهذا فقدت «حكومة لندن» شرعيتها التمثيلية مع بقائها موجودة بصورة شكلية. وكان على «حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة» إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أسرع وقت، ولكن الشيوعيين اقترحوا إجراء استفتاء على برنامجهم الذي نظم بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣٠، وتم طرح ٣ أسئلة فيه، وهي:

١. هل توافق على إلغاء مجلس الشيوخ؟

٢. هل تؤيد الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية؟

٣. هل تؤيد حدود الدولة الجديدة على الجانب الغربي لبولندا على خط الأودر- نيس (Oder –Neisse)؟

وقد دعا ميكولايتشيك (Mikolajczyk) للتصويت بـ لا على السؤال الأخير فقط لتمييزه عن الدعوة للتصويت بنعم على الأسئلة الثلاث كما أراد الشيوعيون. أظهرت النتائج الرسمية تأييداً ساحقاً للشيوعيين. فيما شككت المعارضة بنزاهتها واتهمت الشيوعيين بالتزوير الفاضح.[٣٣٣] إلا أن الجهات الرسمية مضت قدماً بإجراءاتها ودعت إلى انتخابات عامّة للمجلس التأسيسي التي انعقدت بتاريخ ١٩٤٧/١/١٩، وشاركت فيها كتلة الأحزاب الديمقراطية والممثلة للشيوعيين وحلفائهم، وفازوا بأكثر من ٨٠٪ من الأصوات، والأحزاب المعارضة، وعلى رأسها حزب الفلاحين، حازت على ١٠٪ من الأصوات، وشكل الشيوعيون الحكومة وانتخبوا ببرلمانهم رئيس الجمهورية بوليسلاف بيروت (Boleslaw Bierut)، ورئيس الوزراء جوزيف سيرانكيفيتش (Jozef Cyrankiewicz)، وأقروا «الدستور الصغير» على أساس دستور مارس/آذار ١٩٢١، وانسحب ستانيسلاف ميكولايتشيك (Stanislaw Mikolajczyk) من الحكومة وفر إلى الخارج. وبهذا ابتدأ الحكم الشيوعي المنفرد، وبالتحالف مع أحزاب تدور في فلك الحزب الشيوعي، وتعترف بدوره القيادي في الدولة والمجتمع، وسيبدأ التأريخ لجمهورية بولندا الشعبية (PRL) مع إقرار دستورها الصادر في العام ١٩٥٢.[٣٣٤]

مرة أخرى واجهت بولندا مصيرها الذي تقرر بمعزل عن إرادتها الحرة والمستقلة، إذ تمت إزاحة الدولة من مكانها من الشرق إلى الغرب، فاقتطع الاتحاد السوفييتي

منها شرقها وضم إليها ما تم اقتطاعه من شرق ألمانيا، وبموافقة الحلفاء الكبار في مؤتمراتهم المتعددة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها في طهران وموسكو ويالطا وبوتسدام، وأصبحت مساحتها ٣١٢ ألف كم٢ بدلاً من ٣٨٨ ألف كم٢، وفرض عليها نظام سياسي لم ترغب فيه ولم تطلبه، ولكنها كسبت في اتجاه واحد، حيث أصبحت أكثر بولندية من ذي قبل، بترحيل الألمان من المناطق التي تم ضمها إليها، وبخروج المناطق التي كانت موطناً للأوكرانيين والروس البيض واللتوانيين من أراضيها، وهكذا أصبحت نسبة البولنديين تناهز ٩٦٪ من السكان، ٩٠٪ منهم من الكاثوليك، ما سيخفض من الاحتقان السياسي-الاجتماعي-الثقافي الذي تميزت به الجمهورية البولندية الثانية.

ثالثاً. من «الديمقراطية الشعبية» إلى الطاولة المستديرة

ابتدأ العهد الجديد للدولة البولندية بتكريس النموذج السوفييتي الستاليني لحكم الحزب الواحد، المدعوم بأجهزة أمنية تسيطر على كل مناحي الحياة، بقيادة الزعيم الستاليني بوليسلاف بيروت (Boleslaw Bierut) الذي قمع كل أشكال المعارضة، ونكّل بكل مؤيدي حكومة المنفى ومناضليها في «الجيش الوطني» (AK)، ولعل ملاحظة أحد السياسيين البولنديين الذين عاصروا هذه الوقائع يعد أفضل وصف له «... في السنوات التي تلت الحرب مباشرة، لم تكتسب الأحزاب الشيوعية وحلفاؤها دعماً شعبياً مؤثراً في بولندا، بل ظلت الأغلبية العظمى من البولنديين موالين مخلصين للبولنديين في المنفى، ودعموا المعارضة التي قادها حزب الفلاحين البولندي، ولم يتولّ النظام الشيوعي السلطة في بولندا، إذ كان هناك صراع عنيف بين حزب العمال البولندي ومن ورائه القوة العسكرية السوفيتية من جهة، وبين القوى السياسية المعادية للشيوعيين ومن ورائها الغالبية الساحقة من الشعب البولندي من جهة أخرى».[٣٣٥] هذا الوصف مناسب تماماً للواقع السياسي السائد في بدايات بولندا الشعبية مع بعض الفروقات الصغيرة التي ميزت الحالة البولندية من ناحية اقتصادية على الأقل، إذ أن ملكية الأراضي الزراعية ظلت بأيدي الفلاحين، بما نسبته ٨٠٪، وظل قسم كبير من قطاع الخدمات الحرفية في أيدي القطاع الخاص.

اختلفت الأمور نحو الأفضل قليلاً في المسار البولندي في العام ١٩٥٦، ففي شباط/فبراير من العام نفسه جرى انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، وهو المؤتمر الأول بعد وفاة ستالين بثلاث سنوات، وفيه تم الإعلان عن سياسة الاتحاد السوفييتي الجديدة بإمكانية «وجود طرق وطنية نحو الاشتراكية»، تختلف في جوهرها عن الطريقة السوفييتية شريطة عدم استرجاع الرأسمالية والمحافظة على العضوية في حلف وارسو، كما تم انتقاد الممارسات الستالينية

وعبادة الشخصية والاعتراف بكثير من مآسي تلك الحقبة.[٢٣٦] وقد كان لهذا المؤتمر تداعيات على الأحزاب الشيوعية الحاكمة في أوروبا الشرقية، وبالذات في بولندا والمجر، حيث احتج العمال البولنديون في مدينة بوزنان (Poznan) في شهر يونيو/حزيران العام ١٩٥٦ على سياسات الحكومة الاقتصادية، فقمعت الاحتجاجات وقتل المئات من العمال، ما دعا الحزب إلى تكليف فلاديسلاف غوموكا (Wladyslaw Gomulka) بقيادته، وهو السجين السابق من ١٩٤٨-١٩٥٤، وضحية من ضحايا القمع الستاليني، فوعد بالإصلاح وباتباع «طريق بولندي في الاشتراكية»، مع إبقاء الولاء لموسكو،[٢٣٧] واتخاذ سياسة «ذوبان الجليد» والانفراج الداخلي.

استقرت الأوضاع نسبياً مع عدم حدوث تغيير حقيقي على الرغم من الوعود التي تم إطلاقها، وازداد الخلط بين «الطريقة البولندية» و«القومية»، ما أدى إلى ازدياد التعصب القومي، وتجلي ذلك في حملة معاداة السامية العام ١٩٦٨ التي ترافقت مع احتجاجات المثقفين والطلاب (المصاحبة لأحداث «ثورة الطلاب ١٩٦٨» في فرنسا)، وجاءت رداً على منع السلطات لعرض مسرحية كلاسيكية رأت فيها السلطات تهجماً مبطناً على الاتحاد السوفييتي، فقامت باعتقال قيادات الاحتجاج، وإثارة حملة إعلامية- دعائية ضد اليهود، هاجر على أثرها عشرات الآلاف من اليهود الذين اختفوا بعدها من المشهد البولندي فعلياً.

جاءت احتجاجات العمال التالية في المدينة الساحلية غدانسك (Gdansk) في شهر كانون الأول العام ١٩٧٠ على سياسات الحكومة الاقتصادية، ورفعها الأسعار، لتقمعها أجهزة الأمن بصورة دموية، فأطاح الحزب بغوموكا (Gomulka)، وعيّن إدوارد غيريك (Edward Gierek) أميناً عاماً جديداً للحزب.

ترافق العهد الجديد مع الانفراج في العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي، ما دعا الأمين العام الجديد للحزب للانفتاح على الغرب في الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية كافة، فحصل على قروض من الغرب، تم تخصيص جزء كبير منها لقضايا الاستهلاك المحلي، وتحديث الصناعة والبنى التحتية. هذه السياسة استمرت طوال السبعينيات، وأدت إلى مديونية عالية جداً بالنسبة لبولندا قدِّرت بحوالي ٢٤ مليار دولار أمريكي. وعند محاولة الحكومة رفع الأسعار لتخفيض العجز، حصلت اضطرابات عالمية في شهر حزيران العام ١٩٧٦ في مدن رادوم (Radom)، وضواحي وارسو، وتم قمعها بقوة، واغتيال المئات من العمال والتنكيل بهم، ونتج عن هذه الحملة القمعية رد فعل تمثل في تشكيل «لجنة الدفاع عن العمال» (KOR) من بين أوساط المثقفين والطلبة، ومن أشهر المبادرين إليها ياتسك كورون (Jacek Kuron)، وآدم ميخنيك (Adam Michnik)، وأنتوني ماتسيريفيتش (Antoni Macierewicz) ... وغيرهم، وستلعب دوراً بارزاً في تلاحم

المعارضة بأطيافها المختلفة وإعطاء العمال ظهيراً فكرياً ساعدهم في نجاح تحركاتهم الاحتجاجية القادمة، حيث لعبت هذه اللجنة دور الجسر ما بين الطبقة المثقفة والطبقة العاملة.[٢٣٨] انتُخِبَ الكاردينال البولندي كارول فويتيلا (Karol Wojtyla) لمنصب بابا الفاتيكان، واتخذ اسم البابا يوحنا بولس الثاني وذلك في ١٩٧٨/١٠/١٦، وأدى ذلك إلى تنامي المشاعر الوطنية والدينية في بولندا، وزيادة شعبية ودور الكنيسة الكاثوليكية البولندية، التي كان لها حضور دائم وقوي في وجدان البولنديين وتراثهم ومشاعرهم، وازداد ذلك أكثر عند زيارة البابا الأولى لوطنه الأم في شهر ١٩٧٩/٦ عندما دعا البولنديين إلى العمل من أجل الحرية والكرامة، لما ستترك أثراً سيثمر في وقت قريب.[٢٣٩] وفي هذه الأجواء، وفي ظل تنامي الأزمة الاقتصادية في بولندا، حاول الحزب حل المشكلة برفع الأسعار كما هي العادة، فحرك بهذا سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات في طول البلاد وعرضها، وكان من أهم مراكز الاحتجاج حوض بناء السفن في مدينة غدانسك، في آب العام ١٩٨٠، الذي شهد ميلاد حركة النقابات المستقلة «تضامن»، التي قدمت ٢١ مطلباً، من أهمها الاعتراف بالتعددية النقابية، والسماح بتسجيل النقابة رسمياً (وهذا ما حصل في تشرين الثاني العام ١٩٨٠ بعد محادثات مضنية، وشرط اعتراف التضامن بالدور القيادي للحزب كما هو وارد في الدستور بعد تعديل العام ١٩٧٦)، إضافة إلى مطالب اقتصادية واجتماعية متعددة. رضخت الحكومة لهذه المطالب، ودفع إدوارد جيريك (Edward Gierek) الثمن بإقالته وتعيين ستانيسلاف كانيا (Stanislaw Kania) أميناً عاماً جديداً للحزب. أما السؤال المهم في هذا السياق، لماذا نجحت التضامن في هذا الحراك الاحتجاجي فيما فشلت الاحتجاجات السابقة في الأعوام ١٩٥٦، ١٩٧٠، ١٩٧٦ في تحقيقه؟ والإجابة تكمن في ثلاثة عوامل:[٢٤٠]

١. تكتيك العمال المضربين منذ بداية الاحتجاجات بعدم الخروج إلى الشوارع والاعتصام في أماكن العمل، ما أضعف رد فعل السلطات القمعية بعدم الدخول إلى المصانع لفض الاعتصامات بالقوة.

٢. التحضير المسبق والإعداد للإضراب من قبل كوادر النقابات العمالية الحرة غير الشرعية، والمدعومين من طرف نشطاء المعارضة المحليين، حيث تم تشكيل لجان لقيادة الإضراب، ووضعت هذه اللجان هدفاً أساسياً في المقام الأول؛ ألا وهو موافقة السلطة على إنشاء نقابات حرة مستقلة، ولم يضع هذا الهدف بين مطالب ثانوية أخرى كما كان يحصل في السابق، وقد اضطرت السلطات الشيوعية إلى الموافقة عليه «كخيار أقل سوءاً» بتعبير جيريك (Gierek) من مواجهة مئات الآلاف من العمال المضربين وفك إضراباتهم بالقوة، ما أحدث أزمة ليس على صعيد السلطة الحاكمة، بل على صعيد النظام

السياسي ككل، إذ تم تجريده من «شرعيته المحتكرة لتمثيل الكادحين» حسب الأيديولوجيا الماركسية- اللينينية السائدة حينها.

٣. دعم ومساندة المفكرين والمثقفين للعمال المضربين بتقديم المعلومات والنصح والإرشاد والانخراط سوياً في النضال، وفي طليعة هؤلاء وقفت «لجان الدفاع عن العمال» (KOR)، وحركة بولندا الفتية (RMP)، ما شكل حالة نوعية جديدة تمثلت في القناعة التامة بأن «كل المجتمع» هب للنضال ضد السلطة، وأضحى مفهوم «نحن» و«هم» شائعاً، وتجسد مفهوم وحدة العمال - الفلاحين - المثقفين في حركة «التضامن الوطنية».

هذه العوامل، إضافة إلى دعم الكنيسة ووقوفها إلى جانب هذا الحراك الاجتماعي- السياسي، وهي تكاد تكون المؤسسة الوحيدة المستقلة عن النظام والحزب، جنّبت الحراك الوقوع في فخ العنف وإبقاءه سلمياً، نظراً لتعاليم الكنيسة الكاثوليكية، وعلى رأسها البابا البولندي الأصل يوحنا بولس الثاني، والكاردينال البولندي ستيفان فيشينسكي (Stefan Wyszynski) كبير أساقفة بولندا، التي تدعو إلى السلام دائماً ونبذ العنف، وتأكيدهم المتكرر على ذلك، وبخاصّة في المناسبات الدينية والصلوات المقامة في أماكن الاعتصام والاحتجاج. أعيد إحياء المجتمع المدني ومنظماته المختلفة في ظل هذا المناخ المواتي. وبعد الاعتراف بشرعية «نقابة العمال المستقلة - تضامن» التي تنامت قوتها، وازداد عدد الملتحقين بها، حتى وصلوا إلى حوالي ١٠ ملايين عضو من ١٧ مليون عدد القوة العاملة في بولندا، انبثقت ونمت تنظيمات حرة ومستقلة في كل القطاعات، حيث تم إنشاء نقابة حرة للفلاحين، وكذلك الأمر للطلاب، والمحامين، والصحافيين، والفنانين، والأطباء، وغيرها من المهن الأخرى. وجاء هذا ليعبر عن تآكل شرعية الحزب ونظامه السياسي، ورفض غالبية الجماهير قبول ادّعاء الحزب بالشرعية، إذ شعروا بأن «خمسة وثلاثين عاماً من الفوضى السياسية قد جاءت بالأمة لنقطة الإفلاس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأن أي حل حقيقي لمشكلة بولندا يتجاوز مجرد إجراء تغيرات في مجالي السياسة والاقتصاد، بل يصل إلى تغيير العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني».[٢٤١] شهد العام ١٩٨١ تصعيداً في المواجهة بين السلطة الحاكمة والنقابات العمالية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني المعارضة، وتجسد هذا التصعيد في سلسلة طويلة من الإضرابات المطلبية لمواجهة تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان، وكذلك ازدياد راديكالية القيادة المعارضة للنظام بقيادة ليخ فاوينسا (Lech Walesa) التي ترجمت بإصدار مؤتمر التضامن الأول بتاريخ ١٩٨١/٩/٨ «رسالة إلى عمال أوروبا الشرقية»، حثهم فيها على النضال لإقامة نقابات حرة ومستقلة كما حصل في بولندا.[٢٤٢] جاء رد فعل الاتحاد السوفييتي قوياً وغاضباً على لسان ليونيد بريجينيف واصفاً الرسالة

بأنها «وثيقة خطيرة استفزازية ... تريد إثارة القلاقل والفتن في الدول الاشتراكية ... والرد يجب ألا يقتصر على التنديد فقط في وسائل الإعلام».[٣٤٣] وتمت دعوة القيادة البولندية إلى إعلان الأحكام العرفية والقيام بخطوات راديكالية لقطع دابر الدعاية المعادية للاتحاد السوفييتي.

في أعقاب هذه الدعوة، عقد المكتب السياسي للحزب الحاكم، وتم فيه استنكار هذه الرسالة ومحتواها «الاستفزازي»، ورأى فيها محاولة من «التضامن» لقلب نظام الحكم واستلام السلطة، وهدد باستخدام كل الوسائل الممكنة لحماية الاشتراكية واستقلال بولندا.[٣٤٤] تولى السلطة بعد هذا الاجتماع، الجنرال فويتشيخ ياروزيلسكي (Wojciech Jaruzelski) بعد إقالة ستانيسلاف كانيا (Stanislaw Kania)، ما ولّد انطباعاً بأن الجناح المتشدد قد استلم السلطة، تمهيداً للقضاء على حركة التضامن، وهذا ما حصل فعلاً، إذ تم فرض الأحكام العرفية بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨١، واعتقال قادة التضامن واحتجازهم في معسكرات اعتقال خاصة بعد حل النقابة وحظرها، ما أثار اعتراض الدول الغربية على ذلك، وفرضها عقوبات اقتصادية ومقاطعتها لبولندا في كثير من المجالات. انتقلت التضامن بهياكلها ومؤسساتها إلى العمل السري، وبقيت غالبيتها موالية للمنهج السلمي اللاعنفي في النضال ضد النظام السائد، وذلك بطرق متعددة، بالتظاهر، والاعتصام، والصحافة السرية، والراديو المحلي، أو عبر محطات تبث باللغة البولندية من الخارج، وابتدعت ما عرف «بالدورة الثانية» للمطبوعات والنشر لتجاوز الرقابة التي كانت تمارسها السلطات الحاكمة على كل ما ينشر، وتمنع كل ما يخالف الفكر السائد والمسيطر في حينه. هذه الحركة «الظاهرة» اختلف على توصيفها؛ فهل هي «حركة نقابية ثورية» أم ببساطة «حركة نقابية حرة»، «ثورة محددة للذات» (كما وصفتها عالمة الاجتماع يادفيغا شتانيشكس* – (Jadwiga Staniszkis) في مواجهة النظام الشيوعي، وأخيراً «حركة اجتماعية» كما وصفتها نسبة كبيرة من أعضاء الحركة النقابية.

بالتأكيد كل الأوصاف تنطبق تبعاً للحالة التي تفاعلت الحركة فيها مع متغيرات المرحلة التي مرت بها، وهي – بلا شك – «ظاهرة» صنعت حدثاً اختلف المؤرخون والسياسيون وعلماء الاجتماع على تسميته، فمن «ثورة عارمة»، إلى «هبة جماهيرية»، إلى «احتجاج شعبي»، إلى «حركة وطنية»، إلى «انتفاضة شعبية»، وما زال الجدل قائماً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن «التضامن» ولدت في بيئة شيوعية محيطة بها، ما أثر في مفرداتها وبرامجها، فاستخدمت القوالب اللغوية نفسها مثل دور «الطبقة العاملة التاريخي» النابع من أسطورة «التضامن الوطني البولندي»، وتحاشت استخدام مصطلح ثورة نظراً لنعتها من قبل النظام بصفة «الثورة المضادة».[٣٤٥]

---

* ذكرت الكاتبة هذا الوصف في مؤلفها *Poland's self limiting Revolution* الصادر في العام ١٩٨٤ عن (Princeton University Press).

رفعت الأحكام العرفية في ١٩٨٣/٧/٢٢، ولاحقاً أطلق سراح معظم المعتقلين السياسيين، وحاول النظام إدخال بعض الإصلاحات الديمقراطية ولو شكلاً في فترة مبكرة منذ انطلاق الاحتجاجات، فقد أنشأ المحكمة الدستورية العام ١٩٨٠، والمحكمة الدستورية العام ١٩٨٢، ومحكمة الدولة ١٩٨٢، ومكتب مفوض حقوق الإنسان ١٩٨٧، وكذلك رفعت الحكومة الحظر عن نشاط الأحزاب السياسية، وبالأساس التي تدور في فلك الحزب الشيوعي الحاكم، وشاركوا في البرلمان والحكومة منذ شهر تموز العام ١٩٨٣.[٣٤٦]

ترافقت هذه الأوضاع الداخلية مع متغيرات خارجية مهمة، تمثلت في محاولات الإصلاح (البيرسيترويكا والغلاسنوست) التي ابتدأت في الاتحاد السوفييتي بقيادة ميخائيل غورباتشوف، والهادفة إلى إطلاق المزيد من الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا الوضع شجع السلطات البولندية الحاكمة بقيادة الجنرال ياروزيلسكي (Jaruzelski) على المضي قدماً في محاولات الإصلاح «من داخل النظام»، وتحديث الاقتصاد بالجهود الذاتية. ولهذه الأسباب تم اللجوء إلى استفتاء عام في ١٩٨٧/١١/٢٩، بطرح أسئلة حول استكمال الإصلاح والمزيد من «دمقرطة النظام». واشترط الدستور أن يشارك ٥٠٪ على الأقل من المواطنين أصحاب حق الاقتراع، وهذا ما لم يحدث، فاعتبر الاستفتاء غير مستوف للشروط الواجب توفرها ليعتبر إلزامياً للحكومة.[٣٤٧] فشل هذا الاستفتاء، إضافة إلى قيام حركة «تضامن» بسلسلة من الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات في العام ١٩٨٨، والاتصالات بين الحركة والنظام بواسطة الكنيسة الكاثوليكية التي أسفرت عن انفراج بسيط بين الطرفين، أفضى إلى قيام ليخ فاوينسا (Lech Walesa) بمناظرة تلفزيونية في ١٩٨٨/١١/٣٠ ضد الفريد ميودوفيتش (Alfred Miodowicz) زعيم النقابات المحسوبة على النظام (OPZZ) وبدعوة من الأخير. هذه المناظرة أدت إلى ارتفاع شعبية فاوينسا (Walesa) في استطلاع للرأي أجري بعد المناظرة، وإلى تأييد أغلبية المستطلعة آراؤهم (٦٢٪) لعودة «تضامن» إلى الحياة السياسية، وإعادة شرعيتها التي سلبت منها بعد فرض الأحكام العرفية في أواخر العام ١٩٨١.[٣٤٨] تزامن هذا الحديث مع إعلان غورباتشوف، من على منبر الأمم المتحدة، سحب قسم من القوات العسكرية السوفييتية المرابطة في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر، ما اعتبره المراقبون بمثابة نهاية «مبدأ بريجينيف»، والقاضي بالتدخل في دول المعسكر الاشتراكي. هذه الأجواء ورغبة النظام في استعادة شرعيته المتآكلة بإدخال المعارضة إليه، أسفرت عن الاتفاق مع ممثلي «تضامن» بإجراء محادثات «الطاولة المستديرة» حول الإصلاحات الضرورية الواجب اتّخاذها في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ابتدأت محادثات «الطاولة المستديرة» في ١٩٨٩/٢/٩ بمشاركة ٤٥٢ عضواً توزعوا على ثلاثة محاور

أساسية تعلقت بالإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، إضافة إلى محاور ثانوية تعلقت بقضايا إجرائية فنية أخرى.

انتهت المحادثات بالاتفاق على جملة من المواضيع، ومن أهمها إعادة الشرعية والاعتراف بـ «تضامن»، وهذا ما جرى بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٧، وبإجراء انتخابات حرة على ٣٥٪ من مقاعد البرلمان، وباستحداث مجلس للشيوخ تجري انتخابات حرة على كامل مقاعده المائة. هذا الاتفاق أراد منه الطرفان اكتساب الشرعية الانتخابية، فالحزب أراد مشاركة المعارضة لتجديد شرعيته من باب دمقرطة النظام وإصلاحه، والمعارضة أرادات الحصول على شرعية مجتمعية رسمية ومعترف بها عبر صناديق الاقتراع. جرت الانتخابات بتاريخ ١٩٨٩/٦/٤، وبمشاركة ٦٢٪ من أصحاب حق الاقتراع، وأسفرت عن فوز ساحق للمعارضة، إذ فازت بـ ٩٩ مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ المائة، وبكل مقاعد البرلمان المطروحة للمنافسة الحرة (٣٥٪). هذه النتيجة فرضت معطيات جديدة لم تكن في الحسبان، فالحزب الشيوعي طرح مرشحه تشيسلاف كيشتشاك (Czeslaw Kiszczak) لتشكيل الحكومة، إلا أنه فشل في الحصول على الأغلبية المطلوبة من الأصوات اللازمة لذلك، ما أحدث أزمة دعت رئيس تحرير صحيفة «تضامن» **جازيتا فيبورتشا** *(Gazeta Wyborcza)* آدم ميخنيك (Adam Michnik) إلى إطلاق دعوة على صدر الصفحة الأولى من الصحيفة بعنوان «رئيسكم ورئيس وزرائنا»، تناول فيها تقاسم المناصب بانتخاب ياروزيلسكي (Jaruzelski) رئيساً للجمهورية، وتعيين رئيسٍ وزراء من «تضامن». مهدت هذه الدعوة الطريق إلى انتخاب ياروزيلسكي رئيساً للجمهورية، وجرى تكليف تاديوش مازوفيتسكي (Tadeusz Mazowiecki) بتشكيل الحكومة في سابقة كانت الأولى من نوعها بتولي رئيس وزراء غيرٍ شيوعي في بلد يحكمه الحزب الشيوعي.[٢٤٩] عين تاديوش مازوفيتسكي رئيساً للوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٩، وشكل حكومته في الشهر التالي من ائتلاف بين «تضامن» البرلمانية التي عرفت بـ «كتلة المواطنين البرلمانية» (OKP) والحزبين اللذين كانا تابعين للحزب الشيوعي وانشقا عنه «اتحاد الفلاحين البولندي» (ZSL)، والجبهة الديمقراطية (SD)، وقد احتفظ الحزب الشيوعي بأربعة مناصب حكومية سيادية، ومن أهمها الدفاع والداخلية. وقد أعلن تاديوش مازوفيتسكي في كلمة حكومته أمام البرلمان عن برنامجه وسياسة «الخط الثخين» الفاصل ما بين الماضي والحاضر، التي ستصبح مأخذاً عليه بأنه تسامح مع الشيوعيين وعفا عن ماضيهم وجرائمهم في النظام السابق،، ما سيعيق تطبيق «العدالة الانتقالية» في مراحل لاحقة. أصبح تشكيل هذه الحكومة نقطة تحول في تاريخ بولندا في الانتقال من جمهورية بولندا الشعبية التي يحكمها الحزب الشيوعي وله الدور القائد في الدولة والمجتمع كما ينص الدستور، إلى دولة ديمقراطية سيصبح اسمها الجمهورية البولندية الثالثة. ترافقت هذه التحولات الداخلية نحو الديمقراطية في بولندا مع جملة من المتغيرات

الخارجية التي تمثلت في انهيار «المنظومة الاشتراكية» ودولها الشمولية تباعاً، من المجر وسقوط نظامها الشيوعي في تشرين الأول ١٩٨٩، وألمانيا الديمقراطية في تشرين الثاني ١٩٨٩، وتشيكوسلوفاكيا في كانون الأول ١٩٨٩، وبلغاريا من تشرين الثاني ١٩٨٩ إلى كانون الثاني ١٩٩٠، ورومانيا في كانون الأول ١٩٨٩، وألبانيا في آذار ١٩٩١ وأخيراً الاتحاد السوفييتي كانون الأول ١٩٩١. هذه المتغيرات الخارجية، إضافة إلى الوضع الداخلي للحزب الشيوعي، استدعت عقد المؤتمر الحادي عشر للحزب الذي تم فيه حل الحزب وتشكيل حزب جديد سمي «حزب الاشتراكية الديمقراطية البولندي» (SDRP)، وذلك في كانون الثاني ١٩٩٠. شكلت هذه المستجدات الداخلية والخارجية عامل ضغط إضافياً على الحكومة البولندية بقيادة «تضامن»، ما استدعى تسريع عملية الإصلاحات الجذرية في كل القطاعات الحيوية، وهكذا كان؛ فقد عرض وزير المالية ليشيك بالتسيروفيتش (Leszek Balcerowicz) في تشرين الأول ١٩٨٩ خطته للانتقال إلى اقتصاد السوق الحر بواسطة ما عرف بـ «العلاج بالصدمة» (Shock Therapy)، ومن أهم عناصرها:

١. الإصلاح المالي للدولة واستعادة التوازن في الميزانية.

٢. إدخال آليات السوق.

٣. تغيير بنية الملكية في الاقتصاد.[٣٥٠]

وقد وافق البرلمان الذي سمي بـ «البرلمان الاتفاقي» لأنه أتى من اتفاقية الطاولة المستديرة، على خطة الإصلاح، وجرى تعديل الدستور وفقاً لمتطلبات خطة الإصلاح، كما تم إلغاء المادة المتعلقة بالدور القيادي للحزب الشيوعي في الدولة والمجتمع. وقد تم اعتماد هذه التغييرات بسرعة غير عادية، إذ وقع عليها الرئيس فويتشيخ ياروزيلسكي (W. Jaruzelski) فور ورودها إليه لتصبح سارية المفعول، ويبدأ العمل بالخطة الليبرالية التي ستعرف منذ حينها بـ «خطة بالتسيروفيتش» (Balcerowicz) بتاريخ ١٩٩٠/١/١.

هذه الخطة الليبرالية التي تم دعمها مالياً من الدول الغربية ومن صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي للحفاظ على الاستقرار المالي للدولة في ظل خطة إصلاحية سيكون لها نتائج قاسية على المجتمع من غلاء للأسعار، وتضخم مالي، وبطالة مرتفعة، حيث تصاعد عدد العاطلين عن العمل تدريجياً من ٦،١٪ العام ١٩٩٠ إلى ١٢،٢٪ العام ١٩٩١ فإلى ١٤،٣٪ العام ١٩٩٢ ببلوغه ٢،٥ مليون عاطل عن العمل، ما استدعى نقابة «تضامن» لإقامة «مظلة حماية» للإصلاحات لتخفيف آثارها على المجتمع في بداية تطبيق الخطة، ثم ما لبثت أن رفعت تلك المظلة في مؤتمرها الرابع في حزيران ١٩٩٢ بعد أن تصاعدت احتجاجات العمال والمستخدمين الذين تأثروا سلباً من تطبيقها.[٣٥١] تبع بداية الإصلاحات

الاقتصادية، إصلاح الإدارة المحلية بتغيير شكلها ومضمونها، إذ جرت انتخابات ما بات يعرف بـ «الإدارة الذاتية المحلية» بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٧ في مستوياتها كافة بعد التعديلات الدستورية المطلوبة لذلك، التي تم إقرارها في آذار ١٩٩٠ وبمشاركة ٤٢٪ من أصحاب حق الاقتراع، ما شكل تراجعاً في نسبة المشاركة عن الانتخابات البرلمانية التي شارك فيها ٦٢٪ من أصحاب حق الاقتراع. أسفرت هذه الانتخابات عن فوز «لجان المواطنين» التابعة لحركة «تضامن» بـ ٤٩٪ من الأصوات.[٣٥٢] وفي ظل هذه المتغيرات والمستجدات الداخلية والخارجية، بدأت تتعالى أصوات داخل حركة «تضامن» تعارض بقاء الجنرال ياروزيلسكي رئيساً للجمهورية، وتدعو إلى إجراء انتخابات رئاسية عاجلة، ما أثار الصراع بين أقطاب «تضامن» الطامحين للحصول على منصب الرئيس، وبخاصة زعيم حركة «تضامن» ليخ فاوينسا (Lech Walesa) ورئيس الوزراء تاديوش مازوفيتسكي (Tadeusz Mazowiecki) اللذين عبرا عن رغبتهما في الترشح. فجر هذا التنافس صراعاً داخلياً في أوساط حركة «تضامن» التي لم تكن تشكل حركة متجانسة فكرياً، بل كانت حركة سياسية، اجتماعية، وطنية، نقابية، جمعت في عضويتها مكونات جمعها العداء للنظام والحزب الشيوعي الحاكم، وكذلك الرغبة في إقامة نظام ديمقراطي-تعددي. وقد احتوت الحركة على ثلاثة اتجاهات رئيسية، هي:

١. تيار تحرري - وطني.

٢. تيار مسيحي - ديمقراطي.

٣. تيار ديمقراطي - اشتراكي.[٣٥٣]

هذا الوضع أدى إلى انقسام «كتلة المواطنين البرلمانية» (OKP) والممثلة لـ «تضامن» في «البرلمان الاتفاقي» إلى أكثر من ٣٠ كتلة وحلقة برلمانية معبرة في جوهرها عن المكونات الرئيسية الثلاثة للحركة، والتفاعلات فيما بينها.[٣٥٤] وقد تكرس وتعمق الانقسام وازداد التفسخ بعد دعوة فاوينسا (Walesa) وبصراحة إلى «الحرب في الأعالي»؛ أي بين النخب المنبثقة عن حركة «تضامن» لتشكل أحزابها السياسية، وتصبح جوهر العملية التعددية السياسية، وذلك لضمان «الهدوء في الأسفل»، وأيضاً للتخلص من الوحدة الداخلية المصطنعة في الحركة والضارة ببولندا حسب رأيه.[٣٥٥] تم إجراء الانتخابات الرئاسية الحرة المباشرة، والتي تعقد لأول مرة في تاريخ بولندا ما بعد الشيوعية بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٥، وصوت فيها ٦٠٪ من الناخبين، وشارك فيها ستة مرشحين، وقد أسفرت الجولة الأولى عن فوز فاوينسا (Walesa) بالمركز الأول بحصوله على حوالي ٤٠٪ من أصوات المقترعين، وكانت المفاجأة بحصول تاديوش مازوفيتسكي (Tadeusz Mazowiecki) على المركز الثالث بحصوله على ١٨٪ من الأصوات، أما المركز الثاني فقد حازه شخص مغمور بعيد عن الأوساط السياسية البولندية المعارضة سابقاً وهو ستانيسلاف

يتمينسكي (Stanislaw Tyminski) رجل أعمال مغترب في البيرو، وحصل على ٢٣٪ من الأصوات، ما شكل صدمة كبيرة للأوساط السياسية في «معسكر تضامن» كما كان يسمى، وبخاصة لأنصار مازوفيتسكي (Mazowiecki) الذي اتهم بعضهم الشعب البولندي بأنه «لم ينضج بعد للوصول إلى الديمقراطية».[٣٥٦] وفي الجولة الثانية فاز فاوينسا (Walesa) بـ ٧٥٪ من الأصوات وأصبح رئيسا» «لجمهورية بولندا الثالثة» كما سماها عندما جرى تنصيبه بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٢ بحضور رئيس «حكومة بولندا في المنفى» من لندن ريتشارد كاتشوروفسكي (Ryszard Kaczorowski)، الذي سلمه قلادة الرئاسة ورموزها، وبذلك أسدل الستار عن وجود رمزي في لندن، علماً أنه لم تتم دعوة الرئيس فويتشيخ ياروزيلسكي (Wojciech Jaruzelski) لحضور المراسم، لأن فاوينسا (Walesa) أراد أن يؤكد قطيعته مع نظام جمهورية بولندا الشعبية وتاريخها.[٣٥٧] شكلت هذه الانتخابات ونتائجها صدمة حقيقية «لمعسكر تضامن» الذي أصبح يسمى «ما بعد تضامن» (post solidarity) للتأكيد على الانتقال إلى مرحلة جديدة، ومن أهم سماتها، تراجع ثقة الناخبين باللاعبين السياسيين ذوي الجذور التضامنية، كنتيجة «للحرب في الأعالي» وانعكاساتها على انقسام وتشرذم المشهد السياسي، وكذلك بتأثير «العلاج بالصدمة» الذي أدى إلى تراجع مستوى معيشة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، وتحميلهم حكومة «تضامن» مسؤولية ذلك. أما السمة الثانية فكانت بقاء معسكر «ما بعد الشيوعية» (post communist) حاضراً في المشهد السياسي بحصول مرشحهم فلوديميج تشيموشيفيتش (Wlodzimieerz Cimoszewisz) على أكثر من ٩٪ من الأصوات، وهذا ما سيتجلى في تاريخ الجمهورية الثالثة القريب.[٣٥٨]

مع انتخاب فاوينسا (Walesa) اقترب دور «البرلمان الاتفاقي» من النهاية نظراً للاختلافات الكبيرة بين أعضائه من مختلف التيارات السياسية، فالانقسامات المتكررة، وإعادة الاندماج بين كتله ودوائره التي وصلت إلى أكثر من ٣٠ كتلة ودائرة في إحدى المراحل، لتهبط إلى ١٤ كتلة وحلقة في نهاية عهده القصير. كما شهد البرلمان ٣ رؤساء وزارة، أولهم تشيسلاف كشتشاك (Czeslaw Kiszczak) الذي فشل في تشكيل الوزارة، ثم تاديوش مازوفيتسكي (Tadeus Mazowiecki) الذي استقال بعد خسارته الانتخابات الرئاسية، وأخيراً يان كشيشتوف بيليتسكي (Jan Krzysztof Bielecki) الذي تولى رئاسة الوزارة إلى أن تم حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة، وكانت الأولى في عهد الجمهورية البولندية الثالثة.

رابعاً. ثنائيات الانقسام والوحدة في المشهد السياسي

جرت الانتخابات للبرلمان الأول للجمهورية البولندية الثالثة بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٧، وبطريقة الأغلبية النسبية، وبدون نسبة حسم مقررة، وشارك فيها ٤٣،٢٪ من

أصحاب حق الاقتراع، حيث شكلت هذه النسبة مؤشراً واضحاً عن العزوف وتراجع الاهتمام الشعبي بالانتخابات، وعزي ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عانى منها المواطنون، وبخاصة سكان الأرياف والمدن الصغيرة، وقناعاتهم بأن المشاركة لن تساهم في تغيير وتحسين أوضاعهم المعيشية، ما شكل نكسة للديمقراطية الوليدة. فعند المقارنة بنسب المشاركة في الجمهورية الثانية التي كانت ٦٧،٧٪ في العام ١٩٢٢ و٧٨،٣٪ في العام ١٩٢٨، علماً أن نسبة الأمية وضعف وسائل الإعلام ومحدودية انتشارها حينها أثار الكثير من التساؤلات عن أسباب انخفاض هذه النسبة في العهد الجديد،[٣٥٩] حيث أثر تفتت الساحة السياسية وكثرة الفاعلين من أحزاب سياسية، فبلغ عددها حسب السجلات الرسمية في العام ١٩٩٠/١٩٩١ أكثر من ٣٠٠ حزب سياسي،[٣٦٠] وأدى ذلك إلى ضياع الإحساس بالقدرة على التأثير عند غالبية الناخبين.

نتج عن الانتخابات تشكيل برلمان تعددي مفتت في كتله ودوائره البرلمانية التي ابتدأت بـ ٢٩ كتلة ودائرة برلمانية، وانتهت بـ ١٥ كتلة ودائرة عند نهاية ولايته.[٣٦١] ومن أهم الكتل البرلمانية كتلة اتحاد اليسار الديمقراطي (SLD) التي كان لديها ٥٩ نائباً مع نهاية البرلمان، وقد تشكلت هذه الكتلة من ائتلاف أكثر من ٣٠ مكوناً سياسياً نقابياً واجتماعياً من الاتجاه اليساري المسمى «ما بعد الشيوعي» (post communist) الذي نجح لاحقاً في الاندماج في حزب واحد تحت نفس المسمى، وذلك في العام ١٩٩٩، ولعب دوراً مهماً في المشهد السياسي الجديد. كما ضم البرلمان كتلة الاتحاد الديمقراطي (UD)، وتكونت من ٥٧ نائباً، وقد تشكلت هذه الكتلة من مؤيدي رئيس الوزراء الأسبق تاديوش مازوفيتسكي (Tadeusz Mazowiecki) أثناء حملته الانتخابية للرئاسة. أما الكتلة الثالثة من حيث الأهمية، فكانت لحزب الفلاحين البولندي (PSL) وتكونت من ٤٩ نائباً، تلتها كتلة البرنامج الليبرالي البولندي التي ضمت ٤٨ نائباً، وكتل أخرى بأعداد أقل، شكلت جميعها هذا المشهد السياسي البولندي الجديد في البرلمان الأول للجمهورية الثالثة.

فشل ممثل الاتحاد الديمقراطي برونيسلاف جيريمك (Bronislaw Geremek) في تشكيل الحكومة، فعهد إلى يان أولشيفسكي (Jan Olszewski) الذي نجح بتشكيل حكومة أقلية كنتيجة لغياب الدعم من حزب تفاهم الوسط للأخوين ياروسلاف وليخ كاتشينسكي (Jaroslaw, Lech Kaczynski) المقربين في حينها من الرئيس ليخ فاوينسا (Lech Walesa)، وأيضاً غياب دعم حزب اتحاد بولندا المستقلة (KPN) بزعامة ليشيك موتشولسكي(Leszek Moczulski). ومن أهم مواقف الحكومة الجديدة المعلنة، رغبتها في انضمام بولندا إلى حلف الناتو، وكذلك الاتحاد الأوروبي، واعتراضها على وثيقة التعاون والصداقة مع روسيا التي وقعها الرئيس فاوينسا (Walesa) مع الرئيس بوريس يلتسين في موسكو بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٢.

أما على صعيد السياسة الداخلية، فعارضت عملية الخصخصة الجارية بوتيرتها السريعة، وعملت على إبطائها، ما عنى إبطاء الإصلاحات بأبعادها المختلفة. أما أكثر المواضيع إثارة للجدل فتعلقت بموضوع العدالة الانتقالية التي سماها رئيس الوزراء باجتثاث الشيوعية (Decommunization) والتطهير (Lustration)، حيث أوعز لوزير داخليته أنتوني ماتشيريفيتش (Antoni Macierewicz)بنشر أسماء كل الموظفين من مستوى المحافظين إلى الوزراء وكبار الموظفين الواردة أسماؤهم في كشوف المتعاونين مع أجهزة أمن الدولة الشيوعية، وقد تم هذا الإيعاز بناء على اقتراح قدمه النائب الليبرالي يانوش كورفين ميكه (Janusz Korwin- Mikke) بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٩. وقد قام ماتشيريفيتش (Macierewicz) في ١٩٩٢/٦/٤ برفع أسماء ٦٤ موظفاً ونائباً برلمانياً وردت أسماؤهم في ملفات الأجهزة الأمنية إلى رئاسة البرلمان، وكان من بينهم اسم الرئيس فاوينسا (Walesa) وآخرون من أهم الشخصيات في المشهد السياسي البولندي في حينه، ما أحدث زلزالاً في الأوساط السياسية البولندية في حينه (كانت معظم المعلومات الواردة في الملفات غير دقيقة ومزورة وأثبتت الوقائع التي تلت ذلك أن الكثير من الملفات قد تم تزويرها أو إتلافها في مراحل الحكم الشيوعي المختلفة، وقد ساهمت هذه العملية بإبطاء عملية العدالة الانتقالية بضع سنوات، حيث تم تأسيس معهد الذاكرة الوطنية العام ١٩٩٧، الذي قام بالاحتفاظ بالوثائق وفحصها وتدقيقها وطرحها لعملية التطهير، أي القدرة على التحقق من التهم بالعمالة لأجهزة الأمن الشيوعية، وذلك عند التقدم لشغل وظيفة عامة. وما زالت هذه القضية مثار جدل واسع)، وتمت الإطاحة برئيس الوزراء أولشيفسكي (Olszewski) بحجب الثقة عنه، وتكليف فالديمار بافلاك (Waldemar Pawlak) من حزب الفلاحين البولندي بتشكيل الحكومة الجديدة.[٣٦٢] لم يفلح بافلاك (Pawlak) في مهمته على الرغم من محاولاته المتعددة للحصول على أغلبية برلمانية نظراً لتفتت البرلمان والحالة الفوضوية التي سادت بعد «الكشف عن أسماء متهمة بالتعاون مع أجهزة أمن النظام الشيوعي»، وكذلك لانعدام الثقة بين معسكري «ما بعد التضامن» و«ما بعد الشيوعية»، اللذين كان رئيس الوزراء المكلف محسوباً عليهما. بعد فشل بافلاك (Pawlak)، تم تكليف هانا سوخوتسكا (Hanna Suchocka) بتشكيل الوزارة، ونجحت بذلك معتمدة على تحالف هش مليء بالخلافات من سبع كتل برلمانية. نجحت هذه الحكومة في تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية عبر إعادة هيكلة الاقتصاد، وبرنامج الخصخصة العام، من خلال صناديق الاستثمار الوطنية، حيث تم توزيع شهادات المشاركة الوطنية على كل مواطن بالغ ليملك حصة في ٥١٢ مؤسسة قطاع عام موزعة على ١٥ صندوق استثماري، وقد استلم ٩٦٪ من المواطنين شهاداتهم التشاركية (التي باعوها أو أهدوها لمن يرغبون)،[٣٦٣] وكذلك سجلت نجاحاً في إقرار الدستور الصغير بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٧، الذي سبقه إقرار قانون حول إعداد الدستور الدائم وطريقة إقراره.

ازدادت الخلافات داخل الائتلاف الحاكم حول قضايا عدة، ومن بينها «قانون منع الإجهاض»، وقضايا عمالية مطلبية رفعتها نقابة «تضامن» بفروعها المختلفة حول رفع الأجور، التي اعترضت عليها رئيسة الوزراء سوخوتسكا (Suchock) بحجة المحافظة على التوازن في الموازنة العامة. ومع زيادة التوتر وعدم تلبية مطالب النقابات، هددت «تضامن» بسحب الثقة من الحكومة إذا لم تنفذ مطالبها، ونفذت ذلك عندما جرى التصويت على سحب الثقة بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٨ بحضور غالبية أعضاء البرلمان، فقد حضر ٤٥٤ نائباً من أصل ٤٦٠، وصوت ٢٢٣ مع الاقتراح بحجب الثقة، ومن الغريب أن وزير العدل السابق تأخر ٧ دقائق عن التصويت لوعكة معوية أصابته، ولو حضر لما سقطت الحكومة، وكان من الممكن أن تختلف الأمور تماماً. استغل الرئيس فاوينسا (Walesa) هذا الوضع، وأصدر قراراً بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة.[٣٦٤] هكذا سقطت حكومة معسكر «ما بعد التضامن» بعد نقابة التضامن وبتواطؤ خفي من الرئيس فاوينسا (Walesa) الذي علق آمالاً على الانتخابات القادمة، وتوقعه الحصول على نسبة عالية من الأصوات والمقاعد البرلمانية.

عينت وأجريت الانتخابات للبرلمان الثاني في الجمهورية البولندية الثالثة بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٩ وفق قاعدة الأغلبية النسبية، مع نسبة حسم ٥٪ للأحزاب، و٨٪ للائتلافات الحزبية، وشارك في هذه الانتخابات ٣٤ قائمة انتخابية بينها ٣ ائتلافات. بلغت نسبة المقترعين ٥٢٪ من أصحاب حق الاقتراع، أي بزيادة حوالي ١٠٪ عن الانتخابات البرلمانية السابقة، وقد فاز في الانتخابات معسكر «ما بعد الشيوعية»، حيث حصل اتحاد اليسار الديمقراطي (SLD) على ١٧١ مقعداً في البرلمان، وحزب الفلاحين البولندي (PSL) على ١٣٢ مقعداً، والاتحاد الديمقراطي (UD) على ٧٤ مقعداً كممثل وحيد لمعسكر «ما بعد التضامن»، فيما فشلت نقابة التضامن في تجاوز نسبة الحسم، وحصلت كتلة تابعة للرئيس فاوينسا (Walesa) قام بتشكيلها عشية الانتخابات (وسميت الكتلة اللاحزبية لدعم الإصلاحات – BBWR– تيمناً باسم كتلة أسسها بيلسودسكي (Pilsudski) في العام ١٩٢٨ لدعم الحكومة حينها) على ١٦ مقعداً فقط. عموماً، لم تنجح سوى ٦ كتل في الوصول إلى البرلمان، تفتت إلى ١٢ كتلة وحلقة برلمانية في نهاية ولايته العام ١٩٩٧.[٣٦٥]

شهد هذا البرلمان ولاية ٣ رؤساء حكومات في ائتلافات «ما بعد شيوعية» من حزب اتحاد اليسار الديمقراطي وحزب الفلاحين البولندي، الذي «تعايش» مع الرئيس فاوينسا (Walesa) من معسكر «ما بعد التضامن»، فقد تولى فالديمار بافلاك (Waldemar Pawlak) رئاسة الحكومة الأولى ممثلاً لحزب الفلاحين البولندي الذي اصطدم مع الرئيس فاوينسا (Walesa) حول صلاحيات تعيين وزراء سياديين وقضايا تتعلق بالفساد والمحسوبية، ما أدى إلى استقالته في ١٩٩٥/٣/١، وتعيين

يوزيف أوليكسي (Jozef Oleksy) من اتحاد اليسار - الديمقراطي رئيساً للحكومة، الذي قدم بدوره استقالته على خلفية اتّهامه بالتعامل مع الاستخبارات الروسية والتجسس لصالح روسيا، وعيّن مكانه فلوديميج تشيموشيفيتش (Wlodzimierz Cimoszewicz) من اتحاد اليسار- الديمقراطي أيضاً كثالث رئيس للحكومة في البرلمان الثاني للجمهورية البولندية الثالثة، الذي استمر في منصبه حتى نهاية الولاية البرلمانية في شهر ١٩٩٧/٩. هذا البرلمان المتجانس نسبياً شهد إقرار الدستور البولندي الجديد بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢، الذي تم قبوله في استفتاء عام في ١٩٩٧/٥/٢٥ بمشاركة ٤٢٪ من أصحاب حق الاقتراع، وموافقة ٥٢٪ منهم على الدستور الجديد الذي أتى بعد ثماني سنوات من بدء التحولات والتغيرات الاقتصادية والديمقراطية.[٢٦٦]

ترافقت مع ولاية البرلمان الثاني الانتخابات الرئاسية الثانية في الجمهورية البولندية الثالثة، التي ترشح فيها ١٣ شخصاً من معسكري «ما بعد التضامن» و«ما بعد الشيوعية»، ومن أهمهم الرئيس لينخ فاوينسا (Lech Walesa)الذي طمح لولاية ثانية، ونافسه الكسندر كفاشنيفسكي (Aleksander Kwasniewski) زعيم كتلة اتحاد اليسار - الديمقراطي، جرت الجولة الأولى بتاريخ ١٩٩٥/١١/٥، وحصل فيها مرشح اليسار كفاشنينسكي (Kwasniewski) على ٣٥٪ من الأصوات، وفاوينسا (Walesa) على ٣٣٪ من الأصوات، وبمشاركة حوالي ٦٥٪ من الناخبين، ما شكل ارتفاعاً في نسبة المشاركة مقارنة بالانتخابات الرئاسية الأولى. وبعد أسبوعين من الجولة الأولى، جرت انتخابات الجولة الثانية، وفاز فيها ممثل «ما بعد الشيوعية» كفاشينفسكي (Kwasniewski) بالرئاسة بحصوله على ٥٢٪ من الأصوات، وبمشاركة ٦٨٪ من الناخبين.[٢٦٧] شكلت هذه الانتخابات نقطة تحول مهمة في استقرار الديمقراطية الناشئة، فعلى الرغم من عن كل الخلافات السياسية بين ممثلي التيارات المختلفة، تعاقبت الانتخابات واحترمت نتائجها، ما يشير إلى ثبات في المشهد السياسي وقواعد اللعبة الديمقراطية، وقد تجلى ذلك في الحملات الانتخابية العصرية والمنظمة، التي برع فيها، بشكل خاص، ممثل معسكر «ما بعد الشيوعية» الكسندر كفاشنيفسكي (Alexander Kwasuiewski) الذي قدم نفسه فيها كقائد جماهيري يحس بنبض الشارع ويتفاعل معه، ويتفهم مشاكل الناس، ويقدم لهم حلولاً لها، على عكس الآخرين الذين استعانوا بالماضي لإثارة النعرات في الحاضر والمستقبل.[٢٦٨]

جرت الانتخابات للبرلمان الثالث في الجمهورية البولندية الثالثة في ١٩٩٧/٩/٢١، وشارك فيها حوالي ٤٨٪ من أصحاب حق الاقتراع، ما شكل تراجعاً مقارنة بالانتخابات للبرلمان الثاني، وأكثر قليلاً من المشاركين في انتخابات البرلمان الأول العام ١٩٩١. وقد فاز في هذه الانتخابات ائتلاف تم تشكيله من حركات

وأحزاب ذات أصول «تضامنية»، وسمي «العملية الانتخابية تضامن» (AWS)، وحصل على ٣٤٪ من الأصوات و٢٠٢ مقعداً برلمانياً، بينما حل «اتحاد اليسار - الديمقراطي» (SLD) ثانياً بحصوله على ٢٧٪ من الأصوات، و١٦٤ مقعداً برلمانياً، وجاء «اتحاد الحرية» (UW) في المركز الثالث بـ ١٣٪ من الأصوات و٦٠ مقعداً برلمانياً، وقد نجحت ٦ أحزاب فقط في تجاوز نسبة الحسم والوصول إلى البرلمان.

أتى تراجع اليسار «ما بعد الشيوعي» نتيجة لسوء إدارة حكومته الأزمة الناتجة عن أقسى فيضان واجه بولندا في القرن العشرين، وكذلك للاستعداد الجيد، وتوحيد الصفوف في معسكر «ما بعد التضامن» حول نقابة التضامن و«روحها».[٣٦٩] شكلت «العملية الانتخابية تضامن» بالائتلاف مع حزب «اتحاد الحرية»، الحكومة برئاسة يجي بوزيك (Jerzy Buzek) بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٣١، وحددت الحكومة برنامجها بقضية تسريع الإصلاحات الداخلية في مختلف جوانبها، وكذلك انضمام بولندا إلى حلف الناتو والهياكل السياسية الغربية، وكذلك إقرار الاتفاقية البابوية المنظمة للعلاقة بين بولندا والفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية، التي مر عليها أربع سنوات ولم يتم إقرارها، فجرى ذلك بتاريخ ١٩٩٨/١/٨.[٣٧٠] أدخلت حكومة بوزيك أربعة إصلاحات أساسية تتعلق الأولى بالصحة، وذلك بتأسيس صناديق للمرضى على مستوى المحافظات، والثانية بتقليص عدد المحافظات من ٤٩ إلى ١٦ بهدف ترشيد الإنفاق وتفعيل مشاريع تنموية فعالة أكثر، والثالثة تتعلق بإصلاح قطاع التعليم الإلزامي، والأخيرة حول نظام التقاعد والمعاشات. وقد جاءت هذه الإصلاحات ضمن خطة بولندا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإدخال المعايير المتبعة فيه ضمن نظامها الإداري والاقتصادي والتربوي. وقد رافقت هذه الإصلاحات اعتراضات كثيرة حول شكلها ومضمونها، وبخاصة تلك المتعلقة بالقضايا الصحية.[٣٧١]

انفرط عقد التحالف بين الشريكين في السنة الأخيرة للبرلمان، وذلك لأسباب كثيرة، ومن أهمها الخلافات في المنظمات القاعدية للشريكين، حيث فضل «اتحاد الحرية» التحالف مع «اتحاد اليسار-الديمقراطي» في كثير من المواقع، ومن أهمها وارسو العاصمة، ما أثار حفيظة «العملية الانتخابية تضامن»، وكذلك خلافات حول التعيينات في مناصب مهمة بين ماريان كشاكليفسكي (Maian Krzaklewski) زعيم «العملية الانتخابية تضامن» وبين ليشيك بالتسيروفيتش (Leszek Balcerowicz) زعيم حزب «اتحاد الحرية»، وقد أدى ذلك إلى بقاء بوزيك (Buzek) رئيساً لحكومة أقلية حتى نهاية الولاية البرلمانية، وكان هذا بحد ذاته تغيراً مهماً؛ فلأول مرة في الجمهورية البولندية الثالثة تسجل حالة بقاء رئيس للحكومة طوال ولاية البرلمان، ودل هذا على بداية استقرار النظام السياسي البولندي.[٣٧٢]

أتت الانتخابات الرئاسية الثالثة في ظل هذه الأجواء، وجرت بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٨، حيث تقدم ١٢ مرشحاً للتنافس على منصب الرئيس، وفي طليعتهم الرئيس

كفاشنيفسكي (Kwasniewski) الذي طمح لولاية ثانية وماريان كشاكليفسكي (Marian Krzklewski) زعيم التضامن، وياروسلاف كالينوفسكي (Jaroslaw Kalinowski) زعيم حزب الفلاحين البولندي، وأندجي أوليخوفسكي (Andrzej Olechowski) كمرشح مستقل، وكذلك ترشح الرئيس السابق ليخ فاوينسا (Lech Walesa) الذي توقع عودة مظفرة للحياة السياسية. وقد شارك في الانتخابات ٦١٪ من الناخبين، وفاز فيها ألكسندر كفاشنيفسكي من الجولة الأولى بحصوله على ٥٣٪ من الأصوات، بينما مني الأخرون بهزيمة كبرى، وبخاصة ليخ فاوينسا (Lech Walesa) الذي حصل على ١٪ فقط من الأصوات، والذي أعلن بعدها انسحابه من الحياة السياسية.[٢٧٣]

توالت انتصارات اليسار بفوزه في الانتخابات البرلمانية للبرلمان الرابع التي جرت في ٢٠٠١/٩/٢٣، في ظل أجواء دولية مشحونة، بما أحاط بهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من تركيز شديد لوسائل الإعلام على أحداثها، ما قلل من الاهتمام والتركيز على الحملات الانتخابية الداخلية حينها، وشارك في الانتخابات ٤٦٪ من أصحاب حق الاقتراع، وفاز تحالف «اتحاد اليسار-الديمقراطي» و«اتحاد العمل» (UP) بـ ٤١٪ من الأصوات، وشكلت أعلى نسبة تحصل عليها أي ائتلاف انتخابي في تاريخ الديمقراطية البولندية، ما بعد التحولات، ما أعطاهم ٢١٦ مقعداً برلمانياً، وحل في المركز الثاني فيه منبر المواطنين (PO) بحوالي ١٣٪ من الأصوات و٦٥ مقعداً برلمانياً، أما المركز الثالث، فكان من نصيب حزب «الدفاع الذاتي» (Samoobrona) بـ ١٠٪ من الأصوات و٥٣ مقعداً، وحل تالياً حزب «العدل والقانون» (PIS) ٩،٥٪ من الأصوات و٤٤ معقداً، وحزب الفلاحين البولندي ٩٪ و٤٢ مقعداً، وأخيراً «عصبة العائلات البولندية» (LPR) بحوالي ٨٪ من الأصوات و٣٨ مقعداً. هذه الكتل البرلمانية الست أصبحت ١٤ كتلة ودائرة برلمانية في نهاية ولاية البرلمان الرابع، نظراً للانقسامات التي عادة ما تظهر أثناء ولاية البرلمان.[٢٧٤] أما الخاسر الأكبر من هذه الانتخابات، فقد كان ائتلاف «العملية الانتخابية تضامن»، وكذلك «اتحاد الحرية» واللذين لم يحققا نسبة الحسم بعد أن كانا طرفي الائتلاف الحاكم في البرلمان السابق. شكل ليشيك مليز (Leszek Miller) الحكومة بالتحالف مع حزب الفلاحين البولندي، ونجح في الوصول إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والانضمام الرسمي لبولندا في ٢٠٠٤/٥/١، وكذلك كان وراء مساهمة بولندا في التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الحرب على العراق، وإرسال جنود بولنديين هناك.

أما على الصعيد الداخلي، فقد تفجرت عدة فضائح فساد ومحسوبية أثرت في شعبية حزبه، وساهمت في فرط عقد الائتلاف مع حزب الفلاحين البولندي، ومن ثم استقالته من منصبه في ٢٠٠٤/٥/٢، وتكليف مارك بيلكا (Marek Belka)

بتشكيل حكومة أقلية ظلت حتى نهاية ولاية البرلمان الرابع كحكومة تصريف أعمال.[٣٧٥] وفي هذه الأجواء، تم نشر لائحة طويلة من الأسماء في نهاية العام ٢٠٠٤، تضمنت أكثر من ١٦٠ ألف اسم متهمين بالعمالة لأجهزة أمن النظام الشيوعي، ونشرت في الصحافة وعلى الإنترنت وعرفت باسم «لائحة فيلد شتاين» (Wildstein)، التي تم تسريبها من أرشيف معهد الذاكرة الوطنية (IPN) المكلف بقضايا التطهير والعدالة الانتقالية، ما تسبب في إرباك المشهد السياسي البولندي، واستغلال ذلك في الصراع السياسي والتشهير بالكثير من الشخصيات العامة، وذلك على أعتاب الاستحقاقات الانتخابية القادمة للرئاسة والبرلمان.[٣٧٦] جرت الانتخابات الرئاسية الرابعة في ٢٠٠٥/١٠/٩ بنسبة مشاركة قاربت ٥٠٪، وشارك فيها ١٤ مرشحاً، وقد حصل دونالد توسك (Donald Tusk) زعيم حزب «منبر المواطنين» (PO) على المركز الأول بـ ٣٦٪ من الأصوات، والمركز الثاني حل فيه ليخ كاتشينسكي (Lech Kaczyaski) من حزب «العدل والقانون» (PiS) بـ ٣٣٪ من الأصوات، وفي الجولة الثانية التي جرت في ٢٠٠٥/١٠/٢٣ فاز ليخ كاتشينسكي (L. Kaczynski) بمنصب الرئيس بحصوله على ٥٤٪ من الأصوات.[٣٧٧]

هذه الانتخابات كسرت احتكار ممثل اليسار لمنصب الرئيس لدورتين متتاليتين، ودخلت بولندا في عهد جديد أساسه التنافس ما بين أحزاب «ما بعد التضامن» في معظم الانتخابات التالية، التي ستشكل مؤشراً على بداية استقرار المشهد السياسي على أساس برنامجين؛ أحدهما محافظ تقليدي عماده حزب «العدل والقانون» (PiS)، والثاني ليبرالي براغماتي وعماده حزب «منبر المواطنين» (PO). جاءت نتائج الانتخابات الرئاسية لتؤكد ولتكرر نتائج الانتخابات البرلمانية للبرلمان الخامس التي كانت قد أجريت في ٢٠٠٥/٩/٢٥، وشارك فيها ٤٠٪ من أصحاب حق الاقتراع، ما شكل أقل نسبة مشاركة في تاريخ الجمهورية الثالثة للانتخابات البرلمانية.

فاز حزب «العدل والقانون» بزعامة الأخوين كاتشينسكي (Kaczynski) بالمركز الأول وحصل على ٢٧٪ من الأصوات و١٥٥ مقعداً برلمانياً، وحزب «منبر المواطنين» بزعامة دونالد توسك (Donald Tusk) على ٢٤٪ من الأصوات و١٣٣ مقعداً، وكذلك نجح في الوصول إلى البرلمان أربعة أحزاب أخرى هي: «حزب الدفاع الذاتي» ٥٦ مقعداً، اتحاد اليسار الديمقراطي ٥٥ مقعداً، عصبة العائلات البولندية ٣٤ مقعداً، حزب «الفلاحين البولندي» ٢٥ مقعداً.[٣٧٨] وأشارت كل التوقعات إلى أنه سيتم تشكيل ائتلاف وزاري من الحزبين الكبيرين الفائزين في الانتخابات، اللذين تجمعهما جذور تضامنية واحدة، إلا أن ذلك لم يتحقق لأسباب كثيرة، ومن أهمها أن الأحزاب أصبحت أقرب إلى تبني برامج سياسية اقتصادية اجتماعية من النظر إلى المشترك التاريخي، فالحزبان يختلفان في برنامجيهما

اختلافات حقيقية وجذرية حول الاندماج الأوروبي، والسياسات المالية-النقدية، والسياسية الاجتماعية الاقتصادية، كما يختلفان حول مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقها، فحزب «العدل والقانون» يقترب في ذلك أكثر إلى «اجتثاث الشيوعية» ببعد انتقامي، بينما حزب «منبر المواطنين» يحبذ عدم الالتفات إلى ذلك والتركيز على قضايا ذات أهمية قصوى مثل التحديث والتنمية، وهذا ما عكسه موقف زعيم حزب «العدل والقانون» الذي أعلنه في جلسة طرح الثقة لمرشحهم لمنصب رئيس الوزراء كاجيميج مارتشينكيفيتش (Kazimierz Marcinkiewicz) حول الأولويات الواجب فعلها، مشيراً إلى ما سماه «مربع اللعنات» الممثل بأربعة أضلاع: الأجهزة الأمنية المرتبطة بالنظام الشيوعي السابق، عالم الإجرام والجريمة المنظمة، عالم السياسيين الفاسدين، مجتمع رجال الأعمال المشبوهين، مؤكداً على أنه من دون القضاء عليهم لا يمكن أن تتحقق نقطة «التحول الأخلاقي».[٣٧٩]

شكلت حكومة أقلية مدعومة من الأحزاب الشعبوية؛ «حزب الدفاع الذاتي» و«عصبة العائلات البولندية» وحزب الفلاحين البولندي، ولم تصمد طويلاً، نظراً لتدخل زعيم حزب «العدل والقانون» ياروسلاف كاتشينسكي (Jaroslaw Kaczynski) المستمر ومحاولاته قيادة الحكومة ورئيسها من موقعه كرئيس للحزب وكتلته البرلمانية، ما أدى إلى استقالتها وتولي ياروسلاف كاتشينسكي رئاسة الوزراء في ٢٠٠٦/٧/١٩، وهكذا أصبح التوأم كاتشينسكي (Kaczynski) في أهم موقعين في الجمهورية البولندية الثالثة.[٣٨٠] استمرت المشاحنات والخلافات بين السياسيين طوال مدة تولي كاتشينسكي (Kaczyaski) رئاسة الوزراء حول قضايا داخلية وخارجية متعلقة بسياسات الاتحاد الأوروبي، وعلاقته بالدول الأعضاء، كما ظهرت العديد من الفضائح المتعلقة بالفساد، ما أدى إلى قرار بحجب الثقة عن الحكومة، ونظراً لتعذر إقامة أي ائتلاف حكومي في البرلمان، قرر البرلمان حل نفسه قبل نهاية ولايته الدستورية بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٧.

خامساً. بوادر بداية الاستقرار في المشهد السياسي

جرت انتخابات البرلمان السادس بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢١ في أجواء مشحونة ومليئة بالاتهامات المتبادلة بين الحزبين الكبيرين؛ «العدل والقانون» بزعامة ياروسلاف كاتشينسكي (Jaroslaw Kaczynski)، وحزب «منبر المواطنين» بزعامة دونالد توسك (Donald Tusk). وتركزت الاتهامات على قضايا فساد لدى الطرفين، وكذلك على الطعن في قدرة الآخر على مواجهة مشاكل بولندا ووضع حلول لها. وقد كانت مثالاً على الدعاية السلبية عموماً.[٣٨١] أما اليسار، فقد حاول تنظيم صفوفه لتحقيق نتائج جيدة والعودة إلى صدارة المشهد بتأسيسه ائتلافاً انتخابياً سمي «اليسار والديمقراطية» (LiD)، واستعان بالرئيس السابق كفاشينفسكي (Kwasniewski) في

الدعاية الانتخابية.[٢٨٢] ونتيجة هذه الأجواء المشحونة، شارك ٥٤٪ من أصحاب حق الاقتراع في الانتخابات، ما شكل ارتفاعاً غير مسبوق في تاريخ المشاركة ونسبتها، وقد نال حزب «منبر المواطنين» على ٤١،٥٪ من الأصوات، وحصل على ٢٠٩ مقاعد برلمانية، تلاه حزب «العدل والقانون» بحصوله على ٣٢٪ من الأصوات و١٦٦ مقعداً برلمانياً؛ أي أن الحزبين الكبيرين قد حصلا سوياً على ٨٠٪ من المقاعد البرلمانية، وتلاهم ائتلاف «اليسار والديمقراطيون» في المركز الثالث بحصوله على ١٣٪ من الأصوات و٥٣ مقعداً برلمانياً، ما تسبب بخيبة أمل كبيرة سرعت في انهيار الائتلاف في العام التالي وعودة «اتحاد اليسار الديمقراطي» إلى العمل البرلماني تحت مسماه الأصلي. وقد دخل البرلمان في المركز الأخير «حزب الفلاحين البولندي» بحوالي ٩٪ من الأصوات و٣١ مقعداً برلمانياً، أما الأحزاب والحركات الأخرى فلم تتجاوز نسبة الحسم وسقطت فعلياً من المشهد السياسي لاحقاً «كحزب الدفاع الذاتي» و«عصبة العائلات البولندية».[٢٨٣]

شكل دونالد توسك (Donald Tusk) زعيم الحزب الفائز حكومة بالائتلاف مع «حزب الفلاحين البولندي» بزعامة فاليدمار بافلاك (Waldemar Pawlak)، وقد كانت من أكثر الحكومات استقراراً في تاريخ الجمهورية البولندية الثالثة، حيث استمرت بالحكم طوال مدة ولاية البرلمان. وكذلك شهدت هذه الحكومة حالة من «التعايش» الصاخب ما بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ليخ كاتشينسكي، إذ امتنع الرئيس عن التوقيع لأكثر من عام على وثيقة إصلاح الاتحاد الأوروبي المقرة من البرلمان، كما اعترض على التقارب البولندي-الألماني، ومواضيع كثيرة متعلقة بالسياسة الخارجية والدفاعية لبولندا.[٢٨٤] هذا الخلاف تجلى وظهر حتى في المناسبات الرسمية عندما شارك توسك (Tusk) مع الرئيس بوتين في إحياء الذكرى السبعين لمذبحة «كاتين»، التي راح ضحيتها الآلاف من الجنود والضباط والعلماء البولنديين في الحرب العالمية الثانية على يد أجهزة الأمن الستالينية. هذه المناسبة التي غاب عنها الرئيس ليخ كاتشينسكي (Lech Kaczynski) في حينها، وسافر بعدها بثلاثة أيام بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٠ على متن طائرة الرئاسة البولندية لإحياء الذكرى، ولكن حادث تحطم الطائرة الرئاسية أودى بحياته وحياة من معه من الركاب وبلغ عددهم ٩٣ راكباً، ومن بينهم الرئيس البولندي الأخير في المنفى، وزوجة الرئيس، وقادة عسكريون، ورئيس البنك المركزي، ورئيس معهد الذاكرة الوطنية، ورئيس ديوان المظالم، وموظفون من مراتب عليا، إضافة إلى ١٧ عضواً برلمانياً.

شكلت هذه الحادثة فاجعة وطنية كبرى عبّر فيها الشعب عن تلاحمه وحزنه الشديد، وتجلى ذلك في مظاهر الحداد الرسمي والشعبي.[٢٨٥]

تولى منصب الرئيس المؤقت، رئيس البرلمان برونيسلاف كوموروفسكي (Bronislaw Komorowski)، وأعلن عن إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٠/٦/٢٠، حيث

تنافس فيها شقيق الرئيس الراحل التوأم ياروسلاف كاتشينسكي (Jaroslaw Kaczynski) و٨ مرشحين آخرين. وقد أسفرت الجولة الأولى عن فوز كوموروفسكي بـ ٤١،٥٪ من الأصوات، وفوز كاتشينسكي (Kaczynski) بالمركز الثاني وحصوله على ٣٦،٥٪ من الأصوات. وفي الجولة الثانية فاز كوموروفسكي بالرئاسة، وذلك بحصوله على ٥٣٪ من الأصوات، وبهذا أصبح الرئيس الرابع للجمهورية البولندية الثالثة.[٢٨٦]

حل الاستحقاق الانتخابي للبرلمان السابع في ٢٠١١/١٠/٩، وشارك فيه حوالي ٤٩٪ من الناخبين أصحاب حق الاقتراع، وشكلت تراجعاً عن سابقتها، وقد فاز، وللمرة الأولى في تاريخ الجمهورية البولندية الثالثة، رئيس وزراء على رأس حكومته، حيث حصل حزب «منبر المواطنين» بـ ٣٩٪ من الأصوات و٢٠٧ مقاعد برلمانية، وحل في المركز الثاني حزب «العدل والقانون» بحوالي ٣٠٪ من الأصوات و١٥٧ مقعداً برلمانياً، أما المركز الثالث فقد شكل مفاجأة البرلمان السابع بحصول حزب مجهول وهو «حركة بالكيوت» على ١٠٪ من الأصوات و٤٠ مقعداً برلمانياً، ودخل البرلمان حزبان آخران هما «حزب الفلاحين البولندي» ٨،٣٦٪ من الأصوات و٢٨ مقعداً، و«اتحاد اليسار الديمقراطي» بأسوأ نتيجة له على الإطلاق، حيث حصل على ٨،٢٤٪ من الأصوات و٢٧ مقعداً.[٢٨٧]

وكما في البرلمان السادس، شكل دونالد توسك (Donald Tusk) حكومته الجديدة بالتحالف مع «حزب الفلاحين البولندي» بزعامة فالديمار بافلاك (Waldemar Pawlak) الذي استمر في منصبه حتى خسر موقعه كزعيم للحزب في مؤتمرهم في ٢٠١٢/١١/٧، وتولى مكانه زعيم الحزب الجديد يانوش بيخوتشينسكي (Janusz Piechocinski).[٢٨٨]

الخاتمة

إن التجربة البولندية في الانتقال إلى الديمقراطية تعتبر، وبحق، تجربة رائدة على صعيد النجاح الذي حققته بعد مرور ربع قرن على بدئها، فتاريخ بولندا شهد محاولات كثيرة لتطبيق مفاهيم الديمقراطية في نظامها السياسي؛ بدءاً من القرون الوسطى، وصولاً إلى الجمهورية البولندية الثانية ما بين الحربين العالمتين، ولكن الفشل كان دائماً من نصيب التجربة، وذلك بفعل عوامل داخلية تمثلت في الانقسامات الطبقية، والاجتماعية، والقومية، والدينية، وعوامل أخرى خارجية مرتبطة بالحوار السياسي لدول كبيرة ومؤثرة كروسيا، وألمانيا، اللتين كانتا تنظران إلى بولندا «كمجال حيوي» لهما، وترفضان أي خروج لها عن التبعية لهذه الدولة المجاورة أو تلك، والشواهد التاريخية حاضرة في هذا الشأن من التقسيمات الثلاثة لبولندا في القرن الثامن عشر، والتقسيم «الرابع» عشية الحرب العالمية الثانية، الذي أنتج لاحقاً «جمهورية بولندا الشعبية» ذات النظام الشيوعي، التي نجحت في البقاء لمدة ٤٥ عاماً على الرغم من كل الحراك الشعبي المناوئ لنظامها في فترات مختلفة من وجودها. هذه الديمومة كانت بفعل النظام الدولي القائم ما بعد الحرب العالمية الثانية المعترف «بالأمر الواقع»، وتقسيم مناطق النفوذ بين القوى الكبرى من ناحية، ومن ناحية أخرى، من وجود بعض التأييد الشعبي للنظام الذي أعاد بناء بولندا من دمار ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأعطى الكثير من المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية لطبقات وفئات كانت مهمشة. إلا أن هذا التأييد كان يتآكل مع كل حراك جماهيري مناوئ للنظام، وصولاً إلى أحداث ١٩٨٠/١٩٨١، وقيام حركة التضامن النقابية المدعومة من قبل الكنيسة الكاثوليكية، وعلى رأسها البابا يوحنا بولس الثاني. استطاعت حركة التضامن إعادة إحياء المجتمع المدني البولندي الذي كان له الفضل الأكبر في إبقائها حية ونشطة على الرغم من الأحكام العرفية التي فرضت في أواخر العام ١٩٨١، هذا البقاء والنشاط جرد النظام تدريجياً من شرعيته المجتمعية المتآكلة أصلاً، ما دعاه إلى البدء بحوار «المائدة المستديرة» وصولاً إلى الانتخابات الحرة جزائياً في حزيران ١٩٨٩، والمنتهية بانتصار التضامن وإقامة أول حكومة غير شيوعية في بلد شيوعي. ساهمت إقامة الحكومة غير الشيوعية الأولى في بولندا في تسريع وتيرة سقوط أنظمة الحكم الشيوعي في دول المعسكر الاشتراكي، وصولاً إلى انهياره الكامل.

أدى هذا الوضع الجديد إلى تحرر بولندا من الضغوط الخارجية، والبدء بعملية إصلاحات ثورية - جذرية في كل المستويات السياسية الاقتصادية التي شكلت نموذجاً احتذت به معظم دول المعسكر السابقة، من «العلاج بالصدمة» على الصعيد الاقتصادي، والانتقال إلى اقتصاد السوق الحر، إلى التعددية السياسية في

ديمقراطية ليبرالية شهدت تغييرات كثيرة ومتعاقبة في المشهد السياسي البولندي.

أدى انقسام حركة التضامن إلى تيارات سياسة مختلفة ومتنوعة على أساس برامج وأشخاص كنتيجة مباشرة لثلاثة أسباب رئيسة، أولها اختفاء العدو الشيوعي بانهيار نظامه الذي كان سبباً في الوحدة أمام عدو مشترك، وثانيها اختلاف الآراء حول طبيعة التغيرات ووتيرتها، والسبب الثالث والأخير يدور حول الموقف من الماضي الشيوعي وكيفية التعامل معه من التسامح إلى اجتثاث الشيوعية ومنع رموزها من المشاركة في الحياة السياسية في بولندا الجديدة.

هذه الاختلافات أفرزت واقعاً سياسياً متشرذماً في معسكر «ما بعد التضامن» من جهة، وواقعاً موحداً في معسكر «ما بعد الشيوعية» من جهة أخرى. هذا الواقع استمر عملياً لعقدين من الزمن شهدت فيهما الحياة البولندية انقسامات حادّة على الصعيد السياسي، وتعاقب معسكري المشهد على الحكم في مختلف مستوياته، وثباتاً في المشهد الاقتصادي الذي سجل نجاحات في مختلف المجالات، ولم يتأثر جدياً بالمشهد السياسي، لأن الاقتصاد وتحوله لم يكونا عنواناً للاختلافات السياسية المتمركزة على قضايا ذكرت أعلاه.

استقر النظام السياسي بعد البرلمانين السادس والسابع بتجمع تيارات ورموز تضامنية في حزبين رئيسيين هما حزب «العدل والقانون»، وحزب «منبر المواطنين»، اللذان يختلفان في أمور أساسية تهم المواطن بصورة كبيرة؛ من قبيل الموقف من درجة الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته وهياكله، وكذلك من موضوع التاريخ الشيوعي ورموزه وكيفية التعامل معهما، إذ يفتخر حزب «العدل والقانون» بأنه لا يضم أي رمز من رموز النظام البائد، ويدعو إلى اجتثاث الشيوعية ومنع رموزها من شغل أي منصب، ومحاسبة كل المذنبين بجرائم النظام السابق.

إن كل استطلاعات الرأي والانتخابات تؤيد وتدعم الفكرة القائلة إن المشهد السياسي البولندي بعد ربع قرن من التغيير، استقر على وضع فيه حزبان كبيران مع أحزاب صغيرة تلعب دور الحليف الأصغر في ائتلافات حزبية قادمة، سيلعب فيها حزب الفلاحين البولندي دور الحزب الأصغر كما جرى في حالات سابقة متعددة.

الفصل الثالث

مسيرة مصر الديمقراطية بين الطموح والمحددات

الفصل الثالث

مسيرة مصر الديمقراطية بين الطموح والمحددات

مقدمة

بينما يتحدث علماء السياسة عن الديمقراطية في الدول المتحضرة، ليس لرصد ما إذا كان النظام السياسي ديمقراطياً أم لا، ولكن لقياس نوعية الديمقراطية وحدود التَمَيُّز في تطبيق معاييرها،[٣٨٩] نجد، بالمقابل، في العالم العربي المعاصر، حوارات معمقة ومخاضات مضنية حول مداخل وإمكانية الإصلاح السياسي والدمقرطة. والعبرة في هذا الحديث هي أنه يجب الحسم في أمر غاية في الأهمية: إن مفهوم «الديمقراطية» في مصر لا يعادل -ويجب ألا يعادل- مفهوم «الديمقراطية» في بريطانيا، مثلاً، حيث في مصر نجد أن الديمقراطية قالب مفاهيمي تضيق الصدور بمضامينه، لأنه -بكل بساطة- مفهوم دخيل يكتنف كنهه الكثير من الغموض والجدل والإرباك، وهو ليس من مخرجات تجربة سياسية، اجتماعية، اقتصادية، فكرية خاضها المجتمع المصري. بناء على هذا المدخل في التحليل، فإنه من العبث بمكان أن نحاول إسقاط المفهوم الغريب الذي يبدو على ضوء الحقائق التاريخية أنه غير قابل للتهجين محلياً. لذلك، فإن ما يجب السعي إلى البحث عنه وتطبيقه، هو ليس الديمقراطية بشمولية مفاهيمها ومؤسساتها كما في أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية. علينا أن نكون مبدعين في تصميم شكل

ملائم من الحكم تكون مفرداته مستقاة من واقع التجربة التاريخية للشعب والبيئة في مصر. وبما أننا في عالم التعارف الكوني الفوري من خلال جميع وسائل الاتصال المتاحة، فلا ضير في أننا نستفيد من تجارب الأمم الأخرى ليس بالتقليد الساذج أو غير المناسب، وإنما من خلال عملية جادة لتأصيل أدوات نجاحهم في الواقع المصري لتحقيق الحماية، والعدالة، والرفاه، لكل مواطني الدولة المصرية.

وعلى خلفية ما يحدث في مصر منذ (ثورة) ٢٥ يناير، قد يجازف المرء أحياناً ويضع فرضية الغرض منها لا يعدو في جوهره أن يكون أكثر من مدخل لمحاولة البدء بفهم ظاهرة ما في بيئة يعيش فيها مؤثراً ومتأثراً بها. والظاهرة المقصودة في هذا المقام هي الحراك الشعبي الذي شبّ في المنطقة العربية في الآونة الأخيرة - ابتداء من العام ٢٠١١ وحتى الوقت الراهن. أما الفرضية، فهي أن ما يجري في الشارع العربي لافت جداً للانتباه، وجدير بالتأمل، ليس لأن الحدث وقع وأن أهميته ليس في وقوعه فحسب، بل إن أهمية الحدث تكمن في واقع أنه لم يحدث، مُنطلقاً من أرضية أو بخلفية يمكن وصفها بأنها جسر التأهيل للقيام بالفعل. كما أن المبادرة (النزول إلى الشارع) كانت تفتقر إلى حد أدنى من ضمانات القدرة على متابعة الفعل واحتمالات نجاحه في تحقيق الهدف الذي من أجله أعلن الشارع موقفه. فالخلفية أو الجسر المفقود (مؤهلات القيام بالفعل) وهي ثقافة الحرية، وسيادة القانون، ثقافة المجتمع المدني، والهوية، والمواطنة، ثقافة الدولة-الأمة، ثقافة المعارضة السياسية والمساءلة، ثقافة النظام السياسي والعقد الاجتماعي. في ظل جميع هذه المفقودات يوجد هنالك «وعي» ديمقراطي، حدود البداية فيه يوم الاقتراع لانتخاب شخصية على مستوى مجلس بلدي، أو شخصية بمستوى نائب في البرلمان، أو حتى بمستوى رئيس الجمهورية. أما حدود نهايته فهي ساعة فرز الأصوات. لذلك، فالديمقراطية في الوعي العربي ليست نمطاً أو طريقة حياة، وإنما إجراء له حدوده الزمانية والمكانية. زيادة على ذلك، فالديمقراطية مفهوم لم يدركه ولم يلامسه الوعي العربي إلا في حوار سياسي عن الديمقراطية في أحد البرامج الإعلامية، أو في المجال الأكاديمي، أو خطاب سياسي عابر. ولكن تراكمات التجربة والخطأ في تطبيقات المفهوم بشموليته، فإنها غائبة تماماً؛ أي يبقى مفهوم الديمقراطية غير ملموس، ولكنه مغر للحديث فيه، وكأنه وصفه طبية للتداوي بأعشاب تنمو في قاع المحيطات، أو ضرب من ضروب الشعوذة والسحر. فالديمقراطية إذاً، ليست هي المطلب في مصر، لأن المفهوم المطلوب غير مفهوم، ومعانيه مضطربة لدى الطالب كما لدى المطلوب (المواطن والسلطة). فما الذي يحدث إذاً؟

الحركات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية أدخلت إلى المنطقة وهجاً طالما انتظرته الشعوب العربية لإخراجها من ظلمات التخلف - بكل ما تحمله الكلمة من

معان في عصر الحداثة، وما بعد الحداثة، الليبرالية وما بعد الليبرالية، البنيوية وما بعد البنيوية، وما إلى ذلك من معايير الرقي المعرفي وآثاره الملموسة على بناء وتطوير المدنية والمعاصَرة. في الأثناء التي بدت الحركات الشعبية وكأنها تُراكم زخماً، أخذ المراقبون والمهتمون يكتبون للتاريخ، وعلت أصوات الوسائل الإعلامية بالحديث في الحدث. مسميات كثيرة ونعوتات مختلفة أطلقت لتعريف ووصف ما يدور، فقيل إنها «ثورة»، «انتفاضة»، «حراك»، عملية «تحول» أو «تغيير» نحو الديمقراطية. وراح البعض يصفها بأنها «ربيع» عربي، «ثورة ياسمين»، «ثورة كرامة»، ... الخ، حتى لحظة الكتابة هذه لا يستطيع أحد أن يجزم بالدليل القاطع ما إذا كان هذا الوهج الذي ما زال يحوم في سماء المنطقة العربية هو صادر عن سقوط وانفجار نيزك، ستحرق شظاياه وتدمر الأرض والحياة التي تلامسها، أم أنه البدر الذي طلع على المنطقة بعد طول الظلام. ما أقترحه هو رؤية تقوم على أن ما يحدث، سواء في مصر أو في تونس أو حتى في اليمن، هو ليس ثورات ولا عمليات تحول ديمقراطي، لأسباب سنشرحها من خلال دراسة النموذج المصري لاحقاً. فإن ما يحدث هو انفجار كان وقوعه قادماً حتماً لتنفيس الاحتقان الذي تسببت فيه تراكمات من حالة عدم الرضى في العلاقة بين الدولة والمجتمع. والمثير للملاحظة أيضاً، هو تزامن هذا الانفجار مع حالة تغير سريع (ومباغت للعرب) في موازين القوة السياسية، والاقتصادية والتجارية، والتكنولوجية والمعرفية العالمية. إن عدم مقدرة الدولة العربية على مواكبة احتياجات مواطنيها المادية والمعنوية، وعدم مواكبتها للركب الحضاري المحيط بها، أديا إلى احتقان لسنوات ثم انفجار بين عشية وضحاها.

هي ليست ثورة ولا مخاضاً ديمقراطياً لوجود معايير علمية تنفي عنها هذه الصفات. بموجب دراسات وأبحاث لضالعين في هذا الحقل، فإن الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية لا يتأتى إلا إذا توفرت شروط ومتطلبات [٣٩٠] – لا تتوفر إلا بالحد الأدنى أو شكلياً– في «دول» ما يسمى «الربيع» العربي. ومن بين أهم الشروط والمتطلبات: ضرورة وجود الدولة والأمة (nation-state) إذا ما أريدَ لها أن تكون بالفعل ديمقراطية. خُوان جي لينز وألفريد ستيبان، مثلاً، يعرفان الدولة أو أن الحالة الدولية (stateness) لا تتحقق إلا بتوفر مجتمع مدني، مجتمع سياسي مستقل، سيادة القانون، بيروقراطية يُعتمد عليها، ومجتمع اقتصادي مُمَأسس.[٣٩١] ثم يؤكدان أن الأمة (nation) تُجمِع على منظومة من القيم والمعتقدات المشتركة، ويوجد لدى غالبية المواطنين إحساس يَقيني بالانتماء لمجتمعه السياسي دونما غيره. وفي محصلة القول «الحكم الديمقراطي الحديث هو حتماً مرتبط بوجود الدولة. وبدون الدولة لا يكون هنالك مواطنة؛ وبدون المواطنة لا تكون ديمقراطية».[٣٩٢]

ربما السؤال الأكثر أهمية هو هل ما يجري اليوم في الأقطار العربية عملية انتقال ديمقراطي أم أن ساعة انهيار النظم العربية التي نشأت أصلاً مشوهة قد حانت،

وقرعت الجماهير أجراسها لتضع نهاية للوضع القائم دونما معرفة في كيفية إنشاء البديل لما رفضوه؟ لقد تمت الإشارة أعلاه إلى أهم الأسس العلمية المثبتة التي يجب أن تتوفر لكي يصح وصف ما يحدث في مصر بأنه تحول ديمقراطي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة تميل كثيراً إلى وصف ما يجري في مصر وسائر ما يسمى بـــ «دول الربيع» العربي بأنه انهيار لنظم سياسية مهترئة طالما عانت من غياب أسبَاب بقائها واستقرارها.

ومن بين القضايا التي لا بد من إلقاء الضوء عليها في معرض الحديث عن تَكَون الكيانات السياسية العربية المستقلة:

١. حداثة النشأة وفجاجة التجربة مع الدولة. كما أن قيام الكيانات السياسية العربية أوجد حلولاً لمشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية لدى هذه الكيانات، ولكن في الوقت ذاته عمّق حالة التفكك والتجزئة في جسم القوم العربي ككل.

٢. إن غالبية الدول العربية التي شهدت تفاعلات شعبية تدعو إلى إصلاح سياسي، بدأت مسيرتها السياسية كدولة عقب حرب استقلال/تحرير، وكان الجيش أو قيادات حركة التحرير هم من تولى زمام السلطة، وبناء الدولة. وظلت السلطة محتكرة لدى تلك الفئة لعقود قادمة، ولم يتم النقل الفعلي للسلطة إلى مؤسسات حكم مدني يحكم بالقانون بقدر ما هو بالقوة.

٣. أما القضية الأخرى والأهم فهي مسألة الهوية، حيث تعيش مجتمعات الدول العربية حالة تنازع الهويات. فالدولة القطرية منحت سكانها هوية تعبر فقط عن المكان الذي يعيشون فيه، ولا تعبر عن الهوية التي يشعرون بالانتماء والولاء إليها.[٢٩٣] ففي واقع الأمر هؤلاء الناس (المواطنون) يشعرون بالانتماء إما للهوية العربية – خارج حدود الكيان القطري المحدد بخطوط سياسية لا تتماهى مع كينونته، وإما يشعرون بالانتماء إلى الهوية الدينية (الإسلامية) التي حدودها «العالم» الإسلامي – أبعد بكثير من حدود أمته العربية. إذاً، يُستخلص من هذا الحديث أن الإنسان العربي في مصر أو غيرها يعاني من فصام/أزمة الهوية. وتكمن أهمية هذا الاستخلاص في شرح وتحليل ظواهر يمكن متابعتها في الثورة المصرية. وعلى سبيل المثال، فإننا نرى كيف هي تجليات أزمة الهوية بُعيد إسقاط مبارك في مصر العام ٢٠١١. إن مشكلة هلامية واضطراب الهوية التي تعاني منها المجتمعات العربية، تخلق دائماً مجالاً هائلاً لحالة عدم الاستقرار، إضافة إلى ديمومة احتمال حدوث صراعات دامية بين أتباع الأيديولوجية القومية العربية (العلمانية)، وأتباع العقيدة الإسلامية الكونية (الهوية الدينية) كما هو الحال في مصر، على سبيل المثال لا الحصر.

على خلفية هذا المشهد، فإنه من دواعي الاستغراب أن يحدث في مصر، وغيرها من الأقطار العربية، منذ العام ٢٠١١ وحتى اللحظة من تحرك الجماهير العربية ضد السلطات الحاكمة؛ الظاهرة غير المسبوقة في تاريخ الدولة القطرية العربية الحديثة. وبالتالي، فإن السؤال الذي يدفع بنفسه إلى واجهة النقاش هنا هو: ما الذي استجد على الواقع العربي في حقيقة الأمر؟ بمعنى آخر، هل الحراك الجماهيري الراهن في الدول العربية بما فيها مصر جاء مدفوعاً بنهضة نوعية في الفكر والوعي والثقافة والهوية إلى حد أن المجتمعات العربية تغلبت على حالة التصحر الفكري والتخلف المدقع والتعصب والشرذمة، ونضجت إلى الحد الكافي ليخرج في «ثورة» شعبية عارمة ليعبر بكثافة وإصرار عن رغبته في الانتقال إلى الديمقراطية وعن شغفه بالقيم الديمقراطية؟ الحقيقة أن النهضة والتنوير لم تسبقا الحدث الذي هو في أصله صرخة مواطنين لم يعد بإمكانهم توفير أساسيات العيش الكريم. وينبغي تفادي الوقوع في شرك الشعارات والمسميات ووصف الأمور وصفاً موضوعياً يعبر عن حقيقة ما يحدث. إن الواقع العربي كما قال هشام شرابي:

> ما [زال] بحاجة ماسة إلى الأطر النظرية والتحليلية والتفكيكية والبنائية، التي تجاوزتها ... المجتمعات [الغربية]، لتكوين الوعي الناقد، ولتحديد أهداف ممارساتنا الاجتماعية والسياسية وأساليب تحقيقها. ... وعليه، فإذا كان لهذا المجتمع أن يبقى ويستمر، فلا بد من تغييره تغييراً جذرياً شاملاً. لكن هذا لن يحصل بضربة عصا سحرية أو بواسطة انقلاب عسكري. ... ولن يكون هناك تغيير دون إزاحة الأب رمزاً وسلطة.[٣٩٤]

لذا يتناول هذا الفصل سلسلة من أهم الأحداث السياسية التي مرت بها الدولة والمجتمع المصري الحديث، ابتداء من وصول محمد علي إلى مصر، وتسلمه السلطة مطلع القرن التاسع عشر. ويعتبر هذا التاريخ ذا أهمية بسبب أن محمد علي أدخل معه إلى البلاد شكلاً جديداً في الحكم، رافقه شيوع مفاهيم حداثية لم تكن متداولة ولا مطبقة في مصر من قبل. كما أنه أدخل إلى مصر نمطاً إنتاجياً جديداً (آسيوياً في جوهره ورأسمالياً في مظاهره الخارجية). ومما يمكن تسجيله في ميزان إنجازاته أيضاً، النهضة بالتعليم والصحة، والصناعة والتجارة، الزراعة وتنظيم الري، وإنشاء جيش وطني مكون من قوات بحرية وبرية. واستمر محمد علي في بناء مصر جديدة حتى نهاية حكمه سنة ١٨٤٨. أما أبرز المآخذ على محمد علي، أنه لم يبن بموازاة القوة العسكرية والصناعية نظاماً سياسياً عصرياً قادراً على توفير المناعة الضرورية لضمان ديمومة ما تم إنجازه، والبناء عليه مستقبلاً. فلقد أنشأ لنفسه مُلكاً ورّثه لذريته التي افتقرت لرؤية المؤسس وطموحه وقوته وإرادته.

الجزء الثاني يتناول ثورة الضباط الأحرار في العام ١٩٥٢، وفترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر التي استمرت حتى العام ١٩٧٠. على صعيد علاقات مصر

الخارجية ومكانتها في الإقليم العربي، خرجت مصر من غيبوبتها. أما على الصعيد الداخلي، فقد تحول النظام من ملكي وراثي مستبد إلى جمهوري «اشتراكي» استطاع تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية والنهوض بالقطاع العام. إلا أن الانقلاب على الحكم الملكي وتنفيذ ثورة هيكلية سياسية واقتصادية، لم يخلقا مؤسسة سياسية تضمن التعددية الحزبية وتصون حقوق المعارضة والأقليات. لقد تم ترسيخ دولة الشخص الواحد، التنظيم الواحد، وتسييس المؤسسة العسكرية وعسكرة المؤسسة السياسية.

الجزء الثالث يسلط الضوء على فترة ولاية الرئيس السادات من ١٩٧٠ حتى ١٩٨١. في ذلك العقد من حكم السادات، شهدت مصر تحولات تبدو في ظاهرها أنها محاولة لتجاوز حالة التفرد بالسلطة، وحلول فجر جديد من التعددية الحزبية، ولكنها في واقع الأمر كانت أدوات زائفة، الهدف منها تحقيق رؤية الشخص الواحد لمصر من بعد عبد الناصر. وتحولت الحالة في مصر من استبداد عادل في عهد عبد الناصر، إلى استبداد ناعم في عهد السادات. أما الثورة التي صنعها السادات لتحقيق رؤيته الخاصة لمصر، فكانت تنطوي على تفكيك القطاع العام، وبيعه للخاص، أملاً في تمكين الدولة من تسديد العجز في ميزانيتها. لكن النتيجة كانت كارثية: الفقراء زادوا فقراً، والأغنياء زادوا غنى وفساداً، وفتحت مصر أبوابها للاستثمار الأجنبي والبضائع الأجنبية بلا حسيب ولا رقيب. كل هذا زاد من غضب عامة المواطنين وضيق المعارضة السياسية والدينية بالنظام، حتى تفجر الوضع بالمظاهرات، والتفجيرات، وأخيراً باغتيال السادات نفسه.

في الجزء الرابع يتناول الفصل فترة ولاية نائب السادات، حسني مبارك. مرة أخرى، ظلت الدولة تنتهج النهج نفسه السابق بحَرفياته، متجاوزاً حقوق المواطنين والحريات العامة، فقمع المعارضة السياسية والدينية المتمثلة في تنظيم الإخوان تارة وغازلها تارة أخرى. وعلى الصعيد الاقتصادي، استمرت الدولة في تهشيم القطاع العام وإصدار قوانين لحماية القطاع الخاص وتمكينه من استنزاف كل ما تبقى من إمكانات وموارد القطاع العام. الطبقة الوسطى في المجتمع أخذت تضمحل بوتيرة متسارعة، والفساد السياسي والاقتصادي والإداري استفحل واستشرى في جميع أركان الدولة والمجتمع، وباتت الدولة إقطاعاً يمتلكه مجموعة أشخاص في هرم السلطة وأعوانهم. وما زاد من حنق المواطنين والمعارضة السياسية والدينية أيضاً، هو محاولة الرأسماليين الجدد في الحزب الوطني الديمقراطي الاستئثار بالسلطة والثروة دونما إشراك المؤسسة العسكرية فيها. زيادة على ذلك، تخوف الشعب والجيش من فرض واقع جديد في النظام السياسي المصري، وهو توريث السلطة لأحد أبناء مبارك، وبخاصة أن مبارك حكم ما زاد على ثلاثة عقود، ولم يكن له نائب رئيس. وانتهى عهد مبارك بإسقاطه، فيما بات يعرف بثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١.

الجزء الأخير يتناول أسباب الثورة على حكم مبارك، وبعضاً من أهم مجرياتها. أهم ما ميز الحراك الشعبي الذي أدى إلى انهيار دولة مبارك هو أن الحدث تم ترويجه على أنه النقطة الفاصلة في تاريخ مصر السياسي، التي ستنقل مصر من حالة الاستبداد إلى حالة الديمقراطية. وقد كانت حشود المتظاهرين في ميادين مصر العامة تعتقد أن الديمقراطية المصرية أصبحت ليست ضرورة، بل واقع، لأن الشعب أرادها كذلك. لكن الإمعان في تحركات الشارع المصري، ومناورات المؤسسة العسكرية في إدارة الحشود الجماهيرية، ودورها في إدارة المرحلة الانتقالية، يقود إلى الاستنتاج أن الديمقراطية التي يصبو إليها الشعب بدت أنها أمر يزداد مناله بعداً. والأسباب الرئيسة لذلك أن الديمقراطية كمفهوم لم تلامس الوعي والثقافة، ولا توجد هنالك إرادة حقيقية لدى الحكام المدنيين، ولا حتى الجيش في الانتقال الديمقراطي.

ولكن قبل الدخول إلى أجزاء الدراسة، يجب التنويه إلى أن الفصل الأول من الكتاب تعرض لجملة من النظريات التي تعنى بدراسة وتحليل ظاهرتي الثورات والتفاعلات الشعبية بهدف الانتقال إلى الديمقراطية. ومن بين المقاربات التي أشير إليها بأنها أحد الأنماط التي يمكن توظيفها في دراسة ظاهرة الانتقال إلى الديمقراطية في مكان ما، هي الإرث السابق وتبعية المسار (path dependency). كما تمت الإشارة إلى أن هذه المقاربة يمكن إسقاطها على أنموذج الانتقال الديمقراطي في مصر. وتكمن صلاحية المقاربة تلك في نقطتين أساسيتين هما: الإقرار بأن حاضر النظم السياسية ومستقبلها مرتبطان مباشرة بتاريخها وماضيها. من الناحية الأخرى، فإن المقاربة تعمد إلى الاهتمام بالعامل البنيوي والنخبوي في دراسة الانتقال إلى الديمقراطية.

وعلى الرغم من الإقرار بجاذبية مدخل الإرث السابق لتحليل النظام، فإن هذا المدخل، كما سيتبين في الأجزاء اللاحقة من الفصل الحالي، يبقى محدود الصلاحية للعديد من الأسباب، ومنها أولاً، أن المعطيات على الأرض تشير إلى ضلوع واضح للمؤسسة العسكرية في توجيه الأحداث (الحراك الشعبي الذي بدا وكأنه مبادرة من الشارع المصري لتغيير النظام/إسقاطه). ثانياً، مقاربة الإرث السابق تغفل خصوصيات الأنموذج المصري التي تكمن في حقيقة أن الحراك الشعبي حالما تبلور أخذ ينقسم إلى مناد بإحلال القيم الديمقراطية لتحقيق العدالة من جهة، ومناد بإقامة حكم الله في الأرض لتخليص الأمة من مفاسد السياسات الدنيوية من جهة أخرى. بين هذه المطالب وتلك، انقسم المجتمع ليفصل بينهما الحاكم التقليدي لمصر؛ الجيش. ثالثاً، مقاربة الإرث السابق في الحالة المصرية تغفل -إلى حد بعيد- حقيقة أخرى، وهي العامل الخارجي المتمثل في المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الإقليميين

والدوليين. ومعنى ذلك أنه من المحال أن يحدث تحول جوهري في الدولة المصرية ذات الأهمية الكبرى من الناحيتين الأمنية والسياسية دونما محاولة دول المركز التأثير في الحدث.

أولاً. محمد علي باشا وتأسيس الدولة الحديثة في مصر

قبل الحديث عن الحقبة الشهيرة لمحمد علي، وعن حكمه وإنجازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ١٨٠٤-١٨٤٨ في مصر، لا بد من الإشارة إلى أن مصر كانت حاضنة لواحدة من أقدم الحضارات الإنسانية التي بنت دولة مركزية قامت على التحكم بالمياه والإنتاج الزراعي. كانت الدولة المصرية دوماً هي من يضع قواعد العلاقة بين السلطة والمحكومين (من الأعلى إلى الأسفل)، من خلال التحكم بمقومات حياة المجتمع من موارد مائية، وأراضٍ زراعية على ضفتي النيل، ولعب دور المحتكر، ليس للسلطة فحسب، وإنما أيضاً لدور المبادر والرائد لمشاريع النهضة والتنمية الاقتصادية والمجتمعية. وخطورة هذا النمط من الدولة والحكم أنه غير مستدام، لأسباب أهمها: أولاً، أن الدولة المركزية المختزلة عادة في شخوص الملوك والحكام، تبقى وتقوى بقوتهم وتنهار بضعفهم.[٣٩٥] ثانياً، تقتل روح المبادرة لدى المحكومين (عبيد أو شبه عبيد للسلطة)، وتعزز قابليتهم للاستكانة والعزوف عن مقاومة السلطة إلا رمزياً أو سلمياً. ومن بين المحللين الذين استغرقوا في مناقشة هذا الموضوع نزيه الأيوبي، الذي كتب نقلاً عن عادل حسين: «إن كل لحظة من لحظات تصدع الدولة [المصرية] يصاحبها انهيار كامل في جميع الوظائف الاجتماعية، ولا يعود المجتمع إلى حيويته إلا حين تعود إلى الدولة المركزية وحدتها ومسؤوليتها».[٣٩٦]

بهذه الإشارة نضع العلامة الفارقة التي امتازت بها الدولة المصرية. والغرض الأساس من هذه الإشارة هو إظهار كيف أن الحاضر السياسي المصري متخم بأحداث التاريخ وأعبائه، ولا يستطيع التبرؤ من صلته بها.[٣٩٧] وسيتضح في الأجزاء والفقرات التالية كيف أن عهد حكم محمد علي باشا وسلالته لمصر، ما زال الإرث الذي يتجلى حضوره بصور متفاوتة في وضوحها وأهميتها، وأيضاً في أماكن ظهورها اعتماداً على الجزئية التي يتم تسليط الضوء عليها لإخضاعها للتحليل.

في تأريخه لمرحلة البدء في تشكيل الدولة المصرية الحديثة خلال الفترة من مطلع القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين، وصف محمد رفعت في كتابه، **تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة**، شعب مصر قبل الحملة النابليونية بأنه كان يعيش حالة «... سبات عميق، بمعزل عن العالم المتمدين، لا يعرفون عن المدنية الأوروبية شيئاً، فأيقظتهم الهزة العنيفة من سبات كانوا فيه منذ العصور الوسطى، وفتحت أعينهم لعصر جديد ... تنطوي على معلومات وأفكار وأنظمة

لا عهد لهم بها من قبل».[٣٩٨] فمن بين الأمور التي أدخلتها الحملة الفرنسية إلى مصر نظام التشريع والإدارة، وخبراء وعلماء في التاريخ الطبيعي والآثار، والمياه والفيضان والزراعة، والشرطة والجيش والحكومة ... وغيرها من أدوات العلم والمعرفة. لكن الاحتلال الفرنسي لمصر لم يدم طويلاً، وجزء من الفضل يعود في ذلك لمحمد علي شخصياً.

عندما وصل محمد علي إلى مصر لطرد الفرنسيين منها، كان بادياً بجلاء أن مصر تعيش حالة تعدت حاجز الإشباع بمشكلات التفكك الاجتماعي والتخلف الاقتصادي وغياب مذهل للدولة. فكر محمد علي في تحويل جملة المشكلات التي تعانيها مصر إلى فرصة يصبح فيها الحلم بالسلطة والعظمة حقيقة. فلدى محمد علي رصيد من القوة العسكرية وموهبة الحنكة والدهاء السياسي، وما علية سوى توظيف تلك الأدوات في سبيل تلبية غرائزه السلطوية وتشكيل مملكته المصرية برؤيته الشخصية. واستخدم الحنكة السياسية واللين في التعامل مع أصحابه وأعدائه تارة، والخدعة والعنف تارة أخرى. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أسلوبه في استمالة عامة الناس لجانبه، وتخلصه من هيمنة المماليك (عصابات البلطجة آنذاك) في مصر.[٣٩٩]

عندما تولى محمد علي الحكم في مصر أنشأ «مجلساً خاصاً اعتاد المداولة مع أعضائه في جميع الأعمال المتعلقة بالحكومة قبل الشروع بتنفيذها. وألف لكل فرع من فروع الإدارة مجلساً من الأخصائيين ... وكان هناك مجلس عام فوق هذه المجالس جميعاً يدعى بمجلس الحكومة».[٤٠٠] واضح أن الرجل سار باتجاه مأسسة صناعة القرار، ولم ينفرد به هو وحاشية من المقربين، ولكن فقط بالقدر الذي يساعده في تحقيق مآربه السلطوية والعسكرية. أما المناصب العليا في الدولة، فبقيت مقصورة على المماليك والألبان والأتراك، واستثني منها المصريون بذريعة عدم جاهزيتهم لها. ولكن لا عجب في ذلك؛ فما صنعه محمد علي كان لنفسه، وما أنجز من إصلاح وتطوير في القطاعات الإنتاجية والتصنيعية (المدنية والعسكرية) كافة، كان نابعاً من إدراك محمد علي العميق بأن طموحه في التربع على عرش مصر (مستقلة عن السلطان العثماني)، بحاجة إلى أدوات لتمكينه من ذلك. والقوة العسكرية التي احتاجها لتثبيت سلطانه على مصر، ومقاومة المؤامرات العثمانية والبريطانية، وتوسيع حدود مصر الشمالية-الشرقية ومن الجنوب يحتاج إلى مشروعات هائلة كماً ونوعاً. فمن بين المجالات الحيوية التي طالها التطوير، الخدمات العامة كالصحة والتعليم. وفي مجال الإصلاح والتنمية الاقتصادية، قام بتطوير الصناعة والتجارة وبناء الموانئ البحرية، والملاحة والصيد البحري، والزراعة وتغيير نظام ملكية الأراضي ونظام الضرائب. ومن مؤشرات التنمية والازدهار الاقتصادي في ذلك العهد، أن قيمة الصادرات من

القطن، والأرز، والصمغ، والحبوب، والأنسجة الكتانية، بلغت حوالي ٤٢ مليون فرنك فرنسي العام ١٨٣٦. أما الواردات من خشب البناء، والحديد، والآنية، والورق والعقاقير، فبلغت قيمتها ٥٠ مليون فرنك في العام نفسه. هذه الأرقام تقدم دليلاً على حجم المشروع النهضوي والتنموي الذي أراده محمد علي. فلقد تضاعف حجم الصادرات والواردات للدولة ما بين عشرة إلى اثني عشر ضِعف ما كانت عليه قبل توليه السلطة في مصر.[٤٠١]

الأفعال والإنجازات التي حققها محمد علي في شتى المجالات، كان المصريون فيها شريكاً حقيقياً، كما أثبت براعته في هندسة المشروع النهضوي وتنفيذه. وفي سبيل تحليل هذا المشهد تنطوي تناقضات وظواهر يصعب إغفالها:

١. إشراك المصريين في نهضة بلادهم واستثناؤهم من المشاركة السياسية في المستويات العليا بذريعة عدم نضوجهم السياسي.

٢. أفعال التنمية والتطوير وما لحق ذلك من تشغيل للأيدي العاملة، ورفع مستويات الحياة والوعي والتعليم عزز من شرعية السلطة.[٤٠٢]

٣. توازي وتيرة المشروع النهضوي مع الطموح السلطوي والقوة الحربية بدليل أنه مع بداية العام ١٨٤١ انخفض عدد الجيش المصري إلى حوالي ثمانية عشر ألف عنصر، بعدما كان قد فاق المائة ألف في منتصف ثلاثينيات ذلك القرن، أي حينما كان الاقتصاد في أفضل أحواله.

٤. لم يواكب التنمية الاقتصادية والقوة العسكرية تطوير لأبنية الدولة؛ ولم يكن هنالك دستور يضمن حقوق الأفراد وحرياتهم، ويعرّف بحقوق الدولة ووظائفها. يذكر محمد صبري في كتابه **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم**، أن المصريين «كانوا ينعمون بالرفاهية، ولكنهم كانوا فاقدي الحرية، لأن الحكومة تراقب أعمال الناس وحركاتهم وأقوالهم».[٤٠٣]

٥. إن شكل النظام السياسي والاجتماعي في مصر، وهيكليته الاقتصادية، سوف يكونان دائماً محكومين، بالضرورة، بمنظومة القيم والمصالح التي تتبناها الدولة المركزية، والتي ربما ينعم عمومِ المجتمع المصري بثمارها؛ مثل في عهد محمد علي الذي كان مستبداً عادلاً، أو ربما يشقى من ضراوتها؛ مثل في عهد الخديوي توفيق الذي اعتقد أن مصر وشعبها تَركة آبائه وأجداده. فالإنسان المصري محكوم عليه بالجُنْدية للدولة في جميع الأحوال، ما يستدعي الجزم بأن العلاقة بين الدولة والمجتمع ليست من تصميم المواطنين وصياغتهم، كما هو الحال في النظم السياسية (الديمقراطية) الأوروبية المعاصرة مثل بريطانيا أو فرنسا.

إن ما ينبغي ملاحظته هنا أيضاً هو السرعة التي تقبَّل بها شعب مصر محمد علي سلطاناً يتولى أمرهم والالتفاف حوله. هذه النقطة تستوقف القارئ لتاريخ مصر في تلك الفترة، لأن محمد علي لم يكن مصرياً، بل أجنبي من ألبانيا. والسؤال هنا إلى أي مدى يمكن أن يكون الأمر طبيعياً أن يحكم المصريين مَلِكٌ من غير المصريين؟ هل سيؤيد المصريون ويلتفون حول من يرون أنه مُخَلِّص الشعب من محناته أياً كانت؟[٤٠٤] لا يبدو أن الشعب المصري الذي أثارت الحَملة الفرنسية (١٧٨٩-١٨٠١) حسه الوطني كان مكترثاً بالحد الأدنى لحقيقة أن محمد علي قدم من الخارج. واستطاع محمد علي بفهمه للسيكولوجيا المصرية، أن يوظف الشعور الوطني المصري وطموحه بدولة مستقلة للضغط على السلطان العثماني لتنصيبه حاكماً بلقب باشا، وفعلاً كان له ذلك بعد ثلاث سنوات من دخوله مصر. فالملاحظ هنا أن مشروع الدولة والنهضة لم يكن مبادرة محلية نابعة من الوعي الجمعي لعامة الشعب، أو حتى من أعيان المجتمع، بل من رؤية فرد (الحاكم) يهدف إلى تحقيق ذاته كسلطان طموح، وعلى درجة غير اعتيادية من الفطنة السياسية.

بينما يمكن وصف محمد علي باشا بأنه مثال المستبد العادل، فإن من خَلَفه من الأبناء والأحفاد إلى كرسي السلطة جَسّدوا حالة من الاستبداد الخام بدرجات متفاوتة في الرداءة. وفي تلك الفترة، تمت تعرية الواقع الذي صنعه محمد علي؛ لقد صنع عرشاً في مصر لذريته ولم يصنع دولة لمصر وشعبها. ففرق الاقتصاد المصري في الركود والإهمال من جانب، وفي الديون الأجنبية من الجانب الآخر، وأصبح سفراء وقناصل أوروبيون (غالباً فرنسيون وإنجليز) يصنعون القرار في مصر. وعلى صعيد الحريات الشخصية، كان الناس مراقبين في أقوالهم وأفعالهم، وينالهم بطش الدولة إذا خاضوا في مناقشة علمية تثير جدلاً دينياً، مثلاً. كما تم القضاء على الصحف اليومية التي كانت تنطق بلسان المثقفين وأصحاب الرأي من المصريين. لقد كان النفي إلى خارج مصر، أو السجن، أو الإعدام، العقوبة الروتينية المنزلة بحق كل من يعترض السلطة بقول أو محاولة فعل. ومن المظاهر الأخرى لغياب القانون والعدالة، أن كانت الدولة تسوي الخلافات بين الناس من جهة، وبين الناس والدولة من جهة أخرى، استناداً إلى أمزجة فردية، والقوانين التي يُحكم بموجبها مجهولة المصدر. كما أصبح العسكر يعملون بلا رواتب يعتاشون منها، واستُعبد الفلاح واستنزف دخله وأثقل كاهله بالضرائب الباهظة، بينما عَلا شأن الأجانب الأوربيين، واستمتع الباشاوات بسلطة تفتقر إلى الحد الأدنى من الشرعية، وبثروة نُهبت من فقراء المواطنين (الفلاحين) المصريين؛[٤٠٥] لقد بلغ السيل الزُبى!

١. الثورة سبيل إلى الإصلاح السياسي والدمقرطة في مصر (١٨٨١-١٩٥٢)

على الرغم من أن المشهد السياسي في تاريخ الدولة المصرية يحكي قصة طويلة من الحكم الأوتوقراطي، فإن ثورة أحمد عرابي جاءت العام ١٨٨١ علامة فارقة في ذلك المشهد، وتحدياً حقيقياً لسنن الاستبداد في مصر. في صباح اليوم التاسع من أيلول ذلك العام، وصل أحمد عرابي على رأس قوة من الجيش إلى مكان إقامة الخديوي توفيق معللاً أسباب قدومه بأن الجيش وعامة الشعب فَوَّضوه لإلقاء مطالبهم أمام الخديوي. وتمثلت تلك المطالب في: «إسقاط الوزارة المستبدة [ليس الملك]، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبي، وإبلاغ الجيش العدد المعين في الفرمانات السلطانية، والتصديق على القوانين العسكرية التي [أمر الخديوي] بوضعها».[٤٠٦] إلا أن الخديوي الذي كان إلى جانبه القنصل الإنجليزي رد قائلاً: «كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا ورثت مُلك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا». أجاب عرابي «لقد خلقنا الله أحراراً، وإننا لا نُستعبد بعد اليوم».[٤٠٧] وكان من أبرز ما تمخض عن حوار عرابي والخديوي أن تم تغيير الحكومة، وإنشاء مجلس نيابي عُرض عليه «القانون الأساسي» الذي بموجبه سيتم تحديد أسس الحرية وقواعد العدالة.

إن من سخرية الموقف أن عرابي طالب بنظام نيابي أوروبي حديث (نمط إنجليزي أو ربما فرنسي)، في الوقت الذي وقف ممثلون عن إنجلترا سنداً للخديوي، وكرسوا قيم الاستبداد والقهر في مصر لا الديمقراطية. والأمر الآخر الذي ربما يكون ذا صلة بما يحدث اليوم في مصر، أن الشعب والجيش المصريين ممثلين بعُرابي، طلبوا إسقاط -ليس الخديوي ونظامه السياسي- بل إسقاط الوزارة وإصلاح نظام الحكم، خلافاً لمطالب الشعب في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٤ بإسقاط النظام برمته. ويضاف إلى هذه الملاحظات، أن ثورة عرابي ارتكزت على ائتلاف بين عناصر مهمة من مكونات المجتمع المصري وشرائحه هي: قيادات عربية ناشئة في الجيش المصري، فئة من المثقفين والإصلاحيين الدينيين والسياسيين، نخبة من أصحاب الأراضي والفلاحين لديهم، مجموعة من أصحاب الجرائد الوطنية والأقلام الحرة.[٤٠٨] ولكن حُكم على ثورة عرابي ونتائجها بالإعدام بسبب قلة النضج السياسي والعسكري لدى قيادة الثورة، وخيانات في الجيش المصري، والاعتماد المفرط من قبل قيادة الثورة على وعود بالمناصرة من قبل فرنسا والباب العالي. وانتهت الثورة باحتلال القوات البريطانية لمصر في الخامس عشر من أيلول ١٨٨٢. صار المحتل صاحب كلمة الفصل في صنع السياسة وتوجيهها في مصر، حيث رفع وتيرة الاستقرار والتنمية الاقتصادية، وتنظيم إدارات الدولة وتطويرها.

في مجمل القول؛ إن ما شهدته مصر من بداية الحملة النابليونية العام ١٨٠١ حتى فشل ثورة عرابي العام ١٨٨٢، يُسَجَّل لصالح مصر على أنها كانت رائدة في بناء

مشروع نظام سياسي حديث في الإقليم العربي. ففي تلك الفترة الوجيزة من تاريخ مصر الطويل، تم إرساء قواعد لبنى نظام حكم حديث، مستفيدة من الانفتاح على أوروبا، وضع أساس التنمية الاقتصادية، من خلال تطوير قطاعي الزراعة والري، وبناء المنشآت التصنيعية، كما وضعت القوانين الناظمة لملكية الأراضي، وضريبة الدخل والأملاك، وطور قطاع الخدمات العامة. أما على صعيد البناء والتطوير السياسي، فقد أسس محمد علي أول المجالس واللجان الاستشارية، وأوعز إلى رفاعة الطهطاوي بترجمة الدستور الفرنسي بغرض الاستفادة منه، ولكنه لم يُعمل على وضع دستور للبلاد. وفي منتصف ستينيات ذلك القرن، أسس الخديوي إسماعيل مجلس شورى النواب بالتعيين، مؤلفاً من ١٥٦ عضواً، وإصدار ما عرف باللائحة الأساسية التي تنظم انتخاب أعضاء شورى النواب. تبع ذلك مباشرة إصدار الدستور الأول لمصر في ١٨٨٢ من ١٧٠ مادة، ونص الدستور على أن السيادة للشعب، وأن اللغة الرسمية لمصر هي العربية، ولكن لم يرد مواد تتعلق بدين الدولة. ولكن سلطات الاحتلال البريطانية، حظرت العمل به، وبقي الدستور حبراً على ورق.[٤٠٩]

ظل التطوير السياسي والإداري والقضائي والاقتصادي والاجتماعي، مرتبطاً ارتباطاً مباشراً مع مدى انتفاع السياسة البريطانية منه، وبخاصة خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، حيث وجهت بريطانيا جميع مقدرات مصر المادية والبشرية لخدمة جهودها ومصالحها العسكرية والسياسية في الحرب. فضاق الناس ذرعاً بممارسات الاحتلال، بدءاً بالأحكام العرفية، وانتهاءً بتحديد أسعار المنتجات الزراعية.[٤١٠] ففي العام ١٩١٩، قام عدد من أعيان المجتمع المصري بتشكيل وفد برئاسة سعد زغلول،[٤١١] للمطالبة بالمشاركة في مؤتمر الصلح بباريس، ليعرض على المؤتمرين قضية بلاده. إلا أن رفض بريطانيا لطلب الوفد، ونفي زغلول إلى مالطا، أثارا موجة احتجاج شعبي تضمن باشاوات وفلاحين وطلبة الجامعات، ناهيك عن مشاركة النساء. وفي ردة فعل بريطانيا على الحدث، أعيد زغلول إلى مصر، ودخل الطرفان في مفاوضات انتهت بوعد بريطانيا بمنح مصر الاستقلال خلال أربع سنوات، مقابل بقاء قوات بريطانية بمحاذاة السويس. وفي العام ١٩٢٣، أعلنت مصر دولة مستقلة (منقوصة السيادة بسبب وجود قوات أجنبية على أراضيها)، وأصدر الملك فؤاد الأول أمراً بوضع نظام دستوري للدولة المصرية. ومن بين أهم نصوص مواد الدستور،[٤١٢] ما يلي:

١. (مادة ١، ٢٣) النظام ملكي نيابي وعرش المملكة المصرية وراثي في أسرة محمد علي.

٢. (مادة ٢٤) السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب.

٣. (مادة ٤) الحرية الشخصية مكفولة، و(المادة ١٢) حرية الاعتقاد مطلقة.

٤. (مادة ٧٣، ٧٤) يتكون البرلمان من مجلسي الشيوخ والنواب، وللملك أن يعين خمسيهم، أما النواب فهم منتخبون بالاقتراع العام.

٥. (مادة ١٢٤) القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

٦. (مادة ١٤٩) الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.

الملاحظ أن دستور ١٩٢٣ يمنح الملك صلاحيات تحول دون الفصل بين أجهزة الدولة (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) ويركز السلطة في يد الملك. ولا وجود في الدستور لمواد تنص على أن السيادة للشعب، وأنه مصدر التشريع، كما لم يرد أيُّ ذكر للأحزاب السياسية. ويُذكر أيضاً أن من قام بإعداد الدستور هي لجنة حكومية تحت إشراف الملك، وليس هيئة تأسيسية تمثل جميع شرائح المجتمع وقواه السياسية. فقد كتب رشاد كامل في تعليقه على دستور ١٩٢٣، والظروف التي نشأ فيها الدستور، أن الملك فؤاد أسرَّ إلى المندوب السامي البريطاني «إن المصريين لا يناسبهم الحكم البرلماني»، وإن الملك يتعهد بضمان «مصالح الإنجليز [الاستراتيجية] في مصر»، لذلك يجب تركه ليحكم مصر ... كما [يريد]». ويضيف الملك [...] إنني أعرف وأتقن هذه المهمة، ولا تتدخلوا في شؤون مصر الداخلية، وأنا مستعد أن أترك لكم جميع المصالح الاستراتيجية والمواصلات الإمبراطورية».[٤١٣] وبعد سبع سنوات (١٩٣٠)، استطاع الملك فؤاد أن يلغي الدستور السابق، وأصدر أمراً ملكياً بوضع دستور جديد للبلاد. ومن أبلغ ما قيل في وصف الدستور الجديد ما قاله عبد العزيز فهمي باشا، وزير الحقانية، «أصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستورياً، وقتلت أصالة سيادة الأمة دستورياً، وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة إلى الأمة الأصيلة العبودية».[٤١٤]

ما يمكن قراءته في مشهد الأحداث تلك، أمور في غاية الأهمية: الأول، بات واضحاً أن استبداد حكام مصر وتدخل الأجانب في تقرير مصير النظام السياسي والشعب المصري، ولَّدا عند العامة -على مدى العقود السابقة- كما عند الباشاوات، نوعاً من الحس الوطني والوعي الجمعي المناهض لاستبداد السلطة والاستعمار. لكنه واضح، أيضاً، أن الحس والوعي الوطنيين، لم يبلغا قدراً كافياً من النضج ليجعل الأمة المصرية متجانسة في ثقافتها السياسية، وولاءاتها، وانتماءاتها، وتماسكها كمجتمع حضري متحرر من التعصب للفئة أو الطبقة أو الجهة. وما أدل على ذلك من حقيقة أن الوفد كان يتألف من شخصيات تضررت مصالحهم الاقتصادية كثيراً، بسبب تحديد بريطانيا لأنواع المنتجات الزراعية وأسعارها التي يجب على المصريين التقيّد بها. والأهم من ذلك، أن الوفد كانوا من أنصار الحوار السلمي، وليسوا من أنصار العنف، ولم يخططوا لثورة، وقد حاول البعض إقناع المحتجين

بأن العنف ضد الإنجليز مضاره أكثر من نفعه. ولكن خرجت الأمور عن السيطرة، وآلت الأحوال إلى ما آلت إليه، وصار الوفد بطل الثورة.

الأمر الثاني، وهو أن مصر دخلت منذ عهد محمد علي في مخاض تاريخي شديد التعقيد، ظلت مصر تتأرجح فيه بين الرغبة في التخلص من أعباء الماضي، والولوج في مستقبل لا يمتلك أهل مصر أدوات تصميمه والمدافعة عنه. ومما زاد من تعقيدات تلك الحالة، هو دخول البعد الدولي، الذي استطاع بوسائل متنوعة، إجهاض أي محاولة لتقرير المصير. فمن جهة، ساعدوا في تطوير وسائل الاتصال والمواصلات وتطوير وسائل الري والإنتاج والتصنيع. أما من جهة أخرى، فاستعبدوا الفلاحين، وأغرقوا البلاد بالديون كوسيلة للسيطرة عليها، وقمعوا محاولات التحرر. والأمر الثالث يكمن في واقع أن المصريين يجدون أنفسهم أكثر قرباً إلى الماضي منهم إلى المستقبل والحداثة، على الرغم مما يحيط بهما من مغريات. بمعنى آخر، لم ينفذوا ثورة قاصمة تكون بمثابة إعلان براءة من عهد سطوة الدولة المركزية والخنوع لها، ولم يتمكنوا من الدفع باتجاه صياغة عقد اجتماعي بطريقة سلمية وتوافقية -أو حتى عنيفة- يضمن للشعب العيش الآمن والتمتع بالحريات في ظل دولة عدالة ورفاه.

في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٥٢، وقع حدث كبير بكل معاني العبارة؛ كان لذلك الحدث وقع هائل في مصر، وترددت أصداؤه في الإقليم العربي، وأبعد من ذلك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. لقد حدث انقلاب عسكري بقيادة مجموعة من الضباط المصريين العرب في الجيش المصري على فاروق ملك مصر. هذا الحدث سمي بثورة ٢٣ يوليو، وسمي أيضاً بثورة الضباط الأحرار. الانقلاب على الملك وحكومته كان خطوة جريئة، الغرض منها استبدال أحوال سياسية رديئة للغاية مضى عليها ما يقرب من قرن ونصف من الزمن. الانقلاب العسكري كان ثورة أطاحت بنمط الحكم الأوتوقراطي الذي مارسه أبناء محمد علي وأحفاده، وشرعت بوضع أسس جديدة لعهد جديد في مصر. ولكن قبل الحديث عن المرحلة الجديدة، لا بد من إلقاء نظرة تحليلية لصورة الوضع خلال فترة العد التنازلي السريع لحدوث شيء مهم من قبيل وضع حد لحالة التدهور السياسي في مصر، ونقل الدولة والمجتمع نوعياً إلى حيث لا عودة للوضع الراهن.

الأحوال السياسية: ويمكن تفريعها في ثلاثة مكونات أساسية:

١. **الملك والقصر** والعجز عن اتخاذ قرارات سياسية مهمة، في ظل علاقة تصارعية مع حكوماته المتعاقبة، حيث تم تشكيل خمس حكومات ومن ثم انهيارها خلال الشهور الستة التي سبقت ثورة يوليو. إضافة إلى فصام استراتيجي في علاقة الملك بتلك الحكومات، بدليل أن حكومة مصطفى النحاس باشا

الذي وقع اتفاقية العام ١٩٣٦ مع بريطانيا،[٤١٥] زاعماً أنه فعل ذلك لمصلحة الشعب المصري، قرر إلغاءها في تشرين الأول من العام ١٩٥٢ للهدف نفسه على الرغم من معارضة الملك فاروق لذلك الفعل، متأثراً في دواعي معارضته بالضغوطات التي مارستها بريطانيا عليه. ويتفاقم العجز السياسي في اتخاذ القرار «[بـ] حالة ضياع أخذته إلى سلسلة من الفضائح تصدعت معها شرعية العرش». ويضيف محمد حسنيين هيكل في كتابه **سقوط نظام: لماذا كانت ثورة يوليو لازمة؟** أن الملك فاروق وعروسه الجديدة (ناريمان) قضيا سبعين يوماً إجازة شهر العسل في أوروبا، بتكلفة إجمالية وصلت إلى ما يقارب سبعة ملايين جنيه إسترليني.[٤١٦]

٢. **الأحزاب السياسية** وكانت متعددة، ولم تكن كلها تتمتع بنفس الثقل والتأثير، ومتباينة جوهرياً في ظروف وأسباب نشأتها، وبالتالي أهدافها، وكانت على النحو التالي:[٤١٧]

- حزب الأمة نشأ العام ١٩٠٧ مُؤلفاً من نخبة من الملّاكين وأهل الرأي، وكانت للحزب صحيفة **الجريدة** التي تنطق بالأهداف والتوجهات السياسية للحزب الذي كان من أنصار المهادنة مع الخديوية وبريطانيا.

- وفي العام نفسه، نشأ الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل الذي جاء لطرح بديل أكثر وطنية من حزب الأمة. وكان للحزب الوطني صحيفة **اللواء** وقاعدة جماهيرية عريضة.

- الحزب الوطني الحر الذي انشق عن الحزب الوطني وأتباعه من المسيحيين، والتجار الشوام، وأصحاب المال، وأسسوا صحيفة **المقطم** ناطقةً باسم الوطني الحر.

- حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية أسسه الشيخ يوسف بإيعاز من الخديوي، وأسس له صحيفة **المؤيد**.

- الحزب المصري الذي كان أعضاؤه من الأقلية القبطية، وانضم اليه أقباط انشقوا عن الحزب الوطني، وكان شعارهم «مصر لكل المصريين».

- حزب النبلاء الذي أسسه حسين حلمي (تركي الأصل)، وأعضاؤه منشقون عن الحزب الوطني وولاؤهم للسلطان العثماني والخديوي.

- أحزاب يسارية أسسها مجموعة من المثقفين؛ مثل حزب العمال والحزب الاشتراكي. الأول كان يدافع عن حقوق العمال والفلاحين البسطاء وينادي بها. أما الحزب الاشتراكي، فكان ينادي بإلغاء الملكية وإقامة الجمهورية.

- عقب ثورة زغلول العام ١٩١٩، نشأ حزب الوفد الذي اتّخذ موقفاً مشابهاً لموقف الحزب الوطني من الملكية والتدخل الأجنبي في مصر، وصار الحزب، فيما بعد، حزب غالبية الشعب. ولكن بريطانيا التي أفشلت الثورة، وسعت إلى إفشال حزب الوفد من خلال السماح لأحزاب «أكثر اعتدالاً» بالتشكل، جعلت المجال مهيَّأً لعودة «الرجعيين» في شكل حزب الأحرار الدستوريين[٤١٨] العام ١٩٢٢.

٣. **الدساتير** في الفترة من ١٨٨٢ حتى ١٩٢٣: صدرت أربعة دساتير حاولت السلطة (الخديوي أو الملك) في كل مرة استصدار دستور لتلبية مطالب الوطنيين وامتصاص غضبهم وتحصين نفسه ضدهم دستورياً من جهة، وإرضاء البريطانيين من جهة أخرى.

الأحوال الاجتماعية: ويمكن تفريعها في ثلاثة مكونات أساسية:

- **مالكو الأراضي وأصحاب الثروة من الأفراد والشركات**، ولم يكن هؤلاء فقط من المصريين، بل أيضاً من السوريين واللبنانيين ومن الأوروبيين. وقد استملك هؤلاء ما يقارب مليون فدان. هذه الطبقة تبيت مقهورة ومثقلة بهموم قوتها اليومي، وتدفع الضرائب، وتُصادر أملاكها لعجزها عن سداد ديونها للأسياد في الدولة. هذه الطبقة كانت دائماً وقوداً رخيصاً لكل الثورات والاحتجاجات الشعبية التي يقودها في الغالب باشا. عددهم ١٥ مليوناً من أصل مجموع سكاني بلغ ٢١ مليوناً، وامتلكوا ما لا يزيد على خمس الأراضي الزراعية التي بلغ مجموعها ٥ ملايين فدان آنذاك.[٤١٩]

- **تنظيم الإخوان المسلمين** الذي شكل (اليمين)، والتنظيمات الشيوعية (اليسار)، وهؤلاء كانوا، كل من زاويته، ينظرون إلى دولاب التاريخ على أنهم أصحاب المستقبل السياسي في مصر. اعتبر الإخوان أن قراراً بحل تنظيم الإخوان من قبل الحكومة المصرية بمثابة إعلان الحرب عليهم،[٤٢٠] فكانت ردة فعلهم أن نفذوا عمليات تفجير واغتيالات طالت رؤساء وزراء مصريين مثل محمود النقراشي العام ١٩٤٩، وأحمد ماهر من قبله. وكان الأمن السياسي المصري يضيق الخناق على تحركاتهم، من خلال تطبيق الأحكام العرفية، واغتيال مؤسس الحركة حسن البنا، وملاحقة الهضيبي من بعده. إلا أن الإخوان لم يُنظر إليهم على أنهم الخطر الحقيقي الذي يهدد أمن النظام السياسي المصري -المُختزل في الملك وأعوانه- لأنهم غير مدعومين من قوة عظمى كالشيوعيين الذين من ورائهم الاتحاد السوفييتي.[٤٢١]

أحوال الجيش

قبل أقل من ثلاث سنوات، عاد الجيش المصري مهزوماً في حرب فلسطين- بداية ١٩٤٩، وكل الأعين والآذان السياسية على كل مستويات صناعة القرار (بما فيهم بريطانيا) متوجسة مما يمكن أن يقدم الجيش على فعله لغسل عار الهزيمة. كان التخوف من إقدام الجيش للعب دور ما في الجبهة الداخلية المكتظة بالفراغ المتسبب من الانحطاط السياسي. ويصف محمد حسنين هيكل الصورة بأنها لقاء بين مهزومَيْن؛ «جيش مجروح وشعب موجوع». فماذا سيفعل الجيش؟ بالتأكيد، لقد كان هنالك ما يبرر مخاوف الملك فاروق وأعوانه من ردة فعل يقوم بها الجيش؛ فمنذ ١٨٧٦ تأسست ظاهرة التنظيم السري داخل صفوف الجيش، وأهدافها إنهاء استبداد أسرة محمد علي، وسيطرة الشركس والأتراك على الرتب العليا في الجيش، والقضاء على الفساد واحتكار ثروات البلاد، والتخلص من النفوذ الأوروبي في مصر. واللافت للملاحظة أن التنظيمات السرية داخل الجيش كانت تخرج إلى العلن على شكل حزب سياسي عندما تضمن لنفسها قاعدة شعبية مؤيدة يمكن الرهان عليها، لمنحها الشرعية اللازمة للعب دور سياسي.

لعل من أبرز ما ينبغي التقاطه من كل المشهد الذي تم استعراضه أعلاه، هو أن السلطة في الدولة المصرية قابعة في قبو، وهو يبدو ظاهرياً، ومن منظار ساكنيه (الملك وديوانه والبوليس السياسي) شديد التحصين، لكنهم لم يتبادر لهم حقيقة أن تشبثهم في هذا التحصين هو ما سيكون عاملاً حاسماً في تقويض كينونتهم. أما بخصوص أولئك الذين خارج القصر، فهم في مأزق حقيقي يستوجب اتّخاذهم إجراء ما، ولكن الظروف غير ملائمة، نظراً لأن المجتمع البسطاء فيه خاضعون، والمثقفون مضطهدون، والأثرياء يتملقون للسلطة، والأحزاب السياسية فقدت بوصلتها الوطنية، والجيش مهزوم في معركة فلسطين ومخترق من الداخل. ويزداد المأزق تعقيداً بوجود القوات البريطانية على الأرض المصرية. ولكن كان دائماً هنالك من تجرأ على المطالبة بإحداث التغيير؛ سواء بالحوار أو بالعنف، والنتيجة كانت دائماً عنفاً مضاداً مع تغييرات شكلية في أحسن الأحوال. لكن على الرغم من مأساوية الحال، فإن تراكمات الأفعال وردود الأفعال تمخضت عنهما إنجازات تُحتسبُ في كتب التاريخ على أنها بلورت لَبِنَة ثمينة ارتكز عليها الشعب المصري في مساعيه نحو الحكم الأفضل (الديمقراطي)، والتحرر من الاستعمار الأجنبي.

الجيش المصري: جبهة إنقاذ المجتمع وقائد رمز

تنبغي الإشارة إلى أن المنطقة العربية إجمالاً، شهدت ظاهرة اعتياد الجماهير العربية على الاعتماد على أن تكون قياداتها في السلطة من أشخاص تفرزها المؤسسات العسكرية. كما أنها خلال الفترة نفسها، اعتادت على مشاهدة

المؤسسة العسكرية تأخذ زمام المبادرة بقيادة مجموعة أشخاص من بين صفوف الضباط (الوطنيين) لتنفيذ حاجة الجماهير العربية إلى حلحلة وضع سياسي، وإخراجه من حالة الركود، وغالباً ما يحدث ذلك بانقلاب عسكري. بمعنى آخر، إن المؤسسة العسكرية تُمثل للشعوب العربية الحل وآلياته، كما أنها رمز للقوة والقدرة على أن تكون الصدى لصوت الشعب، لأن لديها إمكانات تنظيمية ولوجستية كبيرة لإحداث تغيير، أو لتحويل مسارات الأمور. ومن الأمثلة على ذلك، الانقلاب العسكري في مصر ضد حكم الملك فاروق العام ١٩٥٢، والانقلاب العسكري في ليبيا ضد الملك محمد السنوسي العام ١٩٦٩، والانقلاب العسكري على الرئيس جعفر النميري في السودان العام ١٩٨٥، وغيرها الأمثلة الكثيرة في اليمن، والعراق، وسوريا، وموريتانيا.

ومن الأسباب التي مكّنت الجيش من الاستئثار بهذا الدور، أو لماذا كان الجيش دائماً يلعب دوراً ريادياً في إحداث التغيير أو دعم جهوده؟ هي: أولاً، إن المؤسسة العسكرية العربية غالباً ما نشأت من رحم حركة تحرير وطني؛ فهي لذلك تحظى بتقدير عالٍ عند الجماهير. ثانياً، إن المؤسسة العسكرية تمتلك من أسباب القوة والتنظيم ما لا تملكه مؤسسات أخرى في النظام السياسي العربي عموماً. ثالثاً، توغل المؤسسة العسكرية في الحياة العامة وفي الشأن السياسي بعد التحرير أو الاستقلال. كل ذلك أصبح طاغياً في الذاكرة السياسية للمجتمعات العربية، إلى حد صارت فيه تلك الظاهرة وكأنها من طبيعة الأمور. رابعاً، افتقار المجتمعات العربية عموماً إلى التماسك والتنظيم، وغياب التجربة والوعي السياسي لدى الجماهير العربية، إضافة إلى غياب الوعي بأهمية مفهوم وممارسة التداول السلمي للسلطة، ما منح المؤسسة العسكرية شرعية أبدية للعب دور المُخَلِّص للشعب من جميع أزماته.[٤٢٢]

٢٣ يوليو ١٩٥٢: انقلاب على السلطة الاستبدادية ثم الثورة!!

بعد منتصف الليل، وقبل طلوع شمس الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢، تعالت الأصوات بهدير آليات الجيش الثائر في القاهرة إيذاناً ببدء التحرك لقلب الحكم في قلب القاهرة السياسي. استغرقت العملية حوالي أربعة أيام، استطاع الجيش خلالها إحكام السيطرة التامة على مقرات أركان الجيش، واعتقال القيادات المعارضة للثورة في الجيش، أو المعروفين بولائهم للملك، كما تمت السيطرة على جميع المرافق الحيوية للدولة، بما في ذلك دار الإذاعة، ومقر رئاسة الوزراء، والقصور، ومن ثم عزل الملك وطرده خارج البلاد دونما هدر للدم أو مقاومة تُذكر. وبالفعل، قوبل قادة الانقلاب بالترحيب من قبل عامة الناس، وبتأييد جماعة الإخوان المسلمين، واستغرق الانتهازيون من قادة القوى المجتمعية والسياسية في

خطاب غزلي مع قادة الثورة، تراوح الحديث فيه بين التأييد والمبايعة في حين، والتحريض على الخصوم في حين آخر.

لقد جاءت الثورة، بحسب بيانات وخطابات صادرة عن قيادة الثورة، لاستعادة مصر إلى أصحابها الشرعيين-الغالبية المسحوقة من شعب مصر- من سطوة الطغاة من الحكام، وأصحاب الثروة والاستغلال. يقول جمال عبد الناصر رئيس مجلس قيادة الثورة:

> إننا لم نقم بهذه الثورة لكي نحكم، بل كان أول أهدافنا أن نعيد الحياة النيابية الحقة، وبعد خروج الملك بدأنا أول خطوة، وهي إعادة البرلمان الذي كان منحلاً، وبدأنا نتصل برجال الأحزاب، ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع. كان الواحد منهم يجيء ويجلس معنا ثم يخرج فيقول: أنا حطيتهم في جيبتي .. دول شوية عيال .. وحينذاك اتّجهنا إلى تطهير البلاد، وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية.[٤٢٣]

تحمل هذه العبارات لرئيس المجلس الثوري دلالات مهمة جداً، حيث أُريد من خلالها تحديد إطار النهج السياسي الذي سَيُسَيِّر علية نظام الحكم في مصر بعد الثورة. فإضافة إلى عدم نية الضباط الأحرار الذين نفذوا الثورة في لعب دور سياسي قيادي بعدما تستقر أحوال البلاد، بدا واضحاً أن قيادات الثورة يسعون إلى تحقيق نظام حكم مدني أساسه العمل النيابي، والمشاورات كانت جارية لتحديد شكل نظام الحكم. ولكن من أجل الوصول إلى سياق تحليلي يتم من خلاله فهم ما إذا كانت حركة الضباط الأحرار انقلاباً عسكرياً يهدف للاستحواذ على السلطة أم أنه ثورة تغيير نوعي باسم الشعب، ومن أجل الشعب. سيتم تناول الحدث في سياق أوسع من الحدث بحد ذاته (الحركة/ الانقلاب/ الثورة) من خلال إثارة سؤالين في غاية الأهمية، ومحاولة الإجابة عنهما:

١. هل كان لدى الضباط الأحرار برنامج واضح وجاهز للتطبيق على الأرض؟

٢. ما هي الخطوات التي خطاها الضباط الأحرار لتجسيد التحول السياسي النوعي بُعَيْدَ إسقاط النظام السابق، وأين ذلك الحدث من السياق التاريخي لتجربة مصر مع التحولات السياسية؟

١. البرنامج السياسي لثورة ٢٣ يوليو

كانت الأهداف المعلنة للثورة هي إسقاط الملكية ليكون ذلك نهاية حكم سلالة محمد علي والاستبداد، والتخلص من تأثيرات النفوذ الأجنبي على السيادة المصرية، وطرد القوات البريطانية المتواجدة على أرض مصر. ولكن أن تكون

للثورة أهداف سامية وطموحة شيء، وأن يكون لها برنامج مدروس لتنفيذ الأهداف شيء آخر تماماً. من ناحيتهم، لم يكن لدى الضباط هدف الحكم، ولم يُذكر أن أحداً منهم سبق وأن ناقش مسألة تَسَلُّم السلطة والحكم اعتقاداً منهم أن هذا الحقل للسياسيين ممن يختارهم الشعب.

ما يمكن رؤيته بوضوح هو ليس غياب البرنامج السياسي لدى الضباط الأحرار فحسب، بل أيضاً الأسباب لذلك. كانت مجموعة الضباط من خلفيات عائلية واجتماعية متواضعة وليست سياسية ولا عسكرية، وهم صغار السن نسبياً، وتجربتهم في العسكرية محدودة أيضاً. ولكن استبداد الدولة في الداخل، وهزيمة الجيش المصري الذي شاركوا فيه في فلسطين العام ١٩٤٨، ولّد لدى البعض منهم إحساساً بالإهانة للوطن ولهم شخصياً. ذلك الشعور الوطني العميق كان كافياً ليتكوّن لديهم الاستعداد للتخطيط من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٢ لقلب الحكم في مصر، على الرغم مما يعتري هذا النوع من العمل من مخاطر مباشرة على حياتهم وحياة أسرهم. فلا غرابة أنهم ليسوا سياسيين، وليست لديهم خطة عمل للتنفيذ في حال نجح الانقلاب. والإضافة المهمة جداً إلى ذلك، هي أن المجتمع والدولة في مصر، تاريخياً، افتقرا إلى ثقافة المؤسسة السياسية. وربما من أوضح المؤشرات على ذلك، هو أن مجلس قيادة الثورة الذي سعى لمدة ستة شهور إلى إيجاد من لديهم الكفاءة السياسية والإدارية والمهنية من الأوساط ذات العلاقة لإسناد المهمات السياسية إليهم، فوجدوا مجتمعاً متفككاً ومشرذماً، والأحزاب السياسية وقياداتها ليست بحالة أفضل. في تلك اللحظة من اصطدام مجلس قيادة الثورة بالواقع، كان لزاماً عليهم عمل شيء يحول دون استشراء حالة الفراغ السياسي وعموم الفوضى في المجتمع المصري. هذا هو معنى غياب البرنامج السياسي. كان الحل أن أنشئ «مجلس قيادة الثورة العام ١٩٥٢، ثم هيئة التحرير سنة ١٩٥٣، ثم الاتحاد القومي سنة ١٩٥٧، وأخيراً الاتحاد الاشتراكي العربي سنة ١٩٦٢ ... وقد صدرت إعلانات دستورية عديدة بين العامين ١٩٥٣ و١٩٦٢ ...».[٤٢٤]

في المراحل الأربع من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٢، يظهر جلياً كيف تمت إعادة اختزال صناعة القرار في شخص واحد هو جمال عبد الناصر، الذي شغل منصب رئاسة مجلس الثورة، والأمين العام في هيئة التحرير، ورئاسة الاتحاد القومي، ثم رئاسة الاتحاد الاشتراكي العربي. هكذا تمت العودة إلى ظاهرة مركزية الدولة في مصر، والذي طرأ جديداً هو فقط أن الذي يحكم هو ليس ملكاً، ولكن رئيساً بصلاحيات الملك من قبله. والفرق بينهما أن الرئيس (الملك بلا مظاهر العرش والتاج) كان شديد الحرص على الحصول على تأييد الجمهور المصري، ليس من خلال إشراكهم في الحوار المتعلق بصناعة القرار، وإنما من خلال مسوغات قانونية، وبرامج تنمية اقتصادية، إضافة إلى عامل الشخصية الوطنية-الكاريزمية.

٢. خطوات الضباط نحو «ديمقراطية» لا تتحقق

في الأشهر الأولى بعد الانقلاب، وبعد أن أخفق الجيش في تسليم السلطة إلى حكومة مدنية، ولم تتحقق عودة الجيش إلى ثكناته، أخذ الضباط الأحرار يسوسون البلاد؛ فتارة يصدرون القرارات، وأخرى يُلغونها. ولكن يجب ملاحظة أنه لم يكن هنالك تخبط في إصدار القرارات وتسيير شؤون مصر، بقدر ما كان هنالك افتقار إلى خطة أو برنامج سياسي،[٤٢٥] ومن بين أهم تلك القرارات:

١. إنشاء مجلس قيادة الثورة كإجراء مؤقت خلال الفترة الانتقالية إلى حكم الشعب.

٢. إطلاق شعار التطهير في صفوف الجيش، في الأحزاب السياسية ثم المجتمع. ادّعى مجلس قيادة الثورة أنه تم تطهير الجيش من خلال الاعتقالات التي جرت في الأيام الأولى للثورة، وأن على الأحزاب السياسية أن تحذو حذو الجيش. لكن الكاتب عاطف السيد يذكر أن شعار التطهير كان الخطوة الأولى في «خطة خبيثة ماكرة تستهدف محاصرتها وكشفها وتعريتها وبث الوقيعة في صفوفها».[٤٢٦]

٣. إصدار قانون تنظيم الأحزاب في أيلول ١٩٥٢، وبعد شهور قليلة الإعلان عن حلها. وبموجب هذا القانون، أصبح لزاماً على الأحزاب القائمة والأحزاب التي ترغب في التَشَكُّل، مراجعة وزارة الداخلية الواقعة تحت إدارة أحد الضباط الأحرار لأخذ الموافقة.

٤. صدور قرار باعتقال ما يزيد على ستين من القيادة السياسية والمفكرين وزجّهم في السجون.

٥. إصدار مرسوم «ينص على أن التدابير الصادرة لحماية الجيش والنظام القائم عليها من أعمال السيادة التي لا تخضع لرقابة القضاء».[٤٢٧]

٦. إصدار قانون الإصلاح الزراعي في أيلول ١٩٥٢. هنالك أهمية خاصة لهذا القانون من ناحيتين: الأولى، كسر شوكة ملاّك الأراضي وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين بغرض تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. الثانية، ملء الفضاء الفاصل بين مجلس قيادة الثورة والشعب، وبخاصة أنه لم تعد هنالك أحزاب سياسية تمثل مصالح الشعب لدى الدولة.

٧. إعلان شهر شباط ١٩٥٣ موعداً للانتخابات البرلمانية. لكن الانتخابات البرلمانية لم تحدث، وكانت النصيحة بعدم خوض انتخابات، لأن قانون الإصلاح الزراعي لن يثمر كأداة تزيد من شعبية الحكومة إلا بعد خمس سنوات على الأقل.

٨. إنشاء هيئة التحرير في كانون الثاني ١٩٥٣. كانت هيئة التحرير من ١٩٥٣-١٩٥٦ بمثابة البديل عن الأحزاب السياسية والحياة البرلمانية، ونص ميثاقها على أنها ليست حزباً سياسياً لفئة دونما أخرى، وإنما أداة لتنظيم قوى الشعب، وتبصير الموطنين بحقوقهم، وتحريضهم على التضامن للنهوض بمصر. كما نص أيضاً على أن الهيئة تكفل جميع الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية.

٩. في كانون الأول ١٩٥٣، تم إلغاء دستور ١٩٢٣، وصدر قرار بإنشاء محكمة الثورة. استمرت المحكمة في العمل لمدة سنة تقريباً، وانتهت مهمتها بإصدار أحكام بسجن العديد من السياسيين والعسكريين المتهمين باقترافهم جرائم ضد الثورة والمجتمع.

١٠. في ١٨ حزيران ١٩٥٣، وبصورة غير متوقعة، أُلغيت الملكية وأُعلنت الجمهورية، وتم انتخاب محمد نجيب ليكون أول رئيس للجمهورية المصرية.

١١. في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٤، صدر قرار من قيادة مجلس الثورة بحل تنظيم الإخوان المسلمين. فقد تم اعتقال المرشد العام للجماعة، إضافة إلى حوالي ٤٥٠ عضواً منهم.

إزاء هذه المجموعة من القرارات والإجراءات، ذهبت حركة الضباط الأحرار إلى مدى أبعد من كونها انقلاباً على نظام الحكم الملكي الفاسد في مصر، لتصبح ثورة حقيقية غيرت جميع مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر. ولكن هل كانت الثورة بالضرورة نقلة نوعية في محاولة إعادة ترتيب بُنى النظام السياسي ليصبح ديمقراطياً يُقر بحق الحكومة الجديدة في ممارسة السلطة ويُخضعها للمساءلة والتقويم، وفي الوقت ذاته يضمن حقوق المواطنين وحرياتهم؟ إن مجموع القراءات في المشهد السياسي المصري في تلك الفترة الحاسمة من حياة الدولة المصرية، يشير بوضوح إلى أن الانقلاب ثم الثورة أنجزت جزءاً يسيراً جداً مما كانت تعد به النظام والمواطن على حد سواء. فقد وصف علي الدين هلال الحال السياسي قبل ٢٣ تموز ١٩٥٢ مقارنة مع ما كان علية قبل ذلك التاريخ على النحو التالي:

> «... في المرحلة التي أعقبت الاستقلال العام ١٩٢٣ حتى ثورة يوليو ١٩٥٢، شهدت العلاقة بين الدولة والمجتمع تطورات مهمة اتسمت بالصراع بين الوفد والعرش حول احترام الدستور، وظهور حركة الإخوان المسلمين، وتطور دور النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ... [بينما] في مرحلة ما بعد ١٩٥٢ تغيرت العلاقة بين الدولة والمجتمع لصالح الدولة».[٤٢٨]

واضح إذاً، أن حركة الضباط الأحرار أحدثت ما يمكن تسميته ثورة بما يخص إعادة توزيع ملكية الأراضي، وتأميم رأس المال، ورفع وتيرة تطوير القطاع العام. ولكن لم تواز تلك الثورة ثورة لتطوير مؤسسات صناعة القرار ومؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع هامش الحريات الفردية، وترسيخ الهوية والمواطنة. لذلك، على الرغم من أنه حدثت ثورة، فإنها لم تمس الملامح الجوهرية للدولة المركزية المصرية التي كانت السلطة فيها دائماً حاضنة للنظام السياسي، والمُوجّه الوحيد لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. ظلت الدولة تلك هي نفسها التي يُصنع فيها القرار بعد التحاور فيه «في أعلى قمة هرم السلطة»، بعيداً عن الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني.[٤٢٩] في سنة ١٩٦١، عين جمال عبد الناصر لجنة تحضيرية «تابعة للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية»، مؤلفة من ٢٥٠ شخصاً لوضع معايير انتخاب ممثلي الطبقات الشعبية، وخرجت اللجنة بتوصيات أفضت إلى انتخاب ١٥٠٠ عضو، موزعين كالآتي: «٢٥٪ من الفلاحين، ٥٤٪ من العمال، ٢١٪ من ممثلي الطبقات السكانية الأخرى، أما أعضاء اللجنة التحضيرية فهم أعضاء في المؤتمر».[٤٣٠]

في واقع الأمر، كان ذلك شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، ولكن ينبغي ملاحظة أن هذا الطابع من المشاركة تكون دلالاته الديمقراطية مشكوكاً فيها، لأن المشاركة الحقيقية ليست تلك القائمة على تعيين أو انتخاب من يعرفه الرئيس شخصياً أو يثق به، وليس بينهم من يعارضه سياسياً أو أيديولوجياً. إن عملية التحول من الملكية الاستبدادية إلى الجمهورية الحديثة في مصر لم تُبنَ أساساً على حوار بين القوى السياسية والمجتمعية، ولكن على قوة أجهزة القمع والقهر المطلقين.[٤٣١] وهذا بدوره من عوامل إضعاف شرعية من يمارس السلطة، إلا أن شرعية جمال عبد الناصر كزعيم تأتّت أصلاً من الثورة، وامتلاك شخصية القائد الملهم الذي استطاع ردم الفجوات السياسية من خلال لعب دور الحَكَمّ المرتبط عاطفياً بالجماهير.[٤٣٢]

في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٧٠، توفي جمال عبد الناصر قائد الثورة ومؤسس الجمهورية وصانع سياساتها. لقد استمد أسباب قوته من اعتماده على الثورة ومكتسباتها، والكاريزما، والبطش الأمني، وإقصاء خصومه السياسيين أو العسكريين، وليس على الأيديولوجيا الحزبية أو الحوار التوافقي وسيادة القانون. والسؤال من بعد القائد الملهم هو: من يحكم مصر؟ وكيف؟ أهمية هذا السؤال نابعة من واقع أن تاريخ مصر السياسي يُحكى من خلال السيرة الذاتية لحكامها وملوكها وليس مؤسساتها؛ أي أن تاريخ المجتمع المصري يصنعه أفراد في السلطة وليس المجتمع أو الشعب. وتلك هي السُنَّة التي أرست قواعدها البيئة الصحراوية للأرض، وتَمَرْكُز حياة المجتمع والدولة على مياه نهر النيل، وسياسة الدولة في توزيع الأرض وتوفير مياه الري وتوصيلها.

الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠- ١٩٨١)، ثورة التصحيح والانفتاح

كان محمد أنور السادات نائباً لجمال عبد الناصر، كما كان آخرون من قبله نواباً من الضباط الأحرار. وبموجب دستور ١٩٥٦، يتولى النائب منصب رئاسة الجمهورية مؤقتاً، لحين استفتاء الشعب عليه. فكانت نتيجة الاستفتاء ٩٠,٠٤٪ ممن شاركوا لصالح السادات دون منافس.[٤٣٣] والمتوقع من أنور السادات كأحد أعضاء التنظيم السري (الضباط الأحرار) الذين آمنوا والتزموا طوال الوقت بالمبادئ الثورية، الاستمرار في النهج الثوري. ولكن سنجد لاحقاً أن السادات كان يرى غير ذلك بحكم شخصيته، ومنصبه الجديد وتحديات المرحة داخل مصر وخارجها.

ربما من أبرز التحديات التي يمكن أن يواجهها أي زعيم في العالم -في الدول النامية وغير الديمقراطية أكثر من غيرها- هو التعامل مع إرث الزعيم الذي سبقه، وبخاصة إذا كان السابق متمتعاً بإنجاز سياسي يوصف بأنه تاريخي، أو ذا شخصية شعبية ملهمة. والتحدي الثاني هو ماذا يصنع الزعيم اللاحق ليثبت أن له شخصية مستقلة ويترك بصمته شخصياً على التاريخ، وليمسح شبح القائد الأسطورة من صفحات الحاضر دون الوقوع في حرج المساس بأهميته الرمزية في ذاكرة الجماهير.

إن أول خطوة اتّخذها أنور السادات للإفصاح عن برنامجه السياسي عقب صدور نتائج الاستفتاء، هي عرضها على مجلس الأمة في خطاب يلقيه قبل أداء اليمين الدستورية أمام المجلس. و«كان الشعار الذي تقدم به إلى المجلس «أن برنامجه هو برنامج عبد الناصر»... [وعليه] أودع السادات في المجلس فعلاً نسخة من بيان ٣٠ مارس* الذي أصدره جمال عبد الناصر، ووافق عليه الشعب في استفتاء عام سنة ١٩٦٨».[٤٣٤] هذا التكتيك منحه فرصة من الرضى العام، على الأقل إلى أن تصفى له الأجواء لاتخاذ قراراته النابعة من قناعته السياسية.

لقد كان السادات يعتقد بضرورة تصحيح أخطاء ثورة يوليو ١٩٥٢ التي أفرزت مؤسسات غير ديمقراطية، وتحييد معارضيه (ممن وصفهم السادات بمراكز القوى) أو التخلص منهم. وكان من بين هؤلاء عبد المحسن أبو النور أمين عام الاتحاد الاشتراكي العام، وسامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية، وشعراوي جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، والفريق محمد فوزي وزير الحربية، والفريق محمد صادق رئيس أركان حرب القوات المسلحة، ورئيس مجلس الشعب، ومدير المخابرات العامة، وغيرهم من أصحاب المراكز الحساسة في الدولة.

---

* يُذكر أن بيان ٣٠ آذار ١٩٦٨ جاء بعد هزيمة العام ١٩٦٧ والمظاهرات التي جابت مصر للضغط على جمال عبد الناصر للعدول عن قرار الاستقالة من منصب الرئاسة. مضمون البيان هو إعادة تنظيم وإصلاح الاتحاد الاشتراكي العربي، ومبررات ذلك -كما في البيان- «إن الصعوبات التي واجهها الاتحاد الاشتراكي العربي لم تكن نتيجة تقصير أو تسيب في مبادئه العامة، بل نتيجة انتقاله إلى التطبيق العملي لها». انظر: يوسف محمد عيدان. «التنظيمات السياسية في مصر (١٩٥٣-١٩٧٦)»، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مجلد ٧، عدد ٣، ٢٠١٢، ص ٦.

في الرابع عشر من أيار ١٩٧١، قرر الرئيس السادات مواجهة خصومه في خطاب مهم جداً أمام مجلس الأمة، إلا انه أشير إليه أن يُحدّث المجلس بما يروق للشعب في تلك الفترة المحتقنة بالخلافات بين نخب بيروقراطية وأخرى عسكرية، وحالة عدم الرضى، بشكل عام، عما يدور في السياسة المصرية داخلياً وخارجياً. قال السادات أمام المجلس: «لقد قررت أن أجيء إلى هنا لأتحدث إليكم أنتم بوصفكم أعضاء مجلس الشعب. وعلى فكرة أن اسم مجلسكم لم يعد مجلس الأمة، وإنما أصبح من الآن مجلس الشعب».[٤٣٥] وفي خطوة أخرى نحو تفكيك إرث جمال عبد الناصر، راح السادات يخترقها من خلال شعار التصحيح والدمقرطة. أما في الثاني عشر من أيلول ١٩٧١، فصدر دستور جديد للدولة يحمل اسم «جمهورية مصر العربية»، ولم تعد الدولة تدعى الجمهورية العربية المتحدة. وبموجب ذلك الدستور، يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة تطال السلطات الثلاث، ويمكن له أن يتولى الرئاسة لمدة ست سنوات، ويعاد ترشيحه لمدة تالية ومتصلة كما ورد في المادة (٧٧)، ويُعزز الدستور منصب رئيس الجمهورية والصلاحيات الممنوحة له في الدستور بالاستفتاءات العامة، ويَرِدُ ذكر عبارة «لاستفتائهم» (أي الشعب) في المواد من ٧٤-٧٧ خمس مرات،[٤٣٦] وهذا ما يجعل الرئيس يبدو أنه خيار شعبي، ويمنحه، إضافة إلى الحصانة في المنصب، حجة مفادها أن الشعب هو صاحب القرار الفصل في القضايا المفصلية في الدولة.

وبقيت وتيرة العمل التصحيحي حتى تشرين الثاني عندما فرض السادات رفع يد الاتحاد الاشتراكي العربي بالكامل عن الأحزاب التي ستعمل بموجب القانون والدستور، وتُقتصر وظيفة الاتحاد على الإشراف على الأحزاب. ومن جملة القضايا التي كان قد قرر فيها السادات، هي إصدار عفو عام عن السجناء (السياسيين) بمن فيهم الإخوان المسلمون.[٤٣٧]

إن تفكيك الاتحاد الاشتراكي العربي، والسماح للأحزاب السياسية بالنشوء والعمل بذريعة التصحيح والدمقرطة، كانت لهما مقاصد عديدة وأبعاد سياسية خطيرة على المستويين الداخلي والخارجي. في الداخل، كان تفكيك الاتحاد من خلال السماح بالتعددية الحزبية والأيديولوجية (منابر الرأي داخل الاتحاد) وسيلة من وسائل الانقضاض على التنظيم الثوري القوي، وبث الانقسامات في صفوفه المكونة من معارضين للسادات. أما على الصعيد الخارجي، فكانت الإجراءات التي يطبقها السادات في الداخل، وسيلة لتمهيد الطريق أمام قرار طرد المستشارين السوفييت من مصر، وإعادة تشكيل طبيعة تحالفات مصر مع الدول العظمى. فبينما كانت علاقات مصر أكثر ودّية مع موسكو منها مع واشنطن، انعكست الصورة كلياً في عهد السادات.

الانفتاح الاقتصادي كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية!

بموازاة التفكيك الممنهج للإرث السياسي والاجتماعي الناصري، كانت تجري عملية مشابهة على الصعيد الاقتصادي الذي كان تأميم القطاعات الحيوية في الدولة سمته الأبرز، وكان نموه تدريجياً وببطء. فلقد عمد السادات من خلال سياسة الانفتاح إلى تحرير الاقتصاد من قبضة الدولة، وانتهزت مجموعة من أصحاب النفوذ السياسي والمالي الفرصة لتعظيم منافعهم الاقتصادية الخاصة. ومن أفضل من وصف مضامين سياسة الانفتاح وتداعياتها على الاقتصاد والتنمية -في اعتقادنا- هو **محمد حسنين هيكل في كتابه خريف الغضب**. ففي حزيران ١٩٧٤، صدر قانون يسمح للأشخاص أن يكونوا وكلاء لشركات أجنبية بغرض تشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تطوير الاقتصاد المحلي، وإعفائهم من الأعباء الضريبية لمدة تصل إلى عشر سنوات. كما أعلنت بور سعيد، مثلاً، منطقة حرة لتحفيز الشركات الأجنبية على التصنيع فيها، ومن ثم تصدير منتجاتها إلى دول الجوار. «لكن ما حدث فعلاً أن ثمانين في المائة من البضائع التي دخلت الميناء، وجدت طريقها إلى الأسواق المحلية» المتعطشة للسع الأجنبية. كما تدفقت أموال كثيرة لمساعدة اقتصاد مصر من الدول العربية المنتجة للنفط وغيره من أوروبا وأمريكا. ويجمل هيكل وصف نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادي في قوله أنه كان «يجري تحويلها من منطق الاقتصاد المخطط للتنمية إلى منطق السوبر ماركت». في الفترة بين ١٩٧٤ و١٩٨١، صار عدد من تُحصى ثروتهم بالملايين أكثر من سبعة عشر ألفاً، في حين كان أكثر من خمسة ملايين عائلة تعتاش عل دخل يقارب ٣٠ دولاراً في الشهر. ووفقاً لبعض التقديرات التي يوردها هيكل في كتابه نقلاً عن مصادر في صندوق النقد، وصل حجم التضخم إلى ٣٥٪، كما أن كل الاستثمارات التي شهدتها مصر في تلك الفترة لم تستوعب أكثر من ٤٪ من خريجي الجامعات.[٤٣٨]

كانت تلك فعلاً ثورة سياسية اقتصادية واجتماعية بكل ما احتملته من أبعاد مسيئة لأمن الدولة المصرية وأمان السواد الأغلب من الشعب المصري. وقد تُوجت تلك الثورة بالرفض الجماهيري والغضب الذي وصل ذروته أيام ١٨ و١٩ كانون الثاني ١٩٧٧، فيما عرف بانتفاضة الخبز التي نعتها السادات «بانتفاضة الحرامية». جاءت انتفاضة الشعب الجائع احتجاجاً على ما وصل إليه حال المواطن المصري العادي من بؤس المعيشة، وعلى خلفية سياسات النقد الدولي التي قضت برفع أسعار السلع الأساسية، ورفع دعم الدولة عنها (سياسة ترشيد الأسعار).

في مجمل التحليل، لا بد من الإشارة إلى أن مصر من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ حكمها عبد الناصر الذي استطاع من خلال الثورة، وما سمّاه لاحقاً مكتسبات الثورة، أن يسوغ شرعية سياساته. ولم يرَ الناس مؤسسات الدولة المصرية ترعى مصالحهم

بقدر ما رأوا الرئيس عبد الناصر يرعى مصالحهم. أما الرئيس أنور السادات، فهو أيضاً كان يُنتظر ما سيفعله كقائد وليس كقَيِّم على دولة المؤسسات. وحاول السادات أن يسوغ لسياساته شرعية من خلال نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣، وحركة التصحيح والانفتاح. إذاً، فالرجلان غير مختلفين سوى في شخصيتهما ورؤيتهما للأنسب لمصر. والفرق في الشخصيتين هو أن الأول كان يقرأ الكتابة على الجدران، والثاني لم يقرأ الكتابة على الجدران. في سياق تاريخي يمكن تأكيد حقيقة كيف حكم مصر أشخاص وليس مؤسسات من خلال مقارنة عبد الناصر بمحمد علي «المستبد العادل»، الذي كان عهده نقطة تحول مهمة في تاريخ مصر، ومقارنة السادات بإسماعيل باشا الذي أغرق مصر بالديون والنفوذ الأجنبي؟ فحتى اللحظة من تاريخ مصر الحديث، لم يحكم مصر إلا مستبد على الرغم من الشعارات التي ربما يطلقها رجل المرحلة من شعارات براقة في الديمقراطية. كثير من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها عبد الناصر والسادات من بعده كان بالإمكان تفاديها لو كان هنالك مجتمع مدني فاعل، معارضة سياسية جدية و/أو آليات رقابة ومحاسبة تعمل للصالح العام.

الرئيس محمد حسني مبارك (١٩٨١- ٢٠١١)

في السادس من أكتوبر سنة ١٩٨١، اغتيل أنور السادات بينما كان على منصة العرض العسكري للجيش المصري، وإلى جانبه نائبه محمد حسني مبارك. وبحسب المادة (٨٤) من الدستور المعدل للعام ١٩٧١، يتولى نائب الرئيس رئاسة الدولة مؤقتاً إلى حين الاستفتاء علية بعد موافقة مجلس الشعب خلال ستين يوماً من خلو المنصب. ولقد أصبح رئيس جمهورية مصر منذ تولى جمال عبد الناصر المنصب العام ١٩٥٢ أقوى وأهم شخص في هرم صناعة القرار، بل وفي مصر على الإطلاق؛ فمنصب الرئيس يخول له صلاحيات تطال باقي السلطات، وهو من يقود مصر إلى الجهة التي يرتئيها أنسب، وليس بالضرورة إلى حيث تكمن مصلحة الدولة والمجتمع. هذا الشخص (الرئيس) وإن بدا أنه منتخب، فإن لديه صلاحيات أسلافه من ملوك مصر.

ومن خلال إطلالة سريعة على شخصية مبارك يدلي بها من عرفه جيداً مثل أسامه الباز (مستشار مبارك)، ومحمد هيكل الذي قابل مبارك، وهو أيضا تابع بِنَهَم ما يدور في أروقة صنع القرار في مصر. فالرئيس مبارك «يجد صعوبة في متابعة «... أي قضية فكرية أو نظرية» وإنه (مبارك) يضيع في الحوار المتشعب، ويصف هيكل مبارك بأنه كان «مُحَيِّراً»، وأن بعض تصرفاته تثير «الاستغراب»، وأخرى «تلقى الرفض».[٤٣٩] ومبارك لم يخف كم هو يمقت حرية الإعلام والإعلاميين، فقد وصفهم بأنهم «دوول عالم لَبَطْ» و«هجَّاصين».[٤٤٠] كما أنه لم يؤمن بالعمل

الديمقراطي، ولا يتورع عن تزوير نتائج الانتخابات الرئاسية منها والتشريعية. فيذكر هيكل كيف أنه أصر خلال الانتخابات البرلمانية العام ١٩٨٤ على الضغط على أخيه سامي مبارك ليمنعه من الترشح لمجلس الشعب، ولكن بعد أن فشل في محاولاته هذه، ضغط على وزارة الداخلية لفعل أي شيء ممكن للحيلولة دون فوز سامي مبارك بمقعد في المجلس. كان ذلك جزءاً بسيطاً من عملية شاملة ومدروسة لهندسة نتائج الانتخابات.[٤٤١]

وبعد أن استقر مبارك في السلطة، تابع خطى السادات في السياسات المصرية تجاه الإقليم العربي، ومع الولايات المتحدة وإسرائيل. أما على صعيد السياسات الداخلية، فقد استكمل أيضاً ما بدأه السادات من سياسات الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخارجي، وبعد خمس ولايات رئاسية متتالية واكبها تفعيل متواصل للعمل بقانون الطوارئ. وامتدت الدولة الأمنية وطالت بسطوتها كل أشكال المعارضة لسلطة مبارك، وشملت (الأفراد، والإعلام، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وحركة الإخوان المسلمين). تلك السياسات -كما سيتضح لاحقاً- أفقدت مصر مكانتها كدولة مهمة جداً في محيطها العربي. وخلصت تلك السياسات إلى الانقضاض على القطاع العام، واستفحال الفقر والظلم الاجتماعي، وأصبحت الدولة المصرية على حافة الانهيار، فقد قالها مبارك في إحدى المناسبات بأن مصر باتت «خرابة». ثم أن المسألة الأخرى التي طالما أرَّقت المصريين والجيش على حد سواء، هي توريث السلطة لأحد نجلي حسني مبارك، والصراع فيما بين جمال وعلاء على من يرث أباه لحكم مصر.

لأغراض هذا البحث، سيتم تناول أربع مسائل مهمة جداً ربما تكون عوامل مهمة في قوة الدفع الشعبي نحو الاحتجاج الذي أدى إلى سقوط جمهورية حسني مبارك، على النحو الآتي:

السياسات الاقتصادية: فساد، وفقر، وظلم اجتماعي

وصلت سياسة الخصخصة وبيع الشركات العامة أوجها بعد العام ١٩٩١، عندما طُلب من شركات يفترض أنها مختصة، تقييم وتثمين أصول الشركات المزمع بيعها. وقدرت قيمة شركات القطاع العام بين ٣٠٠ و٥٠٠ مليار جنيه مصري. ويُذكر أن ١٩٤ شركة من بين حوالي ٤٠٠ شركة بيعت بحوالي ١,٥٠ مليار جنيه مصري «أي أن نصف شركات القطاع العام الأكثر ربحية قد بيعت بأقل من نصف القيمة المقدرة»، وما يزيد على حوالي «مائة مليار جنيه، وُزعت عمولاتها على رؤساء وزارات ووزراء ووكلاء وأبناء كبار المسؤولين ...».[٤٤٢] يضاف إلى ذلك، أن جمال مبارك كان المسؤول عن شراء ديون مصر بتمويل من العائلات المالكة في

السعودية والإمارات المتحدة، وقد بلغت أرباح جمال مبارك من جراء هذه العملية حوالي ٧٥٠ مليون جنيه مصري (بقيمة الصرف حينئذ - ١٩٩٥).[٤٤٣]

لم يكن الفساد الإداري والتلاعب بالتشريعات والقوانين واختلاس المال العام حالات معزولة ينفذها أفراد جشعون، بل كان ذلك كله عملية منظمة، وكان مقصود لها أن تستشري في جميع أنحاء جسم الدولة والمجتمع، ليتسنى لشبكات الاقتصاد الخفي احتكار السلطة والثروة في مصر.

وبالفعل، نشأت طبقة من «الرأسمالية الجديدة والهجينة» التي -بحسب السادات- سياسة رأسمالية ناجحة تتبدد على أعتابها «اشتراكية الفقر». ولكن هل من مبادئ التنمية الاقتصادية والبشرية في الاقتصاديات الرأسمالية بيع القطاع العام ذي الجدوى للدولة ونهب الأصول العامة؟ لاحظ خبير الاقتصاد النمساوي فريدريك شنايدر أن من بين ستة وسبعين دولة درسها العام ١٩٩٨، وجد أن نسبة الاقتصاد الخفي الممارس فيها يتراوح ما بين ١٥٪ و٣٥٪ من الناتج الإجمالي، ما عدا في مصر بلغ حوالي ٦٥٪، وأعلى من ذلك فقط في نيجيريا وتايلاند.[٤٤٤]

حالة الطوارئ وتفاقم سطوة الدولة

ربما من أوضح تجليات سلطوية الحكم في مصر هي حالة تطبيق الطوارئ والأحكام العرفية التي تكاد تكون ممتدة بلا انقطاع على الأقل خلال المائة عام المنصرمة أو أكثر بقليل. فرضت الأحكام العرفية لأول مرة في فترة الاحتلال البريطاني لمصر بين ١٨٨٢ و١٩٢٢، ثم بشكل متقطع من ١٩٢٣ إلى١٩٣٩ (بموجب الإعلان الدستوري). ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، أعلن تطبيق الأحكام العرفية مرة أخرى، وما لبثت مصر أن تتنفس الصعداء حتى وقعت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وأعيد تطبيق الأحكام العرفية الذي استمر العمل بها حتى سنة ١٩٥٠. وبعد قيام ثورة يوليو، قام الضباط الأحرار بإنشاء المحكمة الثورية سنة ١٩٥٢، وتفعيل الأحكام العرفية بين الحين والآخر، وبقي الحال على ذلك حتى وفاة عبد الناصر. أما في عهد السادات، فقد رفعت حالة الطوارئ حتى اندلاع حرب أكتوبر، واستمرت حتى رفعت مرة ثانية سنة ١٩٨٠. والملاحظ دائماً أن حالات الطوارئ والأحكام العرفية كانت تُطبق وفقاً لمسوغات قانونية ودستورية.

بعد تسلم مبارك الرئاسة، أعلنت حالة الطوارئ مرة أخرى، واستمرت مطبقة من ١٩٨١ وحتى تنحي مبارك عن السلطة في ٢٠١١.[٤٤٥] ومن نتائج هذا السلوك من قبل الدولة بذريعة حفظ وحماية الأمن والديمقراطية، أصدرت المحاكم العسكرية ٩٢ حكماً بالإعدام، و٦٤٤ حكماً بالسجن لمدد متفاوتة ضد مواطنين من المدنيين خلال ثماني سنوات، ١٩٩٢-٢٠٠٠. وكأن ذلك لم يكن كافياً لتخويف المصريين،

فقد لجا مبارك إلى اقتراح تعديلات على دستور ١٩٧١ ليجعل تسلطية دولته حتى أشد قسوة وضراوة من أي عهد سبق. في العام ٢٠٠٧، أضيفت إلى الدستور مادة (١٧٩) لمكافحة الإرهاب، ومنحت الرئيس الصلاحية بتحويل أي جريمة «إرهاب» إلى أي محكمة قضائية للبت فيها بموجب القانون أو الدستور.[٤٤٦]

الإخوان المسلمون: العامل الاجتماعي-السياسي

منذ العام ١٩٢٨، استطاعت جماعة الإخوان المسلمين أن تتنامى وتتغلغل في الأوساط المجتمعية إلى أن أصبحت ذات اتباع جماهيري جدير بأن تأخذه الدولة بعين الاعتبار كقوة اجتماعية منظمة وقادرة على التأثير في الشارع المصري. ومن بين أهم دوافع نشأة الجماعة: أولاً، وجود فئة من المفكرين الإسلاميين الذين اعتقدوا أن العودة لأصول الشريعة الإسلامية وسيلة لتخليص مصر والأمة من الفساد الاجتماعي والسياسي، والتخلص من النفوذ الأجنبي. ثانياً، غياب آليات وبدائل حقيقية، سياسية ومجتمعية، منظمة قادرة على كبح جماح الدولة التسلطية. لكن الدولة لم تتفاعل مع الجماعة على أنها قوة اجتماعية يمكن/يجب احتواؤها من خلال الاعتراف بأن الحركة حزب سياسي أو مجتمع مدني له الحق في المشاركة السياسية.

على العكس من ذلك؛ ففي عهد الملك فاروق، تم اغتيال مؤسس الحركة (حسن البنا)، وفي عهد جمال عبد الناصر أعلن الإخوان تنظيماً محظوراً، وفي عهد السادات رُفع الحظر شكلياً لأسباب سياسية في نفس الرئيس. أما في فترة حكم مبارك، فأعيد حظر الجماعة، ثم سمح لهم بخوض الانتخابات العام ١٩٨٤ التي تحالف فيها الإخوان مع الوفد، وفي العام ١٩٨٧ تحالفوا مع حزبي العمل والأحرار، وكانت حصتهم ٣٧ مقعداً في مجلس الشعب. وخاضوا انتخابات ٢٠٠٥ بصفة فردية وحققوا ٢٠٪ من المقاعد، لتصبح الحركة معارضة جدية، ولها ثقل محرج، ليس كالمعارضة التي تدور في فلك الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. ولم يكن لدى الإخوان طموح (في تلك الفترة على الأقل) في تولي السلطة، وإنما أرادوا أن تعترف بهم الدولة كحزب «سياسي مدني له مرجعيته الإسلامية»، ويعمل من خلال «نواب الإخوان في البرلمان وفي المحافل العامة».[٤٤٧]

قضية توريث السلطة في مصر

كان حسني مبارك الرئيس الوحيد في مصر، منذ ١٩٥٢، الذي لم يعين لنفسه نائباً، علماً أن الدستور يمنح الرئيس تلك الصلاحية، وإنما بصورة غير ملزمة. ففي بداية عهد مبارك، لم تكن نيابة الرئيس قضية مثيرة للجدل والحساسية، بينما صارت

كذلك عندما ورث الرئيس بشار الأسد أباه حافظ في سوريا، وعندما أوكل العقيد القذافي إدارة البلاد لابنه سيف الإسلام في ليبيا. بالفعل، مع تقدم مبارك في السن وإصابته بالمرض الذي اضطره للسفر للعلاج في الخارج أكثر من مرة، وظهور أبنائه، جمال وعلاء، على الساحة السياسية المصرية، ثارت هواجس الكثير من المراقبين داخل مصر وخارجها، إضافة إلى عامة الناس في الداخل المصري. هذا التوجس كان بمثابة طلقة الرحمة على ما تبقى لمبارك من شرعية البقاء في السلطة.[٤٤٨] ومهم هنا أيضاً التعرف على موقف المؤسسة العسكرية وقياداتها ومدى حساسيتها من قضية التوريث. يعتقد حسن نافعة أن هنالك أكثر من سبب يجعل الجيش ضد توريث السلطة لجمال مبارك، ومنها أولاً، عدم قناعة الجيش بأن جمال قادر على تحمل مسؤوليات المنصب «الخطير»، وأن جمال أحاط نفسه «بشلة فاسدة من رجال أعمال لا تعنيهم سوى مصالحهم الخاصة». والسبب الثاني أن جمال مبارك ليس عسكرياً، وأن العسكر هم من ألغى الملكية والتوريث وأقاموا الجمهورية.[٤٤٩] إن معظم التحليلات الجدية التي تم استطلاعها ترجح أن الجيش كان دائماً شديد الحرص على بقائه مؤثراً مهماً في السياسة المصرية، وأنه لن يرضخ لمخطط التوريث.[٤٥٠]

مجموع القضايا التي تمت مناقشتها حتى الآن كانت إشارات تدليل على أن النخبة الحاكمة في مصر منذ تولي محمد علي باشا السلطة العام ١٨٠٥، وحتى نهاية حكم الرئيس حسني مبارك العام ٢٠١١، لم تضع أسساً متينة لتحقيق نظام سياسي منيع يضمن له الاستمرارية. وعلى مدى ما يقارب المائة وخمسين سنة تلك، كانت هنالك بعض الظواهر التي تكررت واستمرت في تكرارها مع بعض التفاوت في حدّة تجليها من عهد حاكم إلى آخر، ويمكن اختصارها على النحو الآتي:

١. الدولة محور الفعل السياسي والسلطة تتدفق دائماً من أعلى الهرم السياسي إلى القاعدة.

٢. لم تبن الدولة المركزية المصرية مؤسسات أكثر من حصون عازلة للمشاركة الجماهيرية.

٣. الاستكانة الجماهيرية وشيوع حالة الركود لعقود، وبعد الاحتقان يغلي المِرجل ويفور بما فيه.

٤. تكبيل جميع إمكانيات دخول معارضة أو منافسة جدية إلى مجال العمل السياسي.

٥. الفعل السياسي الشعبي يأتي قليلاً، متأخراً، خجولاً، بطيئاً، وبانتظار «البطل» ليقوده ويوجهه.

٦. وصول الدولة إلى حافة الانهيار والفوضى والجيش يتدخل (يُفعِّل صمّامات الأمان لمنع الانهيار وضمان بقائه مسيطراً ومُخَلِّصاً في آن واحد).

انسداد الأفق يترجم بغضب الشارع

بدأت احتجاجات الشارع المصري تستجمع الجرأة على تحدي الوضع الراهن، وتجهر بالمطالبة بالعدالة الاجتماعية وإصلاح الدولة مما اعتراها وينخر فيها من الفساد والقهر في نهاية العام ٢٠٠٤ وبداية ٢٠٠٥ (سنة الانتخابات الرئاسية والتشريعية). وأتت التظاهرات على خلفية استمرار مبارك في تطبيق سياسة السادات النيوليبرالية للتغلب على مشاكل الديون الخارجية على مصر. وقد زادت وطأة السياسات الإصلاحية من معدلات الفقر والبطالة، وبخاصة عندما وقع مبارك اتفاقاً مع الصندوق والبنك الدوليين في مطلع التسعينيات يقضي بتطبيق سياسة اقتصاد السوق ورفع دعم الدولة عن سلع أساسية. كان من المتوقع من خلال تلك السياسات القضاء على جملة من المشاكل ليس فقط الاقتصادية، بل أيضاً الاجتماعية والسياسية. فالاقتصاد المصري في حالة ركود وعجز منذ المقاطعة العربية المفروضة على مصر بسبب ذهاب السادات للقدس وإبرام معاهدة سلام مع إسرائيل العام ١٩٧٨. والغريب في الأمر أن الإصلاح والتحرير الاقتصادي لم يوازيه إصلاح وتحرير سياسي؛ بالعكس فقد اتخذت السلطة السياسية من السياسة الاقتصادية أداة قوية لترسيخ سلطة الدولة والمحافظة عليها.[٤٥١]

وبالعودة إلى الاحتجاجات في تلك المرحلة، نجد أنها خلت، أولاً، من التنسيق والتنظيم المركزيين على طول البلاد وعرضها؛ فعلى سبيل المثال، لم تكن الاحتجاجات العمالية في السويس مرتبطة بتلك في الإسكندرية أو بورسعيد. ثانياً، لم تكن مسيرات العمال جزءاً مكملاً لحالة الاحتجاج السياسي المنظم؛ فعلى سبيل المثال لم تكن حركة كفاية أو الإخوان يشعرون بالالتزام تجاه الكادحين بقدر التزامهم تجاه الطبقة الوسطى التي تمثلها الحركة من المجتمع المصري. ففي تلك الحالة من ضعف التنظيم والقيادة النشطة اجتماعياً وسياسياً، تبدت الأمور وكأنها حالة معارضة متناثرة وغير مؤثرة، فلم تستدع قلق السلطة حيالها، أو اتّخاذ إجراءات استثنائية لقمعها أو للاستجابة لها.

ولا يمكن في تلك المرحلة أن نتوقع أكثر مما كان موجوداً على الأرض. فالأحزاب السياسية المعارضة في مصر مثل تجمع الوفد، والحزب الناصري، أو حزب الغد، كانت كلها شكلية ولا تؤدي وظيفة أكثر من إضفاء مظهر التعددية على النظام السياسي المصري. بمعنى آخر أن الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم (الأوحد، فعلياً) يسوغ لنفسه شرعية من خلال وجود أحزاب شكلية أو طفيلية. أما جماعة الإخوان المسلمين، فقد كانوا يراقبون المشهد السياسي وتحرك الشارع باهتمام بارد، وكان الحذر نهجاً يحكم سلوكهم بسبب ما تعرضوا له من تعسف الدولة بحقهم. ويذكر أن عصام العريان عبر عن هذا الموقف بقوله «إننا لن نُلدغ من الأفعى نفسها مرتين».[٤٥٢] أما باقي مؤسسات الدولة، مثل مجلس الشعب، فقد

لاحظنا سابقاً حجم الفساد والتردي فيه، وفي قدرته على أداء وظائفه. أما جهاز القضاء الذي كان دائماً يصارع من أجل بقائه مستقلاً، فلم يسلم من ضغوطات السلطة وتهديداتها.

في تلك الفترة ظهرت حركة كفاية التي نادت ليس بتغيير الحاكم مبارك واستبداله بشخص آخر فحسب، وإنما أيضاً بإدخال تغييرات جوهرية على الدستور ومؤسسات الحكم، جهراً، ومتحدية أجهزة أمن الدولة في تظاهرات قادتها الحركة في شوارع العاصمة، القاهرة. كما ظهر في الآونة نفسها التجمع الوطني للتحول الديمقراطي. وهذا التجمع كان يتألف من مجوعة من المثقفين أمثال حسن نافعة، والسياسيين أمثال مراد غالب. كانت حركة كفاية تتظاهر في الشارع المصري، وجذبت أنظار الناس والمراقبين إلا أنها لم تكن ذات تأثير يذكر في المشهد السياسي. أما التجمع الوطني للتحول الديمقراطي فكانت شريعتهم ذات طابع سلمي جداً، قائم على محاولة إقناع السلطة بضرورة الإصلاح والتغيير.[٤٥٣]

العد التنازلي لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

من أهم ما أفادت به شعارات تلك الحركات أنها كانت بمثابة جرس الإنذار المبكر بأن الشعب المصري ضاق ذرعاً بسلاطين الاستبداد. ويجمع الكثير من المراقبين على أن إضراب عمال الغزل في المحلة بتاريخ ٦ نيسان ٢٠٠٨ كان علامة فارقة في طريق التحول السياسي في مصر. لكن عمق الفجوة واتساعها بين الدولة والمجتمع حالا دون استطاعة من هم في قمة الهرم السياسي رؤية ما يُدوّي في الشارع أو سماعه. ربما أيضاً كانت السلطة مطمئنة بأن حيَلها بالسماح للأحزاب السياسية والأفراد بخوض الانتخابات التشريعية والرئاسيَة، أو كانوا متيقنين بأن لديهم قوة ودستوراً وقوانين تضمن لهم استمرارية الهيمنة على السلطة بفروعها كافة.[٤٥٤] كان من ضمن الأحداث التي أججت غضب الشارع المصري ضد سلطة مبارك، الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني سنة ٢٠١٠، التي وصفها المستشار محمود الخضيري، نائب رئيس محكمة النقض بأنها «أسوأ وأعنف انتخابات مرت على الشعب المصري، بسبب إصرار الحكومة على الحصول على أكبر عدد من الأصوات دون وجه حق».[٤٥٥]

وتصاعدت وتيرة الاحتجاجات الشعبية الشابة، مستخدمة وسائل التواصل الاجتماعي (facebook and twitter) لتناقل الشعارات (العيش، الحرية، عدالة اجتماعية) وتحديد أماكن تجمع المتظاهرين. واستمر التصعيد يأخذ زخماً بلا تراجع على الرغم من قسوة ردود أفعال أمن الدولة، حتى وصل ذروته فيما عرف بيوم الغضب في الخامس والعشرين من كانون الثاني ٢٠١١. استمر التظاهر والاعتصام في شوارع المدن الكبرى على مدى ثمانية عشر يوماً متواصلة،

مطالبين بتنحي مبارك عن الحكم. ظل مبارك متشبثاً بالسلطة ويعد بتلبية مطالب المحتجين، ولكن من دون طائل. كانت النتيجة تعيين مبارك للوزير عمر سليمان نائباً له؛ ظهور الجيش في ميادين القاهرة؛ تنحي مبارك عن السلطة وتولي المشير محمد طنطاوي (القائد الأعلى للقوات المسلحة) مهام إدارة شؤون الدولة لفترة انتقالية مدتها ستة أشهر؛ الإعلان عن تعطيل العمل بدستور ١٩٧١، وتعيين لجنة لتعديل بعض مواد الدستور؛ وإعلان موعد لمحاكمة مبارك ونجليه.[٤٥٦]

«الانتقال الديمقراطي»: الثورة من أجل الديمقراطية ٢٠١١-٢٠١٤

لعل ما كان أكثر شداً للانتباه في عملية «الانتقال الديمقراطي» التي تخوضها مصر تقريباً منذ ٢٠٠٧، والتي وصلت ذروتها في ٢٠١١، هو أن بعض السِّمات التي لازمت المشهد السياسي بين ١٩٥٢-٢٠١١، ظلت تلاحق الأحداث وتصارع بشتى الوسائل للمحافظة على بقائها حاضرة، وتُؤمن استمرارها. وكما سنرى لاحقاً، كانت هذه المسألة هي التي شحذت العديد من الكتابات التي تشكك في الدلالات والمصداقية الديمقراطية في مرحلة ما بعد الثورات. ويمكن اختزال تلك السِّمات في مجموعة من العناوين على النحو الآتي:

- الدور المتقدم للجيش (المؤسسة العسكرية) في ضبط الإيقاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث لا تخسر المؤسسة العسكرية دورها وأهميتها في النظام السياسي المصري.
- هيمنة تنظيم، أو حزب، أو حتى شخص، على عملية صنع القرار السياسي، بما يلزم لذلك من مسوغات دستورية وقانونية.
- ضعف دور الأحزاب السياسية المعارضة، والمجتمع المدني، والإعلام في نشر الوعي والثقافة الديمقراطية، وممارسة ضغط كافٍ على مراكز صناعة السياسات.

دور المؤسسة العسكرية في ضبط الإيقاع الثوري وحفظ التوازنات

يظهر حجم قدرة المؤسسة العسكرية على التأثير في الحياة السياسية في مصر، من خلال مجموعة مؤشرات ووقائع في التاريخ السياسي المصري. بداية، بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، استطاع الجيش توثيق دوره على أنه منقذ الشعب من استبداد السلطة السياسية، وتبع ذلك تسلم الضباط الأحرار زمام الحكم. ومنذ ذلك الوقت والجيش هو من يمسك بمفاتيح السلطة. كان المشير عبد الحكيم عامر، على سبيل المثال، وزيراً للدفاع ومسؤولاً عن تعيين الوزراء والسفراء في عهد

جمال عبد الناصر. ومنذ ذلك التاريخ، كما يعتقد نزيه الأيوبي، استطاعت المؤسسة العسكرية أن تقتسم لنفسها حصة الأسد من اللعبة السياسية والأمنية عن طريق «استعمال تقنيات أمنية أكثر تعقيداً مما كانت عليه سابقاً، ومن خلال دمج نفسها مع شرائح من الطبقات المجتمعية الصاعدة والنخبوية: التكنوقراطية و/أو الدولة/ البورجوازية التجارية».[٤٥٧] كما يضيف الأيوبي نقلاً عن إيليا حريق أن الجيش صار يعتمد على ما سمّاه حريق «الأقلية السياسية الاستراتيجية» التي «تتألف من عدد صغير من الأفراد أو المجموعات المتمركزة في المجتمع، بحيث أنها تمتلك السيطرة على وسائل الإكراه في قمة هرم صناعة القرار، وهي الإدارة المدنية وقوات الأمن. ... وبفضل هذه المواقع الاستراتيجية، يستطيعون مد سيطرتهم لتطال أدوات الحكم الحيوية ... والإعلام».[٤٥٨] وهذا ما يبرر وصفهم على أنهم «أبناء العسكر» الذين تتحكم المؤسسة العسكرية بالدولة من خلالهم. ولكن استطاع الرئيس حسني مبارك، خلال السنوات الخمس الأولى من ولايته، أن يُحجِّم أو أن يضع حداً لقدرة وزارة الدفاع على التأثير في صناعة القرار السياسي. وزير الدفاع، المشير عبد الحليم أبو غزالة، كان مثالاً على ذلك، فاستطاع مبارك أن يجرده من جميع مناصبه العسكرية والسياسية (نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي، القائد العام للقوات المسلحة).

ويبقى السؤال الأكبر عن دواعي تدخل الجيش للفصل بين أجهزة أمن الدولة المُؤْتمرة بأمر مبارك (ابن المؤسسة العسكرية) والشعب علماً، أيضاً، أن الجيش أخذ على نفسه عهداً بألا يكون طرفاً في أي نزاع بين الدولة والمجتمع. ويمكن أن تأتي صيغة السؤال على النحو الآتي: ما طبيعة وحجم الخطر الذي استشعره الجيش وأيقن في حينها أن تدخله أصبح ضرورياً ولا يمكن تفاديه؟ والسؤال الذي يتبع؛ هل كان تدخل الجيش دعماً للمطالب الديمقراطية أم انقلاباً على نهج مبارك؟

للوهلة الأولى بدا أن الجيش ملتزماً بعهده ووعده بألّا يتدخل في المضمار السياسي والحياة العامة. ولكن كلما زادت سطوة الأجهزة الأمنية في قمع المتظاهرين في الشارع المصري، تعالت صراخات الناس: أين الجيش؟ أين الجيش الذي جعله جمال عبد الناصر من خلال خطاباته في وحدة مع الشعب وكثيراً ما ردَّد ورسَّخ شعار «الجيش والشعب واحد» في الذاكرة السياسية لدى المجتمع. بالفعل، عندما قرر الجيش أن يتدخل إلى جانب الشعب ضد مبارك أقرَّ الشعب بأن الجيش هو حقاً لحمايتهم من وحشية الدولة.[٤٥٩] ولكن من بديهيات السياسة أن الدور الطبيعي للجيش هو السهر على سلامة وأمن التراب والشعب من أي تهديد أو عدوان خارجي، وليس الفصل في صراعات الدولة مع مواطنيها. وبما أن هذا هو واقع الأمر في مصر، فإن ذلك يعني بحسب الكاتب حسن نافعة أن هنالك «خللاً في بنية النظام يحتاج إلى معالجة فورية ... تقوم على قاعدة الفصل والتوازن بين السلطات».[٤٦٠]

لقد كان موقف الجيش بعد «يوم الغضب» عاملاً حاسماً في تحديد وجهة الأحداث، وهو العامل الذي أيقن حينه مبارك أن الجيش لم يعد يستطيع المراهنة عليه؛ على العكس من ذلك، فلقد رأى الجيش أن مبارك عبءٌ على الإرث الذي أسسه جمال عبد الناصر (الوضع الراهن –Status Quo)، وبذلك لا ضير في أن يتخلى عنه الجيش. إن ما خشيه الجيش ودفع به إلى ميدان السياسة، هو أن مبارك أخلّ بقواعد اللعبة التي على أساسها صار رئيساً لمصر قبل ثلاثة عقود، وما زاد الأمور تعقيداً بالنسبة للجيش هو احتمال توريث الحكم لأحد نجليه اللذين لم تكن مصالح الجيش المتجذرة في الدولة على قائمة نمط حساباتهما المالية والتجارية، التي أفرزت، على مدى العقد الماضي، نخبة رأسمالية جديدة احتلت مواقع مركزية في حكومة مبارك. كان ذلك يعني أنه لم يتبقَّ للمؤسسة العسكرية مجال نفوذ سوى في قضايا مثل «سيادة الدولة–الدفاع، الأمن القومي والسياسة الخارجية»، وهذا، بدوره، يعني خللاً صارخاً في معادلة توازن القوة بين الإدارة السياسية للدولة والمؤسسة العسكرية؛[٤٦١] أي أن لدى الجيش ما يخسره.

وهنالك من الأرقام ما قد يقترح حجم خسارة المؤسسة العسكرية فيما لو تم تحييدها عن الارتباط بالسياسة والاقتصاد. ففي العام ٢٠١٠، وصلت ميزانية الجيش إلى حوالي ٤,٥٦ مليار دولار أمريكي، «والمشاريع الاقتصادية للجيش المصري في قطاعات الصناعة والزراعة والبناء تقدر بـ ١٠–١٥٪ من جملة الناتج المحلي المصري، والبالغ ٢١٠ مليارات دولار».[٤٦٢] ويرى روبرت سبرينغبوغ أن «الفضل في تضخم الإمبراطورية الاقتصادية للجيش المصري يعود إلى الحدث التاريخي الذي شهده العام ١٩٧٩، وهو اتفاقية كامب ديفيد ... كما أن وزير الدفاع أصبح يعمل كمدير لتلك الشركة وبإدارة أعماله التجارية».[٤٦٣]

ويقول يزيد الصايغ إن هنالك ثلاثة عوامل مهمة اجتمعت لتعزيز توغل و«دمج» ما سماه «جمهورية الضباط» في نظام المحسوبية، وهي[٤٦٤]:

١. عدم المجازفة «بصعود رجل عسكري قوي آخر يمكن أن يشكل تحدياً لسلطته [مبارك]».

٢. «ضم سلك الضباط في القوات المسلحة إلى داخل نظام مبارك بعد محاولة اغتيال [ه]» العام ١٩٩٥.

٣. حملة مبارك لخصخصة الاقتصاد العام «وفر ذلك فرصة لكبار الضباط ... للوصول الى حيز كبير من الاقتصاد المصري الذي بقي مملوكا للدولة».

استطاع المشير حسين طنطاوي، القائد العام للقوات المسلحة، ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المؤلف من عشرين ضابطاً من الرتب العسكرية العليا،

أن ينهوا حكم مبارك والقضاء على مشروع التوريث، والحفاظ على فاعليتهم في الدولة، والظهور على أنهم جبهة إنقاذ الشعب ورعاة عملية الانتقال الديمقراطي؛ هكذا سارت العملية وكأنها ضربة عصا سحرية. فقد أكد الجيش في بيانه (رقم ٥) «تعليق العمل بأحكام الدستور، وحل مجلسي الشعب والشورى [وضمان فترة انتقالية] لمدة ستة اشهر». وفي هذا السياق، كتب محمد حسنين هيكل «إن الحقيقة التي تبدو أمامي على الأقل واضحة وجلية أن ميزان المستقبل أصبح في يد القوات المسلحة، فهذه القوات، هي رمز السيادة وأداتها، أمامها مسؤوليات عظمى ليس هناك غيرها من يقوم بها».[٤٦٥] كتب هيكل ذلك بناء على إيمانه بأن الجيش المصري جيش وطني لا ينحاز لفئة مجتمعية أو سياسية أو دينية دون غيرها، وأنه يمتلك الإمكانات اللازمة لإعادة الاستقرار إلى مصر، وكأنه تكرار للنهج الناصري.

ويترجم يزيد الصايغ مواقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة على أنها دفاع عنيد عن «جمهورية الضباط»، وترسيخ للوصاية العسكرية على المشهد السياسي المصري في الأشهر والسنوات المقبلة. فقد حاول المجلس الأعلى أن يجعل «السلطات التي تولاها في شباط/فبراير ٢٠١١، مبادئ فوق دستورية، من شأنها إضفاء الطابع المؤسسي الثابت على امتيازاته وحصانته [...]، ووضعها بشكل دائم فوق الدولة». ويضيف الصايغ أن المرسوم العسكري الذي «أمر بحل البرلمان» دونما الأخذ برأي أحد، بمثابة تجسيد لحرص الجيش على امتيازاته السياسية، والتشريعية، والاقتصادية.[٤٦٦]

عودة الهيمنة والمركزية في عهد الرئيس محمد مرسي

حتى خلال الفترة الانتقالية التي تولى فيها المجلس العسكري إدارة شؤون البلاد، لم يكن مسلك المجلس يوحي بأنه مختلف ولو قليلاً عن ذلك في عهد مبارك – احتكار صناعة القرار، وإهمال إرادة الشارع، إضافة إلى إقصاء أطراف معنية في أن يكون لها دور (أو حتى لها الحق في ممارسة دورها الطبيعي- بحكم ظروف التغيير) في التعبير أو التأثير في طبيعة المسار الديمقراطي واتجاهه. ومن الأمثلة على نهج كهذا، ما قام به المجلس العسكري عند تعيين الهيئة التأسيسية (لجنة صياغة الدستور الجديد)، حيث لم يفسح المجال أمام القوى السياسية والمجتمعية المسؤولة للمشاركة، ولم يُنشئ حواراً جدياً حول الدستور قبل طرحه للاستفتاء؛ وزيادة على ذلك تمت إضافة مواد جديدة على الدستور لم تكن من ضمن ما تم الاستفتاء عليه.[٤٦٧] بالتأكيد، وعلى ضوء مثل هذه الحقائق، يصعب تصور أن المؤسسة العسكرية في مصر ستكون يوماً ما قادرة على لعب دور جاد وإيجابي في أي عملية انتقال ديمقراطي كما تستدعي المصلحة العامة.

وتعاود ثقافة الهيمنة الحصرية على السلطة بالظهور مجدداً في عهد جديد بزغ فجره بتولي محمد مرسي (المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين)، وبشغل الإخوان غالبية المقاعد النيابية في البرلمان. وفي هذا الصدد، يمكن تناول الموضوع من جانبين: الأول، أن فكر ومنهج الإخوان الداعي إلى إقامة دولة الإسلام التي ترتكز على الأصول الدينية الصالحة لكل زمان ومكان، والتي فيها صلاح شؤون الأمة السياسية، الاقتصادية، والحضارية، لا يتفق مع مفهوم الدولة الحديثة بمضامينها المؤسسية والقيمية. فالدولة الإسلامية التي تَعد بها الجماعات الأصولية الدينية، مثلاً، لا تتسع لغير المسلمين إلا بصيغة أهل ذمة، أو أهل كتاب، يدفعون جزية مقابل حماية الدولة الإسلامية لهم. ثانياً، عندما تسلم الرئيس المنتخب محمد مرسي وحكومته السلطة في مصر انتهجوا سياسة أسلمة (أو أكثر دقة: أخونة) الدولة،[٤٦٨] وإقصاء من هم من غير النخب الإخوانية، ولم تتحقق الحرية والعدالة إلا في اسم الحزب وشعاره. ومن أمثله ذلك، عزل النائب العام في تشرين الثاني ٢٠١٢ وتعيين آخر محسوب على الإخوان، وهو خاضع وتابع لمرسي كما كان سابقه تابعاً لمبارك. أضف إلى ذلك حزمة القوانين التي صدرت بتصميم مرسي، والتي ضيقت هامش حريات التجمع والتظاهر، واستقلالية الإعلام والعمل النقابي الحر.[٤٦٩] ويتذرع الإخوان المسلمون بأن التعيينات وسن القوانين الجديدة هدفت إلى تقويض ما أطلق عليه اسم «الدولة العميقة»، التي لا يمكن تحقيق الديمقراطية بوجودها. ولكن من الذي يتحمل مسؤولية فشل الرئيس مرسي وحكومته، الدولة العميقة أم غياب برنامج سياسي-اقتصادي يلبي طموح الحشود البشرية في الميادين العامة في مصر؟ قد يكون الجواب الآن كليهما، ولكن المستقبل سيكشف بدقة أكثر من يتحمل العبء الأكبر من المسؤولية.

ضعف أو غياب دور القوى السياسية والمجتمعية دون الدولة

لم يخلُ التاريخ المصري الحديث من الحركات والتنظيمات الاجتماعية؛ فالأحزاب السياسية أو النقابات العمالية والمهنية الممثلة للشرائح المجتمعية والأطياف السياسية والأيديولوجية، والدينية[٤٧٠] وصلت ذروتها بين ٢٠١٠-٢٠١٢، أي قبيل إسقاط مبارك حتى إسقاط مرسي. أما ما يدعو إلى الدهشة هو أن المعارضة السياسية الرسمية والمنظمات المدنية، نادراً ما كانت تبادر بالاحتجاج للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها. كما أن البلاد قلما شهدت مظاهرات جدية يصطدم الناس فيها مع قوى الدولة من أجل المطالبة بتطبيق المعايير الديمقراطية في الحكم. فغالبية الصدام بين الدولة والمجتمع كان خلال احتجاجات طالب الناس فيها بتوفير وظائف، وتحسين أجور، وتخفيض أسعار؛ أي أن المجتمع يحتج فقط عندما يصل الخطر إلى حد تهديد القوت اليومي لبسطاء الشعب. وعندما تحدثُ ويتجرأ الناس على التعبير عن غضبهم، تركب المؤسسات المجتمعية

والأحزاب موجة الحدث. وهذا بالفعل ما حدث فيما عرف بمظاهرات الجوع سنة ١٩٧٧ في عهد السادات، وتكرر ثانية في ٢٠٠٥ و٢٠١٠، إبان حكم مبارك.

والسؤال هو: ما تفسير ضعف أو غياب دور الأحزاب المعارضة والمجتمع المدني في لعب دور حقيقي في مواجهة سياسات الدولة المتناقضة مع وظائفها ولا تلبي احتياجات المواطنين؟ على الرغم من أن مصر من أعرق الدول القطرية العربية من حيث العمر الزمني ونوعية التجربة التي خاضتها، فإنها تعاني من الأزمات نفسها التي تعاني منها نظيراتها الحديثة نسبياً. مشكلات الدولة المصرية تاريخية، ثقافية، مفاهيمية، سياسية، اقتصادية، أمنية، إنسانية. ويختزل نزيه الأيوبي أسباب انغماس الدول العربية في هذا الكم من الأزمات في أن التقاليد العربية–الإسلامية لم تألف في تاريخها فكرة «الحرية» (Liberty) كما أنها لم تطور فكرة «الفردية» (Individualism) ويغيب من بنيتها التقليد «التعاقدي» (Contractual)؛[٤٧١] أي غياب علاقة صحية تصالحية قائمة على التوافق بين الدولة والمجتمع، واستشراء الاستبداد. وفي سياق مشابه، كتب محمد الأنصاري: «... ولأن الأمل في إصلاح الواقع السياسي أخذ في التضاؤل عصراً بعد آخر، ومحاولة بعد أخرى، ودولة بعد دولة، فإن معظم المسلمين من مختلف الفرق قد فوضوا الأمر في النهاية إلى الله، وأخذوا ينتظرون ... ظهور المهدي المنتظر الذي سيأتي ليملأها عدلاً بعد أن ملئت ظلماً».[٤٧٢]

ففي مصر، لم تكن الدولة متصالحة مع مجتمعها في عهد أيٍّ من حكامها خلال ٦٢ عاماً الماضية، والعنف والعنف المضاد الذي وصم فترات حكم رؤساء مصر من ١٩٥٢ حتى ٢٠١٣، شاهد على ذلك. في سنة ١٩٥٥، أي بعد أشهر على محاولة اغتيال عبد الناصر، بلغ عدد السجناء من خصوم الرئيس ومعارضيه حوالي ٢٠،٠٠٠، عدا عن العشرات الذين تم إعدامهم. وبعد الإطاحة بالرئيس مرسي العام ٢٠١٣، بلغ عدد السجناء من معارضي المجلس الأعلى للقوات المسلحة والرئيس المكلف بإدارة شؤون البلاد حوالي ١٨،٦٠٠.[٤٧٣] أضف إلى ذلك، أن القوانين (قانون ١٩٩٨، وقانون ٢٠٠٢) الناظمة للمجتمع المدني والجمعيات الأهلية التي ما زالت نافذة، تتسم بالغموض، وتمنح الدولة صلاحيات واسعة جداً لتجريم ومعاقبة أعضاء أي تنظيم مدني يحاول التصدي لتعسف الدولة.[٤٧٤]

٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٣: «انقلاب» على الديمقراطية أم استكمال «للثورة»

بعد مرور ما يقارب السنة على حكم الرئيس المحسوب على الإخوان المسلمين، محمد مرسي، احتشدت الجماهير المصرية مجدداً في الميادين العامة بالمدن المصرية تطالب بإسقاط النظام. وقد وصلت الاحتجاجات الشعبية ذروتها في ٣٠ حزيران ٢٠١٣، فيما أصبح معروفاً بثورة ٣٠ يونيو. وما تميزت به هذه الثورة

أنها شهدت انقساماً حاداً في الشارع المصري: فهنالك من طالب بإسقاط حكم الرئيس المنتخب مباشرة من قبل الشعب والحائز على ٥٢٪ من الأصوات في انتخابات ٢٠١٢. ومن بين أهم الأسباب المباشرة لنزول المحتجين إلى الشارع، هو عجز الرئيس مرسي عن وضع استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم للنهوض بمصر، وإسعاف الجنيه المصري المتهاوي. وسبب آخر ربما كان، كما ذُكرَ أعلاه، أخونة النظام واتّباع سياسة الإقصاء لكل من هو غير منتمٍ لتنظيم الإخوان المسلمين عن التعيينات الحكومية.

أما سبب نزول القسم الآخر من المحتشدين فكان لدعم الرئيس مرسي، والدفاع عن «الشرعية». وفي الثالث من تموز، قرر الجيش بالتحالف مع بعض الأحزاب السياسية والشخصيات العامة الانحياز للشعب المُطالب بإسقاط مرسي.[٤٧٥] وتضيف زينب أبو المجد أن قرار تدخل الجيش إلى جانب المحتجين على سياسات مرسي كان خطيراً، لدرجة احتمال انهيار النظام والأمن في مصر، ناهيك عن احتمال خسارة الجيش لمصداقيته كمدافع عن سلامة وأمن الشعب والدولة المصريين. ولكن على الرغم من دقة الموقف، كان لا بد من تدخل الجيش لوضع حد للنهج السياسي الذي سلكه مرسي الذي طالب الجماهير في مصر بالاستعداد للجهاد ضد نظام بشار الأسد في سوريا.[٤٧٦]

الخطوة التي تلت إسقاط الرئيس محمد مرسي بتأييد شعبي واسع، كانت اعتقال مرسي وقيادات بارزة في تنظيم الإخوان المسلمين، وإعلان حل التنظيم واحتسابه تنظيماً إرهابياً، وتجريم الانتساب إليه. وقد زادت هذه العملية من حدّة التحدي لدى مؤيدي مرسي. وتقول التقارير[٤٧٧] إن عدد من سقطوا في أحداث العنف يتراوح بين ١٠٠٠-٢٥٠٠ شخص، وعدد من جُرحوا يقارب ١٧٠٠٠. أما عدد من تم اعتقالهم، فيتراوح بين ١٦٠٠٠-١٩٠٠٠ من الإخوان. والنتيجة التي ترتبت على حل تنظيم الإخوان كانت مطابقة للتوقعات، حيث تحول أعضاء التنظيم إلى العمل السري (التمرد الخفي، invisible insurgency)، ويشرف عليه قيادات لم تصلهم يد قانون مكافحة الإرهاب، فينفذون التفجيرات هنا وهناك بين الحين والآخر.

وبحسب الخبير في الشأن المصري إتش إي هيلليَر (H.A. Hellyer)، لو خُيِّر المصريون بين نظام ديمقراطي ربما يوفر وربما لا يستطيع توفير الاستقرار لمصر على المديين القصير والمتوسط، ونظام قوي مدعوم بقوة العسكر، فإن الشعب سوف يختار - مع الأسف - النظام الثاني.[٤٧٨] باختصار شديد جداً، هذه هي النتيجة التي أفرزتها تجربة التحول الديمقراطي في مصر، على الأقل خلال الأعوام الثلاثة الماضية. ومما لا شك فيه أن الأحداث التي مرت بها مصر منذ انتخابات ٢٠١٠ حتى يومنا هذا، ليس إلا تجسيداً مذهلاً لحجم وعمق التأزم والاحتقان في جميع نواحي الدولة المصرية. كما يمكن وصف ما انتهت إليه

الأمور بأنه إدارة أزمة، وليس حلاً لها. إن ما استوت عليه الأمور في مصر يعيدها إلى الولوج السريع في حالة الركود السياسي والأمني وليس الاستقرار. فما تزال مصر غير مهيأة للتعاطي مع القضايا الجوهرية بأسلوب موضوعي يضمن لنظامها ولشعبها الأمن والرفاه. وتبقى الأسئلة القديمة حاضرة وذات علاقة، ولكن متى ستُطرح في ميدان التحرير مرة أخرى؟ ومن سيجيب عنها؟ وكيف؟!

الخاتمة

من خلال متابعة ودراسة مسيرة الانتقال الديمقراطي في الدولة المصرية الحديثة، يمكن استخلاص عدد من الملاحظات التي تجعل من الأنموذج المصري حالة تتميز بها مصر عن نظيراتها من الدول التي مرت بمخاض انتقالي مماثل. ومن أبرز تلك الملاحظات:

أولاً. إن ما حدث في مصر بين سنة ٢٠١١-٢٠١٤ ناتج عن ائتلاف بين عامل التكوين المتعثر للدولة المصرية الحديثة بسبب مؤثرات داخلية و/أو خارجية؛ تكرار وطول أمد حالات فشل الدولة في مأسسة العلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة، والعلاقة بين السلطات من جهة أخرى؛ غياب الإرادة في التعلم وأخذ العبر من تجارب الماضي أو حتى تجارب الأمم الأخرى. كما لا ينبغي إغفال أن الدور السياسي الذي طالما لعبه الجيش المصري هو ما أسهم في استقرار مصر إلى حد كبير، ولكن على حساب بناء وتطوير دولة حريات ورفاه (دولة مدنية حديثة).

ثانياً. غياب الإرث الديمقراطي وعمق ظاهرة الدولة المركزية والاستبدادية بالضرورة في ذاكرة الإنسان المصري. هذه الظاهرة هي بالأساس من إنتاج الطبيعة الصحراوية لمصر، حيث تمركز المجتمع الحضري المصري على ضفتي النيل الذي هو بمثابة المورد الاستراتيجي الأول لحياتهم. ومن مظاهر انعكاسات ذلك على الواقع السياسي المصري، هو أن غالبية حركات التحول في مصر جاءت بمبادرة من أشخاص تلتف من حولهم الجماهير، وتتبع نحو الوجهة التي يختارها ذلك الشخص - البطل والمنقذ.

ثالثاً. إن ما سمي بثورة ٢٥ يناير وتلاها ما أطلق عليه ثورة ٣٠ يونيو، بعيد كل البعد عن ما هو متعارف عليه إنه ثوره؛ فهو أقرب إلى أن يكون صراعاً بين النخبة العلمانية المتمثلة في الجيش ومؤيديه، والنخبة المتمثلة في الإخوان المسمين وأتباعهم في لحظة تهاوي الوضع الراهن. وما لا يقبل التأويل هو أن المؤسسة العسكرية تعتبر نفسها على مر العقود منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الدرع الحامي للدستور والجمهورية التي أسسها عقب تلك الثورة التي أنهت حكم عائلة محمد علي باشا. وإذا كانت الأمور تقاس بنتائجها، فمن الواضح أن الحراك الشعبي المصري ابتداءً من ٢٠١١ حتى انتهاء المخاض المجتمعي-السياسي العام ٢٠١٤، أعاد الدولة المصرية إلى النقطة التي انطلقت منها بُعيد إنهاء الحكم الملكي وتولي المجلس الثوري إدارة الدولة بقيادة جمال عبد الناصر.

الفصل الرابع

الانتقال إلى الديمقراطية : بين التجربة البولندية والمصرية

«مقارنات واستنتاجات»

الفصل الرابع

الانتقال إلى الديمقراطية: بين التجربة البولندية والمصرية

«مقارنات واستنتاجات»

مقدمة

تبرز العديد من المحاولات التي تقارن بين ما جري في العالم العربي، مع نهاية العام ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١، من أعمال احتجاجية أفضت إلى تغيير عدد من النظم العربية بعد حكم استمر عشرات السنوات، وبين ما جرى من تغيير أصاب دول المعسكر الشرقي قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه؛ كانهيار نظام تشاوشيسكو (Ceausescu) في رومانيا، وتغيير النظم في المجر، وبلغاريا، وألمانيا الديمقراطية، وبولندا، خلال الفترة بين العامين ١٩٨٩ و١٩٩١.

إن عملية تحول نظم سلطوية أو استبدادية نحو الديمقراطية عملية طويلة ومعقدة، كما أنها ليست مضمونة النتيجة، فهناك من يرى ضرورة توفر العديد من الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المسبقة لحدوث عملية الانتقال نحو الديمقراطية؛ مثل ليبست، ولاري دايموند، أو شرط مستوى معين من التنمية

لحدوث التحول أو استمراره برجيفرسكي، أو ضرورة توفر الثقافة المدنية التعددية كشرط مسبق للديمقراطية مثل سيدني فربا وألموند، ومنهم من ركّز على دور العامل الثقافي/الديني تحديداً في عملية الانتقال الديمقراطي كهنتنجتون، أو دور بعض الطبقات، على وجه التحديد، في عملية الانتقال الديمقراطي كدور الطبقة البرجوازية في التغيير مثل مور وريوسكيمر، ودور طبقة العمال الحضرية في التغيير مثل ستيفان، وركّز البعض الآخر على أهمية الهوية كروستو، ووجود الدولة والأمة كيوزيوا، والاندماج والانصهار كعملية مسبقة للانتقال الديمقراطي كرودير، أو نمط الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد: انتقال اتفاقي بين النخب مثل تيري كارل، وفيليب شميتر، وأودنيل، وجاري، وجيوفري، أو الانتقال من خلال الثورة وانهيار النظام القديم كمانك وليف.

وتمثل طبيعة النظام والإرث السابق له عاملين أساسيين في التأثير في عملية الانتقال الديمقراطي لدى العديد من الباحثين: الأنظمة السلطوية، الأنظمة التي لديها خبرة سابقة في حفظ الحقوق السياسية؛ مثل نظم تعدد الأحزاب، أو حزب واحد، أو التنافسية، تنتهي إلى إمكانيات أكبر لنجاح التحول الديمقراطي كما يرى لينز، وستيبان، وبرانتون، ودي والي، وتيوريل، وهادنيوز.

كما أن الانتقال من نظم عسكرية إلى نظم تنافسية أكثر سهولة في الانتقال من نظم الحزب الواحد، والدول التي لديها تجارب سابقة، أو تقاليد تاريخية في الديمقراطية، أكثر إمكانية للانتقال وتعزيز الديمقراطية من النظم التي تفتقد هذه التقاليد كما يرى كل من جيدز، وهنتنجتون، وأودنيل.[٤٧٩]

إن السعي إلى استكشاف مصير التغييرات التي شهدها وما زال يشهدها العديد من الأقطار العربية، وإمكانيات نجاح عملية التحول والانتقال إلى الديمقراطية بعد سقوط النظم التي كانت قائمة فيها، يقتضي الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، وبخاصة تلك التي تتشابه في تجربتها -إلى حد ما- مع واقع بعض الأقطار العربية التي جرى فيها التغيير، كما يقتضي الاستفادة من الإطار النظري الواسع الذي قدمه الباحثون في هذا المجال، والذي سبق الإشارة إليه في الفصل الأول من هذا الكتاب.

يتناول هذا الفصل مقارنة بين حالتين دراسيتين لعملية الانتقال الديمقراطي هما الحالة المصرية والتجربة البولندية، حيث يرى العديد من الباحثين والمتابعين أن هناك جوانب كثيرة من التشابه بين التجربتين، وإن كان ذلك لا يعني التطابق، فهناك جوانب من الاختلاف بينهما أيضاً.

وتعتمد عملية المقارنة بين حالتي مصر وبولندا في الانتقال نحو الديمقراطية انطلاقاً من الشروط والمحددات وأنماط التحول المشار إليها في الإطار النظري، في محاولة لاستكشاف مصير عملية الانتقال في مصر، من خلال الاستفادة من

الخطوات والمراحل التي وصلت لها التجربة البولندية، وسيتم البدء بتوصيف الأحداث التي شهدها البلدان، والتي أفضت إلى تغيير النظام القائم فيهما.

ويستند هذا الفصل بما يتضمنه من مقارنات -بدرجة أساسية- إلى المعلومات التي سبق ووردت في الفصول الثلاثة السابقة من الكتاب.

أولاً. الأحداث في بولندا ومصر: ثورات أم أعمال احتجاجية

تتعدد الآراء التي تحاول توصيف الأحداث التي شهدتها بولندا في العام ١٩٨٩، ومصر في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١، والتي أدت في كلتا الحالتين إلى سقوط النظام القائم وقيام نظام جديد على أنقاضه. ويتمحور الجدل حول مدى انطباق مفهوم الثورة على هذه الإحداث، فهل يمكن وصف الإحداث التي جرت في كل من بولندا ومصر بالثورة، أم هي مجرد أعمالٍ احتجاجية شعبية لم ترقَ إلى مستوى الثورات بما تقتضيه من معايير ومحددات وفقاً للنظريات السائدة في هذا المجال؟

فإذا كانت الثورة هي «الاستبدال العنيف والمفاجئ للمجموعة المسؤولة عن إدارة الكيان السياسي بمجموعة أخرى» كما يرى برنتين»، أو هي «حصيلة صراع طبقي» كما ترى سكوشبول، أو هي بمفهومها الواسع «إطاحة بنظام سياسي من خلال تحركات شعبية؛ سواء بشكل عنيف أو غير عنيف» كما يرى جودوين، فإن أبرز المعايير التي تتضمنها هذه التعريفات لمفهوم الثورة هو معيار إحداث التغيير في النظام القائم، وإن اختلفت الآراء حول مدى التغيير المقصود أو عمقه، والطريقة التي يحدث فيها؛ سواء أكانت عنيفة أم سلمية.

ووفقاً لهذا المعيار (التغيير في النظام القائم)، فإن الأحداث التي جرت في بولندا في العام ١٩٨٩، وفي مصر العام ٢٠١١، وما أفضت إليه من تغيير يمكن وصفه بأنه تغيير جذري بسقوط أنظمة كانت قائمة لعقود عدة، وقيام أنظمة جديدة مكانها وتختلف عما سبقها بالثورة، فقد أنهت أحداث بولندا حقبة الحكم الشيوعي بعد نحو ثلاثة عقود من الحكم، وأسست لقيام نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة، وعلى الرغم من عدم وضوح معالم النظام المصري الجديد الذي من المبكر وصفه بالديمقراطي، فإنه يختلف عن نظام مبارك (النظام الاستبدادي الانتخابي/النظام الهجين)، الذي أسقطته التحركات الشعبية بعد حكم دام ثلاثة عقود أيضاً.

كما يمكن وصف الأحداث في كلتا الحالتين البولندية والمصرية، التي أفضت إلى التغيير، بالثورات السلمية، أو ما بات يطلق عليه الثورات المخملية أو الملونة، كونها استخدمت أدوات سلمية غير عنيفة؛ قوامها الاعتصامات المستمرة في ميادين المدن الرئيسية، والإضرابات والعصيان المدني.

لقد أشار العديد من المفكرين إلى الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى الثورات: أرسطو اللامساواة، ماركس الصراع الطبقي من خلال استغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة، «روكين» الإحباط والكبت وعدم استجابة النخبة لمطالب الجماهير بالخلاص، «تيد جار» البؤس والحرمان، «جونسون» الخلل في وظيفة النظام وعدم قدرته على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، هنتنجتون التحديث والعصرنة والرغبة الشعبية في المشاركة السياسية، سكوشبول وجود الأزمات السياسية وفشل الدولة في الإصلاح، فورن التنمية غير المستقلة والدولة القمعية الإقصائية.

وفي الحالتين البولندية والمصرية، يبرز العديد من أوجه الشبه في الأسباب التي قادت إلى الثورة في كل منهما، والتي تتقاطع مع أسباب الثورات المشار لها: فممارسات النظام القمعية، والتدهور المستمر في مستوى المعيشة بعد فشل النظام في توفير الحاجات الأساسية، والأزمات الاقتصادية والسياسية المتوالية، واتساع الفجوة بين النظام والشعب، وفشل برامج الإصلاح، شكلت، مجتمعةً، أسباباً للثورة في كلتا الحالتين.

إن الثورة المصرية جاءت كرد فعل طبيعي لحالة الاستبداد والقمع والتمسك بالحكم لعقود طويلة من قبل النظام، وترافق ذلك مع فشل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبناها النظام، وأنتجت فساداً سياسياً واقتصادياً، من خلال قيام مجموعة من رجال الأعمال بالتحالف مع الطبقة المتنفذة في الحزب الحاكم في نهب ثروات البلاد، واحتكار السلطة السياسية، وإغلاق كل الفرص أمام مشاركة سياسية فعلية للمواطنين.

ثانياً. التوجه البنائي الحداثي للتحول الديمقراطي في حالتي بولندا ومصر

على الرغم من الجدل الذي يدور بين الباحثين حول ضرورة أو عدم أهمية وجود مستوى معين في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كشروط مسبقة للتحول نحو الديمقراطية واستمرارها، فإن تتبع أثر هذه المتغيرات على الانتقال نحو الديمقراطية في كل من حالتي بولندا ومصر، يظهر أنه، ومنذ بداية الحكم الشيوعي في بولندا في العام ١٩٥٢، سيطر اقتصاد مركزي مخطط مع بعض عناصر السوق في قطاعي الزراعة والتجارة الصغيرة، وأن بولندا عاشت أزمات اقتصادية متوالية، وتدهور في الأوضاع المعيشية للسكان، ومديونية خارجية كبيرة، الأمر الذي شكل سبباً دائماً في الاحتجاجات المتكررة للنقابات العمالية على سياسات الحكومة الاقتصادية. وقد بدأ التحول الفعلي لبولندا إلى اقتصاد

السوق في أعقاب الانتخابات الديمقراطية الأولى في العام ١٩٩٠، حيث بدأت برامج الإصلاح الاقتصادي باعتماد أسلوب العلاج بالصدمة في برامج الإصلاح المالي، وإدخال آليات السوق، وتغيير بنية الملكية في الاقتصاد البولندي، ولم يبدأ الاقتصاد البولندي بالاستقرار والنمو إلا في العام ٢٠٠٢.[٤٨٠]

ومن ثم لا يمكن القول إن وجود مستوى متقدم من التطور الاقتصادي والتنمية، كان سبباً للتحول الديمقراطي في بولندا، بل العكس بدأ النمو في الدخل القومي والاستقرار الاقتصادي نتيجة لعملية التحول التي شهدها النظام منذ العام ١٩٨٩.

أما في مصر، فقد أدى استمرار تطبيق السياسات النيوليبرالية وسياسات الخصخصة التي بدأها السادات، واستمرت في عهد مبارك، وترافق ذلك مع بروز الفساد السياسي والاقتصادي، واستغلال رجال السياسة مناصبهم للسيطرة على موارد الدولة وثرواتها، والتلاعب بالتشريعات في إطار عملية منظمة سهلت نهب المال العام، من خلال بيع شركات الدولة بأقل من نصف القيمة المقدرة، واحتكار السلطة والثروة من قبل فئة محددة – كل ذلك أدى إلى تصاعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، من ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة وحجم المديونية الخارجية، بشكل لم يعد فيه النظام قادراً على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.[٤٨١]

ولكن على الرغم من كل هذه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، فإن الاعتقاد السائد أن الأسباب السياسية كانت الأكثر قدرة على الدفع باتجاه الثورة، بينما شكلت العوامل الاقتصادية عوامل محفزة لحشد الجماهير وراءها، فالثورات الحديثة، بما فيها الثورات التي شهدها العالم العربي، قامت دفاعاً عن قيم العدالة والكرامة والمساواة، وهي قيم ديمقراطية، بينما ساهمت العوامل الاقتصادية في تعبئة الملايين وحشدهم وراء الثورة، كما حدث في الحالة المصرية من خلال انضمام معظم القطاعات المجتمعية للحركات الاحتجاجية (عمال، فلاحين، موظفين، طبقة وسطى من المهنيين وأساتذة الجامعات).[٤٨٢]

وعليه، لا يمكن القول أيضاً بتوفر شروط مسبقة تتمثل بمستوى اقتصادي واجتماعي مرتفع شكلت دافعاً في عملية التغيير الذي شهدته مصر، بل على العكس ساهمت الأزمات الاقتصادية الحادة، وما ارتبط بها من فساد ونهب للمال العام، في حشد ملايين المصريين وراء الحركات الاحتجاجية، ما عجَّل في انهيار النظام الذي فشل في التعامل مع المعطيات السياسية التي تفرض توسيع دائرة صنع القرار، وضمان المشاركة الشعبية في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالثقافة المدنية (التعددية السياسية)، فقد تميز الواقع البولندي بالتعددية السياسية والثقافية تاريخياً، وبخاصة في المراحل التاريخية التي شهدت محاولات لإقامة حكومات ديمقراطية، وحتى في ظل الحكم الشيوعي، برز نوع

من التعددية على الرغم من قمع الحزب الشيوعي لها، فقد أجبرت الاحتجاجات المتكررة للمعارضة الحكم الشيوعي -في فترة مبكرة قبل تغيير النظام- على رفع الحظر عن حركة التضامن التي تمثل الحركة النقابية العمالية، والسماح بالتعددية النقابية والسياسية، ومن ثم شكلت الثقافة التعددية المتأصلة في المجتمع البولندي، عاملاً إيجابياً ساهم في عملية الانتقال نحو الديمقراطية.

وعرفت مصر العديد من التنظيمات السياسة والقوى الاجتماعية، إلا أن هذه القوى عانت من التهميش والضعف والملاحقة، وسيطرة الحزب الحاكم على جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها، ما حال دون أي تمثيل حقيقي للمعارضة. وفي المرحلة الأخيرة من حكم مبارك، سادت الدولة الأمنية التي قمعت الحريات ولاحقت المعارضة، الأمر الذي حدَّ من دور وتأثير الأحزاب التقليدية في عملية التغيير، حيث قادت الحركات الشبابية العمليات الاحتجاجية والجهود التي أدت إلى إسقاط النظام.

أما دور العامل الثقافي الديني في عملية الانتقال نحو الديمقراطية، فإن تأثير هذا العامل بدا واضحاً في الحالة البولندية، حيث لعبت الكنيسة الكاثوليكية والبابا البولندي يوحنا بولس الثاني الذي تولى الكرسي الرسولي في العام ١٩٧٨، وغيره من رجال الكنيسة، دوراً مهماً في تنامي المشاعر الوطنية والدينية الداعمة لمطالب الإصلاح والحراك الاجتماعي وإبقائه سلمياً، كما كانت الكنيسة طرفاً في الحوار في إطار الطاولة المستديرة الذي جرى بين النظام والمعارضة في العام ١٩٨٩، والذي أفضى إلى التحول باتجاه الانفتاح والديمقراطية في بولندا.

أما دور العامل الثقافي الديني في الحالة المصرية، فيمكن الإشارة، بداية، إلى أن معظم المواقف السائدة والدراسات الأكاديمية الغربية، كانت تعبّر عن تخوف من وصول القوى الإسلامية إلى الحكم، وتستبعد أي دور لها في إقامة نظم ديمقراطية، كما وصلت إلى تعميمات مبنية على تحيز أيديولوجي تربط الإسلام بالعنف، ولا ترى إمكانية لقيام حركات ثورية ذات عمق إسلامي تتسم بالسلمية، وقد بينت الحالة المصرية، ومن قبلها التونسية، عدم دقة هذه الاستنتاجات، أو تعميمها على معظم الحركات الإسلامية.[٤٨٣]

فقد برز في الحالة المصرية دور حركات الإسلام السياسي، ممثلةً بحركة الإخوان المسلمين والحركات السلفية، وقد أسهم هذا التيار في الأعمال الاحتجاجية والاعتصامات التي أفضت إلى سقوط النظام، وإن كان أيٌّ منها لا يدعي أنه شكلٌ قائداً لهذا الحراك، أو تفرداً في قيادته، ومع ذلك فقد لعب هذا التيار دوراً مهماً في أعقاب الثورة وسقوط النظام؛ لكونه الأكثر تنظيماً وحواراً بين القوى السياسية القائمة على الساحة المصرية، حيث سيطر على البرلمان ورئاسة الجمهورية وشكل الحكومة، واستفرد بعملية صياغة مسودة الدستور.

وإن كان من الملاحظ خلال الفترة ما بين انتخابات ٢٠٠٥ وحتى انتخابات ٢٠١٠ -في عهد مبارك- أن الحركات الدينية، مثل الإخوان والسلفيين، كانت تنشط سياسياً في الانتخابات التشريعية للتأثير في مخرجاتها، إما بالمشاركة وإما بالمقاطعة، في حين لم يظهر لها ثقل ملحوظ في عمليات الاحتجاج في الميادين العامة على الرغم من امتلاكها القوة والتنظيم، فلم يلاحظ تحديها سلمياً قوات الأمن المصري في الشارع، وعلى العكس من ذلك تماماً، قاتلت جماعة الإخوان باستماتة للدفاع عن مواقعها في أجهزة الدولة، وفي محاولة الحفاظ على حكم الرئيس مرسي بعد عزله.

وعليه، شكل العامل الثقافي الديني عنصراً إيجابياً في عملية التحول في بولندا، بينما كان عاملاً إشكالياً في الحالة المصرية، وبخاصة في الفترة اللاحقة لنجاح الثورة، وربما يعود ذلك إلى عدم الاتفاق مسبقاً على صيغة الحكم بين التيارات السياسية التي قادت المعارضة للنظام السابق.

ثالثاً. دور القوى والطبقات في عملية الانتقال في حالتي بولندا ومصر

تشكل مسألة القوة وتوزيعها بين الطبقات والبنى الطبقية في المجتمع، والعلاقة فيما بينهما، محددات مهمة في عملية الانتقال إلى الديمقراطية. وفيما يتعلق بدور هذه المحددات في حالتي بولندا ومصر، يبرز دور الطبقة البرجوازية في الحالة البولندية تاريخياً، فقد تم الاعتراف لهذه الطبقة بالعديد من الحقوق السياسية في إطار الدستور البولندي الأول، وقادت هذه الطبقة محاولات الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة البولندية حتى بداية الحكم الشيوعي في العام ١٩٥٢، كذلك لعبت طبقة العمال الحضرية، ممثلة بحركة التضامن، الدور الأساسي في الضغوط التي مورست على الحكم الشيوعي، من خلال تنظيمها الأعمال الاحتجاجية والاعتصامات والإضرابات المستمرة خلال الأعوام ١٩٥٦، و١٩٧٠، و١٩٧٦، و١٩٨٠، و١٩٨٨، مدعومة من الطبقة المثقفة والكنيسة الكاثوليكية التي يعود لها الفضل في التغيير الذي شهدته بولندا في العام ١٩٨٩، وفي التحول نحو الديمقراطية.

أما في الحالة المصرية، وعلى الرغم من أن التاريخ المصري الحديث لم يخلُ من وجود طبقة برجوازية وحركات وقوى حزبية كان لها دور في الحراك ضد النظام في بعض المراحل التاريخية كثورة سعد زغلول (الوفد)، الذي كان يتألف من مجموعة البرجوازيين من ملاك الأراضي وأصحاب الأموال والأعمال، ولكن، إجمالاً، لم تكن الطبقة الأرستوقراطية صاحبة الدور الرائد في قيادة الشعب نحو التغيير،

وكذلك احتجاجات عمال المصانع في عهد السادات العام ١٩٧٧ فيما عرف بثورة الجوع، والاحتجاجات التي قادتها النقابات العمالية المصرية، وبخاصة في العام ٢٠٠٨ ضد سياسات النظام - فإن تأثير هذه القوى في عملية التغيير كان محدوداً، وبخاصة في الأحداث الأخيرة التي أفضت إلى إسقاط النظام، حيث برزت قوى جديدة لم تكن تؤخذ بالحسبان في أدبيات الانتقال الديمقراطي؛ مثل القوى الطلابية والشبابية التي دعت إلى الاحتجاجات وقامت بحشد الجماهير.

رابعاً. الهوية والدولة والأمة ودورها في عملية الانتقال في حالتي بولندا ومصر

تعتبر وحدة الأمة والوحدة الوطنية ضرورة لتوليد الشعور المشترك وتكوين المجتمع السياسي، كما أن الحدود المستقرة، ووجود توافق شعبي على تعريف الهوية الوطنية، يعدان من أبرز المتغيرات للانتقال الديمقراطي.

وفيما يتعلق بدور هذه المتغيرات في حالتي بولندا ومصر في عملية الانتقال الديمقراطي، يلاحظ أن الدولة البولندية التي تأسست منذ العام ٩٦٦م، تعرضت إلى العديد من الهزات التي كادت تنهي وجودها، فقد شهدت ثلاث عمليات تقسيم لأراضيها في القرن الثامن عشر، وتقسيم رابع في القرن العشرين خلال الحرب العالمية الثانية؛ التقسيم الأول العام ١٧٧٢ بين روسيا وبروسيا والنمسا، والتقسيم الثاني بين روسيا وبروسيا العام ١٧٩٣، والتقسيم الثالث العام ١٧٧٥ بين روسيا وبروسيا والنمسا الذي اختفت فيه بولندا نهائياً عن الخارطة السياسية لنحو ١٢٣ عاماً، ووزعت أراضيها بين هذه الدول، واستمر حتى استقلالها مرة أخرى في أعقاب الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، والتقسيم الرابع في العام ١٩٣٩ في اتفاقية عدم الاعتداء بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي، حيث تم اجتياح أراضيها من كلتا الدولتين، ومع ذلك استطاعت بولندا، في كل مرة، استعادة وجودها نتيجة لرسوخ الهوية الوطنية، واستقرار وحدة الأمة البولندية التي أخضعت في النهاية إلى الاستقلال الوطني مع نهاية الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من استقطاع أجزاء من بولندا في إطار تسويات الحرب العالمية الثانية، وترحيل مجموعات من سكانها، فإن ذلك جعلها أكثر تجانساً (٩٦٪ من العرق البولندي، و٩٠٪ من الكاثوليك)، الأمر الذي لعب دوراً مهماً في بناء الأمة والهوية البولندية، وأسهم، بشكل فعال، في عدم وجود أي إشكاليات تحول دون التحول الديمقراطي في هذا المجال.

أما الحالة المصرية، فعلى الرغم من الاستعمار المتكرر لأراضيها؛ سواء من قبل نابليون في الحملة الفرنسية على مصر في العام ١٧٩٨، أو الاستعمار البريطاني

لمصر العام ١٨٨٢ الذي استمر حتى استقلالها العام ١٩٢٢، أو اقتطاع السودان عن إقليمها، أو احتلال أجزاء من أراضيها من قبل إسرائيل في العام ١٩٦٧ الذي انتهى بالانسحاب من شبه جزيرة سيناء في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين البلدين - فإن الدولة المصرية، كإقليم وكحدود، مستقرة، ولا خلاف حولها، باستثناء النزاع حول منطقة حلايب مع السودان، وبالتالي لم تشهد مصر كدولة تهديداً وجودياً كما حدث في حالة بولندا.

إلا أنه، ومن جهة أخرى، فإن مسألة تنازع الهويات ما زالت قائمة في المجتمع المصري، شأنه شأن المجتمعات العربية كافة، فمنذ استقلالها تبرز أزمة الهوية أو انفصام الهويات بين الهوية القطرية، والهوية العربية، والهوية الإسلامية، الأمر الذي يثير الكثير من المخاوف لدى بعض المكونات المجتمعية، وبخاصة الأقلية المسيحية القبطية، وتحديداً عند بروز المحاولات لتبني الهوية الإسلامية أو فرضها، فبعد سيطرة التيار الإسلامي، ممثلاً بالإخوان المسلمين، وحزب النور السلفي، وحلفائهم، على البرلمان في الانتخابات التشريعية التي أعقبت الثورة بنسبة ٧٠٪، وعدم حصول القوى غير الإسلامية إلى على ٣٠٪ فقط، سيطر هذا التيار على الهيئة المختارة لصياغة الدستور، ولم تمثل القوى غير الإسلامية إلا بـ ١٥ عضواً من أصل ١٠٠ عضو، في الوقت الذي كان إعداد الدستور يتطلب توافقاً اجتماعياً واحتراماً للمصالح الحيوية لجميع اللاعبين.[٤٨٤]

وبعد فوز مرشح الإخوان المسلمين د. محمد مرسي بانتخابات الرئاسة التي جرت في العام ٢٠١٢ بنسبة ٥١,٧٪ من أصوات الناخبين، وتشكيل الحكومة التي سيطر عليها هذا التيار أيضاً، فتح المجال أمام الهيئة المكلفة بصياغة مسودة الدستور، التي سيطر عليها التيار الإسلامي لفرض رؤيتها لشكل الدولة وهويتها، ودون تدخل الجيش أو القضاء، بعد إصدار رئيس الجمهورية مرسوماً دستوريا يحصن قراراته ضد أي اعتراض من القضاء، ودون أن يكون هناك مساهمة فعلية من القوى غير الإسلامية.

لقد أضحى الأمر وكأن لاعب واحد يفرض جدول الأعمال، ويملي شروطه على الجميع، وبخاصة بعد طرح هذا التيار فكرة الدولة الإسلامية كحل وسط ما بين الدولة الدينية التي يرغب فيها هذا التيار، وبين الدولة المدنية التي تنادي بها التيارات غير الإسلامية، الأمر الذي أثار مخاوف التيارات السياسية الأخرى، حيث اعتبر تراجعاً عن وعود حركة الإخوان المسلمين بإقامة دولة مدنية، كما اتهم هذا التيار بمحاولة «أخونة الدولة»، وهو ما اعتبر أيضاً تراجعاً عن التوجه نحو الحكم الديمقراطي.

فعدم حدوث التوافق على هوية الدولة وحقوق وواجبات المواطنة المتساوية، انعكس كل ذلك سلباً على عملية الانتقال الديمقراطي في الحالة المصرية، وأثار حفيظة الأقليات ومخاوفها، وكاد يشكل خطراً وجودياً على الدولة.

خامساً. أنماط التحول نحو الديمقراطية في حالتي بولندا ومصر

مثّل الانتقال الاتفاقي بين الحكومة الشيوعية وقوى المعارضة البولندية، الآلية التي جرت من خلالها عملية الانتقال للنظام السياسي؛ من نظام الحزب الواحد إلى الانفتاح السياسي والتعددية السياسية. وقد تحقق الاتفاق الانتقالي نتيجة الحراك الاحتجاجي الذي شهدته بولندا، بشكل متكرر في الأعوام ١٩٥٦، و١٩٧٠، و١٩٧٦، و١٩٨١، وانتهاءً بسلسلة الإضرابات والاعتصامات التي قادتها حركة التضامن في العام ١٩٨٨، والتي انتهت بإجراء ما عرف بمباحثات المائدة المستديرة بين الحزب الشيوعي والمعارضة ممثلة بحركة التضامن، وبوساطة الكنيسة الكاثوليكية، وجرى خلالها الاتفاق على الإصلاحات التي يجب اتخاذها في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاعتراف بشرعية النقابات العمالية (التضامن)، والاتفاق على إجراء انتخابات حرة جرت بتاريخ ١٩٨٩/٦/٤، وأدت إلى فوز ساحق للمعارضة بـ ٩٩ مقعداً من أصل ١٠٠ في مجلس الشيوخ، وعلى كامل النسبة التي جرت فيها الانتخابات لمجلس النواب ٣٥٪، وشكلت أول حكومة غير شيوعية مع استمرار الحزب الشيوعي كجزء منها.

أما في الحالة المصرية، فإن عملية الانتقال التي جرت أقرب ما تكون إلى ما أشار إليه كل من مانك وليف بـ الثورة أو انهيار النظام القديم، حيث بدأت بوادر الاحتقان في العام ٢٠٠٥ مع زيادة وطأة السياسات الفاشلة للنظام على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وبروز مظاهر الفقر والبطالة وارتفاع حجم المديونية الخارجية ورفع الدعم عن السلع الأساسية.

وجاءت الانتخابات التشريعية في العام ٢٠١٠ التي سعى فيها الحزب الحاكم إلى الحصول على أكبر قدر من المقاعد البرلمانية، ولإقصاء المعارضة، وضمان تطبيق سياسة التوريث لجمال مبارك بعد والده، كل ذلك دفع إلى تصاعد الاحتجاجات الشعبية الشبابية التي رفعت شعارات العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، ووصلت ذروتها في ٢٠١١/١/٢٥. فبعد ثمانية عشر يوماً من الاعتصامات في ميادين المدن الرئيسية، وفي مقدمتها ميدان التحرير في القاهرة، تحت شعار إسقاط النظام، سقط النظام بتنحي مبارك عن السلطة، وتولى المجلس العسكري بقيادة المشير طنطاوي السلطة لفترة انتقالية.

وعليه، فان أسلوب الانتقال اختلف ما بين الحالة البولندية والحالة المصرية، وعلى الرغم من أن الأداة واحدة، وهي الضغوط الشعبية المتمثلة بالأعمال الاحتجاجية والإضرابات والاعتصامات (تراكم الحركة الثورية)، فإن النظام البولندي اختار التفاوض والإصلاح من الداخل، إلى أن تغير النظام تماماً، في حين حصل الانتقال في الحالة المصرية بشكل مفاجئ بسقوط رأس النظام ورموزه، وتفكيك عدد من

المؤسسات المرتبطة به؛ مثل الحزب الوطني الديمقراطي (الحزب الحاكم)، والبرلمان، والحكومة.

كما يجب التذكير هنا بأن العامل الخارجي أفشل محاولات الانتقال للديمقراطية السابقة في بولندا ولعب دوراً سلبياً. ولذا، من المهم الالتفات إلى العامل الخارجي ودوره في الحالة المصرية، وبخاصة أن نظام مبارك كان يحظى بتأييد من الخارج، وبخاصة من الولايات المتحدة التي كانت تتغاضى عن السياسات القمعية التي يقوم بها، في حين أنها تبشر بالديمقراطية في العراق.

سادساً. الإرث السابق للنظام السياسي وأثره في عملية الانتقال الديمقراطي

تحدد المتغيرات المتعلقة بإرث النظام السابق ما إذا كانت عملية الانتقال للنظام الديمقراطي عملية سهلة أم تواجهها عقبات وعراقيل، فطبيعة النظام (سلطوي، تعددي، نظام الحزب الواحد، عسكري) وكذلك مدى وجود تقاليد وتجارب سابقة ديمقراطية، وسلوكيات تتعلق بحفظ الحقوق والحريات، جميعها عوامل ذات تأثير في هذا المجال.

وتطبيقاً لهذه المحددات على حالتي بولندا ومصر، يبرز الأثر للإرث السابق في النظام البولندي الذي تمثل في السعي الدائم إلى المطالبة بالحقوق منذ تأسيس الدولة البولندية العام ٩٦٦ من قبل العديد من فئات المجتمع، وما تمخض عن ذلك من تأسيس أول برلمان العام ١٣٣١، وبروز البرلمان كحام للقانون في ظل الدولة البولندية الجليلة ١٥٦٩، وتولى مجلس الشعب انتخاب الملك منذ العام ١٥٧٢، وإدخال الإصلاحات الدستورية والسياسية خلال الأعوام ١٧٧٣-١٧٨٩، وتوسيع شريحة المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية لتشمل الطبقة البرجوازية، وإقرار أول دستور بولندي مكتوب العام ١٧٩١؛ وهو ثاني دستور مكتوب بعد الدستور الأمريكي، ثم محاولات إنشاء نظام سياسي تعددي، ووضع دستور للدولة من قبل البرلمان، وذلك في أعقاب استقلال بولندا في العام ١٩١٩، وتشكيل حكومة مسؤولة أمام البرلمان، وكذلك وضع الدستور الجديد في العام ١٩٢١، الذي وصف بأنه دستور ديمقراطي احتوى ضمانات خاصة بالحقوق والحريات العامة، وأرسى قواعد للمشاركة السياسية.

وحتى في ظل الحكم الشيوعي الذي امتد من العام ١٩٥٢ وحتى العام ١٩٩٠، تم إدخال مجموعة من الإصلاحات على نظام الحزب الواحد تحت ضغط الجماهير والاحتجاجات العمالية، كإنشاء المحكمة الدستورية العام ١٩٨٢، ومكتب مفوض حقوق الإنسان العام ١٩٨٧، ورفع الحظر عن نشاط الأحزاب السياسية، انتهاءً

بالانفراج السياسي وبدء التحول الديمقراطي في العام ١٩٨٩. وعليه، فقد شكل الإرث السابق للنظام العديد من التقاليد الديمقراطية الخاصة بالمشاركة السياسية، ومراعاة الحقوق والحريات العامة، وطبيعة النظام البولندي الشيوعي (نظام الحزب الواحد) الذي يعتقد أنه أسهل للاستجابة للضغوط والتحول الديمقراطي، كل ذلك، مثل عوامل إيجابية ساعدت في عملية الانتقال الديمقراطي في التجربة البولندية.

أما الإرث السابق للنظام في الحالة المصرية، فقد تمثل، تاريخياً، بوجود دولة مركزية احتكرت السلطة في شخوص ملوكها وحكامها منذ حكم محمد علي باشا وحتى حكم محمد حسني مبارك، حيث حدد النظام على الدوام قواعد العلاقة بين الحكام والمحكومين. فعلى الرغم من محاولات محمد علي باشا وتأسيسه صناعة في مصر، من خلال مجالس المداولة التي أوجدها في كل فرع من فروع الإدارة، فإن المناصب العليا بقيت حكراً على طبقة معينة من المماليك والألبان والأتراك.

ولم ترافق عملية التنمية، التي شهدتها مصر في حينه، مشاركة سياسية للمصريين في المستويات العليا، فمشروع محمد علي النهضوي كان مرتبطاً بطموحه السلطوي، ومثل محمد علي الحاكم المستبد العادل، بينما ساد الاستبداد بدرجات متفاوتة بين من تولى العرش من أسرته من بعده. وعلى الرغم من وضع أول دستور لمصر في العام ١٨٨٢ الذي نص على أن السيادة للشعب، وذلك في أعقاب ثورة أحمد عرابي العام ١٨٨١، فإن بريطانيا حظرت العمل بهذا الدستور، بينما ركز النظام الدستوري الذي تم وضعه العام ١٩٢٣ السلطة بيد الملك.

وعلى الرغم من وجود عدد من الأحزاب السياسية في مصر خلال هذه الفترة، فإنها لم تكن تتمتع بثقل أو تأثير، فالاستبداد والتدخل الخارجي ممثلاً بالاستعمار الإنجليزي كان السمة البارزة.

وحتى بعد أن أطاحت ثورة الضباط الأحرار في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالحكم الأتوقراطي لأسرة محمد علي، فإن الأمر انتهى بتولي السلطة من قبل مجلس قيادة الثورة الذي حظر التعددية، وأقام إطاراً سياسياً واحداً تمثل في هيئة التحرير العام ١٩٥٣، والاتحاد القومي العام ١٩٥٧، والاتحاد الاشتراكي العربي العام ١٩٦٢، وفي نهاية الأمر تم اختزال عملية صنع القرار في شخص واحد وهو جمال عبد الناصر، في عودة إلى الدولة المركزية من جديد.

وعلى الرغم من اتباع السادات سياسة أكثر انفتاحاً بعد توليه الحكم في مصر العام ١٩٧٠، فإن الدستور الذي صدر في العام ١٩٧١ منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، ومنحه الحصانة من المساءلة البرلمانية، ثم جاء حكم محمد حسني مبارك خلال الفترة من ١٩٨١ - ٢٠١١ في إطار خمس ولايات متتالية،

ليؤكد مركزية حكم الدولة، وسطوتها من خلال تقييد الحقوق والحريات العامة وكل أشكال المعارضة.

وعليه، فإن الإرث السابق للنظام في الحالة المصرية، هو إرث الدولة المركزية التي ركزت السلطة في شخوص الحكام بدعم من المؤسسة الأمنية، وقانون الطوارئ الذي استغل في قمع الحريات والمعارضة، مع السماح بالتعددية الشكلية التي لا تشكل أي خطر على النظام، بعكس الحالة البولندية التي مثلت نظاماً سلطوياً منفتحاً نسبياً على المعارضة، ومع ذلك فهناك تشابه بين الحالتين في طبيعة النظام خلال المرحلة الأخيرة التي شهدت عملية الانتقال والمتمثل بحكم الحزب الواحد (الحزب الشيوعي البولندي في بولندا، والحزب الوطني الديمقراطي في مصر).

من جهة أخرى، هناك من يصنف النظام المصري السابق للثورة بأنه نموذج للنظام السلطوي الانتخابي، أو النظم الهجينة التي تجمع بين سمات ديمقراطية وأخرى سلطوية، من خلال السماح بمساحات من التحرك للتعددية الشكلية، وقضاء يتمتع بدرجة من الاستقلال ولكن تُمارس عليه الضغوط، وهامش من الحرية الإعلامية، وفتح المجال للمعارضة للوصول للبرلمان شرط بقاء الحزب الحاكم متمتعاً بالأغلبية البرلمانية المريحة (أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان)، وبهذا التطبيق يعد الأصعب بين النظم في عملية المشاركة الشكلية، ولا بد من تحريك هذا النظام بداية ليتواءم مع الخط البياني للتطور الديمقراطي، الذي يبدأ بالنظم السلطوية وينتهي بالنظم الديمقراطية.

أما النظام البولندي في العام ١٩٨٩، فصنف كنظام حكم سلطوي مر بعملية انتقال وتحول نحو الديمقراطية ما زالت مستمرة حتى بعد مرور ربع قرن من الزمن، ما يجعل الانتقال في النظام البولندي أسهل منه في النظام المصري.[٤٨٥]

سابعاً: السيناريوهات المحتملة لعملية التحول الديمقراطي في مصر في ضوء التجربة البولندية

عادة ما تسعى الثورات إلى تغيير النظم القائمة؛ سواء على المستوى السياسي والمؤسسات القائمة، أو على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وما بين الثورة والوصول إلى الهدف المنشود، هناك مراحل أو فترات انتقالية حتى يتبلور شكل النظام الجديد، وخلال هذه الفترات الانتقالية، ونتيجة لتداخل الكثير من العوامل الداخلية والخارجية، هناك العديد من الخيارات والاحتمالات التي قد تبرز، فليست بالضرورة أن تتحقق الأهداف التي من أجلها قامت الثورة، وبخاصة في الثورات التي تهدف إلى تغيير نظم استبدادية أو سلطوية، والتحول إلى

النظم الديمقراطية، فبعضها ينجح تدريجياً في الوصول إلى النظام الديمقراطي، وبعضها يتحول إلى نظم ديمقراطية هشة وغير مستقرة لا تلبث أن تنهار، وبعضها يعود إلى سابق عهده أو أشد استبداداً، وبعضها ينجح في تغيير شخوص النظام السابق بينما تبقى مؤسساته وأساليب الحكم ذاتها، وبعضها قد ينجح في إنهاء دورة من الاستبداد ليبدأ دورة أخرى.

إن وضوح الهدف الذي من أجله بدأت عملية التحول في أوروبا الشرقية عموماً، وبولندا على وجه الخصوص، يجعل من السهل تقييم النتائج التي وصلت لها هذه التحولات، فقد سعت شعوب هذه الدول إلى التخلص من الحكم الشيوعي المطلق، ومن سيطرة الاتحاد السوفييتي في حينه، وتعتبر الأعمال الاحتجاجية في بولندا منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، أهم الإشارات على هذا التوجه في أوروبا الشرقية.

من جهة أخرى، ارتبط نجاح التحولات التي شهدها النظام البولندي منذ العام ١٩٨٩ بعوامل أساسية أخرى كالتحولات التي شهدها الاتحاد السوفيتي نفسه، عبر تبني قادته سياسة الإصلاح والانفتاح على الغرب منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين.[٤٨٦]

وتبرز أهمية هذا المتغير؛ كون التدخل الروسي، ومن بعده السوفييتي، شكل عاملاً مانعاً للتحولات الإصلاحية، وبخاصة في بولندا، يضاف إلى ما تقدم وجود الجاهزية في النظام الدولي لهذا التغيير الذي تمثل بتقديم الدعم والمساندة السياسية والاقتصادية له، وبخاصة الدعم الاقتصادي الكبير الذي تلقته دول أوروبا الشرقية من الاتحاد الأوروبي.[٤٨٧]

ومع ذلك، فان التجربة البولندية في التحول الديمقراطي، لم تكن تجربة سهلة، بل شهدت العديد من العقبات والصعوبات حتى وصلت إلى مرحلة النظام الديمقراطي، وما زالت تعمل على تعزيزه حتى تاريخه.

فقد أنتجت سياسات الإصلاح الاقتصادي في بولندا التي اعتمدت للانتقال من الاقتصاد المركزي في ظل الحكم الشيوعي إلى اقتصاد السوق، أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، فقد أطاح الاستياء الشعبي من السلبيات التي رافقت هذه السياسات بالاتحاد الديمقراطي وزعماءه في انتخابات ١٩٩٣، الذين قادوا عملية التغيير في العام ١٩٨٩، كما برزت حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لكثرة الكتل والأحزاب السياسية، وعدم استقرار الائتلافات الحكومية، وازدادت نسب الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية.

ولم تبدأ بولندا بتخطي هذه الأزمات إلا بعد عقد من الزمن تقريباً، فقد تم الوصول إلى برلمان مستقر وإقرار الدستور الجديد بعد ٨ سنوات من عملية

التحول. وعلى المستوى الاقتصادي، انخفض معدل التضخم إلى٩, ١٪ في العام ٢٠٠٢، بعد أن كان ٧٠٪ في العام ١٩٩٠، وبلغ الناتج القومي الإجمالي للعام ٢٠١٣ حوالي ٨١٤ مليار دولار أمريكي، وهي في المرتبة الثانية والعشرين على مستوى العالم.

أما في مصر، فكما سبق القول، فإن الاحتمالات والخيارات ما زالت مفتوحة ما بين قيام نظام ديمقراطي، أو إعادة إنتاج نموذج جديد للنظام السياسي الهجين، أو السيناريو الأسوأ قيام نظام استبدادي غير ديمقراطي، علماً أن أقوى السيناريوهات التي كانت قائمة قد أصبح الأقل احتمالاً، وهو سيناريو إقامة دولة إسلامية التي سعت التيارات الإسلامية إلى تحقيقه،[٤٨٨] نظراً للأحداث الكبيرة والخطيرة التي مرت بها مصر في السنوات الثلاث التي أعقبت الثورة.

فبعد أن سيطرت التيارات الإسلامية، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، على أغلبية مقاعد البرلمان في أول عملية انتخابات جرت بعد الثورة في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١، وحتى ١١ كانون الثاني ٢٠١٢، وفوز مرشح الإخوان في انتخابات رئاسة الجمهورية في الجولة الثانية منها في حزيران ٢٠١٢، وسيطرتها على الهيئة الخاصة بإعداد مسودة الدستور، إضافة إلى مجموعة من السياسات التي اتّخذتها الجماعة، وفسرت من قبل القوى الأخرى بأنها عملية «أخونة» للدولة، وتراجع عن الوعود التي قطعتها على نفسها بإقامة دولة مدنية ديمقراطية، كل ذلك أدى إلى قيام ثورة شعبية مضادة لحكم الإخوان، انتهت بتدخل الجيش الذي قام بعزل رئيس الجمهورية د. محمد مرسي.

ودخلت مصر في حالة خطيرة من عدم الاستقرار نتيجة لردة فعل الجماعة على تدخل الجيش وتنحيتها عن الحكم، حيث رفضت الجماعة الخطوات التي أقدم عليها الجيش بعزل الرئيس، وإعلان خارطة طريق سياسية تقوم على وضع دستور جديد لمصر، وإجراء انتخابات رئاسية برلمانية، ونظمت سلسلة من الاعتصامات والمظاهرات والأعمال الاحتجاجية التي تعاملت معها القوى الأمنية بالقوة، كما تم الإعلان عن الجماعة كحركة إرهابية، وتمت ملاحقة عناصرها وتقديمهم للمحاكمات بتهم مختلفة، ومن ثم تم إقصاء الجماعة من العملية السياسية بشكل تام، وهو ما سيترك أثراً سلبياً بالضرورة على عملية التحول الديمقراطي في مصر باستبعاد تيار له حضوره وامتداداته داخل المجتمع.

إن تراجع سيناريو الدولة الإسلامية أو الدينية، ليس بالضرورة لصالح الهدف الذي قامت الثورة من أجل تحقيقه وهو إقامة الدولة المدنية الديمقراطية على الرغم من الخطوات المهمة التي تمت في هذا المجال من إعداد لمسودة الدستور الجديد الذي احتوى على معظم الضمانات المتعلقة بالنظام الديمقراطي، وإجراء الانتخابات

لرئاسية الجمهورية التي فاز فيها عبد الفتاح السيسي قائد الجيش ووزير الدفاع السابق، والإعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية خلال المرحلة القادمة.

إذ يوجد الكثير من المؤشرات ما زالت تهدد عملية التحول نحو الديمقراطية في مصر، وتساهم في التوجه من جديد نحو نظام هجين يتظاهر ببعض مبادئ النظام الديمقراطي، وذلك في ظل التوتر وحالة عدم الاستقرار وضعف الأمن، فحالة الاضطراب والفوضى قد تدفع الشعوب إلى الارتماء في أحضان الحاكم تطبيقاً لمقولة توماس هوبز «فوضى دائمة أو حكم مطلق»، حيث تبرز الرغبة الشعبية في مصر في عودة الاستقرار والهدوء ولو على حساب بعض الحقوق والحريات، ويمكن إجمال أبرز المؤشرات التي تجعل من سيناريو عودة النظام الهجين السيناريو الأكثر احتمالاً في مصر:

- الدور الكبير الذي ما زالت تلعبه المؤسسة العسكرية في الأحداث الجارية وفي مؤسسات النظام السياسي بعد مرور نحو ٣ سنوات على الثورة، فعلى الرغم من التزام المجلس العسكري الذي تولى السلطة بعد سقوط نظام مبارك بإدارة المرحلة الانتقالية إلى حين تسليمها لسلطة مدنية منتخبة، فإن المجلس لم يكن طرفاً محايداً خلال تلك الفترة، بل كان طرفاً أساسياً في النظام إلى جانب القوى الإسلامية والتيارات الثورية.[٤٨٩] كما كان للجيش الدور الأبرز في إسقاط حكم الإخوان في مصر، وفي المرحلة التي تبعت ذلك، كما أن رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي كان قبل استقالته وزيراً للدفاع وقائداً للجيش، وهو ما يشير إلى أن الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في السابق، يمكن أن يتعزز بشكل أكبر، ويقيد المشهد الذي حدث في أعقاب ثورة ٢٠١١، ناهيك أيضاً عن التدخلات الكبيرة للجيش في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية في مصر، فهو مؤسسة اقتصادية قائمة بذاتها.

- الإرث السابق للنظام السياسي في مصر الذي تسيطر عليه مركزية سلطة الدولة ومحورية الزعيم القائد، واقتصار عملية صنع القرار على حلقة ضيقة من الرئيس وبعض أعضاء الحزب الحاكم وقادة المؤسسة الأمنية، ووجود التعددية والمعارضة الشكلية، والمعالجة الأمنية للمطالب السياسية، فالكثير من هذه المظاهر التي طبعت النظام السابق، ما زالت قائمة، أو أنها تعود للبروز من جديد نتيجة لحالة عدم الاستقرار والأزمات التي تواجه النظام السياسي المصري.

- إقصاء تيار سياسي أساسي وكبير من العملية السياسية، وكان له دور مهم في المعارضة للنظام السابق، وفي إسقاطه، ووصل إلى السلطة عبر

صناديق الانتخابات، وذلك على الرغم من كل السياسات الخاطئة التي تبناها الإخوان فترة حكمهم، وعدم الوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم خلال الثورة، وقبل إجراء الانتخابات بالشراكة مع القوى الأخرى، وتوجههم نحو إقصاء الآخرين. وعلى الرغم من رفضهم مطالب الشارع المصري بالتنحي، والتمسك بالسلطة، وإدخال البلاد في أزمة سياسية حادة في أعقاب عزل الرئيس محمد مرسي، فإن إقصاء قوة سياسية واجتماعية أساسية كحركة الإخوان المسلمين التي لعبت دوراً مهماً في معارضة النظام السابق، وإغلاق كل السبل دون عودتها للمشهد السياسي بطريقة شرعية، فإن ذلك يمكن أن يشكل خطراً حقيقياً على استقرار النظام السياسي وعملية التحول الديمقراطي.

- الأزمات الاقتصادية الحادة التي تعانيها مصر من فقر وبطالة، وتراجع في نسب النمو الاقتصادي الناتج عن تراجع السياحة بسبب عدم الاستقرار السياسي، والتخوف من عودة التحالف بين رجال السياسة ورجال الأعمال في السيطرة على الحياة السياسية والاقتصادية، وعودة مظاهر الاحتكارات والفساد الاقتصادي والسياسي التي برزت قبل الثورة وقامت الثورة كنتيجة لها.

- ضعف الأحزاب السياسية التقليدية وفشلها في تحقيق نتائج ذات مغزى في الانتخابات التي جرت في مصر بعد الثورة، واستمرار بقايا الحزب الوطني السابق، ووجود الإمكانية لعودته إلى الساحة وسيطرته على مؤسسات الدولة من جديد. كما تبرز في هذا المجال المخاوف الناتجة عن عودة الإخوان للعمل السري، وسعيهم إلى أفشال النظام السياسي، ما يبقي على مسألة عدم الاستقرار السياسي، وعودة الدولة الأمنية تحت مبرر محاربة الإرهاب وتحقيق الأمن.

إن فشل النخب السياسية والأحزاب القائمة ساهم في بروز الحاجة للشخصية العسكرية التي تلعب دور المخلص، وتصدرها للمشهد السياسي بآليات ديمقراطية، وتحكمها الفعلي بإدارة شؤون الدولة، وهو ما ينبئ بتكرار تجربة الحكم التي أعقبت ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢.

إن إرساء قواعد اللعبة السياسية في مصر ما زال يعاني من إشكاليات كبيرة، فاللعبة السياسية تقوم على الإقصاء ومحاولة كل طرف من أطرافها أن يلعب لعبة صفرية بالتفرد بوضع قواعد اللعبة منفرداً، والوصول إلى الحكم وإقصاء الآخر، ومن ثم فإن التوافق على قواعد اللعبة السياسية، واعتماد ثقافة التسامح، وتعزيز دور المجتمع المدني، هي أولى الخطوات للانتقال إلى النظام الديمقراطي،

وهي خطوات تحتاج إلى الوقت والجهد الكبير، كما أن تراجع الجيش إلى ثكناته، وتأسيس حكم مدني وليس حكماً عسكرياً بواجهة مدنية، شرط أساسي لتعزيز النظام الديمقراطي في الحالة المصرية.

ولكن عدم إمكانية التحول في المستقبل القريب، لا يعني استعصاء الانتقال الديمقراطي أو استحالته. فالتجربة التي مرت بها مصر والدول العربية الأخرى، هي فريدة جداً في ضوء سنوات من الركود السياسي. ويمكن اعتبارها أنها أفضل المراحل التي مرت بها هذه الدول منذ الاستقلال. فالتجربة الديمقراطية ليست سهلة، بل من المتوقع أن تبرز في ظل هذه التحولات والتغييرات العديد من القضايا التي كان مقفلاً عليها، أو لم يتم حلها، أو يمنع تداولها ومناقشتها بسبب القبضة الحديدية التي كانت تمارسها النظم. كما وضعت الثورة المصرية الأحزاب السياسية على المحك، فعليها أن تعمل بجد لكي تنال القبول الشعبي، فلم يعد ممكناً اللجوء إلى الأعذار السابقة، وهي منع النظام لها. فلأول مرة منذ سنوات، تكون هناك انتخابات لا يكون هدفها تبرير شرعية النظام السلطوي الانتخابي المصري. وبالتالي، أظهرت التجربة ضعف الأحزاب وعدم قدرتها على كسب التأييد الشعبي، وبالتالي، عليها العمل بشكل جدي لتغيير هذا الوضع. إن الحكم المتسرع أو الجزم بفشل التحول الديمقراطي هو حالة من التجني، وبخاصة أن هنتنجتون وآخرين أشاروا إلى أنه حتى التجارب السابقة في الديمقراطية تعزز من الانتقال الديمقراطي، ويمكن أن يتم البناء عليها. فالمسألة ليس -كما يطرحها البعض- ربيعاً أو شتاءً. فالانتقال الديمقراطي ليس فصلاً ومرحلة عابرة، بل هو عملية طويلة ومعقدة. والإشكالية أن الدول العربية، ومن ضمنها مصر، ورثت تركة من الأزمات التي يجب أن يتم حلها، إن لم يكن قبل التحول، فبالتزامن معه.

كما لا بد من التأكيد على أمر آخر، أن ما حدث في الدول العربية يمكن اعتباره بوادر لموجة خامسة، وبخاصة أن أكثر من بلد عربي شهد هذه التطورات والتغيرات. وفي هذا الإطار، لا يعني أن تأخر التحول الديمقراطي في مصر، أن الدول العربية الأخرى ستلاقي المصير نفسه، أو أن مصر مصيرها محتوم باتجاه سيناريو النظم الهجينة، وأن هذا النظام لن يتغير، فمنظرو الثورات أكدوا على أن الثورة تمر بمراحل، وقد تكون العودة إلى النظم الهجين، أو اتخاذ أشكال أخرى، هو مرحلة من مراحل الثورة. فالثورة لا تزال مستمرة، ولذا الحكم المسبق عليها لا يزال مبكراً.

الهوامش

هوامش الفصل الاول

[1] Samuel Huntington. "Will more countries become democratic?". *Political Science Quantity*, vol 99, No2 Summer, 1984, p. 218.

[٢] شكيب أرسلان. لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم. بيروت: منشورات دار الحياة، ١٩٦٥.

[٣] هذا السؤال هو عنوان لكتاب صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى كتاب لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ تحرير وتنسيق: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

[4] Guillermo O'Donnell. "Delegative democracy". *Journal of Democracy*, vol.1, no. 1, 1994, pp. 55–69.

[5] Marina Ottaway. *Democracy Challenged The Rise of Semi-Authoritarianism*. Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2003.

[6] Farid Zakaria. "The Rise of Illiberal Democracy". *Foreign Affairs*, vol 76 (6) November / December 1997, pp. 22-43.

[7] Larry Diamond. "Thinking about Hybrid Regimes". *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 April 2002, pp. 21-35.

[٨] محمد الهاشمي. «الانتخابات التشريعية المغربية: تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية». مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، ٢٠٠٧، ص ٦١-٧٦.

[٩] إيليا حريق. الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١، ص ٧-٨.

[١٠] عزمي بشارة. في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص ٥٥.

[11] Larry Diamond. *Developing Democracy: Toward Consolidation*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999, p.18.

[١٢] غيليرمو أودنيل وفيليب س. شميتر. الانتقالات من الحكم السلطوي: استنتاجات أولية حول الديموقراطيات غير المؤكدة. ترجمة: صلاح نقي الدين. بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص ٢١-٢٢.

[١٣] المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.

[14] Garry Stradiotto and Sujian Guo. "Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes". *International Journal on World* Peace, vol. 27 Issue 4, December 2010, p. 10.

[15] Juan Linz and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Batimore and London: the Johns Hopkins University Press.1996, p. 5.

[16] Thomas Carothers. "The End of the Transition Paradigm". *Journal of Democracy*, Vol. 13, no. 1, 2002, p. 7.

[17] Juan Linz and Alfred Stepan,op.cit., p. 3.

[18] Guo Sujian. "Democratic Transition: A Critical Overview". *Issues and Studies*, 35, N 4. July/August 1999, p. 134.

[19] Geoffrey Pridham and Tatu Vanhanen. "Introduction", in: Geoffrey Pridham and Tatu Vanhanen, *Democratization in Eastern Europe: Domestic and International Perspectives*. London, New York: Roultledge, 1996, pp. 2-3.

[20] Samuel Huntington. "Democracy for the Long Haul". *Journal of Democracy*, vol 7, Number 2, April 1996 , p. 3.

[21] Charles Tilly, "Democracy Is a Lake," in: George Reid Andrews and Herrick Chapman, *the Social Construction of Democracy, 1870-1990* . New York: New York University Press, 1995, pp. 365-366.

[22] Michael Mcfaul. The fourth wave of democracy and Dictatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World. *World Politics*, vol. 54 no. 2, (January 2002), p.214.

[23] Michael Mcfaul, op.cit., p. 215.

[24] Gerardo Munk. *Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule Perspectives on Politics*. APSA 2011 Annual Meeting Paper. Electronic copy Retrieved on 5-5-2014, p. 6.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1903299.

[25] Jean Grugel. *Democratization: A Critical Introduction*. Basingstoke: Palgrave. 2002, p. 67.

[26] Sujian Guo, op.cit, p. 135.

[27] Ibid, p. 135.

[28] Geoffrey Pridham. *The Dynamics of Democratization A Comparative Approach*. London: YHT LTD 2000, p. 5.

[29] Seymour Lipset. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy". *American Political Science Review* 53 March 1959, p. 75.

[30] Sheri Berman. "What to Read on Modernization Theory". *Foreign Affairs*. March 12, 2009, Electronic copy Retrieved on 5-5-2013.
http://www.foreignaffairs.com/features/readinglists/what-to-read-on-modernization-theory.

[31] Seymour Lipset, *Op.cit*, p. 75.

[32] Sheri Berman, op.cit.

[33] Seymour Lipset, op.cit., pp. 78-85.

[34] Tatu Vanhanen. *Prospects of Democracy: A Study of 172 countries*. London and New York: Routledge p. 11-12.

[35] Larry Diamond. "Promoting Democracy". *Foreign Policy*, no87, summer 1992, p. 27.

[36] Ibid, p. 28.

[37] Larry Diamond. op.cit., "Promoting Democracy", p. 12.

[38] Ali R. Abu Talebi. "Democratization in developing countries: 1980-1989". *The Journal of Developing Areas*, 29, July 1995, pp. 521-522.

[٣٩] جبرائيل هنتنجتون. النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. ترجمة: سمير عبود، بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣، ص ٥٦.

[40] Samuel P. Huntington. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991, pp. 37-38.

[41] Ibid, p. 59.

[42] Sheri Berman. ,op.cit.

[43] Samuel Huntington. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. ,op.cit., p. 65.

[44] Ibid, p. 69.

[45] Samuel Huntington. "After Twenty Years: The Future of the Third Wave". *Journal of Democracy*, 8.4, 1997, pp. 3-4.

[46] Adam Przeworski and Fernando Limongi. "Modernization: Theories and Facts". *World Politics*, 49, January 1997, p. 159.

[47] Ibid, p. 161.

[48] Adam Przeworski and Fernando Limongi. "Modernization: Theories and Facts". op.cit.., p. 170.

[٤٩] لمزيد من المعلومات الاطلاع على كتاب

Gabriel Abraham Almond and Sidney Verba. *The Civic Culture*. Princeton: Princeton University Press. 1963.

[50] Gabriel Almond and Sidney Verba. The *Civic Culture*. Princeton: Princeton University Press. 1963, p. 6.

[51] Dankwart Rustow,op.cit., p. 342.

[52] Ronald Inglehart and Christian Welzel. "Modernization, Culture Change and Democracy: The Human Development Sequence". Electronic copy retrieved on 12-5-2014. pp. 41-42.
http://isites.harvard.edu/fs/docs/icb.topic96263.files/culture_democracy.pdf.

[53] Chris Welzel, Ronald Inglehart and Klingemann Hans-Dieter. "Human Development as a theory of Social Change: A Cross-Cultural Perspective". Electronic copy retrieved on 5-5-2014. p. 36.
http://www.iim.uniflensburg.de/vwl/upload/lehre/wise0607/eus/institutions_and_culture/Inglehart_und_Co_Change.pdf.

[54] Ibid, p. 1.

[55] Ibid, p. 32.

[56] Ibid, p. 36.

[57] Ibid, p. 37.

[58] Samuel Huntington. "Will more countries become democratic?". ,op.cit., p. 216.

[59] Samuel Huntington. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*,op.cit., p. 310.

[60] Ibid, p. 32.

[61] Edward Muller amd Mitchell Seligson. "Civic Culture and Democracy: The Question of Causal Relationships". *The American Political Science Review*, 88,3, Sep 1994, p. 635.

[62] Philippe C Schmitter and Terry Lynn Karl. "What Democracy Is. And Is Not?" *Journal of Democracy* 2(2), 1991, pp. 82-83.

[63] Larry Jay Diamond, Juan José Linz, Seymour Martin Lipset. "Introduction" in: Larry Jay Diamond, Juan José Linz, Seymour Martin Lipset, *The Politics in Developing Countries: Comparing Experiences With Democracy*. Boulder. London: Lynne Rienner Publishers, 1995, pp. 9-34.

[64] Samuel Huntington. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, op.cit., pp. 37-38.

[65] Ibid, p. 37.

[66] Ibid, p. 37.

[٦٧] جوني عاصي. نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦، ص ١٠٠.

[68] Barrington Moore. *The Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of Modern World*. Boston: Beacon Press, 1966, p. 418.

[69] Jean Grugel. *Democratization: A Critical Introduction*, op.cit., p. 54.

[70] Geoffrey Pridham. *The Dynamics of Democratization A Comparative Approach*,op. cit., p. 6.

[71] TatuVanhanen. *Prospects of Democracy: A Study of 172 Countries*, op.cit., p. 155.

[72] Ibid, p. 155.

[73] Ibid, pp. 156-157.

[74] Jan Teorell. *Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World*: 1972 -2006. Cambridge, Cambridge University Press, 2010, pp. 23-24.

[75] Jean Grugel. "Contextualizing Democratization: the Changing Significance of transitional factors and Non-State Actors" in: Jean Grugel, *Democracy without Borders: Transnationalization and Conditionality in New Dsemocracies*. London: Routledge/ECPR studies in European political science, 1999, 3-23. pp. 7-8.

[76] Dankwart A. Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," *Comparative Politics*, 2 April 1970, p. 337.

[77] Dankwart A. Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," op.cit., p. 339.

[78] Ibid, pp. 340- 341.

[79] Ibid, p. 347.

[80] Ibid, pp. 350-361.

[81] Jordan Gans-Morse. "Searching for Transitologists: Contemporary Theories of Post-Communist Transitions and the Myth of a Dominant Paradigm". *Post-Soviet Affairs* 20, 4 , 2004, p. 6

[82] Philippe O'Donnell C. Schmitter and Laurence Whitehead, eds. *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives.* Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986.

[83] Guo Sujian ,op.cit., p. 136.

[84] Jean Grugel. "Contextualizing Democratization: the Changing Significance of transitional factors and Non-State Actors" in: Jean Grugel, *Democracy without Borders: Transnationalization and Conditionality in New Democracies*,op.cit., pp. 7-8.

[85] Geoffrey Pridham and Tatu Vanhanen ,op.cit., p. 1

[86] Linz and Stepan, op.cit., p. 16.

[87] Dankwart Rustow, op.cit., pp. 351-352.

[88] Gerardo Munck, 2011, op.cit., p. 11.

[89] روبرت دال. الديمقراطية ونقادها. ترجمة: نمير عباس مظفر، بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥. ص ٣٥٣.

[90] Gerardo Munck, 2011, op.cit., p. 12.

[91] Ibid., p. 12.

[92] Juan Linz and Alfred Stepan, op.cit., p. 16.

[93] Ibid, p. 35.

[94] Ibid, pp. 27-28.

[95] Ibid, p. 28.

[96] Juan Linz and Alfred Stepan ,op.cit., pp. 25-27.

[97] Adam Przeworski. *Sustainable Democracy.* Cambridge: Cambridge University Press, 1995, pp. 33.

[98] Taras Kuzio. "Transition in Post-Communist States: Triple or Quadruple?". *Politics*, vol.21 (3), 2001, pp. 168-177.

[99] Ibid, p. 168.

[100] Ibid, p. 169.

[101] Taras Kuzio. "Transition in Post-Communist States: Triple or Quadruple?", op.cit, p. 170.

[102] Ibid, p. 174.

[103] Ibid, p. 174.

[104] Philip G. Roeder. "Peoples and States after 1989: The Political Costs of Incomplete National evolutions". *Slavic Review* , 58 (4). 1999, pp 854-888. p. 856.

[105] Ibid, p. 856.

[106] Philip G. Roeder. "Peoples and States after 1989: The Political Costs of Incomplete National Evolutions", op.cit., p. 863.

[١٨٥] المصدر نفسه، ص ٥٨.

[١٨٦] المصدر نفسه، ص ٣٨.

[١٨٧] ا. س. كوهان. مقدمة في نظريات الثورة. ترجمة: فاروق عبد القادر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ١٨-٢٠.

[١٨٨] المصدر نفسه، ص ٢١.

[١٨٩] كرين برينتن، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤.

[190] Mark N Katz. *Revolutions and Revolutionary Waves.* New York: Saint Martin Press, 1999, p .3

[191] Jeff Goodwin. *No Other Way Out: States and Revolutionary Movements, 1945-1991.* Cambridge University Press, 2001, p. 9.

[192] Jack Goldstone, "Towards a Fourth Generation of Revolutionary Theory". *Annual Review of Political Science* . 2001, p. 140.

[193] Mark N Katz, op.cit., p. 3.

[194] Jack Goldstone, "Towards a Fourth Generation of Revolutionary Theory", op.cit., p. 142.

[195] *Jack Goldstone.* "Rethinking Revolution: Integrating Origins, Processes and Outcomes". *Comparative Studies in South Asia, Africa, and the Middle East*, vol. 29, No. 1, 2009, p. 31.

[196] J. Milton Yinger and Mark N. Katz. "Revolution: Refining Its Defining". *International Journal of Group Tensions*, vol. 30, Issue 4, winter 2001, p. 351.

[197] Jack A. Goldstone. *Revolutions: a Very Short Introduction.* Oxford: Oxford University Press, 2013. p. 4.

[١٩٨] أرسطو. السياسات. بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، ١٩٥٧، ص ٢٤٥.

[١٩٩] ا. س. كوهان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

[٢٠٠] المصدر نفسه، ص ٦٨.

[201] Jack Goldstone. "Theories of Revolutions: The Third Generation", *World Politics*, 32, 1980, p. 425.

[202] Jack Goldstone, "Toward a Fourth Generation of Revolutionary Theory", op.cit, p. 139-187.

[203] John Foran,. "Theories of Revolution Revisited: Toward a Fourth Generation", *Sociological Theory*, 11, 1993, pp. 1-20.

[204] Jack Goldstone. "Theories of Revolutions: The Third Generation" ,op.cit., p. 426. Jack A. Goldstone. "The Comparative and Historical Study of Revolution". *Annual Review of Sociology*, vol. 8 1982, p. 189.

[٢٠٥] كرين برينتن، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠-١٠١.

[٢٠٦] فاروق موشيري. «نظرية الصراع الثوري: منظور متطور». في: جاك جولدستون وتيد جار وفاروق موشيري. **ثورات أواخر القرن العشرين**. ترجمة وتحرير: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف. ليبيا: دار الوراد، ٢٠٠٣، ص ١١١-١١٤.

[٢٠٧] جوستاف لوبون. **سيكولوجية الجماهير**. ترجمة: هاشم صالح، بيروت: دار الساقي، ١٩٩١.

[٢٠٨] أ. س. كوهان، مرجع سبق ذكره، ص٢١٤

[٢٠٩] المرجع السابق، ص ٢١٨.

[210] Jack A. Goldstone. "The Comparative and Historical Study of Revolution" ,op.cit. pp. 193-192.

[211] Jack Goldstone. "Theories of Revolutions: The Third Generation", op.cit., p. 427.

[212] Jack A. Goldstone. "The Comparative and Historical Study of Revolution", op.cit., p. 189.

[213] Ibid, p. 192.

مالك أبو شهيوة. «التنظير في أواخر القرن العشرين». في: جاك جولدستون وتيد جير وفاروق موشيري، **ثورات أواخر القرن العشرين**. ترجمة وتحرير: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف. ليبيا: دار الوراد، ٢٠٠٣، ٥٩.

[٢١٤] تيد روبرت جير. **لماذا يتمرد البشر؟** دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤، ص ٩٩.

[٢١٥] المصدر نفسه، ص ١٠٠.

[٢١٦] المصدر نفسه ص ١٠٦.

[٢١٧] المصدر نفسه، ص ١٠٩.

[218] James C. Davies. "Toward a Theory of Revolution". *American Sociological Review*, vol. 27, no. 1 Feb 1962, p. 5.

[٢١٩] س. كوهان. مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧-١٤٨.

[220] Jack Goldstone. "Theories of Revolutions: The Third Generation", op.cit., p. 428.

[٢٢١] جبرائيل هنتنجتون. مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

[٢٢٢] مالك أبو شهيوة. «التنظير في أواخر القرن العشرين». مرجع سبق ذكره، ص ٧٠-٧١.

[٢٢٣] المصدر نفسه، ص ٧٤.

[224] John Foran. "Theories of Revolution Revisited: Toward a Fourth Generation", op.cit., p. 2

[225] Jack Goldstone, "Toward a Fourth Generation of Revolutionary Theory", op.cit., p. 140.

[226] Theda Skocpol. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979, p. 33.

[227] John Foran, op.cit., p. 5.

[228] Theda Skocpol, op.cit., p. 19.

[٢٢٩] فاروق موشيري. «نظرية الصراع الثوري: منظور متطور». مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

[230] John Foran, op.cit., p. 6

[231] Jack A. Goldstone. "Rethinking Revolution: Integrating Origins, Processes and Outcomes", op.cit., p.19.

[232] Ibid, p. 20.

[233] Jack A. Goldstone. "Rethinking Revolution: Integrating Origins, Processes and Outcomes", op.cit., p. 21.

[234] Jack A. Goldstone. "Understanding the Revolutions of 2011." Foreign Affairs. 14 Apr. 2011.
Electronic copy Retrieved on 10-5-2014.
http://www.foreignaffairs.com/articles/67694/jack-a-goldstone/understanding-the-revolutions-of-2011.

[235] Jack Goldstone. "The Comparative and Historical Study of Revolution," in Jack Goldstone, *Revolutions: Theoretical, Comparative, and Historical Studies*, edited by Jack Goldstone. San Diego, New York: Harcourt Brace Jovanovich.1986. p. 17.

[٢٣٦] محمد. الجابري. «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي» . في : علي الكواري، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ١٨٥.

[٢٣٧] يوسف الشويري. «الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي». في: علي الكواري، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص ٢٥.

[٢٣٨] عزمي بشارة. **في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. مرجع سبق ذكره، ص ٩ و٢٤٥.

[٢٣٩] المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

[٢٤٠] عبد الحسين شعبان. «معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة ... الديمقراطية المفقودة». في: علي الكواري، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣ . ص ٢٤٤-٢٤٥.

[٢٤١] خالد الناصر. «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي». في: علي الدين هلال وآخرون. **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ٤٨.

[٢٤٢] عزمي بشارة. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. مرجع سبق ذكره، ص ٧٣-٧٤.

[٢٤٣] سعيد العلوي والسيد ولد أباه. **عوائق التحول الديمقراطي**. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٦، ص ٦٣-٦٤.

[٢٤٤] علي خليفة الكواري (محرر). **حوار من أجل الديمقراطية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦، ص ١٦٤ - ١٦٦.

[٢٤٥] علي الدين هلال. «الديمقراطية وهموم الإنسان العربي». في: علي الدين هلال وآخرون. **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ٧-٨.

[٢٤٦] محمد الجابري. **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص ٩٣.

[٢٤٧] عبد الحسين شعبان. مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١-٢٤٤.

[٢٤٨] المصدر نفسه، ص ٢٤٣-٢٤٤.

[٢٤٩] محمد الجابري. **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. مرجع سبق ذكره، ص ٩٠-٩٤.

[٢٥٠] إيليا حريق. مرجع سبق ذكره، ص ٨.

[٢٥١] المصدر نفسه، ص ١٠-١١.

[٢٥٢] عزمي بشارة. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٣.

[٢٥٣] أبو أعلى المودودي. **نظرية الإسلام السياسي**. دمشق: دار الفكر، ١٩٦٧، ص ٢٣.

[٢٥٤] سيد قطب. **العدالة الاجتماعية في الإسلام**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٢، ص ٨٠.

[٢٥٥] المصدر نفسه، ص ٧٨-٧٩.

[٢٥٦] أبو الأعلى المودودي. مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

[٢٥٧] رجا بهلول. **وأمرهم شورى بينهم: الإسلاميون والديمقراطية**. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص ٥٠-٥١.

[٢٥٨] سيد قطب، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

[٢٥٩] رجا بهلول، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦- ٦٠.

[٢٦٠] إبراهيم أعراب. **الإسلام السياسي والحداثة**. بيروت، أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠، ص ١٠٥- ١٠٧.

[٢٦١] محمد خاتمي. **الإسلام والعالم**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩، ص ٨٩- ٩٠.

[٢٦٢] راشد الغنوشي. **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣، ص ٨٨.

[٢٦٣] ابراهيم أعراب، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

[٢٦٤] حسن الترابي. **السياسة والحكم والنظم السلطانية بين الاصول وسنن الواقع**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣، ص ٢٣١.

[٢٦٥] سليم أبو جابر. **حسن ترابي رائد الفكر الإسلامي المعاصر**. أم الفحم - فلسطين: مركز الدراسات المعاصرة، ١٩٩٥، ٥٢.

[٢٦٦] مصطفى اللباد. «تطورات الخطاب الديني الإيراني من الخميني إلى خاتمي» في: عمرو الشوبكي. **إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤، ص ٢٤١.

[٢٦٧] راشد الغنوشي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧- ٩٧، ٩٧-٩٨ .

[٢٦٨] حسن الترابي. «الشورى والديمقراطية: إشكالية المصطلح والمفهوم». **المستقبل العربي**، ٧٥، ١٩٨٥، ٤-٢٢، ص ١٤.

[٢٦٩] محمد عمارة. **الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢، ص ١٢٢-١٢٣.

[٢٧٠] المصدر نفسه، ص ١٧٠.

323 Wojtazsczyk, Konstanty. Jakubowski, Wojciech., spoleczenstwo I polityka, Warszawa: Aspra- Jr, p. 849. 2003

324 Davies, Norman. Europa, Krakow, Znak, 1999, p. 1058.

325 Kowalski T. Wlodzimierz. *Walka dyplomatyozka o miejsce polski w Europie 1939-1954*. Warszawa: Ksiazka I Wiedza, 1972, pp. 119-129.

326 Ibid, p. 317.

327 I. Pogonowski. *A historical Atlas Poland*. New York: Hippocrene Boous, 1993, p. 204.

328 Kowalski, op.cit, p. 317.

329 Ibid, p. 458.

330 Kowalski, op.cit, pp. 488-491.

331 Ibid, pp. 508-510.

332 Davies, Europa, op.cit, p. 1100.

333 Kancelaria Senatu 2013 opracowanie tematyczne, OT-620, pp. 7-8.

334 W. J. Wagner. "The New Constitution of Poland", *The American Journal of Comparative Law*, vol. 2, no. 1 (winter, 1953) pp. 59-63.

335 Bromke Adam. *Poland Politics: Idealism vs. Realism*. Cambridge: Harvard University Press, 1967, pp. 60-61.

وذلك في تسمانيو فلاديمير. تاريخ أوروبا الشرقية. ترجمة: أمل روش، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٦، ص ٤٧.

٣٣٦ تد آلان. ديمقراطيات وديكتاتوريات. تعريب: مروان أبو حبيب، بيروت: الحوار الثقافي، ٢٠٠٣، ص ٢٩٨-٣٠٠.

٣٣٧ تسيمانيو فلاديمير، تاريخ أوروبا الشرقية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤-٩٥.

338 Timothy Garton Ash, *the Polish Revolution, Solidarity*. New York: Vintage Books, 1985, pp. 17-19.

339 Davies, op.cit, p. 804.

340 Dudek A. Dzieje 10 milionowej solidarnosci 80-81, p. 11, in Droga do Niepodleglosci, solidarnosc 1980-2005. 2005, kk NSZZ solidarnosc, Warszawa, Volumen.

341 Brumberg Abraham. *Poland: the Genesis of Revolution*. New York: Yintage Books, 1983, p. 10.

342 Droga do, p. 32.

343 Ibid., p. 33.

344 Ibid, p. 34.

345 Dorga do, pp. 39-42.

346 Mark F. Brzezinski. "Constitution and Post-communist Polish Politics". *Loyola of Los Angeles International and Comparative Law Review*, vol. 20, 1998, p. 101.

[347] Dorga do, Glebocki Henryk, Dzieje Solidarnojci w podziemiu (1981-1989), p. 103.

[348] Ibid, p. 122.

[349] Dorga do, op.cit, p. 122.

[350] Dudek Antoni, 2013. Historia Polityczna Polski 1989-2012, Krakow, Znak, p. 76.

[351] Dorga do, Waszkielewicz-Glica B., op.cit. pp. 4-7.

[352] Rychlik Jerzy, Panstwo Samorzad Terytorialny, in Kruk Maria, Wawrzyniak jan. 2011. Transformacja ustrojowa w Polsce 1989-2009, Warszawa, scholar, pp. 131-132.

[353] Kowalik Tadeusz. 2009. Polska Transformacja, Warszwa, Muza, p. 35.

[354] Gebethner Stanislaw in Transformacja Ustrojowa w polsce..., op.cit, pp. 134-135.

[355] Dudek Antoni, Historia, op.cit, p. 113.

[356] Kowalik Tadeuzs. 2009. Polska transformacja, Warszawa, Muza, p. 35.

[357] Dudek Antoni, Historia, op.cit, p. 140.

[358] Ibid, pp. 135-136.

[359] Dudek Antoni, Historia, op.cit p. 183.

[360] Gebethner s. op.cit, p. 135.

[361] www.sejm.gov. pl/sejm 7. Nst/page/archiwum.

[362] Wpolityce.Pl/polityka/133841-upadek-rzadu-Olszewskiego-a-lustracja-"rzadszykowaljus dawno ustawe olustracji osobzzycia publicznego" 6. 06. 2012, 10:11.

[363] Dudek Antoni, Historia, op.cit, pp. 240-241.

[364] Ibid, pp. 272-273.

[365] Obwieszczenie PKW 23/9/1993 in; sap. Sejm. P1/Download? Id= wmp 19930500470& type=2.

[366] Piasecki A. K. 2005. Referenda W III RP, Warszawa, PWN, pp. 27-43.

[367] www.infar.pl/prawo/wybory/prezydenkie-w-1995-roka.htm.

[368] www.marketingpolityczne.org/kampanie-prezydenckie-w-polsce-nowa-jakosc-czy-sprawdzone-wzorce/2/u3e4rmthiko.

[369] Droga do, Dudek A. Dzieje obozu..., op.cit, pp. 19-21.

[270] Antoni Dudek. Historia, op.cit, pp. 379-385.

[371] Opinie. Newsweek. Pl/ zweryfikujemy-Wszystkie-reformy- buzka, 73930, 1,1. Html.

[372] Antoni Dudek, Historia, op.cit, dp. pp. 429-434.

[373] Prezydent 2000. Pkw. Gov. pl/gminy/protocol 2000. Html.

[374] Wybory 2001. Pkw.gov. p1/s/w 1- k. html.

[375] Antoni Dudek, Historia, op.cit. p. 504.

[376] www.Lista ipn.pl.

377 www.prezydent 2005.pkw.gov.p1/pzt/pl/wyn/index.htm.

378 www.wyborry 2005.pkw.gov.pl/sejm/pl/wyn/w/index.htm.

379 Antoni Dudek, Historia, op.cit. p. 549.

380 Ibid, p. 563.

381 Peszynski w. 2012. Walka na spoty po polska, przypadck kampani parlamentarnych 2 lat 2000-2007, Torun, Wyd. Adam Marszalek, pp. 232-234.

382 Info.eiadomosci. gazeta. P1/szukaj/widomosci/lewicatit demokraci.

383 Wybory 2007. Pkw.gov.pl/.

384 Antoni Dudek, Historia, op.cit, pp. 602-609.

385 Ibid, p. 618.

386 Prezydent 2010. Pkw. Gov. pl/.

387 Wybory 2011. Pkw. Gov. pl/wsw/pl/000000. Html.

388 www.psl.org.pl/dokumenty.

هوامش الفصل الثالث

389 Democracy Barometer, http://www.democracybarometer.org/concept_en.html.

390 Juan J Linz and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe.* Baltimore: The John Hopkins University Press, 1996, pp. 16-35.

٣٩١ يجادل أحمد البرقاوي ضد صلاحية استخدام مصطلح دولة لوصف الأقطار العربية محتجاً بأن ما يدعى الدول العربية ليست دولاً لافتقارها إلى الأمة التي هي مشتتة في أقطار مفرغة من السيادة، والشرعية، والبنية المؤسسية، وغياب دولة القانون. لذلك، يصف البرقاوي (الدول العربية) بأنها في أحسن أحوالها دويلات، وأن حكوماتها سلطات؛ أي أنها مشروع دولة ومشروع حكومة. وينتهي إلى النتيجة بأن الدولة العربية خارج الأمة، والأمة خارج الدولة. للمزيد من التفصيل، انظر: احمد البرقاوي. «مأزق (الدولة) القطرية»، تحولات، عدد ٢٣، ١٩٨٩/٦/٤:
www.tahawolat.com/cms/article.php3?id_article=1989.

392 Juan J. Linz and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition*, op.cit., p. 28.

٣٩٣ يمكن وصف بعض النظم السياسية العربية السائدة بأنها سلطوية تقليدية تنتهج التوريث كأساس في تداول السلطة، كما هو الحال في مملكات شبه الجزيرة العربية. وتعزى ظاهرة الاستقرار (الركود)، بشكل عام، في تلك النظم ليس إلى شرعية قانونية أو دستورية، ولكن إلى تفاهمات عائلية وقبلية. وفي العقود الأخيرة، أسهم الثراء الطائل في تعزيز الحالة الريعية والركود السياسي. والبعض الآخر من النظم السياسية العربية يوصف بأنه شبه تقليدي، حيث من باب الحرص على البقاء والاستمرارية، وبحكم ظروفها التاريخية، مثل التأثر بالاستعمار، تحاول المزج بين التقليدية والمعاصرة. ولكن في كلتا الحالتين، يُشكك العلماء في قدرة هذه النظم على الاستدامة . انظر:
Juan Linz. *Totalitarian and Authoritarian Regimes.* London: Lynne Rienner Publishers, 2000, chapters 3 and 4.

[٣٩٤] هشام شرابي. **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**. ترجمة: محمود شريح. واشنطن: دار نلسون، ١٩٨٨.

[395] Hamdy A. Hassan. "State versus society in Egypt: Consolidating democracy or upgrading autocracy". *African Journal of Political Science and International Relations* vol. 4(9), pp. 319 - 329, December 2010, pp. 319-329. http://www.academicjournals.org/ajpsir.

[٣٩٦] نزيه نصيف الأيوبي. **الدولة المركزية في مصر**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ٢٥-٢٨.

[٣٩٧] ناقش محمد جابر الأنصاري أنه من المحال فهم الواقع العربي دون العودة إلى التاريخ الذي تكمن في صفحاته الأسرار لمعرفة لماذا يعاني الواقع العربي الراهن من حالة عدم الاستقرار السياسي وغياب التماسك الاجتماعي، وتوغل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية العربية، وحالة الركود الشعبي العربي على الرغم من الاضطهاد الذي يعانيه. ويعزو الأنصاري علل العرب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العصر الحالي، إلى ما يناهز ١٤٠٠ سنة، ليس من الصحراء التي شكلت أكثر من ٨٠٪ من البيئة الطبيعية التي يسكنها العرب فحسب، وإنما أيضاً مما وصفه بحالة التصحر الفكري، حيث غياب مفهوم الدولة. يصف الأنصاري مفهوم الدولة عند العرب بأنه من «أكثر المفاهيم اضطراباً». وللمزيد من الشروحات، انظر: محمد جابر الأنصاري. **التكوين السياسي العربي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ٨٢.

[٣٩٨] محمد رفعت. **تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة**. القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٤، ص ٦٣.

[٣٩٩] محمد علي (باشا) كان وحيد أبويه، ولم يحظَ بفرصة التعليم. عندما وصل إلى مصر على رأس حملة عسكرية تتألف من الجند الألبان، وقرر الاستقرار في مصر، تزوج من أرملة ثرية جداً، وأنجبت منه إبراهيم، وعباس، وإسماعيل – ورثة الحكم في مصر من بعد محمد علي. ويشهد لمحمد علي بالذكاء الحاد والحنكة العسكرية، وبعد النظر والدهاء السياسي. للاستزادة عن محمد علي وشخصيته، انظر: محمد صبري. **تاريخ مصر الحديث: من محمد علي إلى اليوم**. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٢٦ (خاصة)، ص ٣٢-٥٧.

[٤٠٠] محمد صبري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

[٤٠١] المصدر السابق، ص ٥٤.

[٤٠٢] خميس حزام والي. **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية – مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

[٤٠٣] محمد صبري، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.

[٤٠٤] من باب التأكيد على مصداقية الاعتقاد بأن الشعب المصري كان ينظر إلى أن مُخَلِّصه هو ليس من بين مواطنيه، ورد في رسالة بعث بها حسنين بسيوني إلى لورد بالمرستون العام ١٨٣٨ يقول فيها: «من الأمور التي لا يختلف فيها اثنان، أن الحكومة المصرية نالت القسط الأوفر من الرقي والإصلاح. وإنه لا شيء يمنع إنجلترا من منح مصر الحق في أن تصير أمة مستقلة، وأن توضع في مصاف البرازيل والمكسيك وكولومبيا واليونان، ولهذا جئت راجياً دولتكم أن تنظروا بعين العطف، وإني موقن أن رفاهية مصر في المستقبل يتوقف كلها أو بعضها على اعتراف إنجلترا باستقلالها». انظر: صبري، محمد. **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم**، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧-١٣٨.

[٤٠٥] محمد صبري. **تاريخ مصر الحديث: من محمد علي إلى اليوم**، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨-١٨٩.

[٤٠٦] المصدر السابق، ص ١٩٦.

[٤٠٧] المصدر السابق، ص ١٩٦.

[408] Sean Lyngaas. "Ahmad Urabi: Delegate of the People, Social Mobilization in Egypt on the Eve of Colonial Rule". *Al Nakhlah*, Tufts University, Spring 2011, citation from:
http://www.Fletcher.tufts.edu/al_Nakhlah/~media/d0f0858344e3458988f482838a0bb4d9.pdf.

[٤٠٩] الهيئة العامة للاستعلامات. «تاريخ الدساتير المصرية من القدم إلى الحداثة»:
http://www.sis.gov.eg/Ar/TemplatesArticles.tmpArticles.aspx/CatID=2128#UzWOOdKQahA

[٤١٠] الملك فاروق الأول فاروق مصر: htm.1919_http//www.faroukmisr.net/revolution

[٤١١] للمزيد عن سعد زغلول والثورة التي تبعت نفيه إلى مالطا، انظر: العقاد، عباس محمود. **سعد زغلول**، القاهرة: كتاب الهلال-دار الهلال، ١٩٨٨.

[٤١٢] المواد المذكورة وردت في دستور مصر بأمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣. انظر نسخة **الوقائع المصرية**، غير اعتيادي. في ٢٠ نيسان سنة ١٩٢٣.

[٤١٣] رشاد كامل. «ضحايا وخطايا معركة دستور ١٩٢٣ ومفرمة دستور ١٩٣٠»، **روز اليوسف اليومية**، ٢٠١١/٤/٦.
http://www.masress.com/rosadaily/107501

[٤١٤] المرجع السابق.

[٤١٥] نصت الاتفاقية على أن بريطانيا سَتُجلي قواتها عن الأراضي المصرية، ولكن ستبقي على ما يقارب ١٠٠٠٠ عنصر مع أفراد الدعم لهذه القوات بمحاذاة قناة السويس بهدف حماية مصر من أطماع إيطاليا في احتلال مصر، وتبقى الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشرين عاما من تاريخ دخولها واقع التنفيذ في آب ١٩٣٦. ولكن رئيس الوزراء الوفدي مصطفى النحاس باشا، ألغى تلك الاتفاقية في تشرين الأول من العام ١٩٥١، أي خمس سنوات قبل موعد انتهاء الاتفاق، ما أثار حفيظة كل من بريطانيا والملك فاروق على حد سواء. لمزيد من المعلومات في هذا الموضوع، انظر:
محمد حسنين هيكل. **سقوط نظام! لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟** القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣، ص ٣٧٦-٣٧٧.

[٤١٦] المصدر السابق، ص ٣٣١.

[٤١٧] عاطف السيد. **عبد الناصر وأزمة الديمقراطية: سطوة الزعامة وجنون السلطة**. الإسكندرية: د. ن.، ٢٠٠٢، ص ٣٧-٤٠.

[٤١٨] المصدر السابق، ص ٤١.

[٤١٩] كانت ملكية الأرض الزراعية مقسمة على النحو التالي: مليون فدان وقف ملكي، مليون فدان للأسرة الملكية والأوقاف الخيرية التابعة للأسرة، مليون فدان للأجانب-أفراد وشركات، مليون فدان للأسر

المصرية الكبيرة، والمليون فدان الأخرى للفلاحين الذين كانت ملكيتهم لهذه الأرض مهددة بالمصادرة بشكل مستمر. هيكل، محمد حسنين، **سقوط نظام! لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟** مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٩.

[٤٢٠] عبد الرحيم ذو النون الحديثي، وسهاد جاسم محمد. «التطورات السياسية في مصر (١٩٤٦-١٩٤٩)»، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، العدد الرابع، كانون الأول ٢٠١١، ص ١٠٣-١٠٤: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52193.

[٤٢١] محمد حسنين هيكل. **سقوط نظام! لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟** مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢-٢١٤، وص ٣٦٥-٣٧٣.

٤٢٢ سليمان المتذري. «وجهة نظر حول الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي»، في: أحمد ولدادة وآخرون. **الجيش والسياسة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص٨٣-٩٢

[٤٢٣] عاطف السيد. **عبد الناصر وأزمة الديمقراطية**، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن قول جمال عبد الناصر هذا ربما لم يرد في الخطاب الذي يدّعي الكاتب عاطف السيد أنه ورد في خطاب شبرا الخيمة في ١٩٥٣/١٢/٢٠، وإنما ورد في اجتماع في مقر قيادة الثورة كما يروي إحسان عبد القدوس- رئيس تحرير **مجلة روزاليوسف** العام ١٩٥٢، في مقدمة كتاب **فاروق ملكاً** للكاتب أحمد بهاء الدين. والحديث كله يدور حول قضية من يتولى زمام القيادة السياسية في مصر بعد إسقاط الملك فاروق، وما موقف قيادات الثورة من دستور العام ١٩٢٣. «الفقه الثوري وحكم ثوار يوليو». رشاد كامل، نشر في صباح الخير يوم ٢٠١١/١٠/١١، http://www.masress.com/rosasabah/127244. وبعد الكثير من البحث في خطابات جمال عبد الناصر خلال العام ١٩٥٣ كاملاً، لم أجد له كلمة في شبرا الخيمة محتواها شبيه بالذي يرويه الكاتب عاطف السيد.

[٤٢٤] نزيه نصيف الأيوبي. **الدولة المركزية في مصر**. مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

[٤٢٥] يوسف محمد عيدان. «التنظيمات السياسية في مصر (١٩٥٣-١٩٧٦)». **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، مجلد ٧، عدد ٣، ٢٠١٢، ص ١-٢.

[٤٢٦] عاطف السيد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

[٤٢٧] المصدر السابق، ص ٧٠.

[٤٢٨] علي الدين هلال. **النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل ١٩٨١-٢٠١٠**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٠، ص ١٩.

[٤٢٩] نزيه نصيف الأيوبي - **الدولة المركزية في مصر**، مصدر سابق، ص ١٠١.

[٤٣٠] يوسف محمد عيدان. «التنظيمات السياسية في مصر (١٩٥٣-١٩٧٦)». **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، مجلد ٧، عدد ٣، ٢٠١٢، ص ٤.

[٤٣١] خميس حزام والي. **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص ٨١-٨٧.

[٤٣٢] نزيه نصيف الأيوبي. **الدولة المركزية في مصر**، مصدر سابق، ص ١١٤.

[٤٣٣] لترى كيف كان حظ السادات أن يكون هو النائب لجمال عبد الناصر وكيف أُديرت حملة انتخابه لمنصب الرئيس، ولماذا لم يجد معارضة في الاتحاد الاشتراكي العربي ولا في مجلس الأمة انظر: محمد حسنين هيكل. خريف الغضب: قصة بداية ونهاية أنور السادات. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. طبعة ٢٢، ٢٠٠٩، ص ٩٧-١٠١.

[٤٣٤] محمد حسنين هيكل. **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية أنور السادات**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. طبعة ٢٢، ٢٠٠٩، ص ١٠٠.

[٤٣٥] المصدر السابق، ص ١١٦-١١٧.

[٤٣٦] وثيقة إعلان الدستور، الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية/ رياسة الجمهورية، ١٢ سبتمبر ١٩٧١.

[٤٣٧] بشار حسن يوسف. «الجماعات الإسلامية في مصر في عهد الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١)». **مجلة التربية والعلم**، مجلد ١٥، عدد ٢، ٢٠٠٨، ص ٥٥.

[٤٣٨] محمد حسنين هيكل. **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية أنور السادات**. مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣-٢١٤.

[٤٣٩] هيكل، محمد. **خريف الغضب** ...، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤ و١١٣.

[٤٤٠] المصدر نفسه، ص ٥٠.

[٤٤١] المصدر نفسه، ص ١١٩-١٢٤.

[٤٤٢] فاروق عبد الخالق. **اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (١٩٧٤-٢٠١٠)**. القاهرة: مكتبة الشروق الوطنية، ٢٠١١، ص ٤٨. كما يذكر المؤلف في صفحة ٤٧ كيف تم استقدام شركات تثمين من أمريكا وأوروبا، وفي بداية «العملية جرى إخفاء طابعها [الأجنبي] من خلال مشاركة بعض الخبراء المصريين وأساتذة الاقتصاد وإدارة الأعمال والمحاسبة». وكأن الكاتب يقول إنه تخوفاً من الشعور بعدم الرضى العام، تم إخفاء هوية تلك الشركات.

[٤٤٣] عبد الخالق فاروق. **اقتصاديات الفساد** ...، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

[٤٤٤] المصدر السابق، ص ٢٨.

[445] Sadiq Reza. "Endless Emergency: The Case of Egypt". *New Criminal Law Review*, Vol. 10, 2007, pp. 536-537: (Working Paper Series, Public Law & Legal Theory, No. 08-12): https://www.bu.edu/law/faculty/scholarship/workingpapers/documents/RezaS031208rev.pdf

[446] Ibid, p. 541.

[٤٤٧] هاشم حسن حسين الشهواني. «الإخوان المسلمون والإصلاح السياسي في مصر». **مجلة كلية العلوم الإسلامية**، المجلد الثالث، العدد الخامس، ٢٠٠٩، ص ١٩٣-١٩٢.

[٤٤٨] «انضم جمال مبارك في فبراير ٢٠٠٢ إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وقاد ما أضحى يعرف فيما بعد بالتيار الإصلاحي داخل الحزب الذي دشن ... «فكراً جديدا» قيل إنه سيمضي بمصر نحو المزيد من الديمقراطية، ثم تحولت هذه الهواجس إلى مخاوف مع تأسيس أمانة السياسات بالحزب التي ترأسها جمال مبارك، ومارس من خلالها نفوذاً كبيراً على الحزب وعلى إدارة الدولة، إلى أن

وصل الأمر لتدخله في اختيار وزراء ما عرف بالمجموعة الاقتصادية، التي ضمت مقربين منه في حقائب كالمالية والاستثمار والتجارة والصناعة والسياحة وغيرها». انظر:
محمود شريف بسيوني، وهلال، محمد. الجمهورية الثانية في مصر، القاهرة: دار الشروق، طبعة ٢٠١٢، ص ٣٣-٣٤.

[٤٤٩] حسن نافعة. «رفض التوريث لا يعني قبول التغيير»، المصري اليوم، (الأربعاء، ٢١-١٢-٢٠١١):
http://www.almasryalyoum.com/news/details/212812

[٤٥٠] وقد نشرت صحيفة المصري اليوم مقالاً تحليلياً تناول إجابات الرئيس مبارك عن أسئلة الصحفي الأمريكي المعروف، تشارلي روز (Charlie Rose) حول موقف الجيش من توريث مبارك السلطة لأحد أبنائه، قبل عامين من حدوث الثورة. فحين قال تشارلي روز للرئيس مبارك «لن يكون هناك رئيس لمصر غير مقبول من جيشها» اعترض مبارك وقال: «لا لا لا.. لا أوافق على هذه العبارة». انظر: ـــــ، «هل ترضخ المؤسسة العسكرية لمخطط التوريث؟» المصري اليوم، (السبت، ٢٢-٠٨-٢٠٠٩):
63137 http://www.almasryalyoum.com/news/details/

[451] Maria Cristina Paciello. *Egypt: Changes and Challenges of Political Transition.* MEDPRO Technical Report No. 4/May 2011, pp. 5.
http://wwwiai.it/pdf/mediterraneo/MedPro/MedPro-Technical-paper_04.pdf

[452] ____, International Crisis Group, Reforming Egypt: In Search of a Strategy, Middle East/North Africa Report No.46- 4 October, 2005, p.19.
http://crisisgroup.org//~media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Egypt/Reforming%20Egypt%20Search%20of%20Strategy.pdf

[453] Ibid, p. 13.

[٤٥٤] إضافة إلى أن المعارضة، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، كانوا على درجة من الضعف وقلة في الموارد والقدرات التنظيمية، وكانت الدولة تستخدم ضدهم أساليب التهديد والتضييق في تطبيق الأحكام والقوانين، ناهيك عن الحملات الإعلامية القذرة التي تشنها وسائل الإعلام الرسمية ضدهم. وبينما سمحت للإخوان المسلمين خوض الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٥، فإن الحزب الوطني الديمقراطي (حزب الرئيس الحاكم) استعمل أسلوب الرشوة وشراء الذمم والتزوير ليضمن لنفسه غالبية ساحقة في مجلس الشعب. انظر:
Maria Cristina Paciello. *Egypt: Changes and Challenges of Political Transition.* MEDPRO Technical Report No. 4/May 2011, pp. 3-5.
http://wwwiai.it/pdf/mediterraneo/MedPro/MedPro-Technical-paper_04.pdf

[٤٥٥] تيسير قوايد. «الخضيري: انتخابات ٢٠١٠ أسوأ وأعنف انتخابات مرت على مصر»، المصري اليوم، الأحد ٢٨-١١-٢٠١٠. http://www.almasryalyoum.com/news/details/96967. خبر آخر في العدد نفسه من المصري اليوم جاء يقول: «انتخابات ٢٠١٠: «التزوير» سيد الموقف والضحايا ٣ قتلى وعشرات المصابين».

[٤٥٦] هنالك العديد من المواقع على الشبكة العنكبوتية التي توثق تسلسل أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وربما من افضلها Reuters عربي تحت عنوان: «تسلسل زمني لأهم الأحداث في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير»، ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٢.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE80N07N20120124?pageNumber=5&virtualBrandChannel=0

[457] Nazih Ayubi. *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*, I.B. Tauris, London, 1995, p. 263.

[458] Ibid, p. 263.

[٤٥٩] مها عزام. «المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية»، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – مذكرة إحاطة – تشاتام هاوس – أيار ٢٠١٢، ص ٢.
http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/bp0512_azzam_arabic.pdf

[٤٦٠] حسن نافعة. «خلل في بنية النظام يحتاج إلى معالجة فورية»، **موقع التجديد العربي**، الاثنين ١٣ أيار ٢٠١٣،
http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/44077

[461] Tarek Osman. "The Second Egyptian Republic". *The Cairo Review of Global Affairs*, May 6, 2014, p.1. http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/article/articledetails.aspx?aid=224

[٤٦٢] عثمان، طارق (مترجم). **التحول في مصر: رؤى وخيارات للسياسة الأمريكية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، برنامج الشرق الأوسط، يناير ٢٠١٢، ص ٧.
http://www.arab-center.org/index.php?option=com_content&view=article&id=192:egypt-transition-insight-and-options-us-policy&catid=44us-3&Itemid=93

[٤٦٣] نون بوست. «الجيش المصري يسيطر على اقتصاد البلاد تماما»، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٤، ص ١-٢.
htm.82584-1/http://rassd.com

[٤٦٤] يزيد صايغ. فوق الدولة: جمهورية الضبط في مص، ٠١ آب/أغسطس ٢٠١٢،
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996

[٤٦٥] ياسر محمد علي لوز. «دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١»، رسالة ماجستير، برنامج دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٣، ص ٩٤. أيضاً انظر: مرسي، أحمد. **الجيش يزاحم المؤسسات الاقتصادية المدنية في مصر**، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٤حزيران/يونيو ٢٠١٤، ص ١-٤:
65040=http://carnegie-mec.org/publications/?fa

[٤٦٦] صايغ، يزيد. «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر»، ٠١ آب/أغسطس ٢٠١٢، ص ١٤:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996

[467] Maria Cristina Paciello. Egypt: Changes and Challenges of Political Transition. MEDPRO Technical Report No. 4/May 2011, pp. 12.
http://www.iai.it/pdf/mediterraneo/MedPro/MedPro-Technical-paper_04.pdf
انظر أيضاً: محمد نور فرحات. «المسألة الدستورية في المرحلة الانتقالية بعد ثورة ٢٥ يناير .. هل هي إرباك متعمد؟» في: عمرو عبد الرحمن. **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: سلسلة قضايا حركية (٢٧)، ص ٤٢.

[468] Charles Graham. "Examining Perceptions of the Future of Egyptian Government". *Small Wars Journal*, September 8 2013, p. 2.

[469] Ashraf El-Sherif. *Egypt's Post-Mubarak Predicament*. Carnegie Endowment for International Peace, Washington, January 2014, pp. 14-15.

[470] Andrea Teti. *Political Parties and Movements in Post-Revolutioonary Egypt*, ISPI, No. 42-October 2011, pp. 9-15.

في هذه الورقة، تستعرض الكاتبة أبرز القوى السياسية والمجتمعية وتقوم بتصنيفها إلى حركات مثل كفاية، والتجمع الوطني للتغيير، وحركة السادس من نيسان، وغيرها. التصنيف الثاني هو الاتحادات العمالية، والتصنيف الثالث هو الأحزاب السياسية والدينية. واللافت في التحليل أن كل القوى المتواجدة على الساحة دون القوات المسلحة، وهو غير موجه بطريقة صحيحة، وبأن السلطة الحقيقية كانت وما زالت لدى أصحاب اليد العليا في الدولة. للاستزادة عن الأحزاب السياسية في مصر، انظر: عز العرب، خالد. «خريطة الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة»، بي بي سي، ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠١١:
http://bbc.co.uk/middleesat/2011/06/110623_egypt_partymap.shtml

[471] Nazih N. Ayubi. *Over-stating the Arab State*, op.cit., pp. 398-399; Jakob Erle and others. *Political Culture in Egypt: the Political Values and Norms of the Voters*. Danish-Egyptian Dialogue Institute,
http://dedi.org.eg/wp-content/uploads/Political-Culture-in-Egypt.pdf

[٤٧٢] محمد جابر الأنصاري. «تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية»، مصدر سابق، ص ١٩.

[473] Michele Dunne and Williamson Scott. *Egypt's Unprecedented Instability by the Numbers*. Carnegie Endowment for Peace, Washington, March 24, 2014, pp. 2-4.

[474] Mohammad Elagati. "Civil Society in Egypt and the Revolution of 25th January: What Role for the EU"? *IEMedObs* (Observatory of Euro-Mediterranean Policies), 05/2012, pp. 1-2.

[475] Zeinab Abul-Magd. *The Egyptian Military in Politics and the Economy: Recent History and Current Transition Status*. CMI Insight, CHR Michelsen Institute, No. 2, October 2013, p. 4.

[476] Ibid.

[477] Jeremy M. Sharp. *Egypt: Background and U.S. Relations*. Congressional Research Service, CRS Report, 7-5700 June 5, 2014, pp. 4-6.

[478] Jeremy M. Sharp. *Egypt: Background and U.S. Relations*. Congressional Research Service, CRS Report, 7-5700 June 5, 2014, p. 5.

هوامش الفصل الرابع

[٤٧٩] للمزيد من التفاصيل حول الشروط والمتغيرات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي، راجع الفصل الأول من الكتاب: نظريات الانتقال إلى الديمقراطية والثورة.

[٤٨٠] محمد العجاتي، نادين هاني، جورج ثروت، وآخرون. الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي. القاهرة: منتدى البدائل العربي والمعهد البولندي للشؤون الدولية، ٢٠١١، ص ٢٣:
https://docs.google.com/a/shadyahmed.com

[٤٨١] يسري العزباوي. «الفساد السياسي في العالم العربي: دراسة الحالة المصرية»، في: الفساد السياسي في العالم العربي: رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، ٢٠١٤.

[٤٨٢] أمل حماد. «تحول طويل المدى .. هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية». السياسة الدولية، عدد

١٨٥، ٢٠١١، ص ٤٢-٤٥.

[٤٨٣] أحمد تهامي عبد الحي. «لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟». **السياسة الدولية**، عدد ١٨٦، ٢٠١١، ص ٤٦-٤٩.

[484] Danil Brumberg. "Transforming The Arab Worlds Protection- Racket Politicsl". *Journal of Democracy*, vol 24, no 3, July 2013, pp. 92-95.

[٤٨٥] أحمد تهامي عبد الحي، مصدر سبق ذكره، انظر أيضاً:
Alfred Stepan and Juan J. Linz, "Democratization Theory and The Arab Spring", *Journal of Democracy*, vol 24, No 2, April 2013, p. 20.

وانظر، محمد العجاتي، نادين هاني، جورج ثروت، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

[٤٨٦] سالي خليفة إسحاق. «تحذير تاريخي: التقديرات المسجلة لنهايات «سلاسل الثورات» في الخبرة الدولية»، **السياسة الدولية**، عدد ١٨٥، ٢٠١١، ص ٤٦-٥١.

[٤٨٧] المصدر السابق.

[٤٨٨] شادية فتحي. «السيناريو الأقل احتمالاً والأكثر تأثيراً في مستقبل مصر»، **السياسة الدولية**، عدد ١٨٥، ٢٠١١، ص ٧-١١.

[٤٨٩] جورج فهمي. **التحول الديمقراطي في مصر بين تحديي عسكرة السياسية وتسييس الجيش**. القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠٠١، ص ٤.

المراجع

مراجع الفصل الأول

المراجع العربية:

أبو جابر، سليم. **حسن الترابي رائد الفكر الإسلامي المعاصر**. أم الفحم - فلسطين: مركز الدراسات المعاصرة، ١٩٩٥.

أبو شهيوة، مالك. «التنظير في أواخر القرن العشرين». في: جاك جولدستون وتيد جير وفاروق موشيري. **ثورات أواخر القرن العشرين**. ترجمة وتحرير: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ليبيا: دار الوراد، ٢٠٠٣.

أرسلان، شكيب. **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟** بيروت: منشورات دار الحياة، ١٩٦٥.

أرندت، حنة. **في الثورة**. ترجمة: عطا عبد الوهاب. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨.

أعراب، إبراهيم. **الإسلام السياسي والحداثة**. بيروت: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠.

أودنيل، غيليرمو وفيليب س. شميتر. **الانتقالات من الحكم السلطوي: استنتاجات أولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة**. ترجمة: صلاح تقي الدين. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

برينتن، كرين. **تشريح الثورة**. ترجمة: سمير الجلبي، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٩.

بشارة، عزمي. **في الثورة والقابلية للثورة**. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، ٢٠١٢.

بهلول، رجا. **وأمرهم شورى بينهم: الإسلاميون والديمقراطيون**. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٧.

الترابي، حسن. **السياسة والحكم النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣.

الترابي، حسن. «الشورى والديمقراطية: إشكالية المصطلح والمفهوم». **المستقبل العربي**، ٧٥، ١٩٨٥، ٤-٢٢.

تلي، تشارلز. **الحركات الاجتماعية ١٧٦٨-٢٠٠٤**. ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.

الجابري، محمد. «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي». في: علي الكواري. **مسألة الديمقراطية العربية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

الجابري، محمد. **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

جير، تيد روبرت. **لماذا يتمرد البشر؟** دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤.

حريق، إيليا. **الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١.

خاتمي، محمد. **الإسلام والعالم**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩.

دال، روبرت. **الديمقراطية ونقادها**. ترجمة: نمير عباس مظفر. بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

دياب، فايد. «مأزق التحول الديمقراطي في العالم العربي». **الرواق العربي**، ع ١٠، ١٩٩٨، ص ٨-٤٨.

شعبان، عبد الحسين. «معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة ... الديمقراطية المفقودة». في: علي الكواري. **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

شكر، عبد الغفار. «الديمقراطية في الفكر السياسي العربي». **الطريق**، ع ٤، ١٩٩٩، ص ٢٠-٣٠.

الشويري، يوسف. «الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي». في: علي الكواري. **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

صديقي، العربي. **البحث عن الديمقراطية العربية الخطاب والخطاب المقابل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

ضاهر، عادل. **أولوية العقل ... نقد أطروحة الإسلام السياسي**. بيروت: دار أمواج، ٢٠٠١.

عاصي، جوني. **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول**. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦

عشماوي، محمد. **الإسلام السياسي**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٨٧.

عشماوي، محمد. **جوهر الإسلام**. القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، ١٩٩٦.

العلوي، سعيد والسيد ولد أباه. **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٦.

عمارة، محمد. **الإسلام واصول الحكم لعلي عبد الرازق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢

الغنوشي، راشد. **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

قطب، سيد. **العدالة الاجتماعية في الإسلام**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣.

الكواري، علي. **حوار من أجل الديمقراطية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦.

كوهان، أ. س. **مقدمة في نظريات الثورة**. ترجمة: فاروق عبد القادر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

اللباد، مصطفى. «تطورات الخطاب الديني الإيراني من الخميني إلى خاتمي» في: عمرو الشوبكي. **إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤.

لوبون، جوستاف. **سيكولوجية الجماهير**. ترجمة: هاشم صالح. بيروت: دار الساقي، ١٩٩١.

متكيس، هدى. «اتجاهات معاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث»، في: على الدين دسوقي ومحمود إسماعيل محمد. **اتجاهات حديثة في علم السياسة**. القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٩.

المودودي، أبو الأعلى. **نظرية الإسلام السياسية**. دمشق: دار الفكر، ١٩٦٧.

موشيري، فاروق. «نظرية الصراع الثوري: منظور متطور». في جاك جولدستون وتيد جير وفاروق موشيري. **ثورات أواخر القرن العشرين**. ترجمة وتحرير: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف. ليبيا: دار الوراد. ٢٠٠٣.

الناصر، خالد. «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي». في: على الدين هلال وآخرون. **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

الهاشمي، محمد. «الانتخابات التشريعية المغربية: تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية». **مجلة المستقبل العربي**، السنة ٣٠، العدد ٣٤٥، ٢٠٠٧، ص ٦١-٧٦.

هنتنجتون، جبرائيل. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. ترجمة: سمير عبود، بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣.

هلال، علي الدين. «الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر». في: علي الدين هلال وآخرون. **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٦٨.

المراجع الأجنبية:

Ali, R. Abu Talebi. "Democratization in developing countries: 1980-1989". *The Journal of Developing Areas* 29, July 1995, pp. 507-530.

Almond, Gabriel and Sidney Verba. The *Civic Culture*. Boston: Little and Brown, 1963.

Bratton, Michael and Nicolas Van de Walle. *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Berman, Sheri. "What to Read on Modernization Theory". *Foreign Affairs*. March 12, 2009. Electronic copy Retrieved on 5-5-2014 http://www.foreignaffairs.com/features/readinglists/what-to-read-on-modernization-theory.

Carothers, Thomas. "The End of the Transition Paradigm". *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1, January 2002, pp. 5-21.

Collier, Ruth. *Paths Toward Democracy: the Working Class and Elites in Western*. Europe and South America. Cambridge: Cambridge University Press. 1999.

Dagiev, Dagikhudo. *Regime Transition in Central Asia: Stateness, Nationalism and Political Change in Tajikistan and Uzbekistan*. New York: Routledge Advances in Central Asian Studies.2014.

Davies, James. "Toward a Theory of Revolution". *American Sociological Review* ,vol. 27, no. 1 Feb 1962, pp. 5-19.

Diamond, Larry. "Promoting Democracy". *Foreign Policy*, No 87, summer 1992, pp. 25-46.

Diamond, Larry. *Developing Democracy: Toward Consolidation.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

Diamond, Larry. "Thinking about Hybrid Regimes". *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 April 2002, pp. 21-35.

Diamond, Larry, Juan José Linz, Seymour Martin Lipset. "Introduction" in: Larry Jay Diamond, Juan José Linz, Seymour Martin Lipset, *The Politics in Developing Countries: Comparing Experiences With Democracy.* Boulder. London: Lynne Rienner Publishers, 1995, pp. 1-66.

Foran, John. "Theories of Revolution Revisited: Toward a Fourth Generation", *Sociological Theory*, 11, 1993, pp. 1-20.

Gans-Morse, Jordan. "Searching for Transitologists: Contemporary Theories of Post-Communist Transitions and the Myth of a Dominant Paradigm". *Post-Soviet Affairs* 20,4, 2004; pp. 320-349.

Geddes, Barbara. *Authoritarian Breakdown: Empirical Test of a Game Theoretic Argument.* Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Atlanta, 1999. Electronic copy Retrieved on 9-5-2014. pp. 1-55. http://eppam.weebly.com/uploads/5/5/6/2/5562069/authoritarianbreakdown_geddes.pdf

Geddes, Barbara, Joseph Wright, and Erica Frantz. "Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set". Electronic copy retrieved on 9-5-2014. p. 1-50. http://www.personal.psu.edu/jgw12/blogs/josephwright/GeddesWrightFrantz_Autocratic%20Breakdown.pdf.

Goldstone, Jack. "Theories of Revolutions: The Third Generation", *World Politics*, 32, 1980, pp. 425-453.

Goldstone, Jack. "The Comparative and Historical Study of Revolution". *Annual Review of Sociology*, vol. 8 1982, pp. 187-207.

Goldstone, Jack. "The Comparative and Historical Study of Revolution," in: Jack Goldstone, *Revolutions: Theoretical, Comparative, and Historical Studies.* San Diego, New York: Harcourt Brace Jovanovich.1986. pp. 1-17.

Goldstone, Jack. "Towards a Fourth Generation of Revolutionary Theory". *Annual Review of Political Science* , 2001, pp. 139-87.

Goldstone, Jack. "Rethinking Revolution: Integrating Origins, Processes and Outcomes". *Comparative Studies in South Asia, Africa, and the Middle East*, vol. 29, No. 1, 2009, pp. 18-32.

Goldstone, Jack. "Understanding the Revolutions of 2011." *Foreign Affairs*. 14 Apr. 2011. Electronic copy Retrieved on 10-5-2014. http://www.foreignaffairs.com/articles/67694/jack-a-goldstone/understanding-the-revolutions-of-2011.

Goldstone, Jack. *Revolutions: A Very Short Introduction*. Oxford: Oxford university press, 2013.

Goodwin, Jeff. *No Other Way Out: States and Revolutionary Movements, 1945-1991*. Cambridge University Press, 2001

Grugel, Jean. "Contextualizing Democratization: the Changing Significance of Transitional Factors and Non-State Actors" in: Jean Grugel, *Democracy without Borders: Transnationalization and Conditionality in New Democracies*. London: Routledge/ECPR Studies in European Political Science, 1999, pp. 3-23.

Grugel, Jean. *Democratization: A Critical Introduction*. Basingstoke: Palgrave. 2002

Guo, Sujian. "Democratic Transition: A Critical Overview". *Issues and Studies*, 35, N 4. July/August 1999, pp. 133-148.

Hadenius, Axel and Jan Teorell. "Authoritarian Regimes: Stability, Change, and Pathways To Democracy, 1972–2003". *Kellogg Institute*. Working Paper 331 .University of Notre Dame, November 2006. Electronic copy Retrieved on 5-5-2014, pp. 1-39. kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/.../331.pdf

Hadenius, Axel and Jan Teorell. "Pathways from Authoritarianism". *Journal of Democracy*, vol 18, No1, January 2007, pp. 143-156

Huntington, Samuel. "Will more countries become democratic?". *Political Science Quantity*, vol 99, no2, summer, 1984, pp. 193-218.

Huntington, Samuel. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

Huntington, Samuel. "Democracy for the Long Haul". *Journal of Democracy*, volume 7, Number 2, April 1996 . pp. 3-13.

Huntington, Samuel. "After Twenty Years: The Future of the Third Wave". *Journal of Democracy*, 8.4, 1997, pp. 3-12.

Inglehart, Ronald and Christian Welzel. *Modernization, Culture Change and Democracy: The Human Development Sequence.* Electronic copy Retrieved on 12-5-2014. pp. 1-52 http://isites.harvard.edu/fs/docs/icb.topic96263.files/culture_democracy.pdf

Karl, Terry Lynn. "Dilemmas of Democratization in Latin America". *Comparative Politics*, vol 23, Oct 1990, pp. 1-21.

Katz, Mark N. *Revolutions and Revolutionary Waves*. New York: Saint Martin Press. 1999.

Krznaric, Roman. "Civil and Uncivil Actors in the Guatemalan Peace Process". *Bulletin of Latin American Research.* volume 18, Issue 1, January 1999, pp. 1–16.

Kuzio, Taras. "Transition in Post-Communist States: Triple or Quadruple?". *Politics*, vol.21 (3), 2001, pp. 168-177.

Linz, Juan and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe.* Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1996.

Lipset, Seymour. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." *American Political Science Review* 53 March 1959, pp. 69–105.

Mcfaul, Michael. "The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World". *World Politics*, vol. 54 no. 2, January 2002, pp. 212-244.

Moore, Barrington. *The Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World.* Boston: Beacon Press, 1966.

Muller, Edward and Mitchell Seligson. "Civic Culture and Democracy. The Question of Causal Relationships". *The American Political Science Review*, 88, 3, Sep 1994, pp. 635-652.

Munk, Gerardo. "Democratic Transition in Comparative Perspective". *Comparative Politics*, vol 26, No3, April 1994, pp. 355-375.

Munk, Gerardo. "Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule Perspectives on Politics". APSA 2011 Annual Meeting Paper. Electronic copy Retrieved on 5-5-2014, pp.1-25. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1903299.

Munck, Gerardo L. and Carol Skalnik Leff. "Modes of Transition and Democratization: South America and Eastern Europe in Comparative Perspective". *Comparative Politics*, vol. 29, no. 3, April 1997. pp. 343-362.

O'Donnell, Guillermo. "Delegative democracy". *Journal of Democracy*, vol.1, no. 1, 1994, pp. 55–69.

O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead, eds. *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986.

Offe, Claus. "Capitalism by Democratic Design? Democratic Theory Facing the Triple Transition in East Central Europe". *Social Research*, vol. 71 , No 3, Fall 2004, pp. 501-528

Ottaway, Marina. *Democracy Challenged: The Rise of Semi-Authoritarianism*. Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2003.

Pridham, Geoffrey. *The Dynamics of Democratization: A Comparative Approach*. London: YHT LTD 2000.

Pridham, Geoffrey and Tatu Vanhanen. "Introduction", in: Geoffrey Pridham and Tatu Vanhanen, *Democratization in Eastern Europe: Domestic and International Perspectives*. London; New York: Roultledge, 1996, pp. 1-12.

Przeworski, Adam. *Sustainable Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Przeworski, Adam and Fernando Limongi. "Modernization: Theories and Facts". *World Politics*, 49, January 1997, pp. 155-183.

Roeder, Philip G. "Peoples and States after 1989: The Political Costs of Incomplete National Revolutions". *Slavic Review*, 58 (4). 1999, pp. 854-888.

Rustow, Dankwart. "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," *Comparative Politics*, 2 April 1970, pp. 337-363.

Schmitter, Philippe C., and Terry Lynn Karl. "What Democracy Is. And Is Not?". *Journal of Democracy* 2(2), 1991, pp. 75-88.

Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

Snyder, Richerd and James Mahoney. "The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change". *Comparative Politics*, vol. 32 .no1, October 1999, pp. 103-122

Stradiotto, Garry and Sujian Guo. "Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes". *International Journal on World Peace*, vol 27, No4, December 2010, pp. 5-40.

Teorell, Jan. *Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World: 1972-2006*. Cambridge, Cambridge University Press, 2010.

Vanhanen, Tatu. *Prospects of Democracy: A Study of 172 countries*. London and New York: Routledge.

Welzel, Chris. Ronald Inglehart and Klingemann Hans-Dieter. *Human Development as a Theory of Social Change: A Cross-Cultural Perspective*. Electronic copy Retrieved on 5-5-2014, pp1-42. http://www.iim.uniflensburg.de/vwl/upload/lehre/wise0607/eus/institutions_and_culture/Inglehart_und_Co_Change.pdf.

Wiarda, Howard J. *Development on the Periphery: Democratic Transitions in Southern and Eastern Europe*. Maryland: Rowman & little field publishers. 2006

Yinger, J. Milton and Mark N. Katz. "Revolution: Refining Its Defining". *International Journal of Group Tensions* volume 30, Issue 4, winter 2001, pp. 349-367.

Zagorin, Perez. "Theories of Revolution in Contemporary Historiography". *Political Science Quarterly*, vol. 88, No. 1, Mar. 1973, pp. 23-52.

Zakaria, Farid. "The Rise of Illiberal Democracy". *Foreign Affairs*, vol 76 (6) November/ December 1997, pp. 22-43.

مراجع الفصل الثاني

المراجع العربية :

آلان، تد. **ديمقراطيات وديكتاتوريات**. تعريب: مروان أبو حبيب. بيروت: الحوار الثقافي، ٢٠٠٣.

تسمانيو، فلاديمير. **تاريخ أوروبا الشرقية**. ترجمة: أمل روش. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٦.

المراجع الأجنبية :

Ajnenkiel, A. 1977. Od rzadow ludowych do przewrotu majowego, Warszawa, wiedza powszechna.

Ajnenkiel, A. 1984. Historia Sejmu Polskiego, T.1, Warszawa, Panstwowe Wydawnictwo Naukowe.

Ajnenkiel, A. 2001, Konstytucje Polski 1791-1997, Warszawa, oficyna wydawnicza Rytm.

Bromke, Adam. *Poland's Politics: Idealism vs. Realism*, Cambridge: Harvard University Press, 1967, pp. 60-61.

Brzezinski Mark F. "Constitutionalism and Post-Communist Polish Politics", *Loyola of Los Angeles International and Comparative Law Review*, Vol. 20, 1998.

Brzezinski, M.F., "Constitutional Heritage and Renewal: the Case of Poland", *Virginia Law Review*, voll. 77 no. 1, February 1991.

Czapska E, Przewileje Szlacheckie, Droga do Ustanowienia I upadku Demokracji Szlacheckiej. "Realia I co Dalej..." nr.2, 2007.

Davies, Norman. 1989. Boze Igrzysko, T.1, Krakow, Znak.

Davies, Norman. 1999. Europa, Krakow, Znak.

Davies, Norman. 2001. *Heart of Europe: The Past in Poland's Present*, New York, Oxford University Press.

Dudek Antoni, 2013. Historia Polityczna Polski 1989-2012, Krakow, Znak, p. 76.

Dziurok A. and Others 2010, od Niepodleglosci do Niepodleglosci; historia Polski 1918-1939, Warszaea, IPN-Borito. PL.

Ekes, Y. 1987, Zlota Demokracja, Warszawa, Osrodek Mysli Politycznej.

Garton Ash Timothy, 1985, *The Polish Revolution: Solidarity*. New York, Vintage Books.

Info.eiadomosci. gazeta. P1/szukaj/widomosci/lewicatit demokraci.

Kancelaria Senatu 2013 opracowanie tematyczne, OT-620.

Kasparek, Y. 1980. *The Constitutions of Poland and the United States*, Miami, the American Institute of polish culture.

Kowalik Tadeusz. 2009. Polska Transformacja, Warszwa, Muza.

Kowalski T. Wlodzimierz. 1972. Walka dyplomatyozka o miejsce polski w Europie 1939-1954, Warszawa, Ksiazka I Wiedza.

Kruk Maria, Wawrzyniak jan. 2011. Transformacja ustrojowa w Polsce 1989-2009, Warszawa, scholar.

Libr-sejm. Gov. pl/ tek 01/txt/kpol/e 1921. Html. Constitution of the Republic of Poland Marc, 17, 1921. Articles 4-6, 11, 12, 58, 125.

Maciszewski, y. 1986. Szlachta Polska I jej Paristw, Warszawa, Wiedza Powszechna.

Obwieszczenie PKW 23/9/1993 in ;sap. Sejm. P1/Download? Id= wmp 19930500470& type=2.

Opinie. Newsweek. Pl/ zweryfikujemy-Wszystkie-reformy- buzka, 73930, 1,1. Html.

Peszynski w. 2012. Walka na spoty po polsku, przypadek kampani parlamentarnych 2 lat 2000-2007, Torun, Wyd. Adam Marszalek.

Piasecki A. K. 2005. Referenda W III RP, Warszawa, PWN.

Pogonowski I., 1993. *A Historical Atlas of Poland*, New York, Hippocrene Boous.

Prezydent 2000. Pkw. Gov. pl/gminy/protocol 2000. Html.

Prezydent 2010. Pkw. Gov. pl/.

The world- fact 600/geos/pl.html.

Wagner W. J, "The New Constitution of Poland", *The Amercan Journal of Comparative Law*, vol. 2, no. 1 (winter, 1953).

Wandycz, Piotr, s. 1992. *The Price of Freedom. A History of East Central Europe from the Middle ages to the Present*, 2nd ed, London, Routledge.

Wojtazsczyk, Konstanty. Jakubowski, Wojciech. 2003, spoleczenstwo I polityka, Warszawa, Aspra- Jr.

Wpolityce. Pl/polityka/133841-upadek-rzadu-Olszewskiego- a-lustracja- "rzadszykowaljus dawno ustawe olustracji osobzzycia publicznego" 6. 06. 2012, 10:11.

www. Lista ipn.pl.

www.cia.gov/library/publications.

www.infar.pl/prawo/wybory/prezydenkie-w-1995-roka.htm.

www.marketingpolityczne.org/kampanie-prezydenckie-w-polsce-nowa-jakosc-czy-sprawdzone-wzorce/2/u3e4rmthiko.

www.prezydent 2005.pkw.gov.p1/pzt/pl/wyn/index.htm.

www.psl.org.pl/dokumenty.

www.sejm.gov. pl/sejm 7. Nst/page/archiwum.

www.wyborry 2005.pkw.gov.pl/sejm/pl/wyn/w/index.htm.

Wybory 2001. Pkw.gov. p1/s/w 1- k. html.

Wybory 2007. Pkw.gov.pl/.

Wybory 2011. Pkw. Gov. pl/wsw/pl/000000. Html.

Yaniszewski Mark, The comparative study of post-communist (Transitional) civil-military relations in eastern Europe, phd thesis, Carlton University, Ottawa, Ontaria, 1997.

Zamoyski, Adam. 1994. *The Polish way, A thousand year history of the Poles and their culture*, New York, hippocrene Books.

مراجع الفصل الثالث

المراجع العربية

الأنصاري، محمد جابر. **التكوين السياسي العربي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

الأيوبي، نزيه نصيف. **الدولة المركزية في مصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

بسيوني، محمود شريف، ومحمد هلال. **الجمهورية الثانية في مصر**. طبعة ١، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢.

البرقاوي، أحمد. «مأزق (الدولة) القطرية». تحولات، عدد ٣٣، ١٩٨٩/٦/٤، نسخة إلكترونية تم استرجاعها بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٠ من خلال الرابط التالي: www.tahawolat.com/cms/article.php3?id_article=1989.

الحديثي، عبد الرحيم ذو النون، وسهاد جاسم محمد. «التطورات السياسية في مصر (١٩٤٦-١٩٤٩)». مجلة **جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، العدد الرابع، كانون الأول ٢٠١١. نسخة إلكترونية تم استرجاعها بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٠ من خلال الرابط التالي:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52193

رفعت، محمد. **تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة**. القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٤.

السيد، عاطف. **عبد الناصر وأزمة الديمقراطية: سطوة الزعامة وجنون السلطة**. الإسكندرية: د.ن.، ٢٠٠٢.

شرابي، هشام. **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ترجمة: محمود شريح، واشنطن: دار نلسون، ١٩٨٨.

الشهواني، هاشم حسن حسين. «الإخوان المسلمون والإصلاح السياسي في مصر». **مجلة كلية العلوم الإسلامية**. المجلد الثالث، العدد الخامس، ٢٠٠٩.

صايغ، يزيد. فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996

صبري، محمد. **تاريخ مصر الحديث: من محمد علي إلى اليوم**. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ط١ (خاصة)، ١٩٢٦.

عثمان، طارق (مترجم). **التحول في مصر: رؤى وخيارات للسياسة الأمريكية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، برنامج الشرق الأوسط، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ص ٧.
http://www.arabcenter.org/index.php?option=com_content&view=article&id=192:egypt-transition-insight-and-options-us-policy&catid=44us-3&ltemid=93

عز العرب، خالد. «خريطة الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة»، بي بي سي، ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠١١.نسخة إلكترونية تم استرجاعها بتاريخ ١٠/٥/٢٠١٤ من خلال الرابط التالي:
http://bbc.co.uk/middleesat/2011/06/110623_egypt_partymap.shtml

عزام، مها. **المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية**. برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – مذكرة إحاطة – تشاتام هاوس – أيار/مايو ٢٠١٢:
http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/bp052_azzam_arabic.pdf

عيدان، يوسف محمد. «التنظيمات السياسية في مصر (١٩٥٣-١٩٧٦)». **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، مجلد ٧، عدد ٣، ٢٠١٢.

فاروق، عبد الخالق. **اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (١٩٧٤-٢٠١٠)**. القاهرة: مكتبة الشروق الوطنية، ٢٠١١.

فرحات، محمد نور. «المسألة الدستورية في المرحلة الانتقالية بعد ثورة ٢٥ يناير. هل هي إرباك متعمد؟»، في: عبد الرحمن، عمرو. **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: سلسلة قضايا حركية (٢٧).

قواید، تیسیر. «الخضیري: انتخابات ٢٠١٠ أسوأ وأعنف انتخابات مرت على مصر»، **المصري اليوم**، الأحد ٢٠١٠/١١/٢٨. نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ: ٢٠١٤/٥/١٠، من خلال الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/96967.

كامل، رشاد. «ضحايا وخطايا معركة دستور ١٩٢٣ ومفرمة دستور ١٩٣٠»، **روز اليوسف اليومية**، ٢٠١١/٤/٦:
http://www.masress.com/rosadaily/107501

المنذري، سليمان. «وجهة نظر حول الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي»، في: أحمد ولدادة وآخرون. **الجيش والسياسة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

نافعة، حسن. «رفض التوريث لا يعني قبول التغيير»، **المصري اليوم**، (الأربعاء، ٢٠١١/١٢/٢١). نسخة الكرتونية تم استرجاعها بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٠ من خلال الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/212812

نافعة، حسن. «هل ترضخ المؤسسة العسكرية لمخطط التوريث؟» المصري اليوم، (السبت، ٢٠٠٩/٠٨/٢٢). نسخة الكرتونية تم استرجاعها بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٠ من خلال الرابط التالي:
63137 http://www.almasryalyoum.com/news/details/

نافعة، حسن. «خلل في بنية النظام يحتاج إلى معالجة فورية»، **موقع التجديد العربي**، الاثنين ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣، نسخة إلكترونية تم استرجاعها بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٠ من خلال الرابط التالي:
http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/44077

نون بوست. «الجيش المصري يسيطر على اقتصاد البلاد تماما»، ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ص ١-٢.
http://rassd.com/1-82584.htm

الهيئة العامة للاستعلامات. «تاريخ الدساتير المصرية من القدم إلى الحداثة». نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٠ من خلال الرابط التالي:
http://www.sis.gov.eg/Ar/TemplatesArticles.tmpArticles.aspx/CatID=2128#UzWOOdKQahA

هلال، علي الدين. **النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل ١٩٨١-٢٠١٠**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٠.

هيكل، محمد حسنين. **سقوط نظام! لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟** القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣.

هيكل، محمد حسنين. **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية أنور السادات**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة ٢٢، ٢٠٠٩.

هيكل، محمد حسنين. **مبارك وزمانه: من المنصة إلى الميدان**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣.

والي، خميس حزام. **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

وثيقة إعلان الدستور. **الجريدة الرسمية**، جمهورية مصر العربية/ رياسة الجمهورية، ١٢ سبتمبر/أيلول ١٩٧١.

يوسف، بشار حسن. «الجماعات الإسلامية في مصر في عهد الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١)»، **مجلة التربية والعلم**، مجلد ١٥، عدد ٢، ٢٠٠٨.

المراجع الأجنبية:

Abul-Magd, Zeinab, "The Egyptian military in politics and the economy: recent history and current. transition status", *CMI Insight*, CHR Michelsen Institute, No. 2, October 2013, p.4.

Ayubi, Nazih N. *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*, London : I.B. Tauris.

Democracy Barometer. Electronic copy Retrieved on 5-5-2014 http://www.democracybarometer.org/concepten.html http://www.academicjournals.org/ajpsir

Dunne, Michele, and Williamson Scott. "Egypt's Unprecedented Instability by the Numbers", *Carnegie Endowment for Peace*. Washington, March 24, 2014

El-Sheriff, Ashraf. *Egypt's Post-Mubarak Predicament*. Washington, Carnegie Endowment for International Peace, January 2014.

Elagati, Mohammad. "Civil Society in Egypt and the Revolution of 25th January: What Role for the EU?" *IEMedObs* (Observatory of Euro-Mediterranean Policies, 05/2012).

Erle, Jakob and others. *Political Culture in Egypt: the Political Values and Norms of the Voters*. Danish-Egyptian Dialogue Institute, Electronic copy Retrieved on 5-5-2014 http://dedi.org.eg/wp-content/uploads/Political-Culture-in-Egypt.pdf

Graham, Charles. "Examining perceptions of the Future of Egyptian Government", *Small Wars Journal*, September 8 2013.

Hassan, Hamdy A. "State versus society in Egypt: Consolidating democracy or upgrading autocracy". *African Journal of Political Science and International Relations* ,vol. 4(9), December 2010, pp. 319 - 329.

International Crisis Group, Reforming Egypt: In Search of a Strategy, Middle East/North Africa Report No.46- 4 October, 2005

Linz, J. Juan. *Totalitarian and Authoritarian Regimes*. London: Lynne Rienner Publishers, 2000.

Linz, Juan J. and, Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore The John Hopkins University Press, 1996.

Lyngaas, Sean. *Ahmad Urabi: Delegate of the People, Social Mobilization in Egypt on the Eve of Colonial Rule*. Al Nakhlah, Tufts University. Spring 2011, Electronic copy Retrieved on 5-5-2014 http://www.Fletcher.tufts.edu/AlNakhlah/~media/D0F0858344E3458988F482838A0BB4D9.pdf

Osman, Tarek, "The Second Egyptian Republic", *The Cairo Review of Global Affairs*, May 6, 2014. Electronic copy Retrieved on 5-5-2014: http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/article/articledetails.aspx?aid=224

Paciello, Maria Cristina. *Egypt: Changes and Challenges of Political Transition*. MEDPRO Technical Report No. 4/May 2011. Electronic copy Retrieved on 5-5-2014 http://wwwiai.it/pdf/mediterraneo/MedPro/MedPro-Technical-paper_04.pdf

_____. *Reforming Egypt: In Search of a Strategy*, International Crisis Group, Middle East/North Africa Report No.46- 4 October, 2005. Electronic copy Retrieved on 5-5-2014 http://crisisgroup.org//~media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Egypt/Reforming%20Egypt%20Search%20of%20Strategy.pdf

Reza, Sadiq. "Endless Emergency: The Case of Egypt". *New Criminal Law Review*, vol. 10, 2007, pp. 536-537: (Working Paper Series, Public Law & Legal Theory, No. 08-12) Electronic copy Retrieved on 5-5-2014 https://www.bu.edu/law/faculty/scholarship/workingpapers/documents/RezaS031208rev.pdf

Sharp, Jeremy M. "Egypt: Background and U.S. Relations", Congressional Research Service, CRS Report, 7-5700 June 5, 2014, pp.4-6.

Teti, Andrea. *Political Parties and Movements in Post-Revolutionary Egypt*, ISPI, No. 42-October 2011.

مراجع الفصل الرابع

المراجع العربية:

إسحاق، سالي خليفة. «تحذير تاريخي: التقديرات المسجلة لنهايات «سلاسل الثورات» في الخبرة الدولية». **السياسة الدولية**، عدد ١٨٥، ٢٠١١.

حماد، أمل. «تحول طويل المدى .. هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية». **السياسة الدولية**، عدد ١٨٥، ٢٠١١.

فتحي، شادية. «السيناريو الأقل احتمالاً والأكثر تأثيراً في مستقبل مصر». **السياسة الدولية**، عدد ١٨٥، ٢٠١١.

فهمي، جورج. **التحول الديمقراطي في مصر بين تحديي عسكرة السياسية وتسييس الجيش**، القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠٠١.

عبد الحي، أحمد تهامي. «لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟». **السياسة الدولية**، عدد ١٨٦، ٢٠١١.

العجاتي، محمد، نادين هاني، جورج ثروت، وآخرون. **الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي**. القاهرة: منتدى البدائل العربي والمعهد البولندي للشؤون الدولية، ٢٠١١. مادة إلكترونية تم استرجاعها بتاريخ ١٥-٥-٢٠١٤:

https://docs.google.com/a/shadyahmed.com

العزباوي، يسري. «**الفساد السياسي في العالم العربي**: دراسة الحالة المصرية»، في: الفساد السياسي في العالم العربي. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، ٢٠١٤.

المراجع الإنجليزية:

Brumberg, Danil. "Transforming the Arab Worlds Protection- Racket Politics". *Journal of Democracy*, vol 24, no 3, July 2013.

Stepan, Alfred and Juan J. Linz. "Democratization Theory and the Arab Spring". *Journal of Democracy*, vol 24, No 2,

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

الثَّورَاتُ والانتقَالُ الدِّيمُقراطيُّ في العَالمِ العَربيِّ وأُورُوبَّا الشَّرقيَّة- بولندا ومصر .. نموذجا

د. أحمد أبو ديَّة، د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم، د. مراد شاهين، د. لورد بطرس حبش

الديمقراطية الفلسطينية بين الخطاب والممارسة: منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها ١٩٦٤-١٩٩٣

عمر عساف

«قانون» التشريع و«قانون» الحرية: هل الديمقراطية بديل عن حكم القانون؟

عاصم خليل

موقع حركات الإسلام السّياسي في الثّورات الشّعبيّة العربيّة وفيما بعدها

(دراسة حالة: مصر وتونس)

منذر مشاقي

دراسات في الديمقراطية و وسائط الإعلام

لينة الجيوسي

دراسات في الثقافة والتراث والهوية

شريف كناعنة

العَتَبَة في فتح الإبستيم

إسماعيل ناشف

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية

ليلى فرسخ

مدخل في تاريخ الديموقراطية في اوروبا

عبد الرحمن عبد الغني

النســـاء والقضـــاة والقانـــون: دراسة أنثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة

نهضة يونس شحادة

نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية

إصلاح جاد

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي

عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة

نفيدة جرباوي وخليل نخلة

«وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ»: الإسلاميون والديمقراطية

رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)

تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية

(طبعة ثانية - مزيدة)

جميل هـــلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول

جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨- ١٩٨٨

هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ - مقالات

فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)

ساري حنفي وليندا طبر

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس

فيصل دراج

صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٨

مصطفى العباسي

بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر

سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية

عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)

تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة

تحرير: وسام رفيدي

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات

ماهر الحشوة

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧-٢٠٠٠

عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى

مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة

خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨

فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني

نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية

جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية

عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية

رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية

نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية

رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية

جميل هلال

ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)

تحرير: جورج جقمان

ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل

وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي

محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني

ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني

عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي

دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

تمثلات السلطة والمعرفة في الخطاب النسوي الليبرالي

أشجان عجور

مصر: التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي بَعدَ ثَورة ٢٠١١

حنين محمد سليمان

مَكَانةُ المَرأَة في الإسْلام في ظلّ تَأْويل آية القوَامَة منظور فلسطيني

مي البزوري

مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين

خالد علي زواوي

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية

دلال باجس

الإنتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي (١٩٩٧-٢٠٠٧)

نشأت عبد الفتاح

عن النساء والمقاومة: الرواية الاستعمارية

أميرة محمد سِلّمي

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: «حماس» نموذجا

بلال الشوبكي

المجتمع المدني «بين الوصفي والمعياري»: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني

ناديا أبو زاهر

النقد والثورة: دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي

خالد عودة الله

حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية

سامر إرشيد

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

مداخلات حول الدين والديمقراطية والدولة المدنية

تحرير: رجا بهلول

الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر في ظروف سياسية متغيّرة

(وقائع ورشة عمل، ٤-٥ آذار ٢٠١١ في رام الله)

تحرير: حسن خضر

الإعلام الفلسطيني والإنقسام: مرارة التجربة وإمكانيات التحسين

تحرير: خالد الحروب وجمان قنيص

قبل وبعد عرفات:التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية

جورج جقمان

أن تكون عربياً في أيامنا

عزمي بشارة

المنهاج الفلسطيني اشكاليات الهوية والمواطنة

عبد الرحيم الشيخ (محرراً)

الحريات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية - الليبرالية وكتب التربية الإسلامية

وليد سالم وإيمان الرطروط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر

داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان

عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية

وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة/مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني

علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية

جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية

طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري .. سَفَر وأشياء أخرى

زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية

ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة

عزمي بشارة

ديك المنارة

زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)

عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية

زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية

عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين

وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء

تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية

وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين

علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى

عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني

وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين

زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية

موسى البديري واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة

اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل

ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد

وليم نصـار

سلسلة اوراق بحثية

التطهير العرقي في القدس: سياسات إسرائيل تجاه المدينة ومواطنيها الفلسطينيين

نزار أيوب

الفضائيات الدينية: الصورة المثالية للمرأة وأثرها على النساء في فلسطين

جمان قنيص

الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين الكتلة الإسلامية .. نموذجاً

دلال باجس

دراسات اعلامية ٢

تحرير: سميح شبيب

دراسات اعلامية

تحرير: سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية

باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي

ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤

سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي

خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

صوت العاصفة: سيرة إذاعات الثورة الفلسطينية في المنفى
نبيل عمرو

شيوعيون في فلسطين: شظايا تاريخ منسي
موسى البديري

ثَمَنَاً للشَّمْس
عائشة عودة

سَأُحَدِّثُكُم عَن هَاجِس: مجموعة نصوص أدبية ل أقلام جديدة
تقديم وتحرير هيفاء أسعد

المقاوَمة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز
مازن قمصية

شفيق الحوت
سميح شبيب (محرراً)

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج
سميح شبيب (محرراً)

انتفاضة الأقصى: حقول الموت
محمد دراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)

عائشة عـودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨-٢٠٠٤

اياد الرياحي

مغدوشـة: قصـة الحرب على المخيمات فـي لبنـان

ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين

وليد دقة

أحلام بالحرية

عائشة عـودة

الجري الى الهزيمة

فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب

زهير الجزائري

البحث عن الدولة

ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية

رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان

رزق شقير

الدولة والديمقراطية

جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق

منار شوربجي

سيادة القانون

اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية

فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

الخصخصة ومنح الامتياز في فلسطين

الحكم المحلي في فلسطين: واقع ورؤية مستقبلية.

أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة

واقع التمييز في سوق العمل الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي

صالح الكفري، خديجة حسين نصر

نحو قانون ضمان إجتماعي لفلسطين

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية

إعداد : جهاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية

جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم

احمد مجدلاني، طالب عوض

سلسلة دراسات وابحاث

هذا الكتاب

هل تحمل الحراكات/الثورات العربية سمات الفعل الديمقراطي؟ الإجابة عن هذا السؤال ليست بالأمر السهل، لاعتبارات كثيرة، ليس أقلها أولاً، حداثة الحراكات/الثورات العربية وقصر أمدها الزمني، فما زالت التجربة العربية في مسألة التغيير تجربة حديثة وغضة العود، ولم تبلغ سن الرشد. ربما هناك مؤشرات إيجابية في مسألة الديمقراطية (كحالة تونس مثلاً) لكن يبقى من الصعب البناء عليها، فهذه المؤشرات والأزمات جنينية، وتبقى عرضة للارتداد إلى اتجاهات مغايرة، فكما نعلم، التجارب الديمقراطية (والعريقة منها على وجه الخصوص كالأمريكية والإنجليزية والفرنسية) استغرقت وقتاً طويلاً قبل أن تتعزز وتستقر، كما أودت بحياة ملايين من البشر، وزجت بملايين آخرين في أتون الفقر أو التمييز أو الاستغلال قبل بلوغها سن الرشد.

يسلط هذا الكتاب بفصوله الأربعة، الضوء على الكثير من القضايا السياسية (النظرية أو العملية) التي ستبقى حاضرة معنا لفترة طويلة. فهو يتناول في فصله الأول، بالعرض والتحليل، المقاربات المختلفة المستخدمة لفهم مسألة التحول الديمقراطي، ومدى مواءمتها للحالة العربية. بينما يرصد في الفصلين الثاني والثالث، أوجه الشبه والاختلاف في حالتين دراسيتين هما مصر وبولندا، من زاوية الظروف التي واكبت هاتين التجربتين في مسعى الانتقال إلى الديمقراطية. أما الفصل الرابع والأخير، فقد خُصّص لتسليط الضوء على بعض المقارنات بين الحالتين، وخَلُص إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات.

ISBN 978-9950-312-85-2

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية